



المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
كلية أصول الدين
قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة

جهود علماء الشافعية في بيان نواقض الإيمان

رسالة علمية لنيل درجة الدكتوراه

إشراف فضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور
محمد بن عبد الرحمن الخميس

إعداد الطالبة
نادية بنت عبد العزيز بن محمد الهاللي

العام الدراسي

١٤٢٧هـ

الجزء الثاني

الفصل السادس

المفردات المناقضة للإيمان بتوحيد الربوبية:

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تعريف الشرك في الربوبية.

المبحث الثاني: أنواع الشرك في الربوبية.

المبحث الثالث: نماذج من الشرك في الربوبية التي ذكرها علماء الشافعية

المبحث الأول: تعريف الشرك في الربوبية:

من المعلوم أن الشرك ينقسم بحسب أقسام التوحيد إلى ثلاثة أقسام، فتوحيد الربوبية يُقابلُهُ الشركُ في الربوبية، وتوحيد الألوهية يُقابلُهُ الشركُ في الألوهية، وتوحيد الأسماء والصفات يُقابلُهُ الشركُ في الأسماء والصفات.

فإذا كان توحيد الربوبية هو: الإقرار بأن الله تعالى رب كل شيء ومالكة وخالقه ورازقه، وأنه المحيي المميت، النافع الضار، المتفرد بإجابة الدعاء عند الاضطرار، والذي له الأمر كله، وبيده الخير كله، القادر على ما يشاء، ليس له في ذلك شريك....

والخلاصة: أن توحيد الربوبية هو توحيدُ تعالى بأفعاله، مثل اعتقاد أن الله تعالى هو الخالق، الرازق، المحيي، المميت...^(١).

وعليه فمن أشرك مع الله تعالى غيره في خصائص الربوبية، أو أنكر شيئاً منها، أو شبهه بغيره، أو شبه غيره به: يعد مشركاً بالله في الربوبية^(٢)، فالشركُ في الربوبية هو: أن يجعل لغير الله تعالى معه تدبيراً ما^(٣).

وسيأتي ذكر أنواع هذا الشرك في المبحثين الآتين إن شاء الله تعالى.

(١) العقائد السلفية بأدلتها النقلية والعقلية للشيخ ابن حجر آل بوطامي (١/ ٢٤).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (١/ ٩٢)، درء تعارض العقل والنقل (٧/ ٣٩٠)، تيسير العزيز الحميد

ص: (٤٣)، العقائد السلفية لآل بوطامي (١/ ٢٤)، الشرك في القديم والحديث (١/ ١٤١).

(٣) اقتضاء الصراط المستقيم (٢/ ٣، ٧).

المبحث الثاني: أنواع الشرك في الربوبية:

ذكر علماء الشافعية أن الشرك شركان:

الأول: شرك متعلق بذات المعبود، وأسمائه وصفاته وأفعاله.

والثاني: شرك في عبادته ومعاملته، وإن كان صاحبه يعتقد أنه

سبحانه لا شريك له في ذاته ولا في صفاته.

قال المقرئ الشافعي (ت ٨٤٥هـ) في تفصيل النوع الأول من

الشرك: «وأما الشرك الأول فهو نوعان:

أحدهما: شرك التعطيل: وهو أقبح أنواع الشرك، كشرك فرعون

في قوله: ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾^(١)، وقال لهامان: ﴿أَبْنِ لِي

صَرْحًا لَعَلِّي أَبْلُغَ الْأَسْبَابَ﴾^(٢)، وأسبب السموات فأطلع إلى إله موسى وإني

لأظنه كاذبًا^(٣)، والشرك والتعطيل متلازمان؛ فكل مشرك معطل،

وكل معطل مشرك، لكن الشرك لا يستلزم أصل التعطيل، بل قد يكون

المشرك مقرًا بالخالق سبحانه وصفاته، ولكنه معطل حق التوحيد^(٣).

(١) سورة الشعراء، الآية (٢٣).

(٢) سورة غافر، الآية (٣٦-٣٧).

(٣) تجريد التوحيد المفيد للمقرئ للمقرئ ص: (٦٠).

ثم ذكر أن أصل الشرك وقاعدته التي يرجع إليها هو التعطيل، وهو على ثلاثة أقسام:

١ - تعطيل المصنوع عن صانعه وخالقه: ومنه شرك الملاحدة القائلين بقدّم العالم وأبديته، وأنه لم يكن معدوماً أصلاً، بل لم يزل ولا يزال، والحوادث بأسرها مستندة عندهم إلى أسباب ووسائط اقتضت إيجادها يسمونها العقول والنفوس، ومنه الإلحاد بإنكار الخالق للكون.

٢ - تعطيل الصانع ﷻ عن كماله المقدس بتعطيل أسمائه وأوصافه وأفعاله: ومن هذا شرك من عطّل أسماء الرب تعالى وأوصافه وأفعاله من غلاة الجهمية، والقرامطة^(١)، فلم يثبتوا له اسماً ولا صفة، بل جعلوا المخلوق أكمل منه.

(١) القرامطة فرقة من فرق الباطنية تنسب إلى رجل يقال له حمدان قرمط لقب بذلك لقرمطه في خطه أو في خطوه، وقد كان هذا الرجل أحد دعاة الباطنية في الابتداء فاستجاب له جماعة فسموا قرامطة وقرمطية، وهي طائفة مجاهرة بترك الإسلام جملة قائلة بالمجوسية المحضة، ولهم ألقاب كثيرة منها: الباطنية والمزدكية والتعليمية والملحدة وغيرها، وهم كسائر فرق الباطنية يظهرون الرفض ويبطنون الكفر المحض. انظر: مقالات الإسلاميين ص: (٢٦)، الفصل لابن حزم (٢/ ٩١)، فضائح الباطنية للغزالي ص: (١٢)، تليس إبليس ص: (١٢٦).

- ٣- تعطيلُ معاملته عما يجب على العبد من حقيقة التوحيد: ومن هذا شركُ طائفة أهل وحدة الوجود الذين يقولون: ما ثمَّ خالق ومخلوق، ولا هاهنا شيئان، بل الحق المنتزه عندهم هو عين الخلق المشبه.
- النوع الثاني: شرك الأنداد من غير تعطيل، ومن ذلك:
- ١- شرك النصارى، الذين جعلوه ثالث ثلاثة، فجعلوا المسيح إلهاً، وأُمَّه إلهاً.
- ٢- شرك اليهود، الذي ألّوهوا عزيزاً عليه السلام.
- ٣- شرك المجوس، القائلين بإسناد حوادث الخير إلى النور، وحوادث الشر إلى الظلمة.
- ٤- ومن هذا شركُ القدرية القائلين بأن الحيوان هو الذي يخلق أفعال نفسه، وأنها تحدث بدون مشيئة الله وقدرته وإرادته، ولهذا كانوا أشباه المجوس، وشركهم مختصرٌ من شرك المجوس.
- ٥- ومنه شركٌ كثيرٌ ممن يشرك بالكواكب العلويات، ويجعلها أرباباً مدبرةً لأمر هذا العالم، كما هو مذهب مشركي الصابئة^(١) وغيرهم.

(١) يقال صبأ الرجل إذا مال وزاغ، فالصابئة قيل لهم ذلك بحكم ميلهم عن سنن الحق وزيغهم عن نهج الأنبياء، ومدار مذهبهم على التعصب للروحانيين، ويدعون أن مذهبهم هو الاكتساب. انظر: الملل والنحل (١/٢٢٨).

٦- ومنه شرك الفلاسفة^(١) ومن تبعهم، الذين يقولون بأنه لم يصدر عن الإله إلا واحد بسيط، وأن مصدر المخلوقات كلها عن العقول والنفوس، وأن مصدر هذا العالم عن العقل الفعال، فهو ربُّ كل ما تحته ومدبره.

ثم ذكر أنهم طوائف جمّة، وذكر بعض طوائفهم^(٢)، وسيأتي ذكرها في المبحث الثالث - بإذن الله تعالى -.

وما ذكره علماء الشافعية من تقسيم الشرك إلى قسمين، ثم تقسيم الشرك في الربوبية إلى نوعين: ذكره غيرهم من علماء أهل السنة أيضاً، فما ذكره المقرئ هو عين ما ذكره الإمام ابن القيم رحمه الله^(٣).

(١) الفلسفة كلمة أعجمية يونانية مركبة من كلمتين هما: فيلا، وسوف، ومعناها هو محبة الحكمة، فالفيلسوف هو محب الحكمة، وقد اختلف في تعريف الفلسفة في الاصطلاح اختلافاً كثيراً فقليل: هي العلم بحقائق الأشياء، وقيل: هي التشبه بالإله بحسب الطاقة البشرية لتحقيق السعادة الأبدية، وقيل غير ذلك، والفلاسفة فرق كثيرة وعقائدهم مختلفة. انظر: التعريفات للجرجاني ص: (٢١٦)، الملل والنحل (٢/٥٨)، منهاج السنة (١/٣٥٩، ٤١٢) (٣/٢٥٨)، المعجم الفلسفي لمجمع اللغة ص: (١٣٨).

(٢) انظر: تجريد التوحيد المفيد للمقرئ ص: (٤٨، ٦١-٦٢)، الشرك في القديم والحديث (١/١٤٢-١٤٥).

(٣) انظر: الجواب الكافي ص: (١٢٩-١٣١).

المبحث الثالث: نماذج من الشرك في الربوبية، التي ذكرها علماء الشافعية:

ذكر علماء الشافعية أنواعاً كثيرة من نماذج الشرك في الربوبية، ومن ذلك ما ذكره البيهقي رحمته الله وغيره: أن الإيمان بالربوبية لا يتم إلا بالإقرار بعدة أشياء: «أحدها: إثباتُ الباري جل جلاله ليقع به مفارقةُ التعطيل. والثاني: إثباتُ وحدانيته؛ لتقع به البراءةُ من الشرك. والثالث: إثبات أنه ليس بجَوْهر^(١) ولا عَرَض^(٢)؛ ليقع به البراءةُ من التشبيه.

والرابع: إثباتُ أن وجود كل ما سواه كان معدوماً من قبل إبداعه له، واختراعه إياه؛ ليقع به البراءةُ من قول من يقول بالعلة والمعلول.

(١) الجَوْهر عند الفلاسفة يطلق على أمور منها: الموجود القائم بنفسه حادثاً كان أو قديماً ويقابله العرض، ومنها: الذات القابلة لتوارد الصفات المتضادة عليها، ومنها: الماهية التي وجدت في الأعيان كانت لا في موضوع ... انظر: معيار العلم للغزالي ص: (٣٠٠)، المعجم الفلسفي لمجمع اللغة العربية ص: (٦٤)، المعجم الفلسفي لصليبا (١/٤٢٤)، وانظر لزاماً مجموع الفتاوى (٩/٢٩٨-٢٩٩).

(٢) العَرَض عند الفلاسفة: ما قام بغيره وهو ضد الجوهر، أو ما لا يدخل في تقويم طبيعة الشيء أو تقويم ذاته، انظر: معيار العلم للغزالي ص: (٣٠١)، المعجم الفلسفي لمجمع اللغة العربية ص: (١١٨)، المعجم الفلسفي لصليبا (١/٦٨)، وانظر لزاماً مجموع الفتاوى (٥/٢١٥-٢١٦).

والخامس: إثبات أنه مدبّر ما أبدع، ومصرّفه على ما يشاء؛ ليقع به البراءة من قول القائلين بالطبائع، أو تدبير الكواكب، أو تدبير الملائكة^(١).
ثم فصل البيهقي الأمور الخمسة المذكورة، وسأذكر تفصيله هنا مشفوعاً بكلام الشافعية الآخرين، وموضحاً ما يحتاج إلى توضيح، وذلك فيما يلي:

أولاً: إنكار وجود الله تعالى:

أما ما يجب أولاً لتجنب الشرك في الربوبية: فهو إثبات الباري - جل جلاله - ليقع به مفارقة التعطيل، وهذا يعني أن إنكار وجود الله تعالى من نواقض الإيمان.

وهذا قد قاله عدد من الشافعية^(٢)، وكونه كفراً معلوماً من الدين بالضرورة، وهو منافٍ لأصل الإسلام، قال البيهقي: «فأما البراءة بإثبات الباري - جل ثناؤه - والاعتراف له بالوجود من معاني التعطيل: فلأن قوماً ضلوا عن معرفة الله - جلّ ثناؤه - فكفروا وألحدوا، وزعموا أنه لا فاعل لهذا العالم، وأنه لم يزل على ما هو عليه، ولا موجود إلا

(١) شعب الإيمان للبيهقي (١٠٣/١ - ١٠٤).

(٢) انظر: منهاج الطالبين للنووي (١٩٨/٣)، شرح ابن قاسم الغزي على متن أبي شجاع

(٢/٣٥٧)، النجم الوهاج للدميري (٧٩/٩).

المحسوسات، وليس وراءها شيء، وأن الكوائنَ والحوادث إنما تكون وتحدث من قبل الطبائع التي في العناصر، وهي الماء والنار والهواء والأرض، ولا مدبر للعالم يكون ما يكون باختياره وصنعه.

فإذا أثبت المثبت للعالم إلهاً، ونسب الفعل والصنع إليه: فقد فارق الإلحاد والتعطيل، وهذا أحسن مذاهب الملحدّين، والقائلون به يسميهم غيرهم من أهل الإلحاد: الفرقة المتجاهلة، ويدعونهم غير الفلاسفة»^(١).

ثانياً: البراءة من الشرك في الوجدانية:

قال البيهقي: «وأما البراءة من الشرك بإثبات الوجدانية: فلأن قوماً ادّعوا فاعلين، فزعموا أن أحدهما يفعل الخير، والآخر يفعل الشر. وزعم قومٌ أن بدء الخلق كان من النفس، إلا أنه كان يقع منها لا على سبيل السداد والحكمة، فأخذ الباري على يدها، وعمد إلى مادة قديمة كانت موجودةً معه لم تزل، فركّب منها هذا العالم على ما هو عليه من السداد والحكمة.

فإذا أثبت المثبت أن لا إله إلا الله، واحد ولا خالق سواه، ولا قديم غيره: فقد انتفى عن قول الشريك الذي هو في البطلان ووجوب اسم الكفر لقائله كالإلحاد والتعطيل»^(٢).

(١) شعب الإيمان للبيهقي (١/ ١٠٤).

(٢) شعب الإيمان (١/ ١٠٤).

وما ذكره البيهقي هنا يذكره جميع المتكلمين على مختلف طبقاتهم وفئاتهم^(١)، وأشهر دليل لهم على هذه الوجدانية هو دليل التمانع، وهو الدليل المشهور بين المتكلمين في إثبات وحدانية الله تعالى في ربوبيته، كما صرح به عدد من المتكلمين^(٢)، قال الغزالي بعد ذكر هذا الدليل: وهو الذي أراده الله ﷻ بقوله: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَهُةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾^(٣)، فلا مزيد على بيان القرآن^(٤)، وعقد الرازي فصلاً بعنوان: «حكاية دلائل المتكلمين على أن الإله واحد»، وقال في بدايته: إن المتكلمين «ذكروا

(١) انظر من كتب المتكلمين الأشاعرة والماتريدية: اللمع للأشعري (٢٠-٢١)، كتاب التوحيد للماتريدي ص: (٢٠)، الإنصاف للباقلاني ص: (٣٤)، أصول الدين للبغدادي ص: (٨٥)، المعتمد لأبي يعلى ص: (٤١)، الإرشاد للجويني (٧٠-٧٤)، الغنية في أصول الدين للمتولي الشافعي (٦٧-٧٠)، الاقتصاد في الاعتقاد للغزالي ص: (١٠٨)، تبصرة الأدلة للنسفي (١/ ٨١-٩٢)، نهاية الإقدام للشهرستاني ص: (٩١-٩٧)، المحصل للرازي ص: (٢٧٩)، أبعاد الأفكار للآمدي (٩٧/ ٢)، وغيرها، وهي كثيرة، ولا يخلو كتاب من كتب علم الكلام من ذكر هذا الدليل. وانظر من كتب المعتزلة: شرح الأصول الخمسة ص: (٢٧٨-٢٨٣، ٢٨٥)، تنزيه القرآن عن المطاعن ص: (٢٦٠)-كلاهما للقاضي عبد الجبار-، المعالم الدينية ليحيى بن حمزة الزبيدي المعتزلي ص: (٨٧-٨٨).

(٢) انظر: تبصرة الأدلة للنسفي (١/ ٨٦)، شرح العقائد النسفية للتفتازاني ص: (٢٧).

(٣) سورة الأنبياء، الآية (٢٢).

(٤) الاقتصاد في الاعتقاد له ص: (١٠٨).

أنواعاً من الدلائل، أقواها دليلُ التمانع^(١).

قال بعضُ العلماء: «نظرتُ في سبعين كتاباً من كتب التوحيد: فوجدتُ مدارها على قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾^(٢). يقولُ أحدُ الشافعية المتأخرين في شرح دليل التمانع: «إن صانعَ العالم واحدٌ، ولا يمكن أن يصدق مفهوم (واجب الوجود) إلا على ذاتٍ واحدةٍ، والمشهورُ في ذلك بين المتكلمين: برهانُ التمانع، المشارُ إليه بقوله تعالى ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾^(٣)، وتقريره: أنه لو أمكن إلهان لأمكن بينهما تمنعٌ، بأن يريد أحدهما حركةً زيد، والآخر سكونه - لأن كلاً منهما في نفسه أمرٌ ممكنٌ، وكذا تعلُّق الإرادة بكلٍّ منهما؛ إذ لا تضاد بين الإرادتين، بل بين المرادين^(٤) - وحينئذ: إما أن يحصل الأمران، فيجتمع الضدَّان، أو لا، فيلزمُ عجزُ أحدهما، وهو أمارَةُ الحدوث والإمكان؛ لما فيه من شائبة الاحتياج؛ فالتعدُّدُ مستلزمٌ لإمكان التمانع،

(١) المطالب العالية في العلم الإلهي (٢/ ٩١).

(٢) انظر: استخراج الجدل من القرآن الكريم لعبد الرحمن نجم ص: (٨٣).

(٣) سورة الأنبياء، الآية (٢٢).

(٤) أي: لا تدافع بين الإرادتين، بل التدافع بين المرادين، وهما: الحركة والسكون، وفيه دفعٌ لما يُقال: إنه يحتمل أن يكون اجتماع الإرادتين محالاً، وحاصلُ الدفع: أن الممتنع هو اجتماع المرادين، أمّا اجتماع الإرادتين فأمرٌ ممكنٌ في نفسه. انظر: النبراس ص: (١٥٦).

المستلزم للمحال، فيكون محالاً.

وهذا تفصيل ما يُقال: إن أحدهما إن لم يقدر على مخالفة الآخر، لزَمَ عجزُه، وإن قدر، لزَمَ عَجْزُ الآخر^(١).

ويُقرر المتكلمون فرض هذا التمانع على وجهين، بحسب جهة التمانع وموجبه^(٢):

١ - فباعتبار توارُد القُدَرِ (أو القادرين) على المحل الواحد: يقررون امتناع وجود إلهين قادرين، نسبةً المقدورات إليهما سواء، بأن ذلك يستلزم أحد أمرين كلاهما ممتنعٌ بالاتفاق:

الأول: كون المقدور المعين يوجد من قادرين مستقلين بإيجاده، وهذا على فرض وقوعه بهما، وهذا ممتنع.

الثاني: الترجيح بلا مرجح، إذا فرضنا وقوعه بأحدهما، وهذا ممتنع أيضاً؛ لأن نسبة الممكنات إلى الإلهين المفروضين تكون على السوية؛ إذ المقتضي للقادرية: ذاتُ الإله، وللمقدورية: الإمكان.

٢ - وباعتبار تعانُد الإرادات وتضارُّبها حول المحل الواحد يقررون الدليل بأنه: إذا أراد أحدُ الإلهين شيئاً: فإمّا أن يمكن الآخر

(٣) شرح العقائد النسفية ص: (٢٧).

(٢) انظر: روح المعاني للآلوسي (١٧-٢٦)، الأدلة العقلية والنقلية على أصول الاعتقاد

للعريفي ص: (٣١٣-٣١٤).

إرادةً ضده، أو يمتنع، وكلاهما محال.

أمّا الأول: فلاستلزامه اجتماع الضدين، إن فرض وقوع مراد كل منهما.
وأمّا الثاني: فلاستلزامه عجز الإله المفروض فيه كمال القدرة،
حيث عجز عن مضادة الإله الآخر، مع كونها ممكنة في نفسها.

والجدير بالذكر هنا: أن المتكلمين من الأشاعرة والماتريدية يزعمون
أن دليل التمانع هو معنى قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾^(١) بناءً على زعمهم أن الإله هو الرب الخالق، وأن المراد بالآلهة
في هذه الآية هم الخالقون.

والصحيح أن برهان التمانع صحيح في نفسه، وحجة قطعية، ولكن
حمل هذه الآية الكريمة عليه خطأ لا يتفق مع سياق الآية^(٢).

ذلك: أن الآية جاءت في سياق الرد على المشركين الذين كانوا
يعبدون مع الله تعالى آلهة أخرى، فقد قال تعالى في الآية التي قبلها: ﴿وَلَهُ
مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ عِنْدَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ وَلَا يَسْتَحْسِرُونَ
﴿يُسَبِّحُونَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ﴾ أَمْ آتَّخَذُوا إِلَهًا مِّنْ أَرْضٍ هُمْ يُنْشِرُونَ﴾
لَوْ كَانَ فِيهِمَا....﴾، كما أنها أتبعَت بما يؤكد أن الرد موجّه بالدرجة الأولى

(١) سورة الأنبياء، الآية (٢٢).

(٢) انظر: الماتريدية للدكتور شمس الدين السلفي (٣/ ١٩٥-١٩٧)، الأدلة العقلية
والنقلية على أصول الاعتقاد للدكتور سعود العريفي ص: (٣٢٧-٣٢٩).

إلى عبادة هذه الآلهة من دون الله تعالى، وذلك في قوله تعالى: ﴿أَمْ آتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِمْ آلِهَةً قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ﴾^(١).

فوصفُ الآلهة بأنها مُتَّخَذَةٌ من دون الله تعالى: يدلُّ على أنهم لم يكونوا يعبدونها اعتقاداً منهم بأنها متصفةٌ بالربوبية، شريكةٌ لله تعالى في الخلق والملك والتدبير، وإنما كانوا يتخذونها وسائطَ وشفعاءً عند الله تعالى، كما في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾^(٢).

ومع وضوح السياق في دلالة الآية على هذا المعنى: نجدُ عامة المتكلمين - شافعية وغيرهم - لا يبالون بدلالة السياق، ويقفون بدلالة الآية عند إثباتِ الوجدانية في الربوبية، وفيه تفريط ظاهرٌ في التوحيد الذي بُعثت من أجله الرسل، وأنزلت لبيانه الكتب.

وقد بينَ شيخُ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ خطأ هذا الاعتقاد في عددٍ من كتبه^(٣)، وأوضح أنَّ الآية جاءت لتقريرِ توحيد الألوهية والعبادة، لا توحيد الربوبية، كما أشار إلى سبب هذا الخطأ، ومما قاله في ذلك: «وكثيرٌ من أهل النظر يزعمون أنَّ دليلَ التمانع هو معنى قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا

(١) سورة الأنبياء، الآية (٢٤).

(٢) سورة الزمر، الآية (٣).

(٣) انظر مثلاً: شرح الأصبهانية (١/ ١٠٤ وما بعدها).

اللَّهُ لَفَسَدَتَا»^(١) لا اعتقادهم أن توحيد الربوبية الذي قرروه: هو التوحيد الذي بيّنه القرآن، ودَعَت إليه الرُّسل، وليس الأمر كذلك، بل التوحيد الذي دَعَت إليه الرُّسل، ونَزَلَتْ به الكُتُب هو توحيد الإلهية، المتضمن توحيد الربوبية، وهو عبادة الله وحده لا شريك له؛ فإنّ المشركين من العرب كانوا يُقرّون بتوحيد الربوبية، وأنّ الله خالق السماوات والأرض واحد، كما أخبر عنهم تعالى بقوله: ﴿وَلَيْن سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾^(٢) «...»^(٣).

وبمثله قال ابنُ أبي العز الحنفي^(٤).

وقال رحمه الله أيضاً: «هذه الآية ليس المقصودُ بها ما يقوله مَنْ يقوله من أهل الكلام، من ذكر دليل التمانع الدالّ على وحدانية الربّ تعالى؛ فإنّ التمانع يمنع وجود المفعول، لا يُوجبُ فساده بعد وجوده، وذلك يُذكرُ في الأسبابِ والبداياتِ التي تجري مجرى العللِ الفاعلات، والثاني يُذكرُ في الحُكْمِ والنهاياتِ التي تُذكرُ في العللِ التي هي الغايات، كما في قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾^(٥)، فقدّم الغاية المقصودة على

(١) سورة المؤمنون، الآية (٢٢).

(٢) سورة لقمان، الآية (٢٥).

(٣) شرح الأصبهانية (١/ ١٠٤-١٠٥).

(٤) انظر: شرح العقيدة الطحاوية له (١/ ٢٨-٢٩).

الوسيلة الموصلة»^(١).

والأمر في هذا واضح؛ إذ إن التمانع يدلُّ على صانع واحد، أمَّا الآية: فهي دالَّة على أنه لو وُجد أكثر من إله يُعبد: لحدَث الفساد^(٢).

ففي الآية «بيانُ امتناع الألوهية من جهة الفسادِ الناشئ عن عبادة ما سوا الله تعالى؛ لأنه لا صلاحَ للخلق إلا بالمعبودِ المراد لذاته، من جهة غاية أفعالهم ونهاية حركاتهم، وما سوى الله لا يصلح، فلو كان فيهما معبودٌ غيره لفسدتا من هذه الجهة؛ فإنه -سبحانه- هو المعبودُ المحبوبُ لذاته، كما، أنه هو الربُّ الخالقُ بمشيئته....»^(٣).

والخلاصة: أن الآية جاءت لتقرير توحيد الألوهية، المتضمن لتوحيد الربوبية، وفيها استدلالٌ بعدم فساد السماوات والأرض على أنه ليس فيهما آلهة يستحقون العبادة غير الله تعالى.

على أن هناك آيةً أخرى هي أصرحُ في تأدية مراد المتكلمين، وأقربُ إلى ما ذكره، من آية (الأنبياء) السابقة، وهي قوله تعالى: ﴿مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذَا لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَّ بَعْضُهُمْ عَلَى

(١) اقتضاء الصراط المستقيم (٢/ ٣٨٨).

(٢) انظر: موقف ابن تيمية من الأشاعرة (٣/ ١٠٢٢).

(٣) منهاج السنة النبوية (٣/ ٣١٤).

بَعْضٍ سُبْحَنَ اللَّهِ عَمَّا يُصِفُونَ ﴿١﴾ .

فقد تضمنت هذه الآية الكريمةُ أصرَحَ الأدلة العقلية القرآنية على توحيد الربوبية، التي من أظهرها الخلق، والقدرة، والعلو على كل شيء، مما يدلُّ صراحةً على أنَّ المراد بـ(الإله) فيها هو (الربُّ).

ولهذا لم يحصل خلافٌ بين مفسري السلف والخلف على دلالتها على هذا المطلب.. وكثيرٌ من المفسرين يُفسِّرونها بدليل التمايع، ويجعلونها مفصلةً لآية الأنبياء، ومبيِّنةً لمقتضى الفساد المذكور فيها^(٢).

ثالثاً: القولُ بقديم العالم:

أكثرُ الذين استعرضوا نواقض الإيمان من الشافعية ذكر هذا النوع من المكفرات، ومن أقوالهم في ذلك ما يلي:

قال البيهقي رَحِمَهُ اللهُ: «وأما البراءة من التعطيل بإثبات أنه مبدعُ كل شيءٍ سواه: فلأن قوماً من الأوائل خالفوا المعطلة^(٣)، ثم خذلوا عن بلوغ الحق فقالوا: إن الباري موجود، غير أنه علةٌ لسائر الموجودات، وسببٌ لها، بمعنى أن وجوده اقتضى وجودها شيئاً فشيئاً، على ترتيبٍ لهم يذكرونه، وأن المعلول إذا كان لا يُفارق العلة.

(١) سورة المؤمنون، الآية (٩١).

(٢) انظر: المحرر الوجيز لابن عطية (٤/ ١٥٤)، تفسير ابن كثير (٣/ ٢٦٤).

(٣) يقصد الملحدون منهم، وهم المنكرين لوجود الله تعالى، وقد ذكرهم في الفقرة الأولى.

فواجبٌ إذا كان الباري لم يزل أن يكون مادة هذا العالم لم تزل معه.
فمَن أثبت أنه المبدع الموجدُ المحدثُ لكل مَن سواه من جوهر
وعرضٍ باختياره وإرادته، المخترعُ لها لا من أصلٍ: فقد انتفى عن قوله
التعليل الذي هو في وجوب اسم الكفر لقائله كالتعطيل»^(١).

وقال الرافعي -بعد ذكر بعض النواقض-: «وأما التفصيل: ففي
(التتمة): أن مَن اعتقد قَدَمَ العالم، أو حدوثَ الصانع.... كان كافراً»^(٢).
وقد ذكره كثير من الشافعية كما أسلفته^(٣).

وما ذكره البيهقي ينطبق على الفلاسفة المنتسبين إلى الإسلام،
كالفارابي^(٤) وابن سينا^(٥)، فإنهم مع مسايرتهم للمسلمين في كونه تعالى

(١) شعب الإيمان (١/ ١٠٥).

(٢) العزيز شرح الوجيز للرافعي (١١/ ٩٨).

(٣) انظر مثلاً: الاعتقاد الخالص من الشك والانتقاد لابن العطار ص: (٣٦٠)، كفاية الأخيار
في حل غاية الاختصار (٢/ ٢١٩)، أسنى المطالب شرح روض الطالب (٨/ ٢٩٠)،
الإعلام بقواطع الإسلام ص: (٢٠٠، ٢٦٤)، إعانة الطالبين للدمياطي (٤/ ٢٠٤).

(٤) هو: محمد بن محمد بن طرخان، أبو نصر، الفارابي التركي الفيلسوف، (ت ٣٣٩هـ)، قال
عنه ابن كثير: «كان حاذقاً في الفلسفة ومن كتبه تفقه ابن سينا، وكان يقول بالمعاد الروحاني
لا الجثمانى، ويخصص المعاد بالأرواح العالمة لا الجاهلة، وله مذاهب في ذلك يخالف
المسلمين والفلاسفة من سلفه الأقدمين، فعليه إن مات على ذلك لعنة رب العالمين، مات
بدمشق ولم أر ابن عساكر ذكره في تاريخه لتنته وقبحته». انظر: البداية والنهاية (١١/ ٢٢٤).

(٥) هو: الحسين بن عبد الله بن الحسن، أبو علي، المعروف بابن سينا، الملقب بالشيخ الرئيس،

مبدعاً للكائنات: إلا أنهم يقولون إنه تعالى علة للكائنات، وأن مادة العالم قديمة، وهم بذلك يوافقون الفلاسفة اليونان، كأرسطو^(١) وأتباعه القائلين بقديم العالم^(٢).

وهؤلاء متذبذبون بين الإسلام حيث يسايرون أهله في الظاهر بحكم وجودهم بينهم، وبين أئمتهم الحقيقيين - وهم الفلاسفة -، الذين آمنوا بأصولهم التي تناقض أصول الإسلام.

يقول شيخ الإسلام رحمه الله مبيناً أصل مقالة القول بقديم العالم، وبيان من قال بها من الفلاسفة المنتسبين - زوراً - إلى الإسلام: «والمشهور عن

(ت ٤٢٨ هـ)، قال عنه الذهبي رحمه الله: «ما أعلمه روى شيئاً من العلم، ولو روى لما حلت الرواية عنه لأنه فلسفي النحلة ضال»، كان أبوه من الإسماعيلية، له مؤلفات منها: كتاب الشفاء، والقانون وغيرهما. انظر: ميزان الاعتدال (١/ ٥٣٩)، لسان الميزان (٢/ ٢٩١).

(١) هو: أرسطو طاليس بن نيقوماخوس (٣٨٤ ق م - ٣٢٢ ق م)، أحد فلاسفة اليونان الأقدمين، ومن حذاق تلامذة أفلاطون، نشأ في أسرة معروفة بالطب، وكان يلقي دروسه على طلابه وهو يمشي فلقب لذلك هو وأتباعه بالمشائين، قال شيخ الإسلام رحمه الله: (جميع العقلاء الذين خبروا كلام أرسطو وذويه في العلم الإلهي علموا أنهم من أقل الناس نصيباً في معرفة العلم الإلهي وأكثر الناس اضطراباً وضلالاً). انظر: الملل والنحل (٢/ ١١٩)، بيان تلبيس الجهمية (١/ ٣٧٢)، تاريخ الفلسفة اليونانية ليوسف كرم ص: (١١٢ وما بعدها) (مكتبة النهضة المصرية/ ط ٤/ بدون تاريخ).

(٢) للإطلاع على آراء الفلاسفة المنسوبين إلى الإسلام في هذا الموضوع؛ انظر: النجاة لابن سينا (٢/ ١١١-١١٣)، تهافت الفلاسفة للغزالي ص: (٩٠-٩٢).

القائلين بقدّم العالم أنه لا صانع له، فينكرون الصانع جلّ جلاله وقد ذكر أهل المقالات أن أول من قال من الفلاسفة بقدّم العالم أرسطو...

فلهذا لا يوجد في عامة كتب الكلام المتقدمة القول بقدّم العالم إلا عمن ينكر الصانع، فلما أظهر من أظهر من الفلاسفة - كابن سينا وأمثاله - أن العالم قديم عن علة موجبة بالذات قديمة: صار هذا قولاً آخرًا للقائلين بقدّم العالم، أزالوا به ما كان يظهر من شناعة قولهم من إنكار صانع العالم، وصاروا أيضاً يطلقون ألفاظ المسلمين من أنه: مصنوع، ومحدث، ونحو ذلك، لكن مرادهم بذلك أنه معلول قديم أزلي، لا يريدون بذلك أن الله أحدث شيئاً بعد أن لم يكن، فإذا قالوا: إن الله خالق كل شيء، فهذا معناه عندهم، فصار المتأخرون من المتكلمين يذكرون هذا القول...»^(١).

وقد بين الغزالي حقيقة القول بقدّم العالم، فقال إن معناه: أن العالم «لم يزل موجوداً مع الله تعالى، ومعلولاً له، ومساوقاً^(٢) له، غير متأخر عنه بالزمان، مساوقة المعلوم لليلة، ومساوقة النور للشمس،

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٥/٥٣٩-٥٤٠).

(٢) المساوقة هي المتابعة، يقال: تساوقت الإبل تتابع، وتساوقت الغنم: تزاومت في

السير. انظر: القاموس المحيط (٢/١١٩٠)، لسان العرب (١٠/١٦٦).

وأن تقدم الباري كتقدم العلة على المعلول، وهو تقدّم بالذات والرتبة، لا بالزمان»^(١).

وأبرز من ردّ على الفلاسفة في موضوع قدم العالم هو الغزالي الشافعي، فقد أطل في الرد عليهم في هذه المسألة بردود مشكورة، إلا أن الملاحظ: أن ردّ الغزالي عليهم في هذه المسألة ضعيف لا يرقى إلى تلك القوة التي يمتلكها المسلم في المسألة، وقد اعتمد في أكثر ردوده هنا على إبراز مناقضات الفلاسفة في أصولهم، وهذا وإن كان يُساعد على إبراز بطلان رأي الخصم، واكتشاف مواطن الخلل في منطقاته: إلا أنه ليس كافياً لإثبات ما يدّعيه مدّعي الحق.

ونقطة الضعف في موقف الغزالي: هي كونه لا يُقرّ بالصفات الاختيارية لله تعالى، والتي تنادي بنصوص الكتاب والسنة بثبوتها له تعالى، فلما أنكر الحقّ هنا: ضَعُفَ في الجواب عن شبهات الفلاسفة بقدر بُعده عن الحق، وهذا الضعف عام في جميع الكلاسيكية ومَن تبعهم من الأشاعرة والماتريدية، وهذا مما سلط الفلاسفة عليهم هنا.

وسببه يرجع إلى أن إثبات وجود الله تعالى عندهم موقوفٌ على إثبات حدوث العالم، وأنه لا طريق إلى ذلك إلا بإثبات حدوث

(١) تهافت الفلاسفة للغزالي ص: (٨٨).

الأجسام، ولا دليل على ذلك إلا الاستدلال بالأعراض، ومن ثم لا بد من إثبات الأعراض، ثم إثبات حدوثها، ثم إثبات استلزام الجسم لها، أو أنه لا يخلو منها، ثم إبطال حوادث لا أول لها، فحينئذ يلزم حدوث الجسم، فيلزم حدوث العالم؛ لأنه أجسام وأعراض، فيلزم إثبات الصانع؛ لأن المحدث لا بد له من محدث^(١)، وهذه الطريقة هي أساس علم الكلام المذموم، والكلام فيها يطول.

أوجه كون القول بقدم العالم من نواقض الإيمان:

القول بقدم العالم يناقض الإيمان ويتضمن الكفر من وجوه منها^(٢):
 أولاً: أنه يتضمن إنكار الخالق تعالى، قال شيخ الإسلام رحمه الله:
 «وأصل هؤلاء^(٣) أن الأفلاك قديمة أزلية، وأن الله لم يخلقها بمشيئته وقدرته في ستة أيام كما أخبر به الأنبياء»^(٤).
 وقال رحمه الله: «بل حقيقة قولهم: أن الحوادث حدثت بلا محدث، وكذلك عدمت بعد حدوثها من غير سبب يوجب عدمها على أصلهم»^(٥).

(١) انظر: الصفدية لشيخ الإسلام (١/٢٧٤).

(٢) انظر التفصيل في: نواقض الإيمان القولية والعملية لعبد العزيز العبد اللطيف ص: (٩٩-١٠٥).

(٣) يقصد الفلاسفة.

(٤) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (١٢/٤٣)، وانظر فيه: (١٧/٢٩٤-٢٩٥).

(٥) المصدر السابق (١٢/٤٣).

وقال سَلَمَةُ: «وهؤلاء الفلاسفة يتضمن قولهم في الحقيقة أنه لم يخلق، فإن ما يثبتونه من الخلق إنما يتضمن التعطيل؛ فإنه على قولهم لم يزل الفلك مقارناً له أزلاً وأبدًا، فامتنع حينئذ أن يكون مفعولاً له؛ فإن الفاعل لا بد أن يتقدم على فعله»^(١).

والخلاصة: أن القول بقدوم العالم يتضمن نفى الخالق، وتعطيل العالم عنه، ولا فرق في ذلك بين قول أرسطو ومَن معه من فلاسفة اليونان، الذين يصرحون بنفى الخالق، وأن العالم يتحرك للتشبه بالعلة الأولى، ويشبه تحريك العلة للعالم بتحريك المعشوق للعاشق، وبين مَن يتستر ولا يصرح بنفى الخالق، ومع ذلك يقول بقدوم العالم، كما هو مذهب الفارابي وابن سينا وأمثالهم.

وقد رد الغزالي على هؤلاء بتفصيل أكثر، وقال في بداية المسألة: «مسألة: في بيان تلبسهم بقولهم: إن الله فاعل العالم وصانعُه، وإن العالم صنعه وفعله، وبيان أن ذلك مجاز عندهم وليس بحقيقة»، ثم بين ذلك بالتفصيل^(٢).

ثانياً: تضمنه التنقص والشتم لرب العالمين^(٣): فالقول بقدوم العالم، والزعم بأن صدور هذا العالم عن الخالق كصدور المعلول عن العلة: من

(١) المصدر السابق (١٨/٢٢٩).

(٢) تهافت الفلاسفة ص: (١٣٤) وما بعدها.

(٣) انظر التفصيل في: نواقض الإيثار القولية والفعلية ص: (١٠٠-١٠٢).

أشنع التنقص والشتم لله ﷻ حيث ادعى أصحابُ هذه المقالة تولد هذا العالم عن الرب ﷻ فخرقوا له بنين وبنات بغير علم، قال تعالى: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ وَخَلَقَهُمْ وَخَرَقُوا لَهُ بَنِينَ وَبَنَاتٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ سُبْحَنَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُصِفُونَ ﴿١٠١﴾ بَدِيعُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ أَنَّى يَكُونُ لَهُ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُن لَّهُ صَاحِبَةٌ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿١٠٢﴾﴾^(١).

يقول شيخ الإسلام رحمه الله: «وقولهم إن النفوس والعقول معلولة له ومتولدة عنه: أعظم كفرًا من قول مَنْ قال من مشركي العرب: إن الملائكة بنات الله»^(٢).

تنبيه: القولُ بقدوم العالم عام في جميع الفلاسفة المتبعين لأرسطو، وخاصة المتتبعين إلى الإسلام، أمثال الفارابي، وابن سينا، ولذلك كفرهم الغزالي وغيره، كما سبقت نصوصُ الشافعية، ولكن بعض متأخري الشافعية خالفهم في ذلك^(٣)، إلا أن الصحيح هو تكفيرهم لأنهم ملاحدة.

رابعاً: البراءة من الشريك في جميع خصائص الربوبية، قال البيهقي: «وأما البراءة من الشريك في التدبير بإثبات أنه لا مدبر لشيء من

(١) سورة الأنعام، الآية (١٠٠-١٠١).

(٢) الصفدية (٨/١).

(٣) انظر التفصيل في: التفتازاني وآراؤه الاعتقادية (٨٢٠/٢) وما بعدها.

الموجودات إلا الله: فلأن قوماً زعموا أن الملائكة تدبر العالم، وسمّوها آلهة، وقد قال الله تعالى للملائكة:

﴿فَالْمُدَبِّرَاتِ أَمْرًا﴾^(١)، ومعنى المدبرات: المنفذات لما دبّر الله على أيديها، كما يُقال لم يُنفذ حكم الله بين الخصوم: حاكم.

وزعم قومٌ أن الكواكب تدبر ما تحتها، وأن كلّ طائفةٍ وحادثَةٍ في الأرض فإنها هي من آثار حركات الكواكب، وافتراقها واقترابها، واتصالها وانفصالها، وغير ذلك من أحوالها.

فمن أثبت أن الله ﷻ هو المدبر لما أبدع، ولا مدبر سواه: فقد انتفى عن قوله التشريك في التدبير الذي هو وجوب اسم الكفر لقائله كالتشريك في القدم أو في الخلق^(٢).

وما ذكره البيهقي واضحٌ لا يحتاج إلى تعليق، فمن لم يوحد الله تعالى في التدبير فلا شك في كفره، وهذا من أوضح أنواع الشرك في الربوبية. ومن الصور التي ذكرها علماء الشافعية للشرك في الربوبية:

١ - منها: قال الرافعي نقلاً عن الحنفية: إنه لو قال الرجل: عملَ

الله في حقي كلّ خير، وعملُ الشر مني: كفر^(٣).

(١) سورة النازعات، الآية (٥).

(٢) شعب الإيمان للبيهقي (١/١٠٥).

(٣) العزيز شرح الوجيز (١١/٩٩)، والمذكور في (العزيز) بالفارسية، والترجمة من القمولي

قال الرافعي: وليكن في هذا تفصيل، والله تعالى يقول: ﴿وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ﴾^(١).

قال الهيثمي - بعد ذكره لكلام الحنفي والرافعي: «ونظر فيه الرافعي»^(٢).... والنظر واضح؛ حيث أطلق، أو قصد أنه يخلق أفعال نفسه بالمعنى الذي تقوله المعتزلة، أما إن أراد استقلاله بالخلق: فلا شك في كفره»^(٣).

ومعنى كلام الهيثمي: أن القائل إذا أطلق ولم يقيد كلامه بما يحدد مراده من نسبة الشر إلى نفسه: فالتكفير غير وارد؛ لإمكان أنه ربما يريد المعنى الصحيح، كالتأدب من نسبة الشر إلى الله تعالى مثلاً.

وكذلك إذا كان الرجل يقصد بنسبة الشر إلى نفسه أنه يخلق أفعال نفسه بالمعنى الذي تقوله المعتزلة: فليس التكفير وارداً أيضاً، ولم يوضح الهيثمي هنا مراده بالمعنى الذي تقوله المعتزلة، على أن بعض الشافعية حاول أن يوضح ذلك، قال الدميري: «واستشكل الشيخ عز الدين»^(٤) في

—أحد علماء الشافعية— على ما ذكره الهيثمي في الإعلام بقواطع الإسلام ص: (٢٣٨).

(١) سورة النساء، الآية (٧٩).

(٢) أي: تعقبه الرافعي بقوله: وفيه نظر.

(٣) الإعلام بقواطع الإسلام للهيتمي ص: (٢٣٨).

(٤) هو العز بن عبد السلام.

(القواعد): أن أصحابنا كفّروا مَنْ اعتقدَ أن الكواكبَ فعالة، ولم يكفّروا المعتزلةَ في اعتقادهم أن العبدَ يخلقُ أفعالَ نفسه؟

وأجيب عنه بأن صاحبَ الكواكبِ اعتقدَ فيها ما يعتقدُ في الإله من أنها مؤثرةٌ في جميع الكائنات كلها، بخلاف المعتزلي؛ فإنه إنما يقولُ بخلق أفعاله فقط^(١).

وهذا الجوابُ لا يُسمن ولا يُغني من جوع؛ لأن القولَ بخلق أفعال نفسه قولٌ ببعض الشرك.

على أن بعض الشافعية نحى منحىً آخر في التوجيه، فقال سعدُ الدين التفتازاني (ت ٧٩٢):

«لا يُقال: فالقائلُ بكونِ العبدِ خالقاً لأفعاله يكونُ من المشركين دون الموحّدين؟

لأنّا نقول: الإشرāk هو إثباتُ الشريكِ في الألوهية، بمعنى وجوب الوجود، كما للمجوس، أو بمعنى استحقاقِ العبادة، كما لعبدة الأصنام، والمعتزلة لا يُثبتون ذلك، بل لا يجعلون خالقيةَ العبدِ كخالقيةِ الله تعالى؛ لافتقاره إلى الأسبابِ والآلاتِ التي هي بخلقِ الله تعالى.

(١) النجم الوهاج في شرح المنهاج للدميري (٧٩ / ٩).

إلا أن مشايخ «ما وراء النهر»^(١) قد بالغوا في تضليلهم في هذه المسألة، حتى قالوا: إن المجوس أسعدُ حالاً منهم حيث لم يُشبتوا إلاّ شريكاً واحداً، والمعتزلة يُشبتون شركاء لا تُحصى^(٢).

وما ذكره سعد الدين خطأ أيضاً؛ لأن إضافة صفة من صفات الله تعالى أو فعل من أفعاله إلى غيره: شرك حتى لو قال بأنه مخلوق مربوب، فالصحيح أن قول المعتزلة شرك، ولكن المعين لا يكفر إلا إذا وجدت فيه شروط الكفر، وانتفت موانعه^(٣)، كما سبق تفصيله في الفصل الرابع.

وأيضاً من المعلوم أن مراتب القدر أربعة:

- ١- العلم، وهو علمه تعالى بكل شيء.
- ٢- والكتابة، وهي كتابته تعالى لكل شيء في الأزل.
- ٣- والمشيئة والإرادة، وهي أن كل شيء خاضع لمشيئته وإرادته.
- ٤- والخلق، وهو خلقه تعالى لكل شيء، ومنها أفعال العباد.

(١) يقصدُ بهم الماتريدية.

(٢) شرح العقائد النسفية ص: (٦١)، وما ذكره عن مشايخ «ما وراء النهر» هو صريح نصوص أئمة الماتريدية التي أسلفتها، إلا أن العبارة التي أوردتها التفتازاني عنهم هي نصّ كلام اللّامثيِّ الماتريديّ في كتابه «التمهيد» ص: (٩٨).

(٣) انظر: حقيقة التوحيد بين أهل السنة والمتكلمين للسلمي ص: (٣٤٥).

ولا شك أن المعتزلة ينكرون المرتبتين الأخيرتين - المشيئة والخلق -
ففيهم من الشرك في القدر بقدر إنكارهم المذكور.
وكثيرٌ من الأشاعرة والماتريدية قرروا أن المعتزلة قد أشركوا
بإنكارهم خلق الله تعالى لأفعال العباد^(١).

٢- ومنها: أنه لو قال المظلوم: هذا بتقدير الله تعالى، فقال الظالم:
أنا أفعلُ بغير تقدير الله تعالى: كفر.

نقله الرافعيُّ والنووي عن الحنفية، وأقره^(٢)، وكذلك نقله الهيثمي
عنهم وأقره^(٣)، وذكره غير واحد من الشافعية غيرهم.

٣- ومنها: أنهم اختلفوا فيما لو وضع متاعه في موضع، وقال سلمته إلى
الله تعالى، فقال له رجل، سلمته إلى مَنْ لا يتبع السارق إذا سرق، نقله الرافعي
والنووي عن الحنفية ولم يرجحاً شيئاً^(٤)، وقال الهيثمي بعد نقله لكلامهما:
«والذي يظهر: أنه إن قال ذلك على جهة نسبة العجز إليه ﷻ كفر.

(١) انظر التفصيل في: التفتازاني وآراؤه الاعتقادية (٢/ ٨١٧-٨٢٠)، وقد نقل فيه أقوال
كثير من أئمة الأشاعرة والماتريدية التي فيها تصريح بكون المعتزلة قد أشركوا بإنكارهم
خلق الله تعالى لأفعال العباد.

(٢) انظر: العزيز شرح الوجيز للرافعي (١١/ ٩٩)، روضة الطالبين للنووي ص: (١٧٢٦).

(٣) انظر الإعلام بقواطع الإسلام للهيتمي ص: (٢٢١).

(٤) انظر: العزيز شرح الوجيز للرافعي (١١/ ١٠٣-١٠٤)، روضة الطالبين للنووي ص: (١٧٢٦).

وإن أراد سعة حلمه تعالى على السارق، أو أطلق: لم يكفر.
ثم رأيت الأذرعِيَّ قال: الظاهرُ أنه لا يكفر عند الإطلاق، وقولُه لا
يتبع السارق، أي: لستره إياه ونحو ذلك. نعم، إن ظهرت منه قرينةُ
استخفافٍ: فالكفرُ ظاهرٌ^(١).

وما ذكره الهيتميُّ وجيه، وتفصيلُه جيد، والله تعالى أعلم.
٤ - ومنها: أنه لو دام مرضُه واشتد فقال: إن شئتَ توفيَني مسلماً،
وإن شئتَ توفيَني كافراً: كان كافراً.

وكذا لو ابتلي بمصائب، فقال: أخذتَ مالي، وأخذتَ ولدي، وكذا
وكذا، وماذا تفعل أيضاً؟ أو ماذا بقي ولم تفعله؟ كفر.

نقله الرافعيُّ والنوويُّ عن الحنفية، وأقراه^(٢)، وزاد الهيتمي: «ووجهُ
الأول: ما مرَّ من أن تمني الكفر والرضا به كفر، ووجه الثاني: نسبة الله
ﷻ إلى الجور»^(٣). وما ذكره متجه، والله أعلم.

هذه نماذج مما ذكره علماء الشافعية من نواقض الإيمان في توحيد
الربوبية، وهناك نماذج أخرى ذكروها في هذا الباب لا تخرج في التفريع
عما ذكرته، والله تعالى أعلم.

(١) الإعلام بقواطع الإسلام للهيتمي ص: (٢٣٠).

(٢) انظر: العزيز شرح الوجيز للرافعي (١١ / ١٠٤)، روضة الطالبين ص: (١٧٢٧).

(٣) الإعلام بقواطع الإسلام ص: (٢٣١-٢٣٢).

الفصل السابع

المفردات المناقضة للإيمان بتوحيد الأسماء والصفات

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تعريف الشرك في الأسماء والصفات.

المبحث الثاني: أنواع الشرك في الأسماء والصفات.

المبحث الثالث: نمائج من الشرك في الأسماء والصفات التي ذكرها علماء الشافعية.

المبحث الأول: تعريف الشرك في الأسماء والصفات:

الشرك في الأسماء والصفات ضد التوحيد في الأسماء والصفات، وتوحيد الأسماء والصفات هو: اعتقاد ثبوت ما وصف الله به نفسه، أو وصفه به رسوله ﷺ، كالعلم، والقدرة، والإرادة، ونحوها من الصفات الواردة في الكتاب والسنة الصحيحة^(١)، فيقر العبد بأن الله بكل شيء عليم، وعلى كل شيء قدير، وأنه الحي القيوم الذي لا تأخذه سنة ولا نوم، له المشيئة النافذة، والحكمة البالغة، وأنه سميع بصير، رؤوف رحيم، على العرش استوى، وعلى الملك احتوى، وأنه الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر، سبحانه الله عما يشركون، إلى غير ذلك من الأسماء الحسنی والصفات العلی^(٢).

(١) انظر: العقائد السلفية بأدلتها النقلية والعقلية لابن حجر آل بوطامي (١/ ٧٠).

(٢) تيسير العزيز الحميد ص: (٣٤).

المبحث الثاني: أنواع الشرك في الأسماء والصفات:

توحيدُ الأسماء والصفات يناقضُهِ ويخالفهُ الشركُ والإلحادُ في أسمائه وصفاته.

وقد ذكر بعضُ العلماء أن الشركَ في توحيد الأسماء والصفات على نوعين:

«أحدهما: تشبيه الخالق بالمخلوق، كمن يقول: يد كيدي، وسمع كسمعي، وبصر كبصري، واستواء كاستوائي، وهو شرك المشبهة.

الثاني: اشتقاق أسماء للأسماء الباطلة من أسماء الإله الحق، قال الله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا ۚ وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾^(١).

قال ابنُ عباس: يلحدون في أسمائه: يشركون، وعنه: سموا اللات من الإله، والعزى من العزيز»^(٢).

أما الإلحاد في أسماء الله تعالى وصفاته: فقد بين العلماء حقيقة، قال الإمام ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ: «الإلحادُ في أسمائه هو العدولُ بها وبحقائقها ومعانيها عن الحق الثابت لها، وهو مأخوذٌ من الميل، كما يدل عليه مادُّه

(١) سورة الأعراف، الآية (١٨٠).

(٢) تيسير العزيز الحميد ص: (٤٤).

(ل ح د)، فمنه اللحد، وهو الشق في جانب القبر الذي قد مال عن الوسط، ومنه الملحد في الدين، المائل عن الحق إلى الباطل، قال ابن السكيت^(١): الملحد: المائل عن الحق، المدخل فيه ما ليس منه.

ومنه الملحد، وهو مفتعل من ذلك، وقوله تعالى: ﴿وَلَنْ تَجِدَ مِنْ دُونِهِ مُلْتَحِدًا﴾^(٢) أي: مَنْ تعدل إليه وتهرب إليه وتلتجئ إليه وتبتهل إليه فتميل إليه عن غيره، تقول العرب: التحد فلان إلى فلان: إذا عدل إليه^(٣).

وأما أنواع الإلحاد في الأسماء والصفات فقد بينها الإمام ابن القيم رحمه الله بقوله: «الإلحاد في أسمائه تعالى أنواع:

أحدها: أن يسمى الأصنام بها، كتسميتهم اللات من الإلهية، والعزى من العزيز، وتسميتهم الصنم إلهاً، وهذا إلحاد حقيقة؛ فإنهم عدلوا بأسمائه إلى أوثانهم وألهتهم الباطلة.

(١) هو: يعقوب بن إسحاق، أبو يوسف، البغدادي الأديب النحوي اللغوي، شيخ العربية، المعروف بابن السكيت، (ت ٢٤٦ هـ) كان من أهل الفضل والدين، حجة في العربية، وكان يتشيع، له مؤلفات عدة نحو من عشرين كتاباً، منها: إصلاح المنطق، وشرح المعلقات وغيرهما. انظر: تاريخ بغداد (١٤/٢٧٣)، سير أعلام النبلاء (١٢/١٦).

(٢) سورة الكهف، الآية (٢٧).

(٣) بدائع الفوائد لابن القيم (١/١٦٩)، وانظر: تفسير البغوي (٢/٢٥٣-٢٥٤)، تفسير السمعاني (٢/٢٣٥-٢٣٦)، تفسير ابن كثير (٢/٢٨٠).

الثاني: تسميته بما لا يليق بجلاله، كتسمية النصارى له أباً، وتسمية الفلاسفة له موجباً بذاته، أو علة فاعلة بالطبع، ونحو ذلك.

وثالثها: وصفه بما يتعالى عنه ويتقدس من النقائص، كقول أخبث اليهود إنه فقير، وقولهم: إنه استراح بعد أن خلق خلقه، وقولهم: ﴿يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾^(١) وأمثال ذلك مما هو إلحاد في أسمائه وصفاته.

ورابعها: تعطيل الأسماء عن معانيها، وجحد حقائقها، كقول من يقول من الجهمية وأتباعهم أنها ألفاظ مجردة لا تتضمن صفات ولا معاني، فيطلقون عليه اسم السميع والبصير والحي والرحيم والمتكلم والمريد ويقولون: لا حياة له، ولا سمع ولا بصر ولا كلام ولا إرادة تقوم به، وهذا من أعظم الإلحاد فيها عقلاً وشرعاً ولغةً وفطرة، وهو يقابل إلحاد المشركين؛ فإن أولئك أعطوا أسماءه وصفاته لألهتهم، وهؤلاء سلبوه صفات كماله، وجحدوها وعطلوها، فكلاهما ملحد في أسمائه.

ثم الجهمية وفروخهم متفاوتون في هذا الإلحاد، فمنهم الغالي، والمتوسط، والمنكوب.

وكل من جحد شيئاً مما وصف الله به نفسه، أو وصفه به رسوله: فقد ألحد في ذلك، فليستقل أو ليستكثر.

وخامسها: تشبيه صفاته بصفات خلقه، تعالى الله عما يقول

(١) سورة المائدة، الآية (٦٤).

المشبهون علواً كبيراً.

فهذا الإلحاد في مقابلة إلحاد المعطلة؛ فإن أولئك نفوا صفة كماله، وجحدوها، وهؤلاء شبهوها بصفات خلقه، فجمعهم الإلحاد، وتفرقت بهم طرقه، وبرأ الله أتباع رسوله وورثته القائمين بسنته عن ذلك كلّه، فلم يصفوه بصفات خلقه، ولم يعدلوا بها عما أنزلت عليه لفظاً ولا معنى، بل أثبتوا له الأسماء والصفات، ونفوا عنه مشابهة المخلوقات، فكان إثباتهم بريئاً من التشبيه، وتنزيههم خلياً من التعطيل، لا كمن شبهه حتى كأنه يعبد صنماً، أو عطل حتى كأنه لا يعبد إلا عدماً، وأهل السنة وسط في النحل، كما أن أهل الإسلام وسط في الملل»^(١).

والإلحاد بجميع أنواعه محرم؛ لأن الله تعالى هدّد الملحدّين بقوله: ﴿وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ﴾^(٢)، ومنه ما يكون شركاً أو كفراً من نواقض الإيمان حسبما تقضيه الأدلة الشرعية^(٣).

وقد أشار علماء الشافعية إلى بعض أنواع الإلحاد المتقدمة، ومن ذلك ما قاله البغوي رحمه الله عند قوله تعالى: ﴿وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي

(١) بدائع الفوائد لابن القيم (١/١٦٩-١٧٠)، وانظر: تيسير العزيز الحميد ص: (٦٤٥-٦٤٧).

(٢) القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى ص: (١٦-١٧)، منهج الإمام

الشافعي في إثبات العقيدة ص: (٣٣٧).

(٢) سورة الأعراف، الآية (١٨٠).

(٣) انظر: القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى ص: (١٧).

أَسْمَائِهِمْ^(١):

« هم المشركون عدلوا بأسماء الله تعالى عما هي عليه، فسمّوا بها أوثانهم، فزادوا ونقصوا، فاشتقوا اللات من الله، والعزى من العزيز، ومناة من المنان. هذا قول ابن عباس ومجاهد.

وقيل: هو تسميتهم الأصنام آلهة.

وروي عن ابن عباس: ﴿يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ﴾ أي: يكذبون.

وقال أهل المعاني: الإلحاد في أسماء الله: تسميته بما لم يتسم به، ولم ينطق به كتابُ الله ولا سنةُ رسول الله ﷺ، وجملته: أن أسماء الله تعالى على التوقيف، فإنه يسمى جواداً ولا يسمى سخيّاً، وإن كان في معنى الجواد، ويسمى رحيماً ولا يسمى رفيقاً، ويسمى عالماً ولا يسمى عاقلاً...^(٢).

وما ذكره الإمام البغوي يرجع إلى نوعين من أنواع الإلحاد في أسمائه سبحانه وتعالى، وهما:

١ - إطلاق ما لا يصح إطلاقه إلا على الله ﷻ من الأسماء على

غيره، واشتقاق أسماء الأصنام من أسماء الله تعالى.

٢ - تسميته بما لا يليق بجلاله، وبما لم يرد في الكتاب والسنة.

(١) سورة الأعراف، الآية (١٨٠).

(٢) معالم التنزيل للبغوي (٢/٢٥٤).

وبنحوه قال الخطيب الشربيني في تفسيره^(١).

وقال أبو المظفر السمعاني رحمه الله عند الآية المذكورة:

« قيل: والإلحاد في الأسماء هنا: كانوا يقولون في مقابلة اسم الله:

اللات، وفي مقابلة العزيز: العزى، ومناة في مقابلة المنان.

وقيل: هو تسميتهم الأصنام آلهة، وهذا أعظم الإلحاد في الأسماء،

فهذا معنى قوله: ﴿وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾^(٢) «^(٣).

وبنحوه قال عدد من مفسري الشافعية^(٤).

وفي تنبيه علماء الشافعية على بعض أنواع الإلحاد في أسمائه ﷻ ما

يبين حرصهم على توضيح ما يُضاد إثبات الأسماء الحسنى والصفات العلى لله تعالى.

(١) السراج المنير (٢/ ٢٩٠).

(٢) سورة الأعراف، الآية (١٨٠).

(٣) تفسير السمعاني (٢/ ٢٣٦).

(٤) انظر: تفسير ابن كثير (٢/ ٢٨٠).

المبحث الثالث: نماذج من الشرك في الأسماء والصفات، التي ذكرها علماء الشافعية:

ذكر علماء الشافعية نماذج عديدة من الشرك في الأسماء والصفات، ولكن يجب التنبيه إلى تفاوت منهج المتقدمين منهم ومنهج جمهور متأخريهم، فمن المعلوم أن الإمام الشافعي هو أحد أئمة أهل السنة والجماعة، الذين يثبتون لله تعالى ما وردت به النصوص الشرعية من الأسماء والصفات، وقد تبعه أئمة أصحابه في ذلك، لكن الحال قد تغيرت بعد ظهور أبي الحسن الأشعري الذي كان ينتسب إلى الإمام الشافعي في الفروع، وقد اشتهر بمنهجه الكلامي، والذي خرج فيه عن خط أئمة الشافعية، الذين كانوا على منهج أهل السنة والجماعة في الأسماء والصفات وغير ذلك من مسائل الاعتقاد.

وقد كثر أتباع أبي الحسن الأشعري في المنتسبين إلى الشافعي خصوصاً، ولذلك بدأوا ينحرفون في هذا الباب العظيم، ويقترّبون من عقائد الجهمية والمعتزلة شيئاً فشيئاً حتى وصل بهم الأمر إلى ما عليه أمثال الرازي وغيره من متأخري الشافعية، الذين خلطوا علم الكلام بالفلسفة فصار من الصعب التمييز بين مباحث العلمين.

ولأجل هذا الانحراف: نجد كثيراً من متأخري الشافعية يعدون ما هو من صميم السنة ومن صميم توحيد الأسماء والصفات من نواقض الإيمان، ومما يناقض توحيد الأسماء والصفات.

ومن ذلك ما قاله بعضُهم: إن من المكفرات: لو قال رجلٌ -جواباً لمن قال: فلانٌ بين يدي الله-: يد الله طويلة، فقليل: يكفر، وقيل: إن أراد الجارحةَ كفر، وإلا فلا.

ومن ذلك: ما لو قال رجل: الله في السماء، فقليل: يكفر، وقيل: لا. ومنها: لو قال: الله ينظر من السماء، أو من العرش^(١). وكل هذا من تأثير التعطيل الذي انتشر في الشافعية بسبب أبي الحسن الأشعري ومن تبعه.

وسياقي التفصيل في هذا الجانب في الفصل الحادي عشر - إن شاء الله تعالى -، وسأذكر هنا ما ذكره من النواقض المتعلقة بهذا الباب، والتي وافقوا أهل السنة والجماعة فيها، فمن ذلك:

أولاً: إنكار اسم أو صفة لله تعالى:

قال الرافعي: «في التتمة: أن من اعتقدَ قِدَمَ العالم، أو حدوثَ الصانع، أو نفْيَ ما هو ثابتٌ للقديم^(٢) بالإجماع؛ ككونه عالمياً، أو قادراً،

(١) انظر: العزيز شرح الوجيز للرافعي (١١ / ١٠٠)، الإعلام بقواطع الإسلام للهيتمي ص: (٢٣٩).

(٢) قال ابن أبي العز الحنفي رحمه الله في شرح العقيدة الطحاوية ص: (١١١): «إدخال القديم في أسماء الله تعالى مشهور عند أكثر أهل الكلام، وقد أنكر ذلك كثير من السلف والخلف منهم ابن حزم، ولا ريب أنه إذا كان مستعملاً في نفس التقدم فإن ما تقدم على

أو أثبت ما هو منفي عنه بالإجماع... كان كافراً^(١).

فمَن أنكر ما هو ثابتٌ لله تعالى بالأدلة القاطعة: كان كافراً، ولكن تكفير المعين لا بد فيه من مراعاة الضوابط التي سبق ذكرها في موضعه. وسبب كون هذا الإنكار من نواقض الإيمان وجوه^(٢):

١ - منها: أن هذا الإنكار لمن بلغته تلك النصوص يُعدُّ تكذيباً لنصوص الكتاب والسنة الصحيحة، ورداً لتلك النصوص التي وردت في إثبات تلك الأسماء والصفات.

يقول الإمام الشافعي مجلياً هذا الموضوع - وقد سئل عن صفات الله تعالى وما يؤمن به -: «الله تعالى أسماء وصفات جاء بها كتابه، وأخبر بها نبيه أمته، لا يسع أحداً من خلق الله قامت عليه الحجة ردّها؛ لأن القرآن نزل بها، وصح عن رسول الله ﷺ بها فيما روى عنه العدول، فإن

الحوادث كلها فهو أحق بالتقدم من غيره، لكن أسماء الله تعالى هي الأسماء الحسنى التي تدل على خصوص ما يُمدح به، والتقدم في اللغة مطلق لا يختص بالتقدم على الحوادث كلها فلا يكون من الأسماء الحسنى، وجاء الشرع باسمه الأول، وهو أحسن من القديم؛ لأنه يشعر بأن ما بعده آيل إليه وتابع له، بخلاف القديم، والله تعالى له الأسماء الحسنى لا الحسنة».

(١) العزيز شرح الوجيز للرافعي (١١/٩٨)، روضة الطالبين للنووي ص: (١٧٢٥).

(٢) انظر التفصيل في: نواقض الإيمان القولية والعملية للدكتور عبد العزيز العبد اللطيف ص: (١٢٠-١٢٣).

خالفَ بعد ذلك بعد ثبوت الحجة عليه: فهو كافر، فأما قبل ثبوت الحجة عليه: فمعذور بالجهل...»^(١).

وفي كلام الإمام الشافعي إشارة إلى مراعاة ضوابط تكفير المعين، وأن الجهل يُعذر به الإنسان، وقد سبق التفصيل في المسألة.

وقال تلميذه المزني^(٢) (ت ٢٦٤هـ) رَحِمَهُ اللهُ فِيما روى عنه محمد بن إسماعيل الترمذي^(٣): «لا يصح لأحدٍ توحيدٌ حتى يعلم أن الله على العرش بصفاته، قلت: مثل أي شيء؟ قال: سميع، بصير، علیم،

(١) رواه ابن قدامة بسنده إليه في: إثبات صفة العلو ص: (١٨١)، وانظر: مختصر العلو للذهبي ص: (١٧٧)، فتح الباري (١٣/٤١٨) - عند شرحه لترجمة باب ﴿وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ﴾ من كتاب التوحيد.

(٢) هو: إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل، أبو إبراهيم، المزني المصري، تلميذ الشافعي، (١٧٥ - ٢٦٤هـ)، كان زاهدا عالما مجتهدا مناظرا محججا غواصا على المعاني الدقيقة، قال الشافعي: (المزني ناصر مذهبي)، صنف كتباً كثيرة منها: المختصر المشهور في الفروع، والترغيب في العلم وغيرهما. انظر: تهذيب الأسماء (٢/٥٥٩)، سير أعلام النبلاء (١٢/٤٩٢).

(٣) هو: محمد بن عيسى بن سورة، أبو عيسى، السلمى الترمذي الضرير، (٢١٠ - ٢٧٩هـ)، أحد الأئمة الحفاظ المبرزين، ومن نفع الله به المسلمين، كان يضرب به المثل في الحفظ، قال له البخاري: انتفعت بك أكثر مما انتفعت بي، له مؤلفات عدة منها: كتاب الجامع المعروف بسنن الترمذي، وكتاب العلل وغيرهما. انظر: تهذيب الكمال (٢٦/٢٥٠)، سير أعلام النبلاء (١٣/٢٧٠).

قدير»^(١).

ونقل الذهبي رحمه الله عن أبي العباس السراج^(٢) الشافعي (ت ٣١٣هـ) أنه قال: «من لم يقر ويؤمن بأن الله تعالى يعجب، ويضحك، وينزل كل ليلة إلى السماء الدنيا فيقول: من يسألني فأعطيه: فهو زنديق كافر، يستتاب، فإن تاب وإلا ضربت عنقه، ولا يصلى عليه، ولا يُدفن في مقابر المسلمين».

ثم علق الذهبي رحمه الله قائلا: «إنما يكفر بعد علمه بأن الرسول ﷺ قال ذلك، ثم إنه جحد ذلك ولم يؤمن به»^(٣).

وقال الآجري رحمه الله: «وكان مما بينه وبينه ﷺ لأمته: أنه أعلمهم في غير حديث «إنكم ترون ربكم ﷻ»^(٤)، ورواه جماعة من صحابته ﷺ وقبلها

(١) العلو للذهبي ص: (١٨٦)، مختصر العلو ص: (٢٠١).

(٢) هو: محمد بن إسحاق بن إبراهيم، أبو العباس، السراج الثقفي مولا هم، (٢١٨-٣١٣هـ)، كان من المكثرين الثقات الصادقين الأثبات عني بالحديث، وصنف كتباً كثيرة وهي معروفة مشهورة، منها: المسند والتاريخ وغيرهما. انظر: تاريخ بغداد (١/٢٤٨)، تذكرة الحفاظ (٢/٧٣١).

(٣) العلو (٢/١٢٣١)، وانظر: مختصر العلو ص: (٢٣٢)، سير أعلام النبلاء (١٤/٣٩٦).

(٤) ومن أشهر الأحاديث في ذلك حديث جرير بن عبد الله البجلي رضي الله عنه قال: كنا عند النبي ﷺ إذ نظر إلى القمر ليلة البدر فقال: «أما إنكم سترون ربكم كما ترون هذا لا تضامون - أو لا تضاهون - في رؤيته، فإن استطعتم أن لا تغلبوا على صلاة قبل طلوع الشمس وقبل غروبها فافعلوا» أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب مواقيت الصلاة =

العلماء عنهم أحسن القبول، كما قبلوا عنهم علم الطهارة والصلاة والزكاة والصيام والحج والجهاد وعلم الحلال والحرام: كذا قبلوا منهم الأخبار أن المؤمنين يرون الله ﷻ ولا يشكون في ذلك، ثم قالوا: مَنْ رَدَّ هذه الأخبار فقد كفر^(١).

وما ذكره علماء الشافعية مجمع عليه بين العلماء، ومما ورد عنهم في ذلك: ما رواه الصابوني بسنده إلى محمد بن الحسن الشيباني^(٢) -صاحب أبي حنيفة- أنه روى عن حماد بن أبي حنيفة^(٣) أنه قال: «قلنا لهؤلاء^(٤): أرايتم قول الله ﷻ: ﴿وَجَاءَ رُؤُكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾^(٥) وقوله ﷻ:

باب فضل صلاة العصر (١/٢٠٣ ح ٥٢٩)، ومسلم في صحيحه: كتاب المساجد ومواضع الصلاة باب فضل صلاتي الصبح والعصر (١/٤٣٩ ح ٦٣٣).
(١) الشريعة للأجري ص: (٢٥٣).

(٢) هو: محمد بن الحسن بن فرقد، أبو عبد الله، الشيباني مولاهم، (١٣٢-١٨٩ هـ) قال الشافعي: ما رأيت أفصح منه، كنت إذا رأيته يقرأ كأن القرآن نزل بلغته، وقال: كان يملأ العين والقلب، وقال الذهبي: العلامة فقيه العراق، من كتبه: المبسوط، وكتاب الحجة على أهل المدينة. انظر: تهذيب الأسماء (١/٩٧)، سير أعلام النبلاء (٩/١٣٤).

(٣) هو: حماد بن أبي حنيفة النعمان بن ثابت، الكوفي، كان على مذهب أبيه، وكان صالحاً خيراً، ضعفه ابن عدي وغيره من قبل حفظه، وذكره ابن أبي حاتم فلم يذكر فيه جرحاً. انظر: الجرح والتعديل (٣/١٤٩)، لسان الميزان (٢/٣٤٦).

(٤) يقصد نفاة الصفات، مثل الجهمية ومَن تبعهم.

(٥) سورة الفجر، الآية (٢٢).

﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةُ﴾^(١) فهل يجيء ربُّنا كما قال؟ وهل يجيء الملكُ صفاً صفاً؟

قالوا: أما الملائكةُ فيجيئون صفاً صفاً، وأما الربُّ تعالى: فإننا لا ندري ما عني بذلك، ولا ندري كيف جيئته^(٢).

فقلنا لهم: إنا لم نكلفكم أن تعلموا كيف جيئته، ولكننا نكلفكم أن تؤمنوا بمجيئه، رأيتم من أنكر أن الملك لا يجيء صفاً صفاً، ما هو عندكم؟ قالوا: كافر مكذب.

قلنا: فكذلك من أنكر أن الله سبحانه لا يجيء، فهو كافر مكذب^(٣). وقال الإمام أحمد بن حنبل رحمته الله: «وصح الخبر عن رسول الله ﷺ أنه قال: «وكلتا يديه يمين»^(٤)، فمن لم يؤمن بذلك، ويعلم أن ذلك حق - كما قال رسول الله ﷺ - فهو مكذب برسول الله ﷺ»^(٥).

وقال عثمان بن سعيد الدارمي^(٦) رحمته الله: «نكفر الجهمية بكفر مشهور،

(١) سورة البقرة، الآية (٢١٠).

(٢) أي: مجيئه.

(٣) عقيدة السلف وأصحاب الحديث للصابوني ص: (٢٣٣-٢٣٥).

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب الإمارة باب فضيلة الإمام العادل، وعقوبة الجائر، والحث على الرفق بالرعية، والنهي عن إدخال المشقة عليهم (٣/١٤٥٨ ح ١٨٢٧).

(٥) المسائل والرسائل المروية عن الإمام أحمد في العقيدة (١/٣٠٧).

(٦) هو: عثمان بن سعيد، أبو سعيد بن خالد، الدارمي، السجستاني محدث هراة، (ت ٢٨١ هـ -

وهو تكذيبهم بنص الكتاب، أخبر الله تبارك وتعالى أن القرآن كلامه، وادّعت الجهمية أنه خلقه، وأخبر الله تبارك وتعالى أنه كلم موسى تكليماً، وقال هؤلاء: لم يكلمه الله بنفسه، وقال الله تبارك وتعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾^(١)، وقال هؤلاء الجهمية: ليس لله يد، وما خلق آدم بيده، وإنما يداه نعمتاه ورزقاه، فادّعوا بين يدي الله أوحش مما ادّعته اليهود....^(٢).

وقال إمام الأئمة ابن خزيمة^(٣) رَحِمَهُ اللهُ (ت ٣١١ هـ): «مَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِأَنَّ اللَّهَ عَلَى عَرْشِهِ اسْتَوَى فَوْقَ سَمَاوَاتِهِ، بَائِئٍ مِنْ خَلْقِهِ: فَهُوَ كَافِرٌ يَسْتَأْبُ، فَإِنْ

وقيل غير ذلك) الحافظ الحجة، كان أحد أئمة الدنيا، وصاحب سنة، أكثر الترحال، وطاف البلدان في طلب الحديث، له مسند كبير، وتصانيف في الرد على الجهمية وهو الذي طرد ابن كرام من هراة. انظر: تاريخ دمشق (٣٨ / ٣٦١) تذكرة الحفاظ (٢ / ٦٢٢).

(١) سورة المائدة، الآية (٦٤).

(٢) الرد على الجهمية له ص: (١٧٣).

(٣) هو: محمد بن إسحاق بن خزيمة، أبو بكر، السلمي النيسابوري، شيخ الإسلام، الحافظ الكبير، الملقب بإمام الأئمة (٢٢٣-٣١١ هـ)، كان فريد عصره، بحراً من بحور العلم، عني بالحديث في الحداثة فأكثر وجود وصنف، واشتهر اسمه، وانتهت إليه الإمامة والحفظ بخراسان، وكان لا يدخر شيئاً بل ينفقه على أهل العلم، ولا يعرف الشح ولا يميز بين العشرة والعشرين، له مؤلفات عدة منها: كتاب الصحيح وهو من أنفع الكتب وأجلها، وكتاب التوحيد وغيرهما. انظر: تذكرة الحفاظ (٢ / ٧٣١)، البداية والنهاية (١١ / ١٤٩).

تاب وإلا ضربت عنقه، وألقي على مزبلةٍ لئلا يتأذى بريجه أهلُ القبلة وأهلُ الذمة»^(١).

وقال أبو نعيم الأصبهاني^(٢) الشافعي (ت ٤٣٠ هـ): «طريقتنا طريقةُ السلف المتبعين للكتاب والسنة وإجماع الأمة، ومما اعتقدوه أن الله لم يزل كاملاً بجميع صفاته القديمة... لم يزل عالماً بعلم، بصيراً ببصر، سميعاً بسمع، متكلماً بكلام، ثم أحدث الأشياء من غير شيء، وأن القرآن كلام الله، وكذلك سائر كتبه المنزلة...»، وقال في آخر كلامه: «وأن الجهمي عندهم كافر»^(٣).

(١) رواه عنه الحاكم في معرفة علوم الحديث ص: (٨٤)، وعنه الصابوني في عقيدة السلف وأصحاب الحديث ص: (١٨٧)، وانظر: العلو ص: (١٢١٤)، السير (١٤/٣٧٣)، الصواعق المرسلة (٤/١٣٠٣).

(٢) هو: أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق، أبو نعيم، المهراني الأصبهاني الصوفي الأحول، الحافظ الكبير (٣٣٦-٤٣٠ هـ)، كان واسع الرواية كثير المشايخ مطلعاً على مخارج الحديث وشعب طرقه، تفرد بالسماع ولم يكن في وقته في أفق من الآفاق أحد أحفظ منه، ولا أسند منه فرحلت الحفاظ إلى بابه لعلمه وحفظه وعلو أسانيده، وكان يميل إلى مذهب الأشعري في الاعتقاد ميلاً كثيراً، وله التصانيف المفيدة الكثيرة الشهيرة منها: حلية الأولياء، معجم الصحابة وغيرهما. انظر: تذكرة الحفاظ (٣/١٠٩٢)، لسان الميزان (١/١٩٦).

(٣) نقله الذهبي عن كتاب الاعتقاد للأصبهاني، انظر: العلو (٢/١٣٠٦)، وانظر: درء تعارض العقل والنقل (٦/٢٥٢)، الصواعق المرسلة (٤/١٢٨٦).

وقال ابن قدامة المقدسي^(١) الحنبلي رَحِمَهُ اللهُ: «جحدُ الاستواء كفر؛ لأنه رد لخبر الله، وكفرٌ بكلام الله، ومن كفر بحرفٍ متفق عليه فهو كافر، فكيف بمن كفر بسبع آيات، وردَّ خبرَ الله تعالى في سبعة مواضع من كتابه»^(٢).

وقال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ: «مَنْ قال إن الله لم يكلم موسى تكليماً: فهذا إن كان لم يسمع القرآن: فإنه يُعرَّف أن هذا نص القرآن، فإن أنكره بعد ذلك استتيب، فإن تاب وإلا قتل، ولا يقبل منه إن كان كلامه بعد أن يجحد نصَّ القرآن، بل لو قال: إن معنى كلامي: إنه خلق صوتاً في الهواء، فأسمعه موسى: كان كلامه -أيضاً- كفراً، وهو قولُ الجهمية الذين كفرهم السلف، وقالوا: يستتابون، فإن تابوا وإلا قتلوا، ولكن من كان مؤمناً بالله ورسوله مطلقاً، ولم يبلغه من العلم ما يبين له الصواب: فإنه لا يُحكم بكفره حتى تقوم عليه الحجة التي مَنْ خالفها كفر؛ إذ كثيرٌ من الناس يخطئ فيما يتأوله من القرآن، ويجهل كثيراً مما يرد من معاني الكتاب والسنة، والخطأ والنسيان مرفوعان عن هذه الأمة، والكفر لا

(١) هو: عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة، أبو محمد، موفق الدين، المقدسي الجماعيلي ثم الدمشقي الصالحي الحنبلي، (٥٤١-٦٢٠هـ)، الشيخ الإمام القدوة العلامة المجتهد شيخ الإسلام، كان من بحور العلم وأذكياء العالم، من كتبه: المغني، والكافي وغيرهما. انظر: المقصد الأرشد (٢/١٥)، سير أعلام النبلاء (٢٢/١٦٦).

(٢) ذم التأويل لابن قدامة ص: (٢٦).

يكون إلا بعد البيان»^(١).

وبهذه النقول يظهر وجه كون إنكار اسم أو صفة لله تعالى كفراً وناقضاً للإيمان، وذلك لما فيه من التكذيب للنصوص الشرعية.

٢- ومنها: أن في هذا الإنكار والنفي إلحاداً في أسماء الله تعالى، وتعطيلاً لما يجب لله ﷻ من الإثبات المفصل كما يليق بجلاله وعظمته. فمن أنواع الإلحاد في أسمائه تعالى: التعطيل، وهو أن ينكر شيئاً منها أو مما دلت عليه من الصفات والأحكام، كما فعل أهل التعطيل من الجهمية وغيرهم.

وإنما كان ذلك إلحاداً لوجوب الإيمان بها وبما دلت عليه من الأحكام والصفات اللائقة بالله تعالى، فإنكار شيء من ذلك ميلٌ بها عما يجب فيها^(٢).

وقد سبق كلام ابن القيم رحمه الله أن من أنواع الإلحاد في الأسماء: تعطيل الأسماء عن معانيها، وجحد حقائقها، كقول من يقول من الجهمية وأتباعهم أنها ألفاظ مجردة لا تتضمن صفات ولا معاني... وقد ذكر أن هذا من أعظم الإلحاد فيها عقلاً وشرعاً ولغةً وفطرة، وهو يقابل إلحاد المشركين؛ فإن أولئك أعطوا أسماءه وصفاته لألهتهم، وهؤلاء

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (١٢/٥٢٣-٥٢٤).

(٢) القواعد الحسنى في صفات الله وأسمائه الحسنى ص: (١٦).

سلبوه صفات كماله، وجحدوها وعطلوها، فكلاهما ملحد في أسمائه...
كما ذكر أن كل من جحد شيئاً مما وصف الله به نفسه، أو وصفه به
رسوله: فقد ألحد في ذلك، فليستقل أو ليستكثر^(١).

ومما أكده علماء الشافعية هو العلاقة بين الشرك والتعطيل، فقد قال
المقرئزي رحمته الله: «والشرك والتعطيل متلازمان، فكل مشرك معطل، وكل
معطل مشرك، لكن الشرك لا يستلزم أصل التعطيل، بل قد يكون
المشرك مقررًا بالخالق سبحانه وصفاته، ولكنه معطل حق التوحيد»^(٢).

ويقول ابن القيم رحمته الله: «وكلما كان الرجل أعظم تعطيلًا: كان أعظم
شركًا، وتوحيد الجهمية والفلاسفة مناقض لتوحيد الرسل من كل وجه؛
فإن مضمونه إنكار حياة الرب، وعلمه، وقدرته، وسمعه، وبصره،
وكلامه، وإنكار وجهه الأعلى ويديه، ومجيئه، وإتيانه ومحبته، ورضاه،
وغضبه، وضحكه، وسائر ما أخبر به الرسول عنه، ومعلوم أن هذا
التوحيد هو نفس تكذيب الرسول بما أخبر به عن الله»^(٣).

وكون توحيد الجهمية والفلاسفة ومن تبعهم مناقضاً لتوحيد الرسل
يُعلم إذا نظرنا إلى حقيقة توحيد الفلاسفة والجهمية، فمن المعلوم أن توحيد

(١) انظر: بدائع الفوائد لابن القيم (١/١٦٩-١٧٠).

(٢) تجريد التوحيد المفيد للمقرئزي ص: (٦١)، وانظر: الصواعق المرسلة (٢/٤٠٣).

(٣) مختصر الصواعق المرسلة (١/٢٤٣-٢٤٤).

الفلاسفة والجهمية ومن تبعهم مبني على التعطيل، ولأجل ذلك نراهم يتهجون عكس طريقة القرآن، فيفصلون في السلوب، ويحملون في الإثبات. وهذا المنهج يُضادُّ منهج القرآن^(١)، وما جاءت به الرسل من ربهم، ولا يمتُّ إلى منهجهم بصلة، ومع ذلك نرى المتكلمين يرونه من أصول الإسلام^(٢)، قال شيخ الإسلام رحمه الله: «ومن أبلغ العلوم الضرورية: أن الطريقة التي بعث الله بها أنبياءه ورسله، وأنزل بها كتابه: مشتملة على الإثبات المفصل، والنفي المجمل، كما يقرر ذلك في كتابه: علمه، وقدرته، وسمعه، وبصره، ومشيتته، ورحمته، وغير ذلك، ويقول في النفي: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾^(٣)، ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾^(٤)، ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾^(٥)، وعلى هذا أهل العلم والإيمان، أتباع المرسلين من الأولين والآخرين.

وأما طريقة هؤلاء: فهي نفي مفصل: ليس بكذا، ولا كذا، وإثبات

(١) انظر في هذا الموضوع: التفازاني وآراؤه الاعتقادية للنورستاني ص: (١٢٦٨-١٢٧٩).

(٢) ومن ذلك ما قاله أحد الكوثرين المعاصرين - في شرحه للعقيدة الطحاوية!!! ص:

(٣٥٢)-: «قاعدة مهمة: الأصل في الإضافات التي يسمونها بالصفات: النفي لا

الإثبات»، ثم بدأ يخوض في ذلك بالباطل.

(٣) سورة الشورى، الآية (١١).

(٤) سورة مريم، الآية (٦٥).

(٥) سورة الإخلاص، الآيتان (٣-٤).

مَجْمَلٌ، يَقُولُونَ: هُوَ الْوُجُودُ الْمَطْلُوقُ، لَا يُوصَفُ إِلَّا بِسَلْبٍ، أَوْ إِضَافَةٍ، أَوْ مَرَكَّبٍ مِنْهُمَا، وَنَحْوِ ذَلِكَ.

وَكُلُّ مَنْ عَلِمَ مَا جَاءَتْ بِهِ الرِّسَالُ، وَمَا يَقُولُهُ هَؤُلَاءِ: عَلِمَ أَنَّ هَؤُلَاءِ فِي غَايَةِ الْمُشَاقَّةِ وَالْمُحَادَّةِ وَالْمُحَارَبَةِ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ...»^(١).

وَقَالَ ابْنُ أَبِي الْعِزِّ الْحَنْفِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَلِهَذَا يَأْتِي الْإِثْبَاتُ لِلصِّفَاتِ فِي كِتَابِ اللَّهِ مَفْصَلًا، وَالنَّفْيُ مَجْمَلًا، عَكْسَ طَرِيقَةِ أَهْلِ الْكَلَامِ الْمَذْمُومِ؛ فَإِنَّهُمْ يَأْتُونَ بِالنَّفْيِ الْمَفْصَّلِ، وَالْإِثْبَاتِ الْمَجْمَلِ، يَقُولُونَ: لَيْسَ بِجَسَمٍ، وَلَا شَيْخٍ، وَلَا جِثَّةٍ، وَلَا صُورَةٍ، وَلَا لَحْمٍ، وَلَا دَمٍ، وَلَا شَخْصٍ، وَلَا جَوْهَرٍ، وَلَا عَرَضٍ، وَلَا بَذِي لَوْنٍ، وَلَا طَعْمٍ، وَلَا رَائِحَةٍ...»^(٢).

وَإِذَا تَسَاءَلْنَا عَنْ سَبَبِ انْتِهَاجِ الْمُتَكَلِّمِينَ مِنْهَجَ السُّلُوبِ وَمُصَدِّرِ هَذِهِ الْبِدْعَةِ: فَالْجَوَابُ: أَنَّ مِنْهَجَ السُّلُوبِ عِنْدَ الْمُتَكَلِّمِينَ مُرْتَبِطٌ بِرُؤْيَيْهِمْ لَوْحْدَانِيَةِ اللَّهِ تَعَالَى؛ حَيْثُ إِنَّ هُنَاكَ اتِّجَاهًا يَلْتَقِي عَلَيْهِ جَمِيعُ الْمُتَكَلِّمِينَ بِجَمِيعِ طَوَائِفِهِمْ، وَهُوَ: أَنَّ التَّوْحِيدَ عِنْدَهُمْ مَبْنِيٌّ عَلَى نَفْيِ الصِّفَاتِ وَتَعْطِيلِهَا^(٣)، عَلَى اخْتِلَافٍ بَيْنَهُمْ فِي مَقْدَارِ النَّفْيِ بِحَسَبِ مَوْقِعِهِمْ مِنْ

(١) التَّسْعِينِيَّةُ (١/ ١٧١-١٧٤).

(٢) شَرْحُ الْعَقِيدَةِ الطَّحَاوِيَّةِ (١/ ٦٩-٧٠)، وَانْظُرْ مَا نَقَلَهُ أَبُو الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْ الْمُعْتَزَلَةِ فِي: مَقَالَاتِ الْإِسْلَامِيِّينَ (١/ ١٥٥-١٥٦).

(٣) انْظُرْ: الْمُخْتَصَرُ الْمَفِيدُ فِي أَنْوَاعِ التَّوْحِيدِ لِلدَّكْتُورِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ ص: (١٢٤-١٢٥)، وَرَاجِعْ: بَيَانُ تَلْيِيسِ الْجَهْمِيَّةِ (١/ ١٣٩).

النصوص، بينما التوحيدُ عند السلفِ مبنيٌّ على إثباتِ الصفات، «ولذلك أهلُ الإثبات من أهل السنة والحديث يُصنّفون كتبَ التوحيد، يُضمّنونها ثبوتَ الصفات التي أخبرَ بها الكتابُ والسنة؛ لأنّ تلك الصفات في كتابه تقتضي التوحيدَ ومعناه»^(١).

وأما كلامُهم الكثيرُ حول إثبات الوجدانية، ونفي التركيب والتجزئ والتبعض عنه تعالى، «ونحو ذلك من أقوالهم التي يصفون فيها الربَّ بأنه واحد، ويُشعرون الناس أنهم بذلك موحدون، وأنّ مَنْ خالفهم في ذلك فقد خالفهم في التوحيد: هي من أعظم أصول أهل الشرك والإلحاد، والتي أفسدوا بها التوحيد الذي بعث الله به رسله، وأنزل به كتبه، وإن كان هذا الأصلُ المحدثُ قد زينَ لهؤلاء ولغيرهم من أهل القبلة المسلمين، وظنوا أنهم بذلك موحدون ومُحسنون، حتى سمّوا أنفسهم بذلك موحدين دون غيرهم ممن هو أحقُّ بتوحيد الله منهم، وحتى كفّروا وعادوا المسلمين أهلَ التوحيد حقاً، وكانوا على الأمة أضراً من الخوارج المارقين، الذين يقتلون أهل الإسلام، ويدعون أهل الأوثان. وهؤلاء الكُلابيةُ والأشعريةُ إنما أخذوه عن المعتزلة والجهمية، ولم يوافقوهم عليه كلّ، بل وافقوهم في بعضٍ دون بعض، وهذا هو أصلُ جهم الذي أسس عليه ضلالتَه»^(٢).

(١) بيان تلبيس الجهمية لشيخ الإسلام (١/٤٨٣-٤٨٤).

(٢) التسعينية (٣/٧٤٧-٧٤٨)، ومرادُ شيخ الإسلام بأصل جهم: هو النفي في الصفات.

فالمتكلمون يرون أنّ إثبات الصفات يחדش في التوحيد، بل ويُنافيه، ويؤدّي إلى التشبيه، ولأجل هذا الأصل يستثقلون إثبات الصفات، ويتمحلّون في ردّ النصوص الواردة في ذلك، ويفرون من ذلك ما وجدوا إلى ذلك سبيلاً، ظناً منهم أنهم يحققون بذلك تنزيه الله تعالى وتوحيده، وكأنهم في ذلك أعلم من الله تعالى بنفسه، ومن نبيه ﷺ !
وهم في هذا التوحيد على طبقات:

- فالتوحيد عند الجهمية لا يتمُّ إلاّ بنفي الأسماء والصفات جميعاً.
 - وعند المعتزلة لا يتمُّ إلاّ بنفي الصفات.
 - وعند الأشاعرة والماتريدية لا يتمُّ إلاّ بنفي بعض الصفات^(١).
- ولذلك قرر السلف أنّ توحيدهم الذي يُناقض إثبات صفاته تعالى هو توحيد المريسي^(٢) وأمثاله، وأنّ السلف كانوا ينهون عن هذا التوحيد^(٣).

(١) انظر: التسعينية (٣/ ٧٨١)، التدمرية ص: (١٨٢)، موقف ابن تيمية من الأشاعرة (٣/ ٩٤٨).

(٢) هو: بشر بن غياث بن أبي كريمة، أبو عبد الرحمن، المريسي الجهمي، مولى زيد بن الخطاب، والمريسي نسبة إلى المريس: بفتح الميم وكسر الراء نسبة إلى مريسة بالصعيد، والمشهور بالخفة وضبطت بتثنية الراء. كان والده يهودياً (ت ٢١٨هـ - وقيل ٢١٩هـ)، مبتدع ضال أتقن علم الكلام ثم جرد القول بخلق القرآن وناظر عليه، لم يدرك الجهم بن صفوان وإنما أخذ مقالته واحتج لها ودعا إليها، حكى عنه أقوال شنيعة أساء أهل العلم قولهم فيه وكفره أكثرهم لأجلها، منها: القول بخلق القرآن، وأن الجنة والنار لم يخلقا، وأن منكرا ونكيرا باطل... إلخ. انظر: تاريخ بغداد (٧/ ٥٦)، لسان الميزان (٢/ ٢٩).

(٣) انظر: التسعينية لشيخ الإسلام (٣/ ٧٨٨) وما بعدها.

ومما لا ريب فيه: أنّ الأشاعرة والماتريديّة قد أخذوا من توحيد الجهمية والمعتزلة بقدر توغلهم في النفي والسلوب، وما إنكار الأشاعرة والماتريديّة تلك الصفات الكثيرة، الواردة له تعالى في الكتاب والسنة، والاقتصار على سبعة -أو ثمانية- منها فقط: إلّا صورة من هذا الفهم السقيم، الذي خوّل لهم التحكّم في النصوص، وردّ أمرها إلى عقولهم السقيمة.

أمّا السلوب والإضافات: فهم يرون أنها لا تחדش في التوحيد، ولا تنال من الوحدانية؛ لأنها ليست أموراً وجودية، حتى تستلزم التركيب المنافي للوحدانية، ولذلك يُكثرون منها متجاوزين حدود الأدب في ذلك.

وإذا أردنا أن نبحث عن مصدر هذا البلاء عندهم: فلن نجد أيّ صعوبة في الكشف عنه، والوصول إليه، ولا ينبغي أن نتردد في الجزم بأنه الفلسفة^(١).

ومن المعروف عندهم ما يعبرون عنه بالوحدة المطلقة للمبدأ الأول، وهي لا تتحقّق عندهم إلّا بنفي الصفات الثبوتية عنه^(٢).

وقد وصلت هذه الفكرة ذروتها عند أفلوطين المصري (ت ٢٦٩م) عندما وصل به هوسه الفكري إلى أن «يُنكّر صفة (الوجود)، ليقول: إنّ

(١) انظر: المعتزلة لزهدي حسن جار الله ص: (٦٦-٦٧)، وقد بيّن تطور مذهب المعتزلة بعد تأثرهم بالفلسفة، ومن ذلك في مذهبهم في الصفات السلبية.

(٢) انظر: الرد على المنطقيين ص: (٢١٤، ٣١٣-٣١٤)، الرسالة المدنية (٨-١٢)، وانظر:

نهاية الإقدام ص: (١٨١)، مناهج الأدلة ص: (٤٠).

الله لا يُوصَفُ بأنه موجودٌ؛ تنزيهاً له عن الصفة التي تقابلها، وهي العدم»^(١).

وقد رأى أفلوطين أنه لا يمكن وصفه إلا بالصفات السلبية فقط، ككونه ليس مادة، ولا حركة، ولا سكوناً، ولا في زمان، ولا في مكان... ولا يمكن وصفه بصفات؛ لأنه «سابق لكل الصفات، ولو أضيفت إليه صفة ما: لكان ذلك تشبيهاً له بشيء من مخلوقاته، أو لكان ذلك تحديداً له والله لا نهائي»^(٢).

وقد ورث هذه الأفكار المنكوسة من وصفوا بفلاسفة الإسلام، مثل ابن سينا، وغيره، ورأوا أنه لا سبيل إلى وصفه تعالى بالصفات؛ لأنه يستلزم تركبته تعالى من الذات والصفات، وغلاهم - كالباطنية القرامطة - ذهبوا إلى سلب النقيضين عنه، فيقولون: لا موجود، ولا معدوم، ولا حي، ولا ميت...^(٣)، كما سبق نقله عن أفلوطين، وقاربهم

(١) الجانب الإلهي عند ابن سينا للدكتور سالم مرشان ص: (١٢٨)، وانظر: علاقة صفات الله تعالى بذاته للكردى ص: (٦٧-٦٨).

(٢) انظر: الجانب الإلهي عند ابن سينا ص: (١٢٧-١٢٨)، الملل والنحل ص: (٤٧٩-٤٨٠) - والشهرستاني يسميه الشيخ اليوناني -، قصة الفلسفة اليونانية ص: (٢٣٢).

(٣) التدمرية ص: (١٦)، وضمن الفتاوى (٣/٧-٨)، إيثار الحق على الخلق لابن الوزير ص: (٩٥)، وانظر من كتب الباطنية: الافتخار لأبي يعقوب السجستاني ص: (٢٣-٢٣)،

ابنُ سينا وغيره - وهو المعتمدُ عند جمهورهم - فوصفوه بالسلوبِ والإضافات، دون صفات الإثبات، وجعلوه هو الوجود المطلق بشرط الإطلاق^(١)، وقد حاول ابنُ سينا أن ينفي عن واجب الوجود بذاته كلَّ تركيب، وأن يُثبت له الوحدة المطلقة واقعاً، وتصوُّراً - ذهنياً - حتى يستطيع - بزعمه - «أن يوفق بين مفهومي (الوحدة) في الفكر الأرسطي وفي الإسلام»^(٢).

وبما أنَّ وصفه تعالى بالصفات الوجودية ينال من وحدته - التي يحرصُ هذا الملحدُ (ابنُ سينا) على إنقاذها - : فلا سبيلَ عنده إلى وصفه بالصفات الوجودية، فيجبُ - عنده - اختيارُ طريق السلوبِ محافظةً «على وحدة واجب الوجود، وبساطة ماهيته»^(٣).

وكلُّ هذه الخطوات قد اتخذها ابنُ سينا «حتى تُصان وحدة واجب الوجود عن أيِّ تكثُر في ذاته»^(٤) على حد زعمه.

وانظر الردَّ عليهم في: الصفدية (١ / ٨٩ - ٩٦)، وهناك طائفةٌ ثالثةٌ تسكت عن سلب

النقيضين، وكذلك عن ضده، مبالغةً في نفي التشبيه.

(١) التدمرية ص: (١٧)، وضمن الفتاوى (٣ / ٨).

(٢) الجانب الإلهي عند ابن سينا ص: (١٠٠).

(٣) المصدر السابق ص: (١٢٨).

(٤) المصدر السابق ص: (١١٤).

وإذا انتقلنا إلى أسلوب المتكلمين: نرى ذلك الأسلوب الفلسفي نفسه سيد الموقف عندهم، ونرى الاتفاق المبدئي من جمهور المتكلمين أن وصفه تعالى بالصفات لا يخلو من إشكالٍ عندهم، بل ونرى التوافق بين العبارات والألفاظ، من الجوهر، والعرض، والصورة، والجسم، وغيرها. وهذا يدلُّ دلالةً قاطعةً على أن هذا المنهج الفاسد قد أخذه المتكلمون من أولئك الفلاسفة، وأنه لا يمتُّ إلى الكتاب والسنة بصلة. فلا شك أن الأشاعرة والماتريدية كان لهم نصيبٌ وافٍ من توحيد الجهمية والمعتزلة^(١)، قال شيخ الإسلام رحمته الله في ذلك: «...ولهذا لما كان أبو محمد عبد الله بن سعيد بن كلاب، وأبو الحسن الأشعري، وأبو العباس القلانسي: ممن أخذ أصل الكلام في التوحيد عن المعتزلة، وخالفوهم في بعضٍ دون بعض: يقع في كلامهم من هذا التوحيد المبتدع المخالف للتوحيد المنزَّل من عند الله ما يقع، كان الناس ينبّهون على ذلك...»^(٢). وقال - مبيناً تسرُّب مبادئ الفلسفة المبنية على النفي والسلب إلى الفرق -: «...ولهذا يُوجدُ في كلام هذا [يقصد الرازي] وأبي حامد ونحوهما من الفلسفة ما لا يوجدُ في كلام أبي المعالي وذويه.

(١) انظر عن النزعة الاعتزالية فيما يسمونه التنزيه عند الأشاعرة والماتريدية وتطورها في

كتاب الأمدي وآراؤه الكلامية للدكتور حسن الشافعي ص: (٢٩٧-٣٠١).

(٢) التسعينية (٣/ ٧٩٢-٧٩٣).

ويُوجدُ في كلام هذا وأبي المعالي وأبي حامد من مذهبِ النفاة
 المعتزلة ما لا يُوجدُ في كلام أبي الحسن الأشعري وقدماء أصحابه.
 ويُوجدُ في كلام أبي الحسن من النفي الذي أخذَه من المعتزلة ما لا
 يوجدُ في كلام أبي محمد بن كُلاب، الذي أخذَ أبو الحسن طريقه.
 ويوجد في كلام ابن كُلاب من النفي الذي قاربَ فيه المعتزلة ما لا
 يُوجدُ في كلام أهل الحديث والسنة والسلف والأئمة.
 وإذا كان الغلطُ شبراً: صارَ في الأتباع ذراعاً، ثم باعاً، حتى آلَ هذا
 المال، فالسعيدُ من لزم السنة^(١).

فأساسُ ذلك التوحيد الفلسفي والجهمي والمعتزلي هو نفْيُ
 الصفات، فكلما كان الرجلُ أحذقَ في النفي: كان أكثرَ تحقيقاً
 لتوحيدهم^(٢)، وكلما كان أعظمَ تعطيلاً وإلحاداً: كان أحقَّ بهذا التوحيد^(٣)،
 ولذلك ادعوا أنهم - وحدهم - أهلُ التوحيد^(٤)، حتى تسمَّوا بذلك.

(١) بغية المرتاد ص: (٤٥١)، وانظر: منهاج السنة (٣/٢٩٣).

(٢) انظر: منهاج السنة النبوية (٣/٢٩٦-٢٩٧).

(٣) بيان تلبيس الجهمية (١/١٣٤).

(٤) انظر: شرح العقائد النسفية ص: (٦)، تبصرة الأدلة (١/٢٦٨). يقولُ الخياط المعتزلي - في
 الانتصار له ص: (٤٩) -: «إنَّ المعتزلةَ هم المعنيون بالتوحيد والذبُّ عنه من بين العالمين!»،
 ويقولُه فيه (٥٣): «وهل يُعرَفُ أحدٌ صحَّحَ التوحيدَ وأثبتَ القديمَ - جلَّ ذكرُه - واحداً في
 الحقيقة، واحتجَّ لذلك بالحجج الواضحة، وألَّفَ فيه الكتب.. سواهم؟!!!».

وهذا أساسُ اعتمادهم على السلوبِ دون الإثبات؛ إذ السلوبُ لا تنافي توحيدهم المبنيَّ على نفي الصفات، بخلاف الإثبات. وقد تبينَ مما سبق: أنَّ مصدرَ الجهميّةِ والمعتزلةِ في منهجهم في السلوب: هي الفلسفة، وأنَّ مصدرَ الكُلاّبيّةِ والأشاعرةِ والماتريديةِ في ذلك هم الجهمية والمعتزلة والفلاسفةُ جميعاً، وأنَّ توحيدهم يناقض توحيده المرسلين، وأنَّ نفيهم للأسماء والصفات هو لأجل تحقيق التوحيد الذي زعموه، وهو منافٍ لتوحيد المرسلين الذي يبنى على إثبات الأسماء والصفات.

هذا، وفي التعطيل من نواقض الإيمان أمور أخرى غير ما ذكرت، وهي^(١):
 ١/ سوء الظن بالله تعالى: قال تعالى: ﴿وَلَيْكُنْ ظَنُّكُمْ أَنَّ اللَّهَ لَا يَعْلَمُ كَثِيرًا مِّمَّا تَعْمَلُونَ﴾ وَذَلِكَ ظَنُّكُمْ الَّذِي ظَنَنْتُمْ بِرَبِّكُمْ أَرَدْتُمْ أَنْ تُصَبِّحْتُمْ مِنْ الْخُسْرَيْنِ ﴿٢٣﴾، وقد توعد الله تعالى هنا مَنْ يظن أنه تعالى لا يعلم بعض الجزئيات، فكيف بمن ظن أنه لا علم له، ولا سمع، ولا بصر، ولا تكلم، ولا يتكلم، ولا استوى على عرشه؟!^(٢).

قال تعالى متوعداً مَنْ ظن به ظن السوء: ﴿وَيُعَذِّبُ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَتِ وَالْمُشْرِكِينَ وَالْمُشْرِكَاتِ الظَّالِمِينَ بِاللَّهِ ظَرْبٌ السَّوْءِ عَلَيْهِمْ دَائِرَةُ

(١) انظر: نواقض الإيمان القولية والعملية ص: (١٢٤-١٢٥).

(٢) سورة فصلت، الآيتان (٢٢-٢٣).

(٣) انظر: الصواعق المرسلّة (٤/١٣٥٦-١٣٥٧).

السُّوءِ وَعَظِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَلَعَنَهُمْ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا ﴿١﴾.

٢/ كما أن فيه تنقضا للرب ﷻ : وذلك لأن النفاة أنكروا

الصفات حتى أوقعهم هذا التعطيل في التمثيل والتشبيه بالجمادات، بل والمعدومات. قال الإمام البخاري رحمته الله : «وقال بعض أهل العلم: إن الجهمية هم المشبهة؛ لأنهم شبهوا ربهم بالصنم، والأصم، والأبكم الذي لا يسمع، ولا يبصر، ولا يتكلم، ولا يخلق» ^(٢).

وقال شيخ الإسلام رحمته الله : «إن المعطلين لم يفهموا من أسماء الله وصفاته إلا ما هو اللائقُ بال مخلوق، ثم شرعوا في نفي تلك المفهومات، فقد جمعوا بين التعطيل والتمثيل: مثّلوا أولاً، وعطّلوا آخرًا، وهذا تشبيه وتمثيلٌ منهم للمفهوم من أسمائه وصفاته بالمفهوم من أسماء خلقه وصفاتهم، وتعطيلٌ لما يستحقه هو سبحانه من الأسماء والصفات اللائقة بالله ﷻ» ^(٣).

(١) سورة الفتح، الآية (٦).

(٢) خلق أفعال العباد للبخاري (٥٩/٢).

(٣) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٢٧/٥).

ثانياً: من نواقض توحيد الأسماء والصفات: السخرية باسم من أسماء الله أو صفة من صفاته:

وفيه مسائل:

١/ قال الرافعي والنووي نقلاً عن الحنفية: «ومنها [أي: من المكفرات]: إذا سخر باسم من أسماء الله تعالى، أو بأمره، أو بوعده، أو وعيده: كفر»^(١).

قال الهيثمي - بعد ذكر كلام الرافعي والنووي -: «كذا نقلاً عنهم»^(٢) وأقراه، وهو ظاهرٌ جلي.

إلا أن محلَّ ما ذكره - كما يُعلم مما يأتي - فيمن لا يخفى عليه نسبة ذلك إليه ﷺ ولا سيما الأسماء المشتركة، فيُستفسر ويُعمل بتفسيره»^(٣).

وهذه المسألة واضحة كما ذكرها الهيثمي، فالاستخفاف والسخرية بشيء من الدين وأركانه من نواقض الإيمان، كما سبق، فكيف بمن يسخر باسم من أسماء الله تعالى.

كما أن ما ذكره الهيثمي من اشتراط علم من يسخر بأن ما يسخر به من أسماء الله صحيح، فالجاهل يعذر ويُعرف كما سبق.

(١) العزيز شرح الوجيز للرافعي (١١/ ٩٩)، روضة الطالبين للنووي ص: (١٧٢٦).

(٢) أي: عن الحنفية.

(٣) الإعلام بقواطع الإسلام للهيتمي ص: (٢٢٠).

وقد لخص قاسم الخاني هذه المسألة بقوله: «منها: لو سخر باسم من أسمائه تعالى أو بأمره أو بوَعده أو وعيده: كفر إن لم يخفَ عليه نسبة شيء مما ذكر إليه تعالى»^(١).

٢/ ومن ذلك ما ذكره الشيخان عن الحنفية أنه «لو سمع أذان المؤذن فقال: إنه يكذب».

أو قال - وهو يتعاطى قدح الخمر، أو يُقدم على الزنى -: بسم الله تعالى؛ استخفافاً باسم الله تعالى: كفر»^(٢).

قال الهيثمي: «كذا أقره، واعتزّضاً بأن أبا حنيفة صحَّ عنه أنه قال: لا أكفر أحداً من أهل القبلة بذنب».

ثم قال الهيثمي: «وهذا الاعتراض في غاية السقوط لسببين: أما أولاً: فلأننا وإن سلمنا أن أبا حنيفة قد صرح بكونه غير كفر: إلا أننا لا ننظر إليه؛ لأن الشيخين - وكفى بهما حجة - رضياه.

وأما ثانياً: فلأن كلام أبي حنيفة لا ينافي ذلك؛ لما مرّ من أن الاستخفاف بنحو أمره تعالى أو تصغير اسمه كفرٌ عندهم، فأولى الاستخفافُ باسمه.

على أن قول أبي حنيفة المذكور ليس من خواص مذهبه، بل مذهبنا

(١) رسالة في ألفاظ الكفر للخاني ص: (٣٧٩).

(٢) العزيز شرح الوجيز للرافعي (١١/١٠٣)، روضة الطالبين للنووي ص: (١٧٢٦).

ذلك أيضاً، والتكفيرُ هنا لم يأت من حيث ارتكاب الذنب، بل من حيث استخفافه باسم الله، المستلزم للاستخفاف به تعالى، وهذا لا يتوقف أحدٌ في التكفير به»^(١).

وقال قاسم الخاني: «لو قال وهو يتعاطى قدح الخمر أو يُقدم على الزنا: بسم الله؛ استخفافاً باسمه تعالى: كفر بالاتفاق من حيث الاستخفاف، لا من حيث ارتكاب الذنب؛ لأن الاستخفاف باسم من أسمائه يستلزم الاستخفاف به تعالى»^(٢).

والتفصيل الذي ذكره الهيتمي والخاني صحيح، فالكفرُ هنا لم يأت من ارتكاب المعصية فقط، وإنما كان ذلك لاستخفافه باسم من أسماء الله تعالى، وهو واضح إن شاء الله تعالى.

٣/ ومن ذلك ما نقله الرافعي عن الحنفية: أنه إذا قال عند سماع الأذان: هذا صوت الحرس: كفر^(٣).

قال الهيتمي معلقاً: «وفيه نظر، والأوجهُ خلافه، إلا إن أراد تشبيه الأذان بناقوس الكفر»^(٤).

(١) الإعلام بقواطع الإسلام للهيتمي ص: (٢٢٩-٢٣٠).

(٢) رسالة في ألفاظ الكفر للخاني ص: (٣٨٢).

(٣) انظر: العزيز شرح الوجيز (١١/١٠٣)، وأصل الكلام بالفارسية، والترجمة للقمولي

نقلها الهيتمي عنه في الإعلام بقواطع الإسلام ص: (٢٩٤).

(٤) الإعلام بقواطع الإسلام للهيتمي ص: (٢٣٩).

وقال في موضع آخر: « وفي إطلاق الكفر هنا نظراً، والذي يتجه: أنه لا يكفر إلا إن قصدَ بذلك الاستخفافَ أو الاستهزاء بالأذان نفسه^(١) ».

ومرادُه بقوله: «إن قصدَ الاستخفافَ»: إن قصدَ الاستخفافَ باسم الله تعالى.

وخلاصة كلامه: أن الرجل يكفر في حالتين:

الأولى: إن قصدَ الاستخفافَ باسم الله تعالى.

والثانية: إن قصدَ الاستهزاء بالأذان، أو شبهه بناقوس الكفر.

وما ذكره الهيثمي واضح وصحيح؛ لأن الاستخفافَ باسم من أسماء الله تعالى كفر، كما أن الاستخفافَ والاستهزاء بالأذان كفر، والله أعلم.

٤/ هذه المسألة أيضاً تدرج في إطار المسألة الأولى، وهي السخرية باسم من أسماء الله تعالى، وهي ما ذكره الرافعي والنووي من أن الحنفية «اختلفوا فيمن نادى رجلاً اسمه عبدُ الله، وأدخل في آخره حرفَ الكاف الذي يدخلُ للتصغير -بالأعجمية-: فقل: يكفر، وقيل: إن تعمّد التصغير: كفر، وإن كان جاهلاً لا يدري ما يقول، أو لم يكن له قصد: لا يكفر^(٢) ».

(١) الإعلام بقواطع الإسلام للهيتمي ص: (٢٩٦).

(٢) العزيز شرح الوجيز للرافعي (١١/ ١٠١)، روضة الطالبين للنووي ص: (١٧٢٦).

وذكر الهيتمي ما قاله الرافعي والنووي وأقرهما^(١)، وذكر الخاني أيضاً هذه المسألة ثم قال: «والصحيح عندنا: التفصيل»^(٢)، دون أن يذكر التفصيل، ولعله يقصد التفصيل المذكور سابقاً، وهو الصحيح إن شاء الله تعالى.

هذه بعض النماذج مما ذكره علماء الشافعية من نواقض توحيد الأسماء والصفات، والله تعالى أعلم.

(١) الإعلام بقواطع الإسلام للهيتمي ص: (٢٢٢).

(٢) رسالة في ألفاظ الكفر له ص: (٣٨١).

الفصل الثامن

المفكرات المناقضة للإيمان بتوحيد الألوهية

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تعريف الشرك الأكبر في الألوهية.

المبحث الثاني: أنواع الشرك الأكبر في الألوهية.

المبحث الثالث: نماذج من الشرك الأكبر في الألوهية.

المبحث الأول: تعريف الشرك الأكبر في الألوهية.

تقدم في الفصل الثاني بيان حقيقة الشرك وأنواعه، وسيكون الحديث هنا بمثابة التذكير بما سبق.

فالشركُ الأكبرُ في الألوهية هو: «أن يجعل العبدُ ندًّا لله من مخلوقاته - أي: مثيلاً- في صرف العبادة إليه، سواء صرف كل العبادات أو بعضها. والعبادة اسمٌ جامعٌ لكل ما يحبه الله ويرضاه من الأقوال والأعمال، كالصلاة، والصيام، والحج، والنذر، والحلف، والاستغاثة، والتوكل، والذبح، والركوع، والسجود، والطواف، والخوف، والرجاء، وما إلى ذلك من العبادات.

فمن صرف شيئاً منها لغير الله من الأنبياء والصالحين -ومن باب أولى أن يصرف شيئاً منها لغيرهم- يكون مشركاً، فمن ركع أو سجد لمخلوقٍ حي أو ميت، أو ذبح له أو طاف بقبره، أو نذر له، أو استغاث بميت أو بحي بعيد، أو قريب فيما لا يقدر عليه إلا الله، كشفاء مريض، ونزول مطر: يكون بذلك مشركاً شركاً أكبر، لا يغفر الله له إن لم يتب»^(١).

وقد سبق في الفصل الثاني أن حقيقة الشرك الذي نزلت به الكتب، وحذرت منه الرسل -عليهم السلام- هو الشرك في الألوهية، فمن كان

(١) تطهير المجتمعات من أرجاس الموبقات لابن حجر آل بوطامي ص: (٥٦-٥٧).

موحداً لله في ربوبيته، وفي أسمائه وصفاته: لا يدخل بذلك في الإسلام، ولا يعصم دمه وماله، ولا يُنْجيه في الآخرة من النار، إلا إذا أتى معه بتوحيد الألوهية، ويُقال له توحيدُ العبادة أيضاً، وهو إفراذُ الله تعالى بالعبادة؛ لأنه هو المستحق لأن يُعبد، لا سواه، مهما سَمَت درجته وعلت منزلته.

وأن توحيد الألوهية هو الذي جاءت به الرُّسلُ إلى أممهم؛ لأنهم جاءوا بتقرير توحيد الربوبية الذي كانت أممهم تعتقده في الجملة، ودعوتهم إلى توحيد الألوهية^(١)، كما سبقت هناك الأدلة على هذه المسائل، فلا داعي للتكرار.

(١) انظر ما سبق في الفصل الثاني، المبحث الثالث، وانظر: تجريد التوحيد المفيد للمقريري ص: (٤٠) وما بعدها، تطهير الجنان والأركان عن درن الشرك والكفران للشيخ ابن حجر آل بوطامي ص: (٢٢) وما بعدها، العقد الثمين في بيان مسائل الدين للسويدي ص: (٢٦٣) وما بعدها.

المبحث الثاني: أنواع الشرك الأكبر في الألوهية:

أنواع الشرك المتعلق بنقيض توحيد العبادة كثيرة؛ لأن أنواع العبادة كثيرة، وكل نوع منها يمكن أن يدخل عن طريقه الشرك^(١). ويمكن أن يقسم هذا النوع من الشرك إلى ثلاثة أنواع^(٢)، وهي:

النوع الأول: اعتقاد شريك لله تعالى في الألوهية:

فَمَنْ اعتقد أن غير الله تعالى يستحق العبادة مع الله، أو يستحق أن يُصرف له أي نوع من أنواع العبادة: فهو مشرك في الألوهية. ويدخل في هذا النوع مَنْ يسمي ولده أو يتسمى باسم يدل على التعبد لغير الله تعالى، كمن يتسمى بـ«عبد الرسول»، أو «عبد الحسين»، أو غير ذلك.

فَمَنْ سمى ولده أو تسمى بشيء من هذه الأسماء التي فيها التعبد للمخلوق، معتقداً أن هذا المخلوق يستحق أن يُعبد: فهو مشرك بالله تعالى.

النوع الثاني: صرف شيء من العبادات المحضة لغير الله تعالى:

فالعبادات المحضة بأنواعها القلبية والقولية والعملية والمالية حق لله تعالى لا يجوز أن تصرف لغيره، فَمَنْ صرف شيئاً منها لغير الله: فقد

(١) جهود أبي المظفر السمعاني في تقرير عقيدة السلف ص: (٢٧٢).

(٢) انظر: تهذيب تسهيل العقيدة الإسلامية ص: (٧٥) وما بعدها.

وقع في الشرك الأكبر في الألوهية.

والشركُ بصرف شيء من العبادة لغير الله تعالى له صور كثيرة
يمكن حصرها في الأمرين التاليين:

الأمر الأول: الشرك في دعاء المسألة، وهو أن يطلب العبدُ من ربه
جلبَ مرغوب، أو دفع مرهوب.

ويدخل في دعاء المسألة: الاستعانة، والاستعاذة، والاستغاثة،
والاستجارة، وسيأتي تفصيل شيء منها في المبحث الثالث - إن شاء الله تعالى -.

الأمر الثاني: الشرك في دعاء العبادة:

ودعاء العبادة هو: عبادة الله تعالى بأنواع العبادات القلبية،
والقولية، والفعلية، كالمحبة، والرجاء، والصلاة، والصيام، والذبح،
وقراءة القرآن، وذكر الله تعالى، وغيرها.

وسمي هذا النوع «دعاء» باعتبار أن العابد لله بهذه العبادات طالبٌ
وسائل لله تعالى في المعنى؛ لأنه إنما فعل هذه العبادات رجاءً لثوابه،
وخوفاً من عقابه، وإن لم يكن في ذلك صيغة سؤال وطلب، فهو داعٍ لله
تعالى بلسان حاله، لا بلسان مقاله.

ويدخل في هذا النوع: شرك النية والإرادة والقصد، والشرك في
الخوف، والشرك في المحبة، والشرك في الرجاء، والشرك في الصلاة
والسجود والركوع، والشرك في الذبح، والشرك في النذر والزكاة
والصدقة، والشرك في الصيام والحج، والشرك في الطواف، وغيرها.

النوع الثالث: الشرك في الحكم والطاعة:

وهذا النوع له صور كثيرة، منها:

- ١- أن يعتقد أحد أن حكم غير الله أفضل من حكم الله تعالى أو مثله، وهذا شرك أكبر مخرج من الملة؛ لأنه مكذب للقرآن.
 - ٢- أن يعتقد جواز الحكم بغير ما أنزل الله، وهذا شرك أكبر أيضاً.
 - ٣- أن يضع تشريعاً أو قانوناً مخالفاً لما جاء في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، ويحكم به، معتقداً جواز الحكم بهذا القانون، أو معتقداً أن هذا القانون خير من حكم الله أو مثله، فهذا شرك أكبر مخرج من الملة.
 - ٤- أن يطيع من يحكم بغير شرع الله تعالى عن رضى، مقدماً لقوله على شرع الله، ساخطاً لحكم الله، أو معتقداً جواز الحكم بغيره، أو معتقداً أن هذا الحكم أو القانون أفضل من حكم الله أو مثله.
- ومثل هؤلاء من يتبع أو يتحاكم إلى الأعراف القبلية المخالفة لحكم الله تعالى، مع علمه بمخالفتها للشرع، معتقداً جواز الحكم بها، أو أنها أفضل من الشرع أو مثله، فهذا كله شرك أكبر مخرج من الملة.
- والدليل على أن هذا كله شرك قوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾^(١)، وقوله تعالى: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا

(١) سورة المائدة، من الآية (٤٤).

وَأَحَدًا إِلَّا إِلَهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَنَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿١﴾

وعن عدي بن حاتم ^(٢) أنه قال: سمعت النبي ﷺ يقرأ: ﴿اتَّخِذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ﴾، فقلت: إنا لسنا نعبدهم؟ فقال ﷺ: «أليس يحرمون ما أحل الله فتحرمونه، ويحلّون ما حرم الله فتحلّونه؟» قال: قلت: بلى، فقال: «فتلك عبادتهم» ^(٣).

فذكر في الحديث أن طاعتهم في مخالفة الشرع عبادة لهم، وأن ذلك شرك. قال السمعاني عند تفسير هذه الآية: «فإن قال قائل: إنهم لم يعبدوا الأحرار والرهبان، فأيش معنى قوله: ﴿اتَّخِذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ﴾؟ قلنا: معناه: أنهم استحلّوا ما أحلّوا، وحرّموا ما حرّموا، فهذا معنى عبادتهم لهم، وقد صحّ هذا المعنى برواية عدي بن حاتم عن النبي ﷺ» ^(٤).

(١) سورة التوبة، الآية (٣١).

(٢) هو: عدي بن حاتم بن عبد الله بن سعد، أبو طريف ويقال أبو وهب، بن الحشرج الطائي، الصحابي الجليل، الجواد بن الجواد (ت ٦٨ هـ)، كان نصرانيا قبل الإسلام وثبت على إسلامه في الردة وأحضر صدقة قومه إلى أبي بكر وشهد فتح العراق. انظر: الطبقات الكبرى (٢٢/٦)، الإصابة (٤٦٩/٤).

(٣) رواه الترمذي (٣٠٩٥)، والطبراني في الكبير (١٧/ برقم ٢١٨، ٢١٩)، وحسنه الشيخ الألباني في صحيح سنن الترمذي (٢٤٧/٣).

(٤) تفسير القرآن للسمعاني (٣٠٣/٢).

المبحث الثالث

نماذج من الشرك الأكبر في الألوهية:

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: في النوع الثاني من شرك الألوهية، وهو صرف شيء من العبادات المحضة لغير الله تعالى

المطلب الثاني: في النوع الثالث من الشرك الأكبر في الألوهية وهو الشرك في الحكم والطاعة.

المبحث الثالث: نماذج من الشرك الأكبر في الألوهية:

التمهيد:

من الملفت للنظر أن كلام المتقدمين في التحذير من الشرك قليل^(١)، وسبب ذلك أن هذا الشرك تأخر حدوثه في الأمة، ولم ينتشر إلا بعد أن انتشر الرفض، ودعوا إليه، ونشروه وبثوا الشبه لنصرته، حتى دخل فيه فئام من أتباع المذاهب الأربعة وغيرهم.

يقول السويدي الشافعي مشيراً إلى تأخر انتشار الشرك في الألوهية - بعد أن ذكر ما من الله به من إرسال نبيه، وإخماد نار الشرك ببعثته -:

«ثم لما اندرست قواعدُ الشرك باندراس أهله، وظهرت شعائر الدين القويم بظهور فروعه من أصله: لم تكد ترى أحداً يتعرض للشرك وأحواله، ولا يلوّث لسانه بذلك القدر في جميع أقواله.

فلذلك ترى العلماء قد أطنبوا في أبواب الردة - والعياذ بالله - من ذكر المكفرات، وأعرضوا عن المشركات، مع أن كثيراً منها داخل في عموم المكفرات»^(٢).

وما ذكره السويدي حقيقة واقعة لا تخفى على من له معرفة بحال المتقدمين، وتعليقه لعدم انشغال المتقدمين ببيان الشرك والتحذير منه

(١) انظر: جهود الشافعية في تقرير توحيد العبادة ص: (٤٠٨).

(٢) العقد الثمين للسويدي ص: (٤٩٢).

قوي، ولكنه ليس كافياً في تعليل إعراض الفقهاء عن ذكر الشركات عند ذكرهم للمكفرات، وأرى أن هناك سبباً آخر أيضاً أسهم في ذلك، وهو انتشار علم الكلام وأهله^(١)، فمن المعروف أن المتكلمين لا يهتمون بتوحيد الألوهية أصلاً، وجل اهتمامهم بتوحيد الربوبية، وهذا الأمر كان له الأثر السيء على الأمة، حيث انتشرت في الأمة مظاهر الشرك في الألوهية على نطاق واسع، وبأسماء مختلفة، وبمباركة كثير من المتكلمين أنفسهم، وكثير من الذين دونوا في الفقه هم من المتأثرين بعلم الكلام، أو هم من أئمتهم، وهذا من أبرز الأسباب التي جعلتهم لا يعتنون بباب توحيد الألوهية، مع أنه أهم ما يجب الاهتمام به، خاصة بعد انتشار مظاهر الشرك في الأمة.

وإن ورد في كلامهم التحذير من الشرك في توحيد الألوهية فعرضاً، فكثير منهم - وخاصة من المتأخرين - ضالّ في نشر القبورية، ويقصر التوحيد في توحيد الربوبية، ولأجل ذلك لا نجد عندهم الانشغال بهذا الباب.

ولنأخذ مثلاً على ذلك من الشافعية: من المعلوم أن أبرز من اهتم بذكر المكفرات من المتأخرين هو الهيثمي، وهو من المغالين في الدعوة إلى القبور، فكيف يُرجى منه الاهتمام بهذا الباب وهو بهذه المثابة؟

(١) انظر التفصيل في: حقيقة التوحيد بين أهل السنة والمتكلمين ص: (٤٧٨ وما بعدها).

كما ذكر علماء الشافعية نماذج كثيرةً من الشرك الأكبر في الألوهية، وإن كان ذلك أقل مما يجب أن يكون، وذلك للأسباب التي ذكرتها في الفقرة الأولى، وقد سبق أن الشرك في الألوهية على ثلاثة أنواع:

النوع الأول: اعتقاد شريك لله تعالى في الألوهية:

فَمَنْ اعتقد أن غير الله تعالى يستحق العبادة مع الله، أو يستحق أن يُصرف له أي نوع من أنواع العبادة: فهو مشركٌ في الألوهية. ولعل ما ذكر في المبحث الثاني يكفي لإعطاء تصور عن هذا النوع.

النوع الثاني: صرف شيءٍ من العبادات المحضة لغير الله تعالى:

فالعبادات المحضة بأنواعها القلبية والقولية والعملية والمالية حق لله تعالى لا يجوز أن تصرف لغيره، فَمَنْ صرف شيئاً منها لغير الله: فقد وقع في الشرك الأكبر في الألوهية.

النوع الثالث: الشرك في الحكم والطاعة:

ذكرت في المبحث الثاني من هذا الفصل بعض صور هذا النوع من الشرك، وسيكون حديثي هنا في مسألتين:

المطلب الأول: في النوع الثاني من الشرك في الألوهية، وهو

صرف شيءٍ من العبادات المحضة لغير الله تعالى.

وسأذكر فيه نماذج من جميع الأنواع الثلاثة السابقة.

المطلب الثاني: في النوع الثالث من الشرك الأكبر في الألوهية،

وهو الشرك في الحكم والطاعة.

المطلب الأول: النوع الثاني من الشرك في الألوهية، وهو صرف

شيء من العبادات المحضة لغير الله تعالى:

سأخصص كل نوع من أنواع الشرك الأكبر في الألوهية بمقام خاص، إلا أن النوع الأول من الأنواع الثلاثة السابقة لا يحتاج إلى مزيد تفصيل، فسأكتفي فيه بما سبق في المبحث الثاني، فالحديث هنا سيكون في مقامين:

المقام الأول: في النوع الثاني من الشرك في الألوهية، وهو صرف شيء من

العبادات المحضة لغير الله تعالى:

وقبل أن أدخل في استعراض بعض أمثلة هذا النوع من الشرك: أشير إلى أن الشرك في العبادة أخطر نواقض الإيمان على الإطلاق، وهو أخطر أنواع الشرك أيضاً، فمن صرف شيئاً من أنواع العبادة لغير الله تعالى: فهو مشرك الشرك الأكبر المخرج من الملة، فمن ذبح لغير الله، أو نذر لغير الله، أو سجد لغير الله، أو دعا غير الله من الأموات والغائبين، أو استغاث بالأموات، أو غير ذلك: فهو مشرك قد أشرك بالله ﷻ؛ لأن العبادات كلها بجميع أنواعها لله ﷻ.

وبما أن بيان هذا القسم وتوضيحه من أهم مطالب العقيدة: فسأشرح أولاً معنى العبادة لغة واصطلاحاً، ثم أذكر أقولاً علماء الشافعية في كون صرف العبادة لغير الله تعالى شركاً أكبر مناقضاً للإيمان، ثم أدخل في ذكر أمثلة هذا النوع من الشرك.

أولاً: تعريف العبادة لغةً واصطلاحاً:

تعريف العبادة لغةً:

تدور مادة (عبد) على عدة معانٍ^(١)، وأبرزها: ما ذكره الزجاج - وتبعه الأزهري -: «ومعنى العبادة في اللغة: الطاعة مع الخضوع، ومنه طريقٌ معبدٌ، إذا كان مذللاً بكثرة الوطاء»^(٢).

وقال أبو بكر الرازي: «وأصلُ العبودية: الخضوع والذل، والتعبيد: التذليل، يُقال: طريقٌ معبدٌ، والتعبيد أيضاً: الاستعباد، وهو اتخاذُ الشخصِ عبداً»^(٣).

والتعبد: التنسك والتأله والتذلل، ومنه: عبدَ الله يعبدُه عبادةً^(٤).

تعريف العبادة اصطلاحاً:

العبادة تُطلق على شيئين^(٥):

الأول: التعبّد، والثاني: المتعبّد به، فمثلاً: الصلاة، فعلُها عبادة، وهو التعبّد، ونفسُ الصلاة عبادة، وهي المتعبّدُ بها.

(١) انظر: معجم مقاييس اللغة لابن فارس (٤/ ٢٠٥-٢٠٦).

(٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج (١/ ٤٨)، تهذيب اللغة للأزهري (٢/ ٢٣٤).

(٣) مختار الصحاح ص: (٤٠٨).

(٤) تهذيب اللغة (٢/ ٢٣٨)، أساس البلاغة ص: (٢٩١)، مختار الصحاح ص: (٤٠٨)،

لسان العرب (٣/ ٢٧٢).

(٥) انظر: القول المفيد للشيخ ابن عثيمين (١/ ١٠).

١/ فالتعبّد: بمعنى التذلل لله تَعَبَّدَ بفعلٍ أو امره، واجتنابِ نواهيه، محبةً وتعظيماً.

٢/ وأمّا العبادة بمعنى المتعبّد به: فقد تعددت تعريفات العلماء لها^(١)، ومما قالوه في تعريفها: قال أبو المظفر السمعاني: «والعبادة هي الطاعة مع التذلل والخضوع، يُقال: طريق معبد، أي: مذل»^(٢).

قال الإمام ابن القيم: في تعريف العبادة^(٣):

وعبادة الرحمن غايةُ حبه * معُ ذل عابده هما قطبان
وعليهما فلکُ العبادةِ دائرٌ * ما دارَ حتى قامت القطبان

(١) انظرها في: الدرر السنية في الأجوبة النجدية (٢/ ٢٨٩-٢٩٠، ٣٠٣، ٣١٢)، تحفة الطالب والجليس في كشف شبه داود بن جرجيس ص: (١٠٨)، جهود علماء الحنفية في إبطال عقائد القبورية (١/ ٣١٧-٣٢١)، التعريفات الاعتقادية ص: (٢٣٠-٢٣١)، جهود الشافعية في تقرير توحيد العبادة ص: (١٩٢-٢٠٢)، وقد ذكر تعريفات عديدة لعلماء الشافعية أنفسهم.

(٢) تفسير السمعاني (١/ ٣٧)، وبنحوه قال الأزهري في تهذيب اللغة (٢/ ٢٣٤).

(٣) القصيدة النونية (١/ ١٠٤-١٠٥)، و(١/ ٢٥٣) من طبعة ابن عيسى.

قال الشيخ محمد بن عبد الوهاب بعد ذكره لهذه الآيات: «ذكر أصل العبادة، التي يصلحُ العملُ مع حصولها إذا كان على السنة، فذكر [كذا في المصدر، ولعل الصحيح: وذكر] قطبيها، وهما: غايةُ المحبة لله، في غاية الذل له، والغايةُ تقوُّتُ بدخول الشرك، وبه يطلُّ هذا الأصل؛ لأنَّ المشرك لا بدَّ أن يحبَّ معبوده، ولا بدَّ أن يذلَّ له، ففسدَ الأصلُ بوجود الشرك فيه، ولا تحصلُ الغايةُ فيها إلا بانتفاء الشرك، وقصرِ المحبة والتذلل لله وحده، وهذا تصلُّحُ جميعِ الأعمال المشروعة، وهي المرادة بقوله: (وعليهما فلکُ العبادةِ دائرٌ)، والدائرُ هي الأعمال، ولا تصلُّحُ إلا بمتابعة الرسول». الدرر السنية (٢/ ٢٤٩).

ومدارُهُ بالأمرِ أمرِ رسولِهِ * لا بالهوى والنفسِ والشيطان
وأجمع ما قيل في ذلك هو ما ذكره العلامة ابن حجر آل بوطامي -
وأصله لشيخ الإسلام ابن تيمية - أنها «اسمٌ جامعٌ لكل ما يحبه الله
ويرضاه من الأقوال والأعمال الظاهرة والباطنة»^(١).

ومن الملاحظ: أنَّ المعنى اللغويَّ لم يتغير في الاستعمال الشرعي، إلاَّ
أنَّ الشرعَ زادَ فيه معنىً آخر، وهو (الحب)، فلا بدَّ من الخضوع والذل،
وكذلك من الحب، في العمل والقول الذي يُعتبر عبادةً في الشرع.
وقد وضح ذلك شيخ الإسلام، حيث بيَّن أنَّ معنى العبادة لغةً:
الذل، والخضوع، ثم قال: «لكن العبادة المأمور بها تتضمن معنى الذل،
ومعنى الحب، فهي تتضمن غايةَ الذلِّ لله، بغاية المحبة له...»

وَمَنْ خَضَعَ لِلْإِنْسَانِ مَعَ بَغْضِهِ لَهُ: لَا يَكُونُ عَابِدًا لَهُ، وَلَوْ أَحَبَّ
شَيْئًا وَلَمْ يَخْضَعْ لَهُ: لَمْ يَكُنْ عَابِدًا لَهُ، كَمَا قَدْ يُحِبُّ الرَّجُلُ وَلَدَهُ وَصَدِيقَهُ،
ولهذا لا يكفي أحدهما في عبادة الله تعالى، بل يجبُ أن يكون الله أحبَّ إلى
العبد من كل شيء، وأن يكون الله أعظمَ من كل شيء، بل لا يستحقُّ
المحبة والذلَّ التامَّ إلاَّ الله»^(٢).

(١) تطهير الجنان والأركان عن درن الشرك والكفران لابن حجر آل بوطامي ص: (٢٨)،

وانظر: العبودية لشيخ الإسلام ص: (٤)، وضمن مجموع الفتاوى (١٠/١٤٩).

(٢) المصدر السابق ص: (٧)، وانظر: رسالة قاعدة في المحبة ضمن جامع الرسائل

(٢/٢٨٤، ٢٨٧-٢٨٨)، الدرر السنية في الأجوبة النجدية (٢/٢٩١).

وهنا أشير إلى خطأ شائع عند عامة أهل البدع في تعريف العبادة، وهو أنهم زعموا أنّ العبادة لا تكون عبادةً إلا إذا تضمّنت اعتقاد الربوبية لمن صُرفت له، وهذا خطأ؛ لأنه من المحقق أنّ المشركين كانوا يعبدون غير الله تعالى مع أنهم لا يعتقدون في معبوداتهم الربوبية، بل كانوا يعبدون الصالحين والملائكة ليقرّبوهم إلى الله زلفى.

وفي حديث أبي رجاء العطاردي^(١) أنّه قال: «كنّا نعبد الحجر، فإذا وجدنا حجراً هو أخيرُ منه: ألقيناه وأخذنا الآخر، فإذا لم نجد حجراً: جمعنا جُثَّةً^(٢) من تراب، ثم جئنا بالشاة فحلّبناه^(٣) عليه، ثم طُفنا به^(٤)». ولا يمكن لعاقل أن يظن أنهم يعبدون الحجارة لا اعتقادهم أنها تخلق، وترزق، ونحو ذلك من صفات الربوبية^(٥).

(١) هو: عمران بن ملحان، وقيل ابن تيم، وقيل ابن عبد الله، وقيل اسمه عطار، أبو رجاء العطاردي البصري، مشهور بكنيته، (ت ١٠٥ هـ) جاهلي مخضرم أسلم بعد فتح مكة ولم ير النبي ﷺ، فهو من كبار علماء التابعين، عاش مائة وعشرين سنة، وكان عالماً عاملاً نبيلاً، له علم وقرآن ورواية وهو ثقة وأمّ قومه أربعين سنة. انظر: الجرح والتعديل (٣٠٣/٦)، الإصابة (١٤٨/٧).

(٢) الجُثَّةُ: القطعة من التراب تُجمَع فتصير كوماً، وجمعها الجثا. فتح الباري (٦٩٢/٧).

(٣) كذا في النسخة المطبوعة، وفي نسخة الفتح - والتي هي برواية أبي ذر - «ثم جئنا بالشاة نحلّبها عليه».

(٤) رواه البخاري في صحيحه: كتاب المغازي، باب وفد بني حنيفة (٦٩٢/٧ ح ٤٣٧٦).

(٥) انظر: حقيقة التوحيد بين أهل السنة والمتكلمين ص: (٤٨٩، ٤٩٠).

يقول الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن^(١): في إبطال هذه الشبهة:
«والشركُ جعلُ شريكٍ لله تعالى فيما يستحقه ويختصُّ به من العبادة
الباطنة والظاهرة، كالحب، والخضوع، والتعظيم، والخوف، والرجاء،
والإنابة، والتوكل، والنسك، والطاعة، ونحو ذلك من العبادات.
فمتى أشركَ مع الله غيره في شيءٍ من ذلك: فهو مشركٌ بربه، قد
عدَلَ به سواه، وجعلَ له نِدّاً من خلقه، ولا يُشترَطُ في ذلك أن يعتقدَ له
شركةٌ في الربوبية، أو استقلالاً بشيءٍ منها.
والعجبُ كل العجب: أنَّ مثل هؤلاء يقرؤون كتابَ الله، ويتعبّدون
بتلاوته، وربما عرفوا شيئاً من قواعد العربية، وهم في هذا الباب من أضلَّ
خلق الله، وأبعدهم عن فهم وحيه وتنزيله»^(٢).

ثانياً: أقوال علماء الشافعية في كون صرف العبادة لغير الله
تعالى شركاً أكبر:

وبعد هذه المقدمة عن حقيقة العبادة: نسوق هنا أقوال الأئمة

(١) هو: عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن بن الشيخ محمد بن عبد الوهاب، (١٢٢٥-
١٢٩٣هـ)، الإمام الكبير، علامة عصره، وإمام الحنابلة في زمانه، المجاهد بالسيف
والسنان، والقلم واللسان، وأحد حماة الدعوة ومحقق مذهب السلف المدافع عنه،
والذائد عن حماءه، رحل إلى مصر ومكث بها أكثر من ثلاثين سنة حتى برع وتميز في العلم
والفضل، ثم عاد إلى وطنه فنفع الله بعلمه البلاد والعباد. انظر: علماء نجد (١/٦٣)،
السحب الوابلة (٢/٥٨٢ في الحاشية).

(٢) تحفة الطالب والجلس في كشف شبه داود بن جرجيس ص: (٥٩).

الشافعية في اعتبار صرف العبادة لغير الله تعالى شركاً أكبر مناقضاً للإيمان، وسأعرض أقوالهم ضمن الفقرات التالية:

الفقرة الأولى: العبادة هي التوحيد:

مما وضحه علماء الشافعية هو مدى العلاقة بين الإلهية والعبادة، حيث بينوا أن الإله هو: المعبود، ولا معبود حقاً إلا الله ﷻ، وأن العبادة هي: الطاعة مع كمال الحب وغاية الخضوع والذل للإله الحق، كما سبق في كلام أبي المظفر السمعاني:، ولذلك يسمى توحيد الإلهية بتوحيد العبودية، ومنه يُعلم الترابط الوثيق بين الكلمتين.

وقد ذكر أبو المظفر السمعاني وغيره من علماء الشافعية -رحمهم الله تعالى- أن كل عبادة وردت في القرآن الكريم على سبيل الأمر بها أو الثناء على أصحابها: فالمرادُ بها: التوحيد، أي: توحيد الله بالعبادة، قال أبو المظفر: عند قوله ﷻ: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ أَعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾^(١):

«قوله تعالى: ﴿أَعْبُدُوا﴾: وحدوا، قال ابن عباس: كل ما ورد في القرآن من العبادة فمعناها: التوحيد»^(٢).

(١) سورة البقرة، الآية (٢١).

(٢) تفسير السمعاني (٥٦).

وبمثله قال البغوي عند تفسيره لهذه الآية^(١)، وهذا المعنى أكدته أبو المظفر السمعاني في عدد من المواضع^(٢)، كما أكدته عدد من الشافعية غيره، يقول الحافظ ابن كثير: في تفسير هذه الآية: «شرع تبارك وتعالى في بيان وحدانية ألوهيته بأنه تعالى هو المنعم على عبده بإخراجهم من العدم إلى الوجود، وإسباغه عليهم النعم الظاهرة والباطنة بأن جعل لهم الأرض فراشاً... ومن أشبه آية بهذه الآية قوله تعالى: ﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ قَرَارًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً وَصَوَّرَكُمْ فَأَحْسَنَ صُورَكُمْ وَرَزَقَكُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمُ فَتَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾^(٣)، ومضمونه أنه الخالق الرازق مالك الدار وساكنيها ورازقهم، فبهذا يستحق أن يُعبد وحده ولا يُشرك به غيره، ولهذا قال: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾^(٤)»^(٥).

ثم ذكر أحاديث كثيرة في النهي عن الشرك.

الفقرة الثانية: الشرك في العبادة هو حقيقة الشرك:

قال المقرئ عن الشرك في الألوهية: «وأصله: الشرك في محبة الله

(١) تفسير البغوي (١/٩٣).

(٢) انظر التفصيل في: جهود أبي المظفر السمعاني في تقرير عقيدة السلف ص: (٢٢٨).

(٣) سورة غافر، الآية (٦٤).

(٤) سورة البقرة، الآية (٢٢).

(٥) تفسير ابن كثير (١/٦٠).

تعالى، قال تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ اللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّوهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ﴾^(١)، فأخبر سبحانه: أنه من أحب مع الله شيئاً غيره كما يحبه: فقد اتخذ نداً من دونه، وهذا على أصح القولين في الآية: أنهم يحبونهم كما يحبون الله.

وهذا هو العدل المذكور في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾^(٢)، والمعنى على أصح القولين: أنهم يعدلون به غيره في العبادة، فيسبون بينه وبين غيره في الحب والعبادة...

ومعلوم قطعاً: أن هذه التسوية لم تكن بينهم وبين الله في كونه ربهم وخالقهم؛ فإنهم كانوا - كما أخبر الله عنهم - مقرين بأن الله تعالى وحده هو ربهم وخالقهم، وأن الأرض ومن فيها له وحده، وأنه رب السماوات السبع، ورب العرش العظيم، وأنه سبحانه هو الذي بيده ملكوت كل شيء، وهو يجير ولا يُجَار عليه.

وإنما كانت هذه التسوية بينهم وبينه تعالى في المحبة، والعبادة، فمن أحب غير الله تعالى، وخافه، ورجاه، وذلَّ له كما يحب الله ويخافه ويرجوه: فهذا هو الشرك الذي لا يغفره الله، فكيف بمن كان غير الله أثر عنده منه، وأحب إليه،

(١) سورة البقرة، الآية (١٦٥).

(٢) سورة الأنعام، الآية (١).

وأخوف عنده، وهو في مرضاته أشد سعيًا منه في مرضاة الله؟^(١).

الفقرة الثالثة: شمول العبادة للدين كله:

سبق أن العبادة اسمٌ جامعٌ لكل ما يحبه الله ويرضاه من الأقوال والأعمال الظاهرة والباطنة.

وفي شرح ذلك يقول الشيخ ابن حجر آل بوطامي رَحِمَهُ اللهُ: «واعلم أن العبادة تشمل: الصلاة، والطواف، والحج، والصوم، والنذر، والاعتكاف، والذبح، والسجود، والركوع، والخوف، والرغبة، والرغبة، والخشية، والتوكل، والاستغاثة، والرجاء.. إلى غير ذلك من أنواع العبادات التي شرعها الله في قرآنه المجيد، أو شرعها رسولُ الله بالسنة الصحيحة القولية أو العملية^(٢)، فمن صرفَ شيئاً منها لغير الله

(١) تجريد التوحيد المفيد ص: (٤٦-٤٧).

(٢) يشير الشيخ: إلى قضية مهمة تتصل بمعرفة حقيقة العبادة، وهي: أن العبادة هي التقرب إلى الله تعالى، ولا بد أن يكون التقرب إلى الله تعالى بما شرعه لعباده في كتابه أو على لسان رسوله ﷺ، وهذا يُخرجُ التقربَ إليه تعالى بما لم يشرعه من البدع والمحدثات، فإذا أحدث الإنسان عبادةً من عنده أو أحدثها شيخه أو فلان وعلان غير رسولِ الله ﷺ: فهي عبادة مبتدعة باطلة ومردودة، كما قال ﷺ: «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد»، أخرجه مسلم (١٧١٨/١٨) عن عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا وقال ﷺ: «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد»، أخرجه البخاري (٢٦٩٧) ومسلم (١٧١٨) عن عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، وقال ﷺ: «وإياكم ومحدثات الأمور؛ فإن كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في

يكون مشركاً؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ فَإِنَّمَا حِسَابُهُ عِنْدَ رَبِّهِ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾^(١)، وقوله: ﴿وَأَنَّ الْمَسْجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾^(٢)، فـ ﴿أَحَدًا﴾ جاءت نكرة في سياق النهي، تعم كل مخلوق، رسولاً كان أو ملكاً أو صالحاً^(٣).

وعلى هذا: فإن الدين كله داخل في العبادة؛ لأن «الدين يتضمن معنى الخضوع والذل، يقال: دنته فدان، أي: ذلته فذل، ويقال: يدين الله، أي: يعبد الله ويطيعه ويخضع له، فدين الله: عبادته وطاعته والخضوع له»^(٤). وفي ذلك يقول الشيخ رشيد رضا^(٥): «وَصُورُ الْعِبَادَةِ تَخْتَلِفُ عِنْدَ الْأُمَمِ اخْتِلَافًا عَظِيمًا، وَأَعْلَاهَا عِنْدَ الْمُسْلِمِينَ: الْأَرْكَانُ الْخَمْسَةُ وَالِدَعَاءُ.

النار»، أخرجه أبو داود (٤٦٠٧)، والترمذي (٢٦٧٦)، وابن ماجه (٤٢)، وقال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح»، وانظر: دروس في شرح نواقض الإسلام للشيخ صالح الفوزان ص: (٤١).

(١) سورة المؤمنون، الآية (١١٧).

(٢) سورة الجن، الآية (١٨).

(٣) تطهير الجنان والأركان عن درن الشرك والكفران للشيخ ابن حجر ص: (٢٨).

(٤) العبودية لشيخ الإسلام ص: (٦-٧)، وضمن مجموع الفتاوى (١٥٢/١٠).

(٥) هو: محمد رشيد بن علي رضا، (١٢٨٢-١٣٥٤هـ)، حمل راية الإصلاح والتجديد، وكان غيوراً على دينه، صحفياً نابهاً، وكاتباً بليغاً، ومفسراً نابغاً، ومحدثاً متقناً، وأديباً لغوياً، وخطيباً مفوهاً، ومعلماً يروم الإصلاح ويبغي التقدم لأمته، أنشأ مجلة المنار فأخذت معظم وقته، وهي بلا شك أعظم أعماله، فقد استمرت من سنة (١٣١٦ -

وقالوا: كل عملٍ غير محظورٍ تحسُن فيه النيةُ لله تعالى فهو عبادة،
 كأنَّ المعنى الذي يجعلُ جميعَ الأعمالِ عبادةً هو التوجُّهُ إلى الله تعالى
 وحده، وابتغاءُ مرضاته...

والمؤوِّلون يخصُّون هذه الصورَ بالله تعالى، وإذا ابتدعوا صورةً فيها
 معنى العبادة: يُسمونها باسمٍ آخرٍ يستحلونها بل يستحبُّونها،
 ولكنهم لا يخرجون بالتسمية والتأويلِ عن حَيِّزٍ مَنْ يتخذ من دون
 الله أنداداً^(١).

١٣٥٤هـ)، ومن أهم مؤلفاته: تفسير المنار، الوحي المحمدي، والسنة والشيعة
 وغيرها. انظر: الأعلام للزركلي (١٢٦/٦).

(١) تفسير المنار (١/١٨٩)، وانظر: منهج الشيخ محمد رشيد رضا في العقيدة ص: (٤٧٦).

ثالثاً: أمثلة للشرك الأكبر من هذا النوع:

تقدم في المبحث الثاني أن هذا النوع من الشرك - وهو صرف شيء

من العبادات المحضة لغير الله تعالى - ينحصر في أمرين:

الأمر الأول: الشرك في دعاء المسألة.

الأمر الثاني: الشرك في دعاء العبادة.

وفيما يلي ذكر بعض الأمثلة من النوعين المذكورين:

أولاً: نماذج من الشرك في دعاء المسألة:

اهتم علماء الشافعية ببيان حقيقة الدعاء وحكمه انطلاقاً من

الاهتمام بالتوحيد، فبينوا معناه، وحقيقته، وغير ذلك.

قال الخطابي في تعريف العبادة وبيان حقيقته:

«أصل هذه الكلمة مصدرٌ من قولك: دعوت الشيء أدعوه دعاء،

أقاموا المصدرَ مقامَ الاسم، تقول: سمعت دعاءً، كما تقول: سمعت صوتاً،

وكما تقول: اللهم اسمع دعائي، وقد يوضع المصدرُ موضعَ الاسم،

كقولهم: رجلٌ عدل، وهذا درهم ضرب الأمر، وهذا ثوب نسج اليمن.

ومعنى الدعاء: استدعاءُ العبد ربه ﷻ العناية، واستمداده إياه المعونة.

وحقيقته: إظهارُ الافتقارِ إليه والتبرؤ من الحول والقوة، وهو سمة

العبودية واستشعار الذلة البشرية، وفيه معنى الثناء على الله ﷻ، وإضافة

الجود والكرم إليه، ولذلك قال رسول الله ﷺ: «الدعاء هو العبادة»^(١)، معناه: أنه معظم العبادة، أو أفضل العبادة، كقولهم: الناس بنو تميم، والمال الإبل، يريدون: أنهم أفضل الناس، أو أكثرهم عدداً، أو ما أشبه ذلك، وأن الإبل أفضل أنواع الأموال وأنبهها، وكقول النبي ﷺ: «الحج عرفة»^(٢) «^(٣)».

فالدعاء من أهم أنواع العبادة، فيجب صرفه لله تعالى، ولا يجوز لأحد أن يدعو غيره كائناً من كان، قال الله جل وعلا: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمْ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾^(٤)، قال أبو المظفر السمعاني عند هذه الآية:

«قوله تعالى: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمْ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾: قد ثبت برواية

(١) رواه البخاري في الأدب المفرد (٢١٠)، وأبو داود (٢/٧٦-٧٧ ح ١٤٧٩)، والترمذي (٥/٣٤٩ ح ٣٢٤٧) وقال: حسن صحيح، وابن ماجه (٢/١٢٥٨ ح ٣٨٢٨)، وغيرهم.

(٢) قطعة من حديث أخرجه أبو داود في سننه (٢/٤٨٥-٤٨٦ ح ١٩٤٩)، والترمذي في جامعه (٣/٢٢٨ ح ٨٨٩)، والنسائي (٥/٢٦٤-٢٦٥ ح ٣٠٤٤)، وهو حديث صحيح، انظر: إرواء الغليل (٤/٢٥٦ ح ١٠٦٤).

(٣) شأن الدعاء للخطابي ص: (٣-٤)، وانظر: الدعاء المأثور وآدابه لأبي بكر الطرطوشي ص: (٣١-٣٢).

(٤) سورة غافر، الآية (٦٠).

نعمان بن بشير أن النبي ﷺ قال: «الدعاء هو العبادة» وقرأ هذه الآية.
وعن ثابت قال: قلت لأنس: الدعاء نصفُ العبادة؟ قال: هو كل العبادة.
وقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي﴾: أي: عن دعائي،
ويُقال: عن توحيدي^(١).

وفي تفسير العبادة بالدعاء أو التوحيد بيانٌ لمدى أهمية الدعاء،
فصرّفه لغير الله تعالى من الشرك الأكبر في الألوهية.
ومن أمثلة الشرك في دعاء المسألة ما يلي:

١ - الاستعانة^(٢) والاستغاثة^(٣) والاستعاذة^(٤): فمن الشرك أن

(١) تفسير السمعاني (٢٨/٥).

(٢) وهي «الاعتمادُ على الله تعالى في جلب المنافع، ودفع المضار، مع الثقة به في تحصيل ذلك»، قاله السعدي في تفسيره (٣٦/١).

وقال المقرئ في التجريد ص: (٧٧): «فإن قيل: ما حقيقة الاستعانة عملاً؟ قلنا: هي التي يعبر عنها بالتوكل، وهي حالة للقلب تنشأ عن معرفة الله تعالى، وتفردّه بالخلق والأمر والتدبير والضر والنفع، وأنه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، فتوجب اعتماداً عليه وتفويضاً إليه وثقةً به».

(٣) الاستغاثة: طلب الإغاثة والتخليص من الكربة والشدة، أو: طلب العون، وهو التخليص من الشدة والنقمة، والعون على الفكك والشدائد، أو: طلب الغوث، وهو إزالة الشدة. والاستغاثة نوع من الدعاء، والدعاء أعم من الاستغاثة؛ لأن الاستغاثة تكون من الكروب وغيره، والاستغاثة هي الاستعانة، إلا أن لفظ الاستغاثة مخصوص بطلب العون في حالة الشدة، بخلاف الاستغاثة. انظر: (التعريفات الاعتقادية) ص: (٣٣-٣٤).

(٤) قال الماوردي في تفسيره (٢١٣/٣) عن الاستعاذة: «هي استدفاع الأذى بالأعلى من

يُطلب من المخلوق ما لا يقدر عليه إلا الخالق، سواء أكان هذا المخلوق حياً أم ميتاً، نبياً أم ولياً أم ملكاً أم جنياً أم غيرهم، كأن يطلب منه شفاء مريضه أو نصره على الأعداء، أو كشف كربة، أو أن يغيثه، أو أن يعيذه، وغير ذلك مما لا يقدر عليه إلا الله، فهذا كله شرك أكبر، مخرج من الملة بإجماع المسلمين؛ لأنه دعا غير الله، واستغاث به، واستعاذ به، وهذا كله عبادة لا يجوز أن تُصرف لغير الله، وصرْفها لغيره شرك.

قال العلامة ابن حجر آل بوطامي -وهو يورد الأدلة على أنواع العبادات-: «ودليل الاستعانة: قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾، والحديث الصحيح عن رسول الله ﷺ: «إذا سألت فاسأل الله، وإذا استعنت فاستعن بالله»^(١)»^(٢).

وقال أيضاً: «ودليل الاستغاثة: قوله تعالى: ﴿وَلَا تَدْعُ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا

وجه الخضوع والتذلل»، وقال فيه (٤٢/١): «وفي الاستعاذة وجهان: أحدها:

الاستجارة بذی منعة، والثاني: الاستعانة عن خضوع. ومعنى الاستعاذة بالله تعالى:

«الالتجاء إلى الله، والالتصاق بجنابه من شر كل ذي شر». تفسير ابن كثير (١/١٥).

(١) أخرجه الإمام أحمد (٣٠٣/١)، والترمذي في جامعه: كتاب صفة القيامة والرقائق

والورع عن رسول الله ﷺ باب ٥٩ (٤/٦٦٥ رقم ٢٥١٦)، وقال: حسن صحيح،

وصححه الشيخ الألباني في التعليق على المشكاة (٣/١٤٩ رقم ٥٣٠٢).

(٢) تطهير الجنان والأركان عن درن الشرك والكفران ص: (٣٧-٣٩) - ط: الإمام -.

لَا يَنْفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ فَإِنْ فَعَلْتَ فَإِنَّكَ إِذَا مِنْ الظَّالِمِينَ ﴿١٠٦﴾^(١).

وهذا خطابٌ للرسول ﷺ كما ترى، أي: لا تدعُ يا محمد من دون معبودك وخالقك شيئاً لا ينفعك في الدنيا ولا في الآخرة، ولا يضرّك في دين ولا دنيا - يعني بذلك: الآلهة والأصنام - فإن فعلت فدعوتها من دون الله: فإنك إذاً من الظالمين، أي: المشركين بالله، والرسول ﷺ معصوم من الشرك ومن كبائر الذنوب، وإنما هذا تعليم للأمة.

وقوله: ﴿وَإِنْ يَمْسَسْكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ وَإِنْ يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَادَّ لِفَضْلِهِ﴾^(٢).

وقوله: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ يَدْعُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَمَةِ وَهُمْ عَنْ دُعَائِهِمْ غَافِلُونَ﴾^(٣) وَإِذَا حُشِرَ النَّاسُ كَانُوا لَهُمْ أَعْدَاءً وَكَانُوا بِعِبَادَتِهِمْ كَافِرِينَ ﴿١٠٧﴾^(٣).

والمستغيث بالرسول إنما ينادي ويدعو غير الله، كأن يستغيث قائلاً: يا رسول الله أنقذني من هذه الشدة، أو يا عبد القادر، أو يا دسوقي، أو يا رفاعي، أو يا بدوي.. إلخ.

ولا ريب أن المستغيث بغير الله داخل في هذه الآية وأمثالها.

(١) سورة يونس، الآية (١٠٦).

(٢) سورة يونس، الآية (١٠٧).

(٣) سورة الأحقاف، الآيتان (٥-٦).

وكيف يستغيثُ العاقلُ المؤمنُ بغير الله وهو يقرأ هذه الآيات أو يسمعها؟ ومنها قوله: ﴿أَمَّنْ يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ السُّوءَ وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَاءَ الْأَرْضِ ۗ إِنَّهُ مَعَ اللَّهِ قَلِيلًا مَا تَذَكَّرُونَ﴾^(١).

بين الله في هذه الآية أن المشركين من العرب ونحوهم كانوا يعلمون أنه لا يجيب المضطرَّ ويكشف السوء إلا الله وحده، فذكر ذلك محتجاً عليهم في اتخاذهم الشفعاء من دونه، ولهذا قال: ﴿إِنَّهُ مَعَ اللَّهِ﴾ بالاستفهام الإنكاري، أي: ليس إله مع الله يجيب المضطر ويكشف السوء.

وروى الطبراني بإسناده: أنه كان في زمن النبي ﷺ منافق يؤذي المؤمنين، فقال بعضهم: قوموا بنا نستغيث برسول الله ﷺ من هذا المنافق، فقال النبي ﷺ: «إِنَّهُ لَا يُسْتَعَاثُ بِي، وَإِنَّمَا يُسْتَعَاثُ بِاللَّهِ»^(٢) «^(٣)».

وقد أطال الشيخ هنا لكثرة انتشار الشرك في هذا الباب في بعض البلاد الإسلامية، وهي البلية العظمى التي ابتلي بها كثير من المسلمين، والله المستعان.

٢- ومن أمثلته أيضاً: أن يجعل الإنسان بينه وبين الله تعالى واسطة

(١) سورة النمل، الآية (٦٢).

(٢) قال الهيثمي في مجمع الزوائد (١٥٩/١٠): (رواه الطبراني ورجاله رجال الصحيح غير

ابن لهيعة وهو حسن الحديث)، ولم أقف عليه في الجزء المطبوع من معجم الطبراني.

(٣) تطهير الجنان والأركان عن درن الشرك والكفران ص: (٤٠-٤٣) - ط: الإمام -.

في الدعاء، ويعتقد أن الله تعالى لا يجيب دعاء مَنْ دعاه مباشرة، بل لا بد من واسطة بين الخلق.

قال العلامة ابن حجر وهو يذكر نواقض الإسلام: «الثاني: مَنْ جعل بينه وبين الله وسائط يدعوهم، ويسألهم الشفاعة، ويتوكل عليهم، فقد كفر إجماعاً».

وقال أيضاً - في كلمة حرية بأن تكتب بهاء الذهب -: «وإنما قلنا: يجب على المسلم أن يميز بين توحيد الألوهية وتوحيد الربوبية: لأن الموحّد إذا أنكر عليهم ما يأتون من أفانين العبادات، وأنواع التضمرات لتلك القبور، وقالوا: كيف تصفنا بالشرك ونحن نشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، وأن الله هو الخالق الرازق المحيي المميت وبيده النفع والضرر، وإليه المرجع والمصير؟ وغاية الأمر أننا نجعل هؤلاء الأنبياء أو الصالحاء شفعاء يشفعون لنا عند الله، لأننا ملطخون بأنجاس الذنوب، ليس لنا قدر حتى نطلب من الله أن يغفر ذنوبنا، أو يقضي حاجتنا، أو يدفع ضررنا، فنستشفع بهؤلاء ونجعلهم وسطاء بيننا وبين الله، لما نعلم ما لهم من الجاه والمنزلة بمثابة الوزير عند الملك.

حيث إن أفراد الرعية لا يستطيعون أن يصلوا إلى الملك إذا حل بهم ظلم أو كارثة. فيتوسلون بالوزير أو السلطان، أو الوزير ليقضي الملك حوائجهم أو يدفع عنهم الظلم.

فنقول لهؤلاء الجهلاء في الجواب:

أولاً: إن عقيدتكم هذه هي عقيدة المشركين بذاتها، قال الله إخباراً عن المشركين السالفين: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَؤُلَاءِ شَفَعَتُنَا عِنْدَ اللَّهِ قُلْ أَتُنَبِّئُونَ اللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ سُبْحَنَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾^(١).

وقال الله في آية أخرى إخباراً عنهم: ﴿أَلَا لِلَّهِ الدِّينُ الْخَالِصُ وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾^(٢). فاعتقاد أولئك المشركين بأن الله خالقهم ورازقهم.. إلخ لم ينفعهم، ولم يحقن دماءهم. لأنهم عبدوا الأصنام ليقربوهم إلى الله، وليشفعوا لهم. لم يعبدوها لأنها ورازقة، ومدبرة للأمر. ولا يخفى هذا على أحد قرأ القرآن وتدبره.

وثانياً: إن هؤلاء الجهلاء، قد شبهوا الرب العظيم بالملك البشري، قد شبهوا رب العالمين بالسلطان المخلوق من ماء مهين، قد شبهوا أعدل العالمين وأرحم الراحمين، بالملك المخلوق الذي قد يكون من أظلم الظالمين. قد شبهوا الله بالمخلوق وتوسلوا إليه بالشفعاء والأنداد فجمعوا بين الشرك والتشبيه، ولم يعلموا أنه لا يقاس الإله بالمخلوق ولا الرب المالك بالمملوك.

(١) سورة يونس، الآية (١٨).

(٢) سورة الزمر، الآية (٣).

وبيان ذلك على وجه الاختصار: أن الملك البشري قد لا يعلم بالظلم الواقع على ذلك المتوسل بالوزير، أو يعلم أن الظلم الواقع من أحد أبنائه أو عشيرته، ممن يجاملهم ولا يريد أن يجرح عواطفهم أو أن الظلم صدر منه على ذلك.

فأنى يقاس الخالق بالمخلوق؟!.

فهل الله لا يعلم بالظلم الواقع على هذا العبد؟ أو لا يعلم بحاجته، أو بالضر الذي مسّه؟ وهو القائل: ﴿يَعْلَمُ خَائِنَةَ الْأَعْيُنِ وَمَا تُخْفِي الصُّدُورُ﴾^(١)، وهل الله يصدر منه الظلم لأحد؟!.

أو له أقرباء ينزلون ظلّمهم بأحد من العباد؟!.

وهل لله وزير أو مُعين أو ظهير؟! حتى يتوسل إليه العباد، ليشفع لهم عند الله ذلك الوزير أو المعين أو الظهير؟

فما أفسد هذا القياس وأخبثه، وما أجهل هؤلاء وأكفرهم بالله.

وأي حاجة إلى واسطة والله يقول: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾^(٢)، ويقول: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾^(٣).

والواسطة للتبليغ هم الرسل -عليهم الصلاة والسلام- أما

(١) سورة غافر، الآية (١٩).

(٢) سورة ق، الآية (١٦).

(٣) سورة البقرة، الآية (١٨٦).

الواسطة في رفع ضرر أو جلب نفع، فتلك عقيدة المشركين.

كيف تكون واسطة بين العبد وربّه، وقد قال الله تعالى: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمْ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ (١).

لم يقل الله: ادعوا أوليائي، أو ادعوا أنبيائي، أو استغيثوا بأحبائي والصالحين من عبادي، بل قال: ﴿ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾، وقال: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَلِإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ﴾ (٢).

وفي الحديث الشريف: «من لم يسأل الله يغضب عليه» (٣).
كما ورد في الحديث: «ادعوا الله وأنتم موقنون بالإجابة» (٤).

(١) سورة غافر، الآية (٦٠) داخرين: صاغرین.

(٢) سورة البقرة، الآية (١٨٦).

(٣) أخرجه الإمام أحمد (٤٤٢/٢)، والبخاري في الأدب المفرد ص: (٢٢٧ رقم ٦٥٨)، والترمذي في جامعه: كتاب الدعوات عن رسول الله ﷺ (٤٥٦/٥) رقم ٣٣٧٣، وابن ماجه: كتاب الدعاء، باب فضل الدعاء (١٢٥٨/٢) رقم ٣٨٢٧، والحاكم في المستدرک (٦٦٧/١)، وقال: صحيح الإسناد، وقال الحافظ ابن كثير في تفسيره (٣٠٩/٧):
إسناده لا بأس به، وحسنه الشيخ الألباني في الصحيحة (٣٢٣/٦) رقم ٢٦٥٤.

(٤) أخرجه الإمام أحمد (١٧٧/٢)، والترمذي في جامعه: كتاب الدعوات عن رسول الله ﷺ (٥١٧/٥) رقم ٣٤٧٩، والحاكم في المستدرک (٦٧٠/١)، وحسنه الهيثمي في مجمع الزوائد (١٤٨/١٠)، والشيخ الألباني في الصحيحة (١٤١/٢) رقم ٥٩٤، لكن قال

ولم يقل الرسول ﷺ: ادعوا الأنبياء حتى يطلبوا من الله لكم، أو توسلوا بالأنبياء والصالحين^(١).

وبذلك نعلم أن من يجعل بينه وبين الله تعالى واسطة في الدعاء: فقد شبه رب العالمين بملوك الدنيا، الذين هم محتاجون إلى الوسائط ضرورة لحاجتهم وعجزهم وضعفهم وقصور علمهم عن إدراك حوائج المضطرين، فأما من لا يشغله سمع عن سمع، وسبقت رحمته غضبه، وكتب على نفسه الرحمة: فما تصنع الوسائط عنده؟! فمن اتخذ واسطة بينه وبين الله تعالى فقد ظن به أقبح ظن، ومستحيل أن يشرعه لعباده، بل ذلك يمتنع في العقول والفطر^(٢)، وللمقريري رحمه الله كلام طويل ومهم في بيان هذا التشبيه وشناعة هذا الشرك^(٣).

واتخاذ الوسائط والشفعاء هو أصل شرك العرب كما سبق، فهم كانوا يزعمون أن الأصنام تماثيل لقوم صالحين، فيتقربون إليهم طالبين منهم الشفاعة، كما قال تعالى: ﴿أَلَا لِلَّهِ الدِّينُ الْخَالِصُ وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾^(٤).

المنافقي في فيض القدير (١/ ٢٢٩): من زعم حسنه -فضلا عن صحته- فقد جازف.

(١) تطهير الجنان والأركان عن درن الشرك والكفران (٦٢-٦٨).

(٢) تجريد التوحيد المفيد للمقريري ص: (٦٧-٦٨).

(٣) انظر: المصدر السابق ص: (٦٦) وما بعدها.

(٤) سورة الزمر، الآية (٣).

ثانياً: نماذج من الشرك الأكبر في دعاء العبادة:

الشرك في الإرادات والنيات: قال المقرئزي رَحِمَهُ اللهُ: «وأما الشرك في الإرادات والنيات: فذلك البحرُ الذي لا ساحلَ له، وقُلَّ مَنْ ينجو منه، فَمَنْ نوى بعمله غيرَ وجهِ الله تعالى، فلم يَقم بحقيقة قوله ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾؛ فَإِنْ ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ هي الحنيفةُ ملةُ إبراهيم التي أمرَ الله بها عباده كلَّهم، ولا يقبلُ من أحدٍ غيرها، وهي حقيقةُ الإسلام: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾^(١).

فاستمسك بهذا الأصل، ورُدَّ ما أخرجه المبتدعة والمشركون إليه، تحقَّق معنى الكلمة الإلهية^(٢).

وهذا الشرك قد يكون شركاً أكبر، وقد يكون أصغر، ذلك أنه إنما يصدر من المنافق النفاق الأكبر، حيث إنه قد يُظهرُ الإسلامَ وهو غير مقررٍ به في باطنه، فهو قد رآى بأصل الإيمان، كما قال تعالى: ﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا قَالُوا ءَامَنَّا﴾^(٣)، وقد يرأى ببعض العبادات، كالصلاة، كما قال تعالى عن المنافقين: ﴿وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كُسَالٍ يُرَاءُونَ النَّاسَ وَلَا

(١) سورة آل عمران، الآية (٨٥).

(٢) تجريد التوحيد المفيد للمقرئزي ص: (٥٨-٥٩).

(٣) سورة البقرة، الآية (١٤).

يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا ﴿١٧٩﴾^(١)، فهم قد جمعوا بين الشرك والنفاق^(٢).

كما أن هذا الشرك قد يكون من الشرك الأصغر، وذلك إذا حصل من مسلم دخله الرياء في بعض أعماله.

• الشرك في الخوف والرجاء:

المراد بالخوف هنا: أن يخاف من مخلوق خوفاً مقترناً بالتعظيم والخضوع والمحبة، ومن ذلك الخوف من صنم أو من ميت أن يصيبه بمكروه بمشيئته وقدرته.

والمراد بالرجاء هنا: أن يرجو من مخلوق ما لا يقدر عليه إلا الله، كمن يرجو مخلوق أن يرزقه ولداً، أو أن يشفيه بإرادته وقدرته.

والخوف والرجاء - مع المحبة - متلازمة، ولا بد من توفرها في العبادة؛ لأنها كالأركان، قال أحد السلف: القلب في سيره إلى الله عز وجل بمنزلة الطائر: فالمحبة رأسه، والخوف والرجاء جناحاه^(٣).

• الشرك في المحبة:

والمراد بالمحبة هنا: أن يحب مخلوقاً محبة مقترنة بالخضوع والتعظيم، وهذه هي محبة العبودية التي لا يجوز صرفها لغير الله تعالى، فمن صرفها لغيره فقد وقع في الشرك الأكبر.

(١) سورة النساء، الآية (١٤٢).

(٢) انظر: تهذيب تسهيل العقيدة الإسلامية ص: (٧٩).

(٣) مدارج السالكين لابن القيم (١/ ٥٥٤).

قال المقرئزي رَحِمَهُ اللهُ: إن «الله تعالى خلق الخلق لعبادته الجامعة لكمال محبته مع الخضوع له، والانقياد لأمره.

فأصل العبادة: محبة الله، بل إفراده تعالى بالمحبة، فلا يُحِبُّ معه سواه، وإنما يحبه لأجله وفيه...

وإذا كانت المحبة له هي حقيقة عبوديته وسرّها: فهي إنما تتحقق باتباع أمره واجتناب نهيه، فعند اتباع الأمر والنهي تتبين حقيقة العبودية والمحبة.

ولهذا جعل سبحانه اتباع رسوله ﷺ علماً عليها وشاهداً لها، كما قال تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾^(١)، فجعل اتباع رسوله مشروطاً بمحبتهم لله تعالى وشرطاً لمحبة الله لهم، ووجود المشروط بدون تحقق شرطه ممتنع...»^(٢).

وقال أيضاً عن توحيد الألوهية: «وأصله: الشرك في محبة الله تعالى، قال الله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ اللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ﴾»^(٣)، فأخبر سبحانه أنه من أحب مع الله شيئاً غيرَه كما يحبه: فقد اتخذ نداً من دونه، وهذا على أصح القولين في الآية:

(١) سورة آل عمران، الآية (٣١).

(٢) تجريد التوحيد المفيد ص: (١٠٠-١٠١).

(٣) سورة البقرة، الآية (١٦٥).

أنهم يحبونه كما يحبون الله»^(١).

وقال الرافعي والنووي: إن من المكفرات: أن يقول لزوجته: «أنت أحب إلى من الله»^(٢).

وهذا ذكره كثير من الشافعية، وقد وضح بعضهم أنه يكفر إذا «أراد محبة التعظيم لا الميل»^(٣)، وهو صحيح؛ لأن محبة التعظيم هو الذي لا يجوز صرفه لغير الله تعالى.

• الشرك في السجود:

بين علماء الشافعية رحمهم الله تعالى أن «السجود أخص العبادات»، كما صرح بذلك البيضاوي^(٤)، كما صرحوا أن «من سجد لغيره [تعالى] فقد اتخذ ربه»^(٥)، ولا شك أن الأمر كذلك، ومن هذا المنطلق استفاضت نصوصهم في التحذير من الشرك في هذه العبادة العظيمة، ومن أقوالهم في ذلك:

قال البغوي رَحِمَهُ اللهُ أَنْ الْمُسْلِمَ إِذَا دَخَلَ دَارَ الْحَرْبِ، وَكَانَ يَسْجُدُ

(١) تجريد التوحيد المفيد ص: (٤٦).

(٢) العزيز شرح الوجيز (١١/١٠٦)، روضة الطالبين ص: (١٧٢٦).

(٣) انظر: إرشاد العباد إلى سبيل الرشاد، للمليباري الفناي ص: (٢٦).

(٤) انظر: أنوار التنزيل له (٥/٤٨) عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَأَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَهُمْ﴾ إن

كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ ﴿٣٧﴾ [فصلت: ٣٧].

(٥) قال السمعاني في تفسيره (١/٣٢٩).

للصنم: يُحكم بكفره^(١).

وقال السمعاني عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَأَنَّ الْمَسْجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾^(٢):

«والمعنى: أن اليهود والنصارى يُشركون في البيع والصوامع، وكذلك المشركون في عبادة الأصنام، فأنتم أيها المؤمنون اعلموا أن الصلوات والسجود والمساجد كلها لله، فلا تشركوا معه أحداً»^(٣).

وقال الرافعي والنووي: إنه إن «عظم الصنم بالسجود له، أو التقرب إليه بالذبح باسمه» يكفر^(٤).

وقال النووي أيضاً: «والفعل المكفر: ما تعمدته استهزاءً صريحاً بالدين، أو جحوداً له، كاللقاء مصحفٍ بقاذورة، وسجودٍ للصنم أو الشمس»^(٥).

قال الدميري -بعد كلام النووي-: «أو غيرهما من المخلوقات»^(٦).
فالسجود لغير الله تعالى من نواقض الإيمان التي هي صريحة في

(١) التهذيب في فقه الإمام الشافعي (٢٩٩/٧).

(٢) سورة الجن، الآية (١٨).

(٣) تفسير السمعاني (٧٠/٦).

(٤) انظر: العزيز شرح الوجيز للرافعي (٩٨/١١)، روضة الطالبين ص: (١٧٢٥).

(٥) منهاج الطالبين (١٩٨/٣).

(٦) النجم الوهاج في شرح المنهاج (٨٢/٩).

الكفر.

وقال المقرئزي: «ومن خصائص الألوهية: السجود، فمن سجد لغيره: فقد شبهه به»^(١).

وقال ﷻ أيضاً: «وأما السجود لغير الله: فقال -عليه الصلاة والسلام-: «لا ينبغي لأحد أن يسجد لأحد إلا الله»^(٢).

و «لا ينبغي» في كلام الله ورسوله إنما يستعمل للذي هو في غاية الامتناع، كقوله تعالى: ﴿مَا يَنْبَغِي لِلرَّحْمَنِ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا﴾^(٣)، وقوله تعالى: ﴿وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ﴾^(٤)، وقوله تعالى: ﴿وَمَا تَنْزَّلَتْ بِهِ الشَّيَاطِينُ﴾^(٥)، وقوله تعالى: ﴿مَا كَانَ يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَتَّخِذَ مِنْ دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاءَ﴾^(٦)،^(٧).

وقال الشيخ ابن حجر آل بوطامي: «فمن ركع أو سجد لحياً أو

(١) تجريد التوحيد المفيد ص: (٦٤).

(٢) أخرجه الترمذي (٥٣٤ / ١)، وابن حبان (٤٧٠ / ٩)، والبيهقي في الكبرى (٢٩١ / ٧)، من حديث أبي هريرة، بسند فيه محمد بن عمرو بن علقمة، وقد تكلم فيه من قبل حفظه، وله شواهد من حديث جماعة من الصحابة.

(٣) سورة مريم، الآية (٩٢).

(٤) سورة يس، الآية (٦٩).

(٥) سورة الشعراء، الآيتان (٢١٠-٢١١).

(٦) سورة الفرقان، الآية (١٨).

(٧) تجريد التوحيد المفيد ص: (٥٥).

لميت، أو نذر لغير الله.. أو يذبح لهم أو للأشجار أو للعيون... فإنه يكون بكل فعلٍ من هذه الأفعال مشركاً بالله العظيم شركاً، لا يغفر الله له إلا أن يتوب؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ افْتَرَىٰ إِثْمًا عَظِيمًا﴾^(١) «^(٢)».

وهذه الأقوال واضحة لا تحتاج إلى تعليق، فالشرك في السجود من الشرك الأكبر المخرج من الملة.

• الشرك في الذبح:

تقدم كلام الرافعي والنووي أن من «عظم الصنم بالسجود له، أو التقرب إليه بالذبح باسمه» يكفر^(٣).

وقال الحافظ ابن حجر رحمته الله -نقلاً عن الخطابي رحمته الله - في شرح (باب التكبير أيام منى): «حكمة التكبير في هذه الأيام أن الجاهلية كانوا يذبحون لطواغيتهم فيها، فشرع التكبير فيها إشارة إلى تخصيص الذبح له وعلى اسمه ﷻ»^(٤).

وقال النووي رحمته الله أيضاً في شرحه لحديث: «لعن الله من ذبح لغير

(١) سورة النساء، الآية (٤٨).

(٢) تطهير الجنان والأركان عن درن الشرك والكفران ص: (٤٣-٤٤).

(٣) انظر: العزيز شرح الوجيز للرافعي (٩٨/١١)، روضة الطالبين ص: (١٧٢٥).

(٤) فتح الباري (٢/٤٦١-٤٦٢).

الله»^(١): «وأما الذبح لغير الله: فالمراد به أن يذبح باسم غير الله تعالى، كمن ذبح للصنم أو للصليب أو لموسى أو لعيسى - صلى الله عليهما - أو للكعبة ونحو ذلك، فكل هذا حرام، ولا تحل هذه الذبيحة، سواء كان الذابح مسلماً أو نصرانياً أو يهودياً، نصَّ عليه الشافعي، واتفق عليه أصحابنا.

فإن قصد مع ذلك تعظيم المذبوح له غير الله تعالى والعبادة له: كان ذلك كفراً، فإن كان الذابح مسلماً قبل ذلك: صار بالذبح مرتدّاً...»^(٢).

وقال ابن حجر الهيتمي: «وجعل أصحابنا مما يُحرم الذبيحة أن يقول: باسم الله واسم محمد أو محمد رسول الله - بجر «اسم» الثاني أو محمد^(٣) - إذا عرف فيما يظهر، أو يذبح كتابي لكنيسة أو لصليب أو لموسى أو لعيسى، ومسلم للكعبة أو لمحمد ﷺ أو تقرباً لسلطان أو غيره، أو للجن، فهذا كله يحرم المذبوح، وهو كبيرة على ما مرّ.

بخلاف ما لو قصد الفرخ بقدومه، أو شكر الله عليه، أو قصد إرضاء ساخط، أو التقرب إلى الله ليدفع عنه شرّ الجن»^(٤).

وذكر أن ذلك كله مما فسّر به قوله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلٌ لِّغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾^(٥)

(١) سيأتي تخريجه قريباً.

(٢) شرح مسلم للنووي (١٣/١٤١).

(٣) أي: بجر «اسم» الثاني في الجملة الأولى، أو بجر «محمد» في الجملة الثانية.

(٤) الزواجر عن اقتراف الكبائر للهيتمي (١/٣٠٢).

(٥) سورة المائدة، الآية (٣).

حيث قال: «معنى ﴿وَمَا أَهْلٌ لِّغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾: وما ذبح للطواغيت والأصنام، قاله جمع، وقال آخرون: يعني: ما ذكر عليه غير اسم الله»^(١).
 وظاهر كلامه يوحي بأنه يفرق بين ما كان بقصد التعظيم بالعبادة فيكون حينئذ كفراً مخرجاً من الملة، وبين ما كان بقصد التعظيم الذي هو دون التعظيم بالعبادة، فيكون حينئذ أمراً محرماً وكبيرة لا تخرج من الملة.
 وهذا واضح من قوله حينما عد من الكبائر: «الذبح باسم غير الله على وجه لا يكفر به، بأن لم يقصد تعظيم المذبح له، كنحو العظيم بالعبادة والسجود»^(٢).

وهذا واضح أيضاً من كلام النووي السابق.

وما ذكرناه من تحريم الذبح لغير الله، أو على غير اسمه، وأن ذلك مما يحرم الذبيحة: كله صواب مؤيد بالأدلة.

أما ما يظهر من كلامهما من التفريق بين الذبح لغير الله بقصد التعظيم بالعبادة، وبين ما هو دون ذلك، وكون الأول كفراً مخرجاً من الملة دون الثاني: فلا يُسلم لهما لما يلي^(٣):

١ - أن الذبح لمعظم والاستعانة بذكر اسمه لا يمكن أن يقعا

(١) الزواج (١/ ٣١١).

(٢) الزواج (١/ ٣٠١).

(٣) انظر: آراء ابن حجر الهيتمي الاعتقادية: عرض وتقويم ص: (١٤٩).

إلا بقصد التعظيم بالعبادة، إذ لا معنى لهما غيره، فلو لم يكن يعظمه تعظيم عبادة وخوف ورجاء ومحبة: لَمَا ذبح له أو استعان بذكر اسمه، فلا يتخيل في الذبح والاستعانة تعظيمٌ لا يكون عبادة^(١)، أما كون الذبح قد يكون بقصد الإكرام: فليس وارداً لأنه لا إشكال فيه.

٢- أن تعليق الحكم بكون الذبح لغير الله أو على غير اسمه لا يكون كفراً إلا إذا وقع بقصد التعظيم فرع عن القول بأن العمل لا يكون كفراً بنفسه إلا إذا قارنه اعتقاد أو دل عليه، وهو قولٌ باطل كما سبق بيانه في الفصل الرابع.

فالصحيح أن الذبح لمعظم والاستعانة بذكر اسمه كله من المكفرات المناقضة للإيمان.

قال الحافظ ابن كثير رحمته الله عند قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ لا شريك له^(٢): «يأمره تعالى أن ينذر المشركين الذين يعبدون غير الله ويذبحون لغير اسمه أنه مخالف لهم في ذلك فإن صلاته ونسكه على اسمه وحده لا شريك له.

وهذا كقوله تعالى: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ﴾ أي أخلص له صلاتك

(١) انظر: تطهير الاعتقاد ص: (٣٣)، شرح الصدور بتحريم رفع القبور ص: (٢٠).

(٢) سورة الأنعام، الآيتان (١٦٢-١٦٣).

وذبحك فإن المشركين كانوا يعبدون الأصنام ويذبحون لها، فأمره الله تعالى بمخالفتهم والانحراف عما هم فيه والإقبال بالقصد والنية والعزم على الإخلاص لله تعالى»^(١).

وقد وردت السنة بلعن مَنْ ذبح لغير الله تعالى، فعن علي بن أبي طالب عليه السلام أنه قال: ما خصنا رسول الله بشيء لم يُعمَّ به الناس كافة إلا ما كان في قراب سيفي هذا، قال: فأخرج صحيفة مكتوب فيها: «لعن الله من ذبح لغير الله...»^(٢).

فالصحيح أنه لا يجوز التقرب بالنذر إلى غير الله، لأنه عبادة، فمَنْ ذبح تقرباً إلى مخلوق، وتعظيماً له: فقد وقع في الشرك الأكبر، وذبيحته محرمة لا يجوز أكلها.

وأن الذبح لمعظم والاستعانة بذكر اسمه لا يمكن أن يقعا إلا بقصد التعظيم بالعبادة، إذ لا معنى لهما غيره، فكله من الشرك الأكبر، والله تعالى أعلم.

• الشرك في النذر:

النذر في اللغة: الوعد بخير، والإيجاب^(٣).

(١) تفسير ابن كثير (٢/٢٠٦).

(٢) أخرجه مسلم (٣/١٥٦٧-ح/٤٥/١٩٧٨) في كتاب الأضاحي، باب تحريم الذبح لغير الله تعالى ولعن فاعله.

(٣) انظر: تهذيب اللغة للأزهري (١٤/٤٤٢٢-٤٤٢٣).

وفي الشرع: إلزام مكلفٍ مختارٍ عبادةً غير لازمة له بأصل الشرع^(١).
 كأن يقول: لله علي نذر أن أفعل كذا، أو لله علي أن أصلي أو أصوم
 كذا، أو أتصدق بكذا، أو ما أشبه ذلك.

والنذر عبادة من العبادات، وهذا هو الذي ذكره علماء الشافعية، فلا
 يجوز أن تصرف هذه العبادة لغير الله تعالى، فمن «نذر لغير الله، كأن ينذر
 لقبور الأولياء والصالحين»: كان بذلك مشركاً بالله العظيم شركاً أكبر^(٢).

وذكر السويدي أنواع النذر، ثم قال: «بقي عندنا صورة أخرى
 عليها مدارُ الناس في هذا الزمان، وهو النذر لغير الله، كالنذر لإبراهيم
 الخليل، أو النبي ﷺ، أو النذر للأموات الصالحين.

فقد جرت هذه العادة الخبيثة في هذا الوقت، من نذرهم الطعام
 والزيت والشموع والقرايين لأهل القبور من الأموات، وقد اضطربت
 أقوال العلماء في ذلك...»^(٣).

ثم ذكر الخلاف في ذلك، ثم نقل عن بعضهم مقررأ له:
 أنه: «لو نذر للأنبياء أو للأولياء أو للملائكة: فلا خلاف بين مَنْ
 يَعْلَم ذلك ويتبينه: أنه من شرك الاعتقاد؛ لأن الناذر لم ينذر هذا النذر إلا

(١) انظر: العقد الثمين ص: (٧٢٧).

(٢) انظر: تطهير الجنان ص: (٤٣-٤٤).

(٣) العقد الثمين ص: (٧٣٠).

لا اعتقاده في المنذور له أنه يضر وينفع، ويعطي ويمنع، إما بطبعه، وإما بقوة السببية فيه، والدليل على اعتقاده هذا الاعتقاد قولهم: وقعنا في شدة فنذرنا لفلان فانكشفت شدتنا، ويقول بعضهم: هاجت علينا الأمواج فندبت الشيخ فلان: فسَلِمَت سفينتنا، وبعضهم يقول: خرجت علينا الأعداء وكدنا نستأسر: فندبت فلاناً ونذرتُ له الشيء الفلاني: فلسمنا، وتراهم إذا لم يفوا وحصلت لهم بعض الآلام قيل للناذر: أوف بنذرك وإلا يُفعل بك كذا وكذا، فيسارع بالوفاء، ولو أنه يستدين على ذمته، ولو كان مديوناً أو مضطراً، وربما لا يعبأ بوفائه، وربما يموت وهو مديون؛ كل ذلك خوفاً من المنذور له وطلباً لرضاه، وهل هذا إلا من سوء اعتقاده، وقلة دينه وكساده.

وغاية جوابه إذا عدلته أن يقول لك: (مقصودي: يشفعون لي) والله ما تخطر الشفاعة على قلبه ولا يعرف إلا أن ذلك المنذور له هو القاضي لحاجته، والمهيء لبغيته. وبعضهم يقول: نذرت لفلان فرأيت أشخاصاً جاؤونا بين النوم واليقظة، فدفعوا السفينة أو العدو مثلاً، فانتبهت، وقد حصل المطلوب وتم المرغوب، وبعد هذا لا يعرف غيره، ويعتقد أن لا خير إلا خيره ولا ضير إلا ضيره^(١).

وما ذكره يكشف عن حقيقة صنيع القوم، وأن عملهم شركٌ ينافي

(١) العقد الثمين للسويدي ص: (٧٣٤-٧٣٥).

توحيد الألوهية، والله المستعان.

على أن بعض الشافعية خلط الحق ببعض الباطل، ولم يلحق ركب أهل السنة في الموضوع، ومن هؤلاء ابن حجر الهيثمي حيث يقول: «النذر للولي إنما يُقصد به غالباً التصديق عنه لخدّام قبره وأقاربه وفقرائه، فإن قصد الناذر شيئاً من ذلك، أو أطلق: صح.

وإن قصد التقرب لذات الميت، كما يفعله أكثر الجهلة: لم يصح... لأن القُرب إنما يُتقرب بها إلى الله تعالى لا إلى خلقه»^(١).

وقال أيضاً: «الذي يتجه: أن الناذر إن قصد تعظيم البقعة أو القبر، أو التقرب إلى من دفن فيه، أو من تنسب إليه - وهو الغالب من العامة؛ لأنهم يعتقدون أن لهذه الأماكن خصوصيات لأنفسهم، ويرون أن النذر لها مما يندفع به البلاء-: فلا يصح النذر في صورة من هذه الصور»^(٢).

وما ذكره ابن حجر فيه حق وباطل:

* أما الحق: فما ذكره من كون الناذر إن قصد بنذره التقرب إلى الميت فإن نذره غير صحيح؛ لكون القُرب لا تكون إلا لله تعالى، وهذا حق، ولكنه قصر بعدم تصريحه بكون ذلك شركاً أكبر مخرجاً من الملة، وهذا مما يؤخذ عليه أيضاً.

(١) الفتاوى الفقهية الكبرى (٤/ ٢٧٨-٢٨٠).

(٢) المصدر السابق (٤/ ٢٥٦).

* أما الباطل: فهو ما ذكره من أن الناذر إن قصد بنذره التقرب إلى الله تعالى بالتصدق على خدام القبر وأقاربه وفقرائه: فقد صح نذره. وهذا باطل لما يلي^(١):

١/ أن الغالب على من ينذر للأولياء والأموات بقصد الصدقة - إن لم يكن عاماً - أنهم إنما ينذرون لاعتقادهم وجود خصوصية قبول النذر عند مشاهدتهم وقبورهم، وإلا فما معنى تخصيص تلك الأماكن والبقاع بذلك؟ والواقع المعلوم يشهد بهذا.

٢/ أن النذر للميت بقصد الصدقة على فقرائه وخدامه فيه إعانة لهم على العكوف على القبور، وإقراراً لهم على ذلك، وهذا العكوف منكر لا يصح أن يُقروا عليه، فضلاً عن أن يُعانوا بالنذور، فإعانتهم فيه تعاون على الإثم ونشر الشرك، وهذا لا يجوز.

فالصحيح منع النذر للميت مطلقاً، والحكم بعد صحته؛ لأن التقرب بذلك لا يُتصور إلا بارتكاب أحد المحذورين المذكورين.

الشرك في الطواف:

الطواف عبادة بدنية لا يجوز أن تصرف إلا لله تعالى، ولا يجوز أن يُطاف إلا بالكعبة المشرفة، ولذلك قرر علماء الشافعية أن من الشرك به

(١) انظر: آراء ابن حجر الهيتمي الاعتقادية ص: (١٥١).

تعالى في الأفعال: السجود لغيره سبحانه، « والطواف بغير البيت المحرم »^(١).

وقالوا أيضاً: إن مَنْ طاف « بقبر نبي أو ولي، كأن يطوف بقبر الرسول ﷺ أو بقبر علي بن أبي طالب، أو بقبر الحسين أو الحسن، أو علي بن موسى الرضا، أو عبد القادر الجيلاني، أو البدوي، أو الرفاعي، أو غيرهم... فإنه يكون بكل فعل من هذه الأفعال مشركاً بالله العظيم شركاً أكبر »^(٢).

• من أنواع الشرك الأكبر في العبادة: السحر: السحرُ لغة:

السحر في اللغة كل ما خفي سببه، ولطف مأخذه ودق، ولذلك تقول العربُ في الشيء الشديد الخفاء: أخفى من السحر، وتصف ملاحظة العينين بالسحر؛ لأنها تصيب القلوب بسهامها في خفاء، كما يوصف البيان بالسحر؛ لأنه يروق للسامعين، ويستميل قلوبهم، ويغلب على نفوسهم، ويحول الشيء عن حقيقته، ويصرفه عن وجهه، ومنه قوله ﷺ:

(١) تجريد التوحيد المفيد للمقرئ ص: (٥٠).

(٢) تطهير الجنان لابن حجر آل بوطامي ص: (٤٣-٤٤).

«إن من البيان لسحراً»^(١).

وسمي السحور سحوراً لأنه يقع آخر الليل خفياً، والسحر: الرئة، وهي محل الغذاء، وسميت بذلك لخفائها، ولطف مجاريها إلى أجزاء البدن، وتطلق العربُ السحرَ على الخديعة؛ لأنه يخفى سببها ويدق، ومنه قول لبيد^(٢):

فإن تسألينا فيم نحن فإننا * عصافيرُ في هذا الأنام المسحر
السحرُ اصطلاحاً:

تعددت تعريفات العلماء للسحر، ولا غرابة في ذلك، فهو عالم عجيب، تختلط فيه الحقيقة بالخرافة، والعلم بالشعوذة، وقد استعرض بعضهم أكثر تعريفاته، ثم استخلص تعريفا جامعاً، وهو: أن السحر هو المخادعة، أو التأثير في عالم العناصر بمقتضى القدرة المحدودة بمعين من الجن أو بأدوية، إثر استعدادات لدى الساحر^(٣).

والجمهور - ومنهم الإمام الشافعي وجمهور أصحابه - على أن له

(١) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الطب باب إن من البيان سحراً (١١/ ٦١ ح ٥٣٢٥)، ومسلم في صحيحه: كتاب الجمعة باب تخفيف الصلاة والخطبة (٢/ ٥٩٤ ح ١٦٩).

(٢) انظر: معجم الصحاح ص: (٤٧٨)، لسان العرب (٤/ ٣٤٩)، القاموس المحيط ص: (٥١٩).

(٣) السحر بين الحقيقة والخيال للدكتور أحمد بن ناصر الحمد ص: (١٧).

حقيقة وتأثيراً^(١).

وأجمع أهل السنة والجماعة على وقوع السحر، وأدلتهم من القرآن والأحاديث الصحيحة كثيرة، وخالفهم المعتزلة وطائفة، فأنكروه^(٢).
كما أنهم اختلفوا في عد السحر من المكفرات، والجمهور على أن الساحر كافر، وخالفهم الإمام الشافعي وجمهور أصحابه، فذهبوا إلى القول بأنه إن كان فيه قول أو فعل يقتضي الكفر فهو كفر، وإلا فلا^(٣).
وذكر بعض أهل العلم أنه لا خلاف بين الأقوال، قال الشيخ سليمان بن عبد الله^(٤): «وعند التحقيق ليس بين القولين اختلاف؛ فإن

(١) انظر التفصيل في: الحاوي للماوردي (٩٣/١٣)، أعلام الحديث للخطابي (٢/١٥٠٠-١٥٠٤)، روضة الطالبين ص: (١٦٨١).

(٢) انظر: المعتمد في أصول الدين لأبي يعلى ص: (١٦٧)، الإرشاد للجويني ص: (٢٧٠-٢٧٢)، المغني لابن قدامة (٨/١٥٠-١٥١).

(٣) انظر: الحاوي للماوردي (٩٦/١٣)، المجموع للنووي (٢٤٥/١٩)، روضة الطالبين له أيضاً ص: (١٦٨١)، الإعلام بقواطع الإسلام للهيتمي ص: (٣٠٣) وما بعدها، وفيه تفصيل أوفى عن السحر وأقسامه، وقد رجح مذهب أصحابه في التفصيل.

(٤) هو: سليمان بن عبد الله بن شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب، النجدي الحنبلي، (١٢٠٠-١٢٣٣هـ)، من كبار أئمة الدعوة، ومن كبار حفاظ الحديث ورجاله، قتل: غدرا، فقد قتله إبراهيم باشا بعد أمان الدرعية، له مؤلفات عدة منها: أوثق عرى الإيمان، تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد وغيرهما. انظر: الأعلام للزركلي (٣/١٢٩)، السحب الوابلة لابن حميد (٢/٤١٢ في الحاشية).

مَنْ لم يكفّر لظنه أنه يتأتى بدون الشرك، وليس كذلك، بل لا يتأتى السحر الذي من قبل الشياطين إلا بالشرك وعبادة الشيطان والكواكب، ولهذا سماه الله كفراً في قوله: ﴿إِنَّمَا حُنُّ فِتْنَةٍ فَلَا تَكْفُرُ﴾^(١)...^(٢).

وما ذكره وجيه جداً، فالسحر الحقيقي بجميع أنواعه لا يتأتى إلا بعبادة الشياطين والتقرب إليهم^(٣)، ولا شك أن ذلك كفر عند الجميع. ولا خلاف بين أهل العلم في أن تعلم السحر وتعليمه حرام^(٤)، كما أنه لا خلاف بينهم أن مستحله كافر كفراً أكبر^(٥).

والصحيح من مذاهب أهل العلم أن السحر من نواقض الإسلام على الإطلاق، وأن الساحر كافر، ولقوة أدلة هذا المذهب فقد ذهب إليه بعض أئمة الشافعية أيضاً، وفيما يلي بعض أقوالهم في ذلك:

قال الذهبي رحمه الله: «الكبيرة الثالثة: السحر؛ لأن الساحر لا بد أن يكفر،

(١) سورة البقرة، من الآية (١٠٢).

(٢) تيسير العزيز الحميد ص: (٣٨٤).

(٣) انظر فصلي «المدى الذي يبلغه الساحرُ بسحره، وصلة الشياطين بالسحر والسحرة»، و«كيف يصبح الإنسانُ ساحراً» من كتاب: عالم السحر والشعوذة للدكتور عمر سليمان الأشقر، ففيه فوائد عديدة ومهمة.

(٤) انظر: المغني لابن قدامة (٨/١٥١)، شرح صحيح مسلم للنووي ص: (١٤/١٧٦)، فتح الباري (١٠/٢٢٤)، حاشية ابن عابدين (٤/٢٤٠)، الزواجر عن اقتراف الكبائر (٢/١٤٣).

(٥) انظر: روضة الطالبين ص: (١٦٨١).

قال الله تعالى: ﴿وَلَيْكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ﴾^(١) وما للشيطان الملعون غرض في تعليمه الإنسان السحر إلا ليشرك به.

وقال الله تعالى عن هاروت وماروت: ﴿وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ﴾ إلى أن قال: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلْقٍ﴾^(٢).. فترى خلقاً كثيراً من الضلال يدخلون في السحر ويظنونونه حراماً فقط، وما يشعرون أنه الكفر...»^(٣).

وقال العلامة ابن حجر آل بوطامي الشافعي رَحِمَهُ اللهُ: «واختلفوا فيمن يتعلم السحر ويستعمله: فقال أبو حنيفة ومالك وأحمد: يكفر بذلك، وقال الشافعي رَحِمَهُ اللهُ: إذا تعلم السحر قلنا له: صِفْ سحرك؟ فإن وصف ما يوجب الكفر، مثل ما اعتقده أهل بابل من التقرب إلى الكواكب السبعة، وأنها تفعل ما يلتمس منها: فهو كافر، وإن كان لا يوجب الكفر: فإن اعتقد إباحته فهو كافر»^(٤)، وقد سماه الله كفراً في قوله: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ﴾^(٥)، وقال الله: ﴿وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَنُ وَلَيْكِنَّ الشَّيَاطِينَ

(١) سورة البقرة، من الآية (١٠٢).

(٢) سورة البقرة، الآية (١٠٢).

(٣) الكبائر للذهبي ص: (٣٢).

(٤) وتكملة الكلام: وإن لم يعتقد الإباحة: لم يكفر.

(٥) سورة البقرة، من الآية (١٠٢).

كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ^(١).

ومن هذه الآيات نعلم أن مذهب الأئمة الثلاثة في تكفير الساحر أرجح من قول الشافعي، واقتران السحر بالشرك في هذا الحديث^(٢) يُبرهن لنا على عظيم جريمة السحر وفساده؛ لأنه جمع بين الكفر والإضرار بالناس...^(٣).

والأدلة على كفر الساحر كثيرة، منها قوله تعالى: ﴿وَاتَّبِعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيْطَانُ عَلَىٰ مُلْكٍ سُلَيْمَنَ ۖ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَنُ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ وَمَا أُنْزِلَ عَلَى الْمَلَائِكَةِ بِبَابِلَ هَارُوتَ وَمَارُوتَ ۚ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ ۖ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ ۚ وَمَا هُمْ بِضَارِينَ بِهِ ۚ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ ۚ وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ ۚ وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلْقٍ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾^(٤).

والاستدلال من الآية على كفر الساحر من وجوه منها:

١ - قوله تعالى: ﴿وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَنُ﴾ أي: ما عمل السحر؛ لأن السحر كفر، ولا يليق بنبي الله.

٢ - قوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ﴾ دل

(١) سورة البقرة، من الآية (١٠٢).

(٢) يشير إلى حديث أبي هريرة ؓ في السبع الموبقات، وسيأتي قريباً.

(٣) تطهير المجتمعات من أرجاس الموبقات لابن حجر آل بوطامي ص: (٥٨).

(٤) سورة البقرة، الآية (١٠٢).

- على أن تعليم السحر كفر، وأنه من تعليم الشياطين.
- ٣- قوله تعالى: ﴿وَمَا يُعْلِمَانِ مِنْ أَحَدٍ﴾ يعني: الملكين، ﴿حَتَّى يَقُولَا إِنَّمَا خُنْ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ﴾ أي: لا تتعلم السحر فتكفر، فمن تعلم السحر كفر.
- ٤- قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلْقٍ﴾^(١) إنما هذا في حق الكفار؛ لأن الكافر ليس له نصيب في الآخرة -أي: الجنة- فدل على أن السحر كفر يمنع من دخول الجنة.
- ٥- قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا وَاتَّقَوْا﴾^(٢) دليل على أن السحر ينافي الإيمان والتقوى، فهو ناقض من نواقض الإسلام.
- ومن الأدلة على ذلك قول النبي ﷺ: «اجتنبوا السبع الموبقات»، قالوا: يا رسول الله، وما هن؟ قال: «الشرك بالله، والسحر...»^(٣).
- والسحر داخل في الشرك من ناحيتين:

الأولى: ما فيه من استخدام الشياطين، والتعلق بهم، والتقرب إليهم بما يحبونه؛ ليقوموا بخدمة الساحر، فالسحر الحقيقي بأنواعه لا يتم إلا بالاستغاثة بالشياطين، والعبودية لها قولاً وفعلاً، وتناول المحرمات

(١) سورة البقرة، من الآية (١٠٣).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الوصية، باب قول الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَىٰ

ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا﴾ (٥/ ٤٦٢ ح ٢٧٦٦)، ومسلم:

كتاب الإيمان، باب بيان الكبائر وأكبرها (١/ ٩٢ ح ٨٩).

والخبائث ونحو ذلك، وهذا كله كفر^(١)، فالسحر من تعليم الشيطان، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ﴾^(٢).

الثانية: ما فيه من دعوى علم الغيب، ودعوى مشاركة الله في ذلك، وهذا كفر وضلال^(٣).

فالسحر من نواقض الإيمان؛ لذا ذكره شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب في نواقض الإسلام العشرة^(٤)، كما أنه عقد له باين في كتاب التوحيد^(٥).

والأدلة على كفر الساحر كثيرة أكتفي بها سبق.

(١) انظر: تيسير العزيز الحميد ص: (٣٨٤).

(٢) سورة البقرة، من الآية (١٠٢).

(٣) انظر: عقيدة التوحيد للشيخ الفوزان ص: (١٢٤-١٢٥).

(٤) انظر: شرح نواقض الإسلام للشيخ الفوزان ص: (١٤٢).

(٥) انظر: تيسير العزيز الحميد ص: (٣٨٢، ٣٩٤).

المطلب الثاني: في النوع الثالث من الشرك الأكبر في الألوهية، وهو الشرك في الحكم والطاعة:

أولاً: الشرك في الحكم :

سبق في المبحث الثاني من هذا الفصل ذكر بعض صور الشرك في الحكم، وسأذكر هنا ما ذكره علماء الشافعية في كون الحكم بغير ما أنزل الله والتحاكم إلى غير شريعة الله من المفكرات.

وقد أفاض الشيخ ابن حجر في تقرير هذه الحقيقة، ومما قاله: «إن الحكم بالقوانين المستوردة من دول الكفر، أو التي وضعها بعض رجال القانون في الدول الإسلامية، ولا سيما في المواد التي هي صريحة في مخالفة الكتاب والسنة الصحيحة أو الحسنة: كفر بلا ريب، وضلال لا يرفى إليه شك، كإباحة الربا، وممارسة الزنا والشذوذ الجنسي، وإلغاء الحد على الزاني وشارب الخمر والسارق والمحارب ونحو ذلك، وكذا يكفر من يتحاكم إلى ذلك القانون راضياً به.

وبتفصيل أوضح: إنه يكفر الحاكم القانوني والمتحاكم إليه إذا جحد أحقية حكم الله ورسوله، أو اعتقد أن حكم غير الله ورسوله أحكم أو أتم أو أشمل، أو اعتقد أنه مثلها، أو اعتقد جواز الحكم بما يخالف حكم الله ورسوله.

أما إن اعتقد أن حكم الله هو الصواب، وهو الواجب الرجوع إليه، ولكن حملته شهوته وهواه أو حبه للجاه والمنصب أن يكون حاكماً قانونياً يحكم بغير ما أنزل أو التحاكم إلى غير ما أنزل الله: فلا يكفر كفر اعتقاد،

ولكنه كفر نعمة ومعصية عظمى تُعد من أكبر الكبائر.

والدليل على كفر الحاكم والمتحاكم قوله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾^(١) ^(٢).

وكلامه ﷺ في هذا الموضوع طويل أكتفي بما ذكرته.

ثانياً : الشرك في الطاعة:

سبق أن الشرك في الطاعة هو أن يطيع المرء غيره فيما لا يجوز أن يُطاع فيه غير الله ﷻ، وقد وضح الشافعية أن استبدال طاعة المخلوق بطاعة الخالق ضربٌ من الشرك، يُعد معه المطاعُ معبوداً، وإن لم تُصرف له العبادة بمعناها المتبادر منها؛ ولهذا نبهوا إلى أن عبادة الشيطان المضافة إلى المشركين في مواضع من كتاب الله ﷻ يُراد بها طاعته فيما أمر به من الباطل^(٣).

وفيما يلي عرضُ شيء من أقوالهم في هذا الباب :

قال السمعاني عند تفسير قوله تعالى: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾^(٤): «فإن قال قائل : إنهم لم يعبدوا الأحرارَ والرهبان، فأيش

(١) سورة النساء، الآية (٦٥).

(٢) تطهير المجتمعات من أرجاس الموبقات، لابن حجر ص: (٦٢-٦٣)، وانظر : العقائد

السلفية له أيضا (١/ ٤٣-٤٤).

(٣) انظر: جهود الشافعية في تقرير توحيد العبادة ص: (٤٥٥).

(٤) سورة التوبة، الآية (٣١).

معنى قوله: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ﴾؟

قلنا: معناه: أنهم استحلوا ما أحلوا، وحرّموا ما حرّموا، فهذا معنى عبادتهم لهم، وقد صحّ هذا المعنى برواية عدي بن حاتم عن النبي ﷺ^(١). وقال ابن كثير في بيان معنى الآية: ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾^(٢): «أي: حيث عدلتم عن أمر الله لكم وشرعه إلى قول غيره، فقدّمتم عليه غيره، فهذا هو الشرك، كقوله تعالى: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ﴾^(٣)»^(٤).

وفسر ابن كثير التسوية المذكورة في قوله تعالى حكاية عن الضعفاء: ﴿تَاللَّهِ إِنْ كُنَّا لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾^(٥) إذ نسويكم ربّ العالمين^(٦) فسرّها بقوله: «أي: نجعل أمركم مطاعاً كما يطاع أمر رب العالمين، وعبدناكم مع رب العالمين»^(٧). وفسر جمع من الشافعية عبادة الشيطان بطاعته^(٧)، وذلك في مثل

(١) تفسير السمعاني، (٢/٣٠٣).

(٢) سورة الأنعام، الآية (١٢١).

(٣) سورة التوبة، الآية (٣١).

(٤) تفسير ابن كثير، (٢/١٧٧-١٧٨).

(٥) سورة الشعراء، الآيتان (٩٧-٩٨).

(٦) تفسير ابن كثير (٣/٣٥٢).

(٧) انظر: تفسير البغوي (٣/٢٣٦) (٤/١٨)، تفسير السمعاني (٣/٢٩٥) (٤/٣٨٤)، تفسير

البيضاوي (٢/١١٧) (٤/٨)، وانظر: جهود الشافعية في تقرير توحيد العبادة ص: (٤٥٩).

قوله تعالى: ﴿أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَبْنَىءَ آدَمَ أَن لَّا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ﴾^(١)،
وقول إبراهيم لأبيه: ﴿يَتَأْتِي لَّا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ﴾^(٢).

وقال اللالكائي: «قد قال الله ﷻ: ﴿لَّا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ﴾ لا أنهم قصدوه بالعبادة، ولكن لما عملوا بالمعاصي التي نهاهم الله عنها: جعل ذلك عبادة للشيطان؛ لأن ذلك من شأنه، فأضاف ذلك إليه، لا أنهم قصدوا عبادته ولا إجلاله ولا إعظامه، وقال الله ﷻ: ﴿اتَّخِذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ﴾^(٣).. لم يعبدوهم، ولكنهم كانوا إذا حرموا شيئاً حرموه، وإذا أحلوا أحلوه، لا أنهم اتخذوهم أرباباً، ولكن أطاعوهم، فسُمُّوا بذلك»^(٤).

وقال المقرئزي: «كل مَن عبد مع الله غيره: فإنما عبدَ شيطاناً، قال تعالى: ﴿أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَبْنَىءَ آدَمَ أَن لَّا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ إِنَّهُ لَكُمُ عَدُوٌّ مُّبِينٌ﴾^(٥)»^(٦).

(١) سورة يس، الآية (٦٠).

(٢) سورة مريم، الآية (٤٤).

(٣) سورة التوبة، الآية (٣١).

(٤) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، (٤/٧٠٣).

(٥) سورة يس، الآية (٦٠).

(٦) تجريد التوحيد ص: (٧١).

الفصل التاسع المكفرات المناقضة للإيمان بالملائكة، والنبوات، والكتب:

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: المكفرات المناقضة للإيمان بالملائكة.

المبحث الثاني: المكفرات المناقضة للإيمان بالنبوات.

المبحث الثالث: المكفرات المناقضة للإيمان بالكتب.

المبحث الأول: المكفرات المناقضة للإيمان بالملائكة:

الإيمان بالملائكة ركن من أركان الإيمان، قال تعالى: ﴿وَلَيْكِنَّا لَيَرْمَنَّا
ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَكِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّ...﴾^(١)، وقال النبي ﷺ:
عن الإيمان - في حديث جبريل عليه السلام المشهور - : «أن تؤمن بالله،
وملائكته، وكتبه، ورسوله، واليوم الآخر، والقدر خيره وشره»^(٢).

فلا يتحقق إيمان عبد حتى يؤمن بوجودهم، ويؤمن بوظائفهم التي وردَ
ذكرها في الكتاب والسنة الصحيحة بالتفصيل الذي وردَ عنهم في النصوص.
وقد أوضح علماء الشافعية كيفية الإيمان بهم، وهو: «أن الإيمان
بالملائكة ينتظم في معان:

أحدها: التصديق بوجودهم.

الثاني: إنزالهم منازلهم، وإثبات أنهم عبادُ الله وخلقه كالإنس
والجن، مأمورون مكلفون، لا يقدرُونَ إلا على ما أقدرهم الله عليه،
والموتُ عليهم جائز، ولكن الله تعالى جعل لهم أمداً بعيداً، فلا يتوفاهم
حتى يبلغوه، ولا يوصفون بشيء يؤدي وصفهم به إلى إشراكهم بالله

(١) سورة البقرة، الآية (١٧٧).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب الإيمان باب بيان الإيمان والإسلام والإحسان
ووجوب الإيمان بإثبات قدر الله سبحانه وتعالى (١/ ٣٦ رقم ٨).

تعالى، ولا يدعون آلهة كما دعتهم الأوثان^(١).

الثالث: الاعتراف بأن منهم رسلاً يرسلهم إلى من يشاء من البشر، وقد يجوز أن يرسل بعضهم إلى بعض، ويتبع ذلك الاعتراف بأن منهم حملة العرش، ومنهم الصافون، ومنهم خزنة الجنة، ومنهم خزنة النار، ومنهم كتبة الأعمال، ومنهم الذين يسوقون السحاب...^(٢).

وليس غرضي هنا التفصيل في ذكر وظائفهم، أو الإيمان المتعلق بهم، ولكن الغرض هنا ذكر المكفرات المناقضة للإيمان بالملائكة. والنواقض التي ذكرها الشافعية في هذا الباب أنواع، منها:

١ - إنكار وجود الملائكة.

٢ - الاستهزاء بهم.

وفيما يلي أقوالهم في هذين الأمرين:

أولاً: إنكار وجود الملائكة:

نقل الهيثمي عن أحد علماء الحنفية: أن من المكفرات: أن لا يقر بالأنبياء والملائكة^(٣)، ثم أقره على ذلك.

(١) يقصد الفلاسفة.

(٢) مختصر شعب الإيمان للبيهقي (١/٤٠٥-٤٠٦)، وانظر: الحبائك في أخبار الملائك

للسيوطي ص: (١٠).

(٣) الإعلام بقواطع الإسلام للهيتمي ص: (٢٥٠).

وهذا الأمر معلوم من الدين بالضرورة، فالإيمانُ بالملائكة ركن من أركان الإيمان، ولا يتم الإيمانُ إلا به، فإنكارُ وجودهم تكذيبٌ للقرآن والسنة، وذلك ردة إن صدر عن مسلم، يُخرجه من الإيمان، فالموضوع لا يحتاج إلى إطالة.

ثانياً: الاستهزاء بالملائكة:

الاستهزاء له صور عديدة، وقد ذكر علماء الشافعية عدة صور منها، ورجحوا كونَ بعضها مكفراً مناقضة للإيمان، وبعضها دون ذلك، ولكنها منقصة للإيمان، ومستوجبة للعقاب الشديد:

فمن صور الاستهزاء بالملائكة:

• عدم الاعتداد بشهادتهم لو شهدوا:

ذكر الرافعي والنووي وغيرهما من الشافعية: أنه: «لو قال: لو شهد عندي الأنبياء والملائكة بكذا: ما صدقتهم: كفر»^(١).

وقد رجحوا كون هذه الصورة من المكفرات؛ لأنها صريحة في السب.

• ومنها: إلقاء ورقةٍ فيها اسمٌ من أسماء الملائكة:

وقد رجحوا كونَ هذه الصورة مكفرة أيضاً، لكونها واضحة في

السب، ومن أقوالهم في ذلك ما يلي:

(١) العزيز شرح الوجيز للرافعي (٩٩/١١)، روضة الطالبين للنووي ص: (١٧٢٦)، وانظر:

أسنى المطالب شرح روض الطالب (٢٩٣/٨)، الإعلام بقواطع الإسلام ص: (٢٢١).

ذكر الهيثمي أن من المكفرات: إلقاء المصحف في القاذورات لغير عذر ولا قرينة تدل على عدم الاستهزاء وإن ضعفت.

ثم قال: قال الروياني^(١): وكالمصحف في ذلك أوراق العلوم الشرعية...

ثم قال الهيثمي: «ومن ذلك يُعلم أن كل ورقة فيها اسمٌ معظم من أسماء الأنبياء والملائكة: يكون كذلك»^(٢).

وذكر أيضاً بأن من المكفرات: أن «يلقي ورقةً فيها شيء من قرآن، أو علم شرعي، أو فيها اسمُ الله تعالى، بل أو اسم نبي أو ملك في نجاسة»^(٣).

• ومن تلك الصور أيضاً: سب الملائكة:

نقل الهيثمي عن بعض الشافعية المتأخرين أن من المكفرات: سب الملك، وأن سب الملك كسب النبي ﷺ وأقره^(٤)، وصرح بذلك عدد من الشافعية^(٥).

(١) هو: عبد الواحد بن إسماعيل بن أحمد، أبو المحاسن، الروياني، الطبري الشافعي، (٤١٥-٥٠١ هـ)، قال عنه الذهبي رحمه الله: (القاضي العلامة شيخ الشافعية)، له مؤلفات منها: كتاب البحر في المذهب، وكتاب حلية المؤمن وغيرهما، قتله الإسماعيلية بجامع آمل يوم الجمعة. انظر: سير أعلام النبلاء (١٩/٢٦٠)، معجم البلدان (٣/١٠٤).

(٢) المصدر السابق ص: (١٩٨-١٩٩)، وفيه: «فتكون كذلك»، وذكر المحقق أن في إحدى النسخ: «يكون»، وقد أثبتته لكونه أنسب للسياق.

(٣) الزواجر عن اقتراف الكبائر للهيتمي ص: (٤٣).

(٤) الإعلام بقواطع الإسلام للهيتمي ص: (٢٩١).

(٥) انظر: إرشاد العباد إلى سبيل الرشاد، للمليباري ص: (٢٤)، حاشية الجمل على شرح المنهج، للشيخ سليمان الجمل (٥/١٢٣)، البجيرمي على الخطيب (٥/١٠٥).

وسب النبي ﷺ من نواقض الإيمان باتفاق الشافعية وغيرهم،
وسياقي تفصيلها في المبحث الثاني - إن شاء الله تعالى - فإذا كان سبُّ
الملك كسب النبي ﷺ: فهو من نواقض الإيمان، وهو الصحيح.

ومن صور سب الملائكة: أن يعيبهم، أو يلعنهم، وذكر علماء
الشافعية أن كل ذلك من نواقض الإيمان^(١).

قال عبد القاهر البغدادي في حديثه عن فرقة (الغرابية)^(٢) - بعد
أن ذكر أنهم يلعنون جبريل عليه السلام -: «قال الله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ
وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ فَإِنَّ اللَّهَ عَدُوٌّ لِلْكَافِرِينَ﴾»^(٣)، وفي
هذا تحقيق اسم الكافر لمبغض بعض الملائكة، ولا يجوز إدخال من
سمّاهم الله كافرين في جملة فرق المسلمين^(٤).

(١) انظر: الزواجر عن اقتراف الكبائر، للهيتمي (١/ ٤٤).

(٢) الغرابية من فرق الرافضة، وهم قوم زعموا أن الله عز وجل أرسل جبريل عليه السلام إلى علي
عليه السلام فغلط في طريقه فذهب إلى محمد ﷺ لتأكد المشابهة بين علي ومحمد، وقالوا: كان أشبه
به من الغراب بالغراب!! وزعموا أن عليا كان الرسول، وأولاده بعده هم الرسل،
وهذه الفرقة تقول لأتباعها: العنوا صاحب الريش يعنون جبريل عليه السلام، فهم يلعنون
جبريل عليه السلام، ومحمدا ﷺ. انظر: الفرق بين الفرق ص: (٢٥١)، اعتقادات المسلمين
والمشركين للرازي ص: (٥٩).

(٣) سورة البقرة، الآية (٩٨).

(٤) الفرق بين الفرق، للبغدادي ص: (٢٥١).

• ومن تلك الصور أيضاً: تعيير الناس بصور الملائكة:

وهذه الصورة رجحوا فيها عدم كونها مكفرة؛ لعدم وضوح السب فيها، ومن أقوالهم فيها:

ذكر الهيثمي عن القاضي عياض أنه نقل عن القاسبي^(١) فيمن قال لقبيح: كأنه وجه نكير، ولعبوس: كأنه وجه مالك الغضبان: أنه لا يكفر؛ إذ لا تصريح فيه بسب الملك، وإنما السب للمخاطب، بل يُعاقب العقاب الشديد، فإن قصد ذم الملك: قتل.

قال الهيثمي: ما ذكره ظاهر...»^(٢).

تنبيه: في نهاية هذا البحث أشير إلى مسألة مهمة تتعلق بهذا الموضوع، وهي أنه قد أكد علماء الشافعية - كغيرهم من العلماء - أنه لا فرق في كل ما ذكر من صور السب بين أن يكون لجملة الملائكة أو لبعضهم.

(١) هو: علي بن محمد بن خلف، أبو الحسن، المعافري القاسبي القيرواني، الفقيه، شيخ المالكية، (٣٢٤-٤٠٣ هـ)، كان واسع الرواية عالماً بالحديث وعلمه ورجاله، فقيهاً أصولياً، مؤلفاً مجيداً، وكان من الصالحين المتقين الزاهدين الخائفين، وكان أعمى لا يرى شيئاً وهو مع ذلك من أصحاب الناس كتباً وأجودها ضبطاً وتقييداً، صنف تصانيف فائقة في الأصول والفروع منها: المذهب في الفقه، وأحكام الديانة وغيرهما. انظر: ترتيب المدارك (٤/٦١٦)، السير (١٧/١٥٨).

(٢) الإعلام بقواطع الإسلام للهيتمي ص: (٢٨٧-٢٨٨).

قال الهيثمي - بعد ذكره لكلام القاضي عياض السابق -: «ويؤخذ من كلامه: أن ذم بعض الملائكة وتنقيصه: كذم الأنبياء وتنقيصهم، وهو ظاهر»^(١).
ثم قال الهيثمي: «ثم قال [أي: القاضي عياض]: هذا كله فيمن تكلم فيهم بما قلناه على جملة الملائكة والنبين، أو على معين ممن حققنا كونه من الملائكة والنبين مما ذكره الله في كتابه، أو حققنا علمه بالخبر المتواتر والمشهور المتفق عليه بالإجماع القاطع، كجبريل، وميكائيل، ومالك، وخزنة الجنة وجهنم، والزبانية، وحملة العرش المذكورين في القرآن من الملائكة... وكعزرائيل^(٢) وإسرافيل... والحفظة، ومنكر ونكير من الملائكة المتفق على قبول الخبر بهم.

فأما من لم يثبت الأخبار بتعيينه، ولا وقع الإجماع على كونه من الملائكة والأنبياء، كهاروت وماروت في الملائكة.. فليس الحكم في شأنهم والكفر بهم كالحكم فيمن قدمناه؛ إذ لم يثبت لهم تلك الحرمة، ولكن يزجر من يتنقصهم، انتهى كلامه [أي: كلام القاضي عياض].

(١) المصدر السابق ص: (٢٨٧-٢٨٨).

(٢) هذا الاسم يطلقه البعض على ملك الموت، وهو لا أصل له؛ إذ لم يجيء مصرحاً باسمه في القرآن ولا في الأحاديث الصحيحة، وإنما هو من الإسرائيليات. انظر: أصول الإيمان لشيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله ص: (١٠١)، تخريج الطحاوية للشيخ الألباني رحمه الله ص: (٧٢).

ثم قال الهيتمي: وهو ظاهر جلي، وبه يُعلم خطأ مَنْ قال: إن ما يحكيه المفسرون في قصة هاروت وماروت في آيتهما في سورة البقرة: كفر، وليس كما زعم...»^(١).

وما ذكره الهيتمي هنا من التفريق بين ما ثبت كونه ملكاً وبين ما ليس كذلك موافق لما دل عليه الدليل؛ فالمختلف في كونه ملكاً ليس كالمتفق على كونه ملكاً، ومن أوجه كون الاستهزاء بالملك من نواقض الإيمان: أن فيه استخفافاً بالنصوص التي وردت في كونه ملكاً، وهذا لا يتم إذا لم يكن هناك دليل صريح في إثبات الملكية، والله تعالى أعلم.

(١) المصدر السابق ص: (٢٨٨).

المبحث الثاني

المكفرات المناقضة للإيمان بالنبوات

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: في نبينا محمد ﷺ.

المطلب الثاني: في سائر الأنبياء — عليهم الصلاة والسلام — .

المطلب الثالث: ادعاء النبوة.

المطلب الأول: نواقض الإيمان المتعلقة بنبيينا محمد ﷺ:

تطرق علماء الشافعية إلى عدد من صور نواقض الإيمان المتعلقة بنبيينا ﷺ، وسأقتصر هنا على مسألتين:

المسألة الأولى: مسألة سب النبي ﷺ:

هذه المسألة على وضوحها طويلة الذيل، وقد أفردتها كثيرٌ من العلماء بالتصنيف^(١)، وأنفعُها وأجمعُها من حيث التدليل على كفر الساب ووجوب قتله مسلماً كان أو كافراً: هو كتاب (الصارم المسلول على شاتم الرسول) لشيخ الإسلام ابن تيمية، وهو أول كتابٍ أفرد في هذه المسألة، ثم تبعه عدد من العلماء، أشهرُهم تقي الدين السبكي الشافعي. ولن أخوض في المسألة إلا بقدر إيضاح موقف الشافعية ممن يسب النبي ﷺ، وبيان موافقة غيرهم لهم في المسألة بإيجاز شديد.

أولاً: الإشارة إلى وجوب تعظيم النبي وعظيم حقه ﷺ علينا: الحديث عن بيان حقه ﷺ على أمته يطول، وهو مبين في الكتاب والسنة، وقد بين ذلك علماء الشافعية - كغيرهم من علماء الأمة - بما لا مزيد عليه.

(١) انظر عرضها في: أحكام المرتد في الشريعة الإسلامية، للسامرائي ص: (٧٩-٨٠)، مقدمة محقق السيف المسلول على من سب الرسول ص: (١٧-٢١).

قال الإمام الشافعي في كلام طويل له: « فلم تمس بنا نعمة ظهرت ولا بطنت نلنا بها حظاً في دين أو دنيا، أو دفع بها عنا مكروه فيهما أو في واحد منهما: إلا ومحمد ﷺ سببها القائد إلى خيرها، والهادي إلى رشدها، الذائد عن الهلكة وموارد السوء في خلاف الرشد، المنبّه للأسباب التي تورد الهلكة، القائم بالنصيحة في الإرشاد والإنذار فيها... »^(١).

ويقول تقي الدين السبكي في مقدمة كتابه (السيف المسلول): «إنه لا منّة علينا لأحد بعد الله كما لهذا النبي الكريم، ولا فضل لبشرٍ سواه علينا كفضله العميم؛ إذ به هدانا الله إلى الصراط المستقيم، ووقانا من حرّ نار الجحيم.

قال تعالى: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾^(٢)...

ولذلك - ولما له عند الله من المرتبة العلية - أوجب علينا تعظيمه وتوقيره ونصرته ومحبته والأدب معه، فقال تعالى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا﴾^(٣) لَتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ^(٣)، وقال تعالى:

(١) الرسالة، للشافعي ص: (١٦-١٧).

(٢) سورة التوبة، الآية (١٢٨).

(٣) سورة الفتح، الآيتان (٨-٩).

﴿إِلَّا نَضْرِبْهُ فَلَاحُ نَصْرُهُ اللَّهُ﴾^(١)، وقال تعالى: ﴿الَّتِي أُولَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ﴾^(٢)، وقال تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ، بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَن تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ وَأَنتُمْ لَا تَشْعُرُونَ﴾^(٣) إِنَّ الَّذِينَ يَغُضُّونَ أَصْوَاتَهُمْ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ امْتَحَنَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ لِلنَّقَاةِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ ﴿٢﴾^(٤)، وقال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾^(٥)، وقال تعالى: ﴿وَإِن تَظَاهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ وَجِبْرِيلُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ﴾^(٦)، وقال تعالى: ﴿لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ﴾^(٧).

ومن تأمل القرآن كله وجده طافحاً بتعظيم عظيمٍ لقدر النبي ﷺ^(٨).
ثم ذكر آياتٍ أخرى من القرآن الكريم، وأحاديث من السنة المطهرة فيها الأمر بتعظيم النبي ﷺ، ثم قال: «ولا سبيل إلى أن نستوعب

(١) سورة التوبة، الآية (٤٠).

(٢) سورة الأحزاب، الآية (٦).

(٣) سورة الحجرات، الآيتان (٢-٣).

(٤) سورة الأحزاب، الآية (٥٦).

(٥) سورة التحريم، الآية (٤).

(٦) سورة آل عمران، الآية (١٦٤).

(٧) السيف المسلول على من سب الرسول ص: (١٠٩-١١٠).

هاهنا الآيات الدالة على ذلك، وما فيها من التصريح والإشارة إلى علو قدر النبي ﷺ ومرتبته...

فكان تعظيمنا له وبذلنا النفوس والمهج بين يديه، وتوقيرنا إياه ونصرتنا له: عبادة واجبة علينا لامثال أمر الله تعالى، ونفوسنا منقادة إليه لما له علينا من الإحسان...»^(١).

وكتاب (السيف المسلول) لتقي الدين السبكي مشتمل على أربعة أبواب، وقد خصص الباب الأخير لبيان شرف النبي ﷺ وبيان حقوقه، وعنوانه: «الباب الرابع: في شيء من شرف المصطفى ﷺ وما يجب من حقه»، وفيه أربعة فصول:

الفصل الأول: في تعظيم الله تعالى له وثنائه عليه في القرآن.

الفصل الثاني: في أنه ﷺ جمع المحاسن كلها خلقاً وخلُقاً.

الفصل الثالث: فيما ورد في الأحاديث من تعظيم الله تعالى وثنائه عليه، والآيات والمعجزات الظاهرة على يديه.

الفصل الرابع: فيما يجب على الأنعام من حقوقه ﷺ. وبه ختم الكتاب^(٢).

(١) السيف المسلول على من سب الرسول ص: (١١٠-١١٢).

(٢) ص: (٤٣٧-٥٢٧).

هذا موجز لما ذكره علماء الشافعية من حقوق النبي ﷺ على أمته،
وواجب الأمة نحو تعظيمه ﷺ وتوقيره، وهذا يبين خطر سبه ﷺ الذي
سيأتي بيانه في الفقرات اللاحقة - بإذن الله تعالى -.

ثانياً: تعريف السب:

ذكر علماء الشافعية أن المرجع فيما يُسمى سباً وما لا يسمى سباً إلى
العرف^(١)، وعللوا ذلك بأن «كل ما ليس له حدٌ في الشرع ولا في اللغة يُرجعُ
فيه إلى العرف والعادة، فما عدّه أهل العرف سباً قلنا هو سب، وما لا فلا»^(٢).
وقد عرفوه بالحد، كما عرفوه بذكر الأمثلة التي تكون سباً.

قال تقي الدين السبكي: «السب نوعان: دعاءٌ وخبر:

فالدعاء: باللعن، والخزي، والقُبْح، وعدم الرحمة والرضوان،
وقطع الدابر، وعدم الصلاة والتسليم، ونحو ذلك كله سب، سواء
أصدّر من مسلم، أم من كافر، ولا فرق في المسلم بين أن يُخفيه وتقوم
البينة عليه، أو أن يُظهره...

النوع الثاني: الخبر، كالتسمية باسمٍ قبيح، والإخبار بما فيه نقصٌ
واستهزاء، والوصف بالمسكنة، والإخبار بأنه في العذاب والإثم، وإظهار

(١) انظر: السيف المسلول على من سب الرسول للسبكي ص: (٤١٦)، وهذا هو الصحيح

كما ستأتي الإشارة إلى ذلك من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله.

(٢) المصدر السابق ص: (٤٣١).

التكذيب على وجه الطعن، ووصفه بالسحر والخداع والاحتيال، وأن ما جاء به زورٌ وباطل، ونحو ذلك...»^(١).

وما ذكره السبكيُّ هنا في تعريف السب ملخَّصٌ من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه العظيم (الصارم المسلول)^(٢).

وقد لخص شيخُ الإسلام ﷺ تعريفَ السب بقوله: «إن جماع ذلك: أن ما يعرف الناس أنه سب فهو سب، وقد يختلف ذلك باختلاف الأحوال والاصطلاحات والعادات وكيفية الكلام ونحو ذلك، وما اشتبه فيه الأمرُ الحَقُّ بنظيره وشبهه، والله سبحانه أعلم»^(٣).

وقال أيضاً: إن السب هو «الكلام الذي يقصد به الانتقاص والاستخفاف، وهو ما يفهم منه السب في عقول الناس على اختلاف اعتقاداتهم، كاللعن والتقييح ونحوه»^(٤).

والخلاصة: أن السب هو الانتقاص، كما أن الاستهزاء هو الاحتقار، ويلتقيان في الإتيان بفعلٍ أو قولٍ فيه إهانة للرسول ﷺ^(٥).

(١) السيف المسلول على من سب الرسول ص: (٤٣١-٤٣٢).

(٢) (٣/١٠٠٥-١٠١٠).

(٣) الصارم المسلول ص: (٤٧٩) - ط: القديمة -.

(٤) المصدر السابق ص: (٥٦١).

(٥) انظر: الردة عن الإسلام وخطرها على العالم الإسلامي، للقادري ص: (٧٢).

ثالثاً: الأدلة على تحريم سبه ﷺ:

كل الأدلة التي دلت على وجوب تعظيم النبي ﷺ - وقد سبق بيان بعضها قريباً - هي أدلة على تحريم سبه ﷺ، فليس معنى سبه ﷺ غير بغضه أو عدم توقيره وتعزيره، كما يدل على وجود معنى الكفر في قلب الساب، وإلا فكيف يجرؤ إنسان على الغض أو النيل ممن اصطفاه الله تعالى لحُلتته، وأعلى مقامه فوق كل مقام، وجعل حبه من حبه، وطاعته من طاعته، وقرن اسمه باسمه في الشهادة وفي الأذان والصلاة^(١).

رابعاً: حكم من سب النبي ﷺ:

اتفق العلماء على أن حكم من سب النبي ﷺ هو القتل، وأنه مرتد بهذا الفعل، وهذا هو مذهب الشافعية أيضاً، قال تقي الدين السبكي: «السابُّ المسلمُ مرتد، فالكلام فيه كالكلام في قتل المرتد، فيكون حداً أيضاً وإن كان كافراً كالمُرتد»^(٢).

وقال أيضاً: «أجمعت الأمة على أن الاستخفاف بالنبي ﷺ أو بأي نبي كان من الأنبياء أو قتله وقتاله: كفر، سواء أقال فاعل ذلك إنه

(١) انظر: الردة عن الإسلام، لكamal الدين قاري ص: (١٥٥).

(٢) السيف المسلول على من سب الرسول ص: (١٥٤).

استحلّه، أم فعله معتقداً تحريمه، ليس بين العلماء خلافٌ في ذلك، والذين نقلوا الإجماع فيه وفي تفاصيله أكثر من أن يُحصوا»^(١).

ومما نقله السبكي عن بعض أهل العلم ما قاله محمد بن سحنون^(٢):
«أجمع العلماء أن شاتم النبي ﷺ المتنقص له كافر، والوعيد جارٍ عليه بعذاب الله، وحكمه عند الأمة: القتل، ومن شك في كفره وعذابه: كفر»^(٣).

وعن إسحاق بن راهويه -أحد الأئمة الأعلام- قال: «أجمع المسلمون أن من سب الله أو سبَّ رسوله ﷺ أو دفع شيئاً مما أنزل الله أو قتل نبياً من أنبياء الله ﷺ أنه كافرٌ بذلك وإن كان مقرراً بكل ما أنزل الله»^(٤).
وقال الهيثمي نقلاً عن القاضي عياض ومقرراً له: «من سبَّ نبياً - عليه أفضل الصلاة والسلام- أو عابه، أو ألحق به نقصاً في نفسه أو

(١) السيف المسلول على من سب الرسول ص: (٤٠٥).

(٢) هو: محمد بن عبد السلام سحنون بن سعيد بن حبيب، أبو عبد الله، التنوخي، القيرواني، شيخ المالكية، وفقه المغرب، (٢٠٢-٢٦٥هـ)، تفقه بآبيه، وكان إماماً ثقة، عالماً بالفقه والآثار وجميع فنون العلم، لكن الغالب عليه الفقه والمناظرة، وكان يحسن الحجة والذب عن السنة، والرد على أهل الأهواء، والذب عن مذهب مالك، كما كان كثير الكتب غزير التأليف، من تصانيفه: كتابه الكبير المشهور: الجامع، وكتاب الحجة على القدرية وغيرهما. انظر: السير (١٣/ ٦٠).

(٣) السيف المسلول على من سب الرسول ص: (١٢٠).

(٤) المصدر السابق ص: (١٢١).

بنسبه أو دينه أو خصله من خصاله، أو عرض به، أو شبّه بشيء على طريق السب والإزراء أو التصغير بشأنه أو التنقص منه، أو العيب له، أو لعنه أو دعا عليه، أو تمنى له مضرّة، أو نسب إليه ما لا يليق بمنصبه على طريق الذم، أو عبس في جبهته العزيزة بسخف من الكلام، وهجر ومنكر من القول وزور، أو عيّره بشيء مما جرى من البلاء والمحنة عليه، أو غمضه ببعض العوارض البشرية الجائزة والمعهود له: كان كافراً بالإجماع، كما حكاه جماعة... سواء أصدر منه جميع ذلك أو بعضه، فيقتل، ولا تقبل له توبة عند أكثر العلماء^(١)،

(١) وهو الصحيح، وعليه جمهور العلماء من الحنفية، والمالكية، والحنابلة، وبعض الشافعية، انظر التفصيل في: السيف المسلول على من سب الرسول للسبكي ص: (١٦١) وما بعدها، الإعلام بقواطع الإسلام ص: (٣١٩-٣٢٦)، الردة عن الإسلام لكمال الدين القاري ص: (١٥٦، ٢٨٣-٢٨٥)، أحكام المرتد في الشريعة الإسلامية للسامرائي ص: (٨٤). وقد فصله شيخ الإسلام في الصارم المسلول في المسألة الثالثة، وبسطه بسطاً رائعاً، قال السبكي بعد أن رجح قبول توبة الساب إذا أسلم: «وقد وقفت على تصنيف لأبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية سّمّاه (الصارم المسلول على شاتم الرسول) استدل على تعيّن قتله بسبع وعشرين طريقة أطال فيها وأجاد، ووسّع القول في الاستدلال والآثار وطرق النظر والاستنباط... ولكنني لم ينشرح صدري لموافقته على القول بالقتل بعد الإسلام، ولكنه من محال الاجتهاد، فإن انشرح له نفس عالم فلا حرج عليه، ومبنى الاجتهاد والتقليد على انشراح الصدر». السيف المسلول ص: (٣٨٧).

وعليه جماعة من أصحابنا، بل ادعى فيه الشيخ أبو بكر الفارسي الإجماع^(١).

وقال السويدي الشافعي: «من قال عن نبينا ما يفيد أدنى تنقص، كقوله إنه كان أسود، أو مات قبل أن يلتحي، أو ليس بقرشي أو عربي أو إنسي، وكذا بجميع الأنبياء، وكذا ما يفيد استخفافاً بهم أو بشيء من أفعالهم، كلحس الأصابع مثلاً، أو يلحق نبينا نقصاً في نفسه، أو نسبه، أو دينه، أو فعله، أو يعرض بذلك، أو يشبهه على طريق التصغير لشأنه، أو ينسب إليه ما لا يليق بمنصبه على طريق الذم، أو غير بشيء مما جرى عليه من البلاء والمحن... فكل ذلك كفر إجماعاً»^(٢).

وكون سب النبي ﷺ - بل سب أي نبي من الأنبياء - من نواقض الإيمان متفق عليه بين الشافعية^(٣)، بل هو أخطر أنواع الكفر عندهم.

(١) الإعلام بقواطع الإسلام ص: (٢٧٨-٢٧٩)، وانظر كلام القاضي عياض في الشفا (٢/ ٩٣٢).

(٢) العقد الثمين للسويدي ص: (٥٣٣-٥٣٤).

(٣) انظر - إضافة إلى ما سبق - الاعتقاد الخالص من الشك والانتقاد، لابن العطار ص:

(٢٠٥-٢٠٦)، الزواجر عن اقتراف الكبائر للهيتمي (١/ ٤٤)، إعانة المبتدئين ببعض

فروع الدين، للعمودي ص: (٤٥٠)، حاشية الباجوري على ابن قاسم الغزي

(٢/ ٣٥٧)، إرشاد العباد إلى سبيل الرشاد، للمليباري ص: (٢٤، ٢٥)، الكفاية لذوي

العناية في الفقه الشافعي، للفاخوري ص: (١٦٥)، الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع،

للشربيني (٢/ ٤٩٥).

وما ذكره علماء الشافعية من كون سب النبي ﷺ من نواقض الإيمان: هو الصحيح، وهو مجمعٌ عليه بين العلماء كما سبق.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - في هذا الموضوع: «إن سب الله أو سبَّ رسوله كفرٌ ظاهراً وباطناً، سواء كان السابُّ يعتقد أن ذلك محرم، أو كان مستحلاً له، أو كان ذاهلاً عن اعتقاده. هذا مذهب الفقهاء وسائر أهل السنة القائلين بأن الإيمان قولٌ وعمل»^(١).

وقال أيضاً: «السبُّ الصادرُ عن القلب يوجب الكفر ظاهراً وباطناً، هذا مذهبُ الفقهاء وغيرهم من أهل السنة والجماعة، خلاف ما يقوله بعضُ الجهمية والمرجئة القائلين بأن الإيمان هو المعرفة والقولُ بلا عملٍ من أعمال القلوب من أنه ينافيه في الظاهر، وقد يُجامعه في الباطن»^(٢).

والأدلة على كون سب النبي ﷺ موجباً للردة كثيرة^(٣)، منها:

(١) الصارم المسلول على شاتم الرسول ص: (٤٥١).

(٢) المصدر السابق ص: (٣٢٤).

(٣) بسطها شيخ الإسلام في (الصارم المسلول على شاتم الرسول)، واستدل لذلك بآيات كثيرة من القرآن، وبأحاديث كثيرة من السنة النبوية، وبإجماع الصحابة الكرام رضي الله عنهم على ذلك، وقد عقد لذلك ثلاثة فصول في المسألة الأولى.

قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ الَّذِينَ يُؤْذُونَ النَّبِيَّ وَيَقُولُونَ هُوَ أُذُنٌ قُلْ أُذُنٌ خَيْرٌ لَكُمْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ وَرَحْمَةٌ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ رَسُولَ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ٦١﴾ يخلفون بالله لكم ليرضوكم والله ورسوله أحق أن يرضوه إن كانوا مؤمنين ٦٢ ألم يعلموا أنه من تخادد الله ورسوله فإن له نار جهنم خلدًا فيها ذلك الخزي العظيم ٦٣﴾^(١).

قال تقي الدين السبكي: «والأذى هو الشر الخفيف، فإن زاد كان ضرراً، كذا قال الخطابي وغيره، ويدل له قول الله تعالى فيها حكى عنه نبيه: «يا عبادي إنكم لن تبلغوا ضري فتضروني»^(٢) مع إثباته الأذى في هذه الآيات.

وفي ذلك تعظيم لقدر النبي ﷺ أن نيله بشيء يسير من الشر كفر، والضرر في حق الله تعالى محال، والأذى في حقه وحق رسوله كفر؛ لأن العذاب المهيّن إنما يكون للكفار، وكذلك القطع بالعذاب في الدنيا والآخرة إنما يكون للكفار، وكذلك العذاب الأليم.

وكذلك قوله بعد ذلك: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مِنْ تَخَادُدِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾^(٣) الآية، فإنه مع الآية قبله يدل على أن الأذى محادة، وقد قال الله تعالى:

(١) سورة التوبة، الآيات (٦١-٦٣).

(٢) أخرجه مسلم: كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم الظلم (٤/ ١٩٩٤ ح/ ٢٥٧٧).

(٣) سورة التوبة، الآية (٦٣).

﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحَادُّونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ كُتِبُوا﴾^(١)، وقوله: ﴿أُولَئِكَ فِي الْأَذَلِّينَ﴾ ٢ كَتَبَ اللَّهُ لِأَعْلَى أَنَا وَرُسُلِي ﴿...﴾^(٣).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «فعلم أن إيذاء رسول الله محادة لله ولرسوله؛ لأن ذكر الإيذاء هو الذي اقتضى ذكر المحادة، فيجب أن يكون داخلاً فيه، ولولا ذلك لم يكن الكلام مؤتلفاً إذا أمكن أن يقال: إنه ليس بمحاد، ودل ذلك على أن الإيذاء والمحادة كفر؛ لأنه أخبر أن له نار جهنم خالداً فيها، ولم يقل: «هي جزاؤه»، وبين الكلامين فرق، بل المحادة هي المعادة والمشاقة، وذلك كفر ومحاربة؛ فهو أغلظ من مجرد الكفر، فيكون المؤذي لرسول الله ﷺ كافراً، عدواً لله ورسوله، محارباً لله ورسوله؛ لأن المحادة اشتقاقها من المباينة، بأن يصير كل واحد منهما في حد، كما قيل: المشاقة: أن يصير كل منهما في شق، والمعادة: أن يصير كل منهما في عدوة...»^(٤).

وقوله تعالى: ﴿تَحَذِّرُ الْمُنَافِقُونَ أَنْ تَنْزَلَ عَلَيْهِمْ سُورَةٌ تُنَبِّئُهُمْ بِمَا فِي قُلُوبِهِمْ قُلِ اسْتَزِرُوا إِنِّي أَخْرَجُ مَا تَحَذَرُونَ﴾ ٦ وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا

(١) سورة المجادلة، الآية (٥).

(٢) سورة المجادلة، الآيتان (٢٠-٢١).

(٣) السيف المسلول على من سب الرسول ص: (١٣٣-١٣٤).

(٤) الصارم المسلول على شاتم الرسول ص: (٢٤).

نَخُوضُ وَنَلْعَبُ قُلْ أَبِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ ﴿٦٦﴾ لَا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُمْ
بَعْدَ إِيمَانِكُمْ إِنْ نَعْفُ عَنْ طَآئِفَةٍ مِّنْكُمْ نُعَذِّبْ طَآئِفَةً بِأَنَّهُمْ كَانُوا مُجْرِمِينَ ﴿٦٧﴾

قال شيخ الإسلام: « وهذا نص في أن الاستهزاء بالله، وبآياته، وبرسوله: كفر، فالسب المقصود بطريق الأولى، وقد دلت هذه الآية على أن كل من تنقص رسول الله ﷺ جاداً أو هازلاً: فقد كفر »^(١).

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا مُّهِينًا﴾^(٢) وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بَغْيٍ مَا أَكْتَسَبُوا فَقَدِ احْتَمَلُوا بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُّبِينًا ﴿٥٨﴾^(٣).

وقد بين شيخ الإسلام دلالة هذه الآيات على كفر الساب من وجوه، منها: أنه تعالى ذكر أنه لعنهم في الدنيا والآخرة، وأعدَّ لهم عذاباً مهيناً، واللعن: الإبعاد عن الرحمة، ومن طرده عن رحمته في الدنيا والآخرة: لا يكون إلا كافراً، كما أنه لم يجرى إعداد العذاب المهين في القرآن الكريم إلا في حق الكفار^(٤).

(١) سورة التوبة، الآيات (٦٤-٦٦).

(٢) الصارم المسلول على شاتم الرسول ص: (٢٨).

(٣) سورة الأحزاب، الآيتان (٥٧-٥٨).

(٤) انظر: الصارم المسلول ص: (٣٥) وما بعدها، وانظر: السيف المسلول ص: (١٣٣).

وقوله تعالى: ﴿لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ، بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَن تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ وَأَنتُمْ لَا تَشْعُرُونَ﴾^(١).

قال شيخ الإسلام: «ولا يحبط الأعمال غير الكفر، كما دلت عليه النصوص، فإذا ثبت أن رفع الصوت فوق صوت النبي والجهر له بالقول يُخاف من أن يكفر صاحبه وهو لا يشعر ويحبط عمله بذلك، وأن رفع الصوت قد يشتمل على أذى له واستخفاف به وإن لم يقصد الرفع: فإن الأذى والاستخفاف المقصود المتعمد كفرٌ بطريق الأولى»^(٢).

هذه بعض الأدلة على كفر وردة ساب النبي ﷺ.

بعض صور السب أو الاستخفاف أو الاستهزاء التي ذكرها علماء الشافعية:

ذكر علماء الشافعية صوراً عديدة للسب أو الاستخفاف أو

الاستهزاء سواء كان للنبي ﷺ أو لسنته الثابتة عنه، ومما ذكروه:

عدم الرضا بسنته ﷺ أو الاستخفاف بها:

وقد ذكروا صوراً كثيرة لعدم الرضا بالسنة أو الاستخفاف بها،

وأن ذلك إن حصل فهو مناقض للإيمان، ومما ذكروه هنا:

• قال النووي نقلاً عن الحنفية: «ولو قيل له قَلَمَ أَظْفَارِكَ فإنه سنةٌ

رسول الله ﷺ، فقال: لا أفعل وإن كان سنة: كفر».

(١) سورة الحجرات، الآية (٢).

(٢) الصارم المسلول ص: (٤٦-٤٨) باختصار.

ثم قال النووي: «قلت: المختار: أنه لا يكفر بهذا إلا أن يقصد استهزاءً، والله أعلم»^(١).

وما رجحه النووي من التفصيل هو الذي رجحه الهيتمي، قال الأخير -بعد ذكره لكلام النووي-: «وما اختاره متعين».

وقال الشيخ إبراهيم الباجوري^(٢): «أو استخف بسنة، كما لو قيل له: قَلِّمْ أَظْفَارَكَ فإنه سنة، فقال: لا أَفْعُلُهُ وإن كان سنة، وقصد الاستخفاف بذلك، بخلاف ما إذا قصد الامتناع من الفعل فقط»^(٣).

وقال قاسم الخاني: «ومنها: أنه لو قيل له: قَلِّمْ أَظْفَارَكَ فإنه سنة رسول الله ﷺ، فقال: لا أفعل وإن كان سنة: كَفَرَ باتفاقهم إلا على رأي النووي ﷺ فإنه لا يكفر ما لم يقصد استهزاءً، قال ابن حجر: وما اختاره متعين»^(٤).

(١) روضة الطالبين للنووي ص: (١٧٢٦).

(٢) هو: إبراهيم بن محمد بن أحمد الباجوري المصري الشافعي، (١١٩٨-١٢٧٧هـ) شيخ الجامع الأزهر، من فقهاء الشافعية، تعلم في الأزهر، وكتب حواشي كثيرة منها: التحفة الخيرية حاشية على الشنشورية في الفرائض، والمواهب اللدنية حاشية على شمائل الترمذي وغيرهما. انظر: الأعلام للزركلي (١/ ٧١).

(٣) حاشية الباجوري على ابن قاسم الغزي (٢/ ٣٥٧).

(٤) رسالة في ألفاظ الكفر للخاني ص: (٣٨٠).

فلا خلاف بين الجميع في كفر هذا القائل إذا قصد بقوله السابق الاستهزاء أو الاستخفاف بالسنة^(١)، على أن بعضهم يكفره على الإطلاق، كما سبق.

• ومن ذلك: ذكر الرافعي وهو يعدد نواقض الإيمان: أن «منها: لو قال -جواباً لمن قال: كان رسول الله ﷺ إذا أكل لحس أصابعه-: هذا يخالف الأدب؛ كفر»^(٢).

وفصل الهيثمي هذا الإجمال قائلاً: «وقد يوجه بأن هذا إنكار لسنة لعق الأصابع ورغبة عنها، فيأتي فيه ما مرّ فيمن قيل له قصّ أظفارك، فقال: لا أفعل؛ رغبة عن السنة»^(٣).

وهذا التفصيل متجه صحيح، والله تعالى أعلم، على أن بعض الشافعية ذكر أن هذه المقولة لا توجب الكفر إلا أن يقصد القائل بها الاستهزاء بسنة النبي ﷺ^(٤)، وكلا الوجهين صحيحان، فإنكار سنة لعق الأصابع كفر^(٥)، كما أن الاستهزاء بهذه السنة كفر أيضاً، ولا بد من

(١) وانظر: أسنى المطالب شرح روض الطالب لذكريا الأنصاري (٨/ ٢٩٠).

(٢) العزيز شرح الوجيز (١١/ ٩٩).

(٣) العزيز شرح الوجيز (١١/ ٩٩)، الإعلام بقواطع الإسلام للهيتمي ص: (٢٣٨).

(٤) انظر: النجم الوهاج في شرح المنهاج، للدميري (٩/ ٨١).

(٥) ورد في لعق الأصابع أحاديث عدة روى جملة منها الإمام مسلم في صحيحه كتاب

التذكير بما سبق في بحث موانع التكفير من الإعذار بالجهل وغيره من الأعذار التي سبق ذكرها هناك.

صور أخرى من الاستخفاف أو السب:

- ومنها ما قاله الرافعي والنووي -نقلاً عن الحنفية-: «واختلفوا فيما لو قال: كان طويل الظفر...»^(١).

ولم يتعرض الشيخان للراجع في هذه المسألة، قال الهيثمي: «ولم يتعرض الشيخان ولا غيرهما فيما رأيت للراجع في المسألة الأولى -أعني قوله: طويل الظفر- والذي يظهر: أنه إن قال ذلك احتقاراً له ﷺ واستهزاءً به، أو على جهة النقص إليه: كفر، وإلا فلا، بل يُعزَّر التعزير الشديد»^(٢).

- ومن ذلك ما ذكره الرافعي والنووي: أنه لو «قال: لا أدري أكان النبي ﷺ إنسياً أن جنياً؟ أو قال: إنه جن، أو صغر عضواً من أعضائه على طريق الإهانة»^(٣) يعني: يكفر بكل ذلك.

الأشربة: باب استحباب لعق الأصابع والقصعة وأكل اللقمة الساقطة بعد مسح ما يصيبها من أذى وكراهة مسح اليد قبل لعقها (٣/ ١٦٠٤).

(١) العزيز شرح الوجيز (١١/ ٩٩)، روضة الطالبين للنووي ص: (١٧٢٦).

(٢) الإعلام بقواطع الإسلام ص: (٢٢٩).

(٣) العزيز شرح الوجيز للرافعي (١١/ ١٠١)، روضة الطالبين للنووي ص: (١٧٢٦)،

الإعلام بقواطع الإسلام للهيتمي ص: (٢٢٦).

أما المسألة الثانية، وهي أن يصغر عضواً من أعضائه ﷺ على طريق الإهانة: فلا إشكال في الحكم بكفره، وقد ذكرها عدد من الشافعية ضمن نواقض الإيمان^(١).

وأما المسألة الأولى، وهي قوله: لا أدري أكان النبي ﷺ إنسياً أو جنياً، أو قال: إنه جني: فرأي الرافعي والنووي هو القول بكفر قائله كما سبق، ولكن حكى الهيثمي فيها خلافاً لبعض أئمة الشافعية، ومال هو إلى كفره إذا كان مخالطاً للمسلمين حتى ظن به علم ذلك، ولعل هذا هو الأوجه؛ لأن في إنكار كونه إنسياً أو التردد فيه: تكذيب للآيات والأحاديث الصريحة في ذلك، والله تعالى أعلم.

• ومن ذلك: ما نقله النووي عن القاضي عياض وأقره أنه: «لو قال: كان النبي ﷺ أسود، أو: توفي قبل أن يلتحي، أو قال: ليس هو بقرشي: فهو كفر؛ لأن وصفه بغير صفته نفياً له وتكذيباً به»^(٢).

قال الهيثمي - بعد ذكره لإقرار النووي لكلام القاضي - : «وما قاله في المسألة الثانية متجه أيضاً، لكن محله فيمن طالت صحبته للمسلمين،

(١) انظر: شرح المحلى للمنهاج (٤/ ١٧٥)، إعانة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين ص: (٢٠٦).

(٢) روضة الطالبين ص: (١٧٢٨).

حتى ظنَّ به علمُ ذلك»^(١).

وسبب كون هذا الوصف من نواقض الإيمان: أنه يُشعرُ بالانتقاص للنبي ﷺ^(٢)، وهو يناقض الإيمان كما سبق.

هذه بعض صور انتقاص النبي ﷺ أو سبه أو الاستخفاف به، ذكرها علماء الشافعية لبيان كونها مناقضة للإيمان، وهناك صور أخرى كثيرة ذكروها في كتبهم^(٣) لم أستوعبها هنا، وفيما ذكرته هنا كفاية، والله أعلم.

وقد أشاروا إلى ما يمكن عدُّه قاعدةً في هذا الباب، وهو: عدم الحكم بالكفر في مسائل ليس فيها قصدُ نقصٍ ولا ذكر عيب، ولا قصد سب أو استخفافٍ به ﷺ أما إذا كان الأمرُ كذلك: فهو يناقض الإيمان ويوجب الردة^(٤)، أعاذنا الله منها.

(١) الإعلام بقواطع الإسلام ص: (٢٧٣).

(٢) المصدر السابق ص: (٢٧٣).

(٣) انظر مثلاً: السيف المسلول على من سب الرسول للسبكي ص: (٤٠٥).

(٤) انظر: الإعلام بقواعد الإسلام ص: (٢٨٤).

المسألة الثانية: عدم الإيمان بعموم رسالته ﷺ:

ذكر علماء الشافعية أن عدم الإيمان بكونه ﷺ مبعوثاً للكافة من نواقض الإيمان، ولا يتم الإيمان إلا بالإقرار بذلك.

قال السويدي الشافعي: «ويجب الإيمان بعموم رسالة نبينا ﷺ إلى جميع الناس، وهو من خواصه، وعموم بعثة نوح بعد الطوفان لم تكن في أصل البعثة، بل لما حدث من الانحصار»^(١).

ولذلك قال العمراني في كيفية إسلام الكافر: «وإن كان متأولاً في كفره، بأن يقول: إن محمداً رسول الله، ولكنه رسول الله إلى الأميين دون أهل الكتاب.. فلا يُحكم بإسلامه حتى يأتي بالشهادتين ويبرأ معهما من كل دينٍ مخالفٍ دين الإسلام؛ لأنه إن اقتصر على الشهادتين احتمل أن يريد ما يعتقده»^(٢).

وذكره غير واحد من علماء الشافعية^(٣)، وهو صحيح لا ريب فيه؛ إذ النصوصُ القرآنيةُ والأحاديثُ الصحيحةُ صريحة في أنه ﷺ مبعوث

(١) العقد الثمين في بيان مسائل الدين، للسويدي ص: (٥٨٨).

(٢) البيان في مذهب الإمام الشافعي، للعمراني (١٢ / ٥٠).

(٣) انظر: الحاوي، للماوردي (١٣ / ١٧٩)، المهذب في فقه الإمام الشافعي، للشيرازي

(٢٠٦ / ٥)، فتاوى الرملي في فروع الفقه الشافعي ص: (٥٤٠، ٥٤١-٥٤٢).

إلى العالمين جميعاً، قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾^(١)،
وقال تعالى: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا﴾^(٢)،
وقال تعالى: ﴿قُلْ يَتَأْتِيهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا الَّذِي لَهُ مُلْكُ
السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾^(٣)، وقال ﷺ: «فضلت على الأنبياء بخمس...»، وذكر
منها أنه: «كان النبي يُبعث إلى قومه خاصةً وبعثت إلى الناس عامة»^(٤)،
والمسألة من المسائل المعلومة من دين الإسلام بالضرورة.

(١) سورة الأنبياء، الآية (١٠٧).

(٢) سورة الفرقان، الآية (١).

(٣) سورة الأعراف، الآية (١٥٨).

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب التيمم (١/١٢٨ ح ٣٢٨).

المطلب الثاني: نواقض الإيمان المتعلقة بالإيمان بسائر

الأنبياء - عليهم الصلاة والسلام - .

الإيمان بالرسول والأنبياء عموماً أحد أركان الإيمان الستة، فيجب الإيمان بهم جميعاً «بكونهم صادقين في جميع ما أخبروا به عن الله تعالى، وأنه سبحانه بعثهم إلى عباده ليبلغوهم أمره ونهيّه، ووعدّه ووعدّه، وأيدهم بالمعجزات الباهرات، والآيات البينات، فمن ثبت تعيينه وجب الإيمان به تفصيلاً، ومن لم يثبت تعيينه وجب الإيمان به إجمالاً...»

وكما يجب الإيمان بجميع الأنبياء والرسول بذواتهم: يجب أيضاً الإيمان بأنهم أرسلهم الله لهداية خلقه، وتكميل معاشهم ومعادهم، وأنهم بلغوا رسالة ربهم، وبينوا للمكلفين ما أمروا ببيانهم، وأنه يجب احترامهم جميعهم، لا نفرق بين أحدٍ منهم في الإيمان بهم...»^(١).

وقد ذكر علماء الشافعية عدداً من نواقض الإيمان المتعلقة بالإيمان بالأنبياء والرسول، ومما ذكروه في ذلك:

(١) العقد الثمين في بيان مسائل الدين، للسويدي الشافعي ص: (٥٨١-٥٨٥)، وانظر:

فتح الرحمن في بيان الإسلام والإيمان وما يتعلق بهما من أحكام، للشيخ محمد بن زياد

الوضاحي اليمني الشافعي ص: (٤٥)، مواهب الديان شرح فتح الرحمن، للشيخ سعيد

بن محمد الدوعني الشافعي ص: (١٢٥-١٢٧).

١/ إنكار بعثة الرسل، بأن ينكر جواز بعثة الأنبياء أصلاً، كما هو مذهب البراهمة من الهنود، بدليل أن العقل كافٍ في التعرف على المصالح والمفاسد، وهو حجة في نفسه، فلا يُحتاج معه إلى شيء آخر يدل على طريق الخير أو الشر^(١).

٢/ أو إنكار نبوة نبي من الأنبياء.

٣/ أو تكذيب نبي من الأنبياء.

قال الشيخان -الرافعي والنووي- وهما يذكران نواقض الإيمان: «وكذا مَنْ جحد جواز بعثة الرسل، أو أنكر نبوة نبيٍّ من الأنبياء -عليهم السلام- أو كذّبه»^(٢).

وقال النووي: «فمن نفى الصانع، أو الرسل، أو كذّب رسولاً... كفر»^(٣).

وقال الباجوري: «أو نفى رسالة رسول من الرسل، أو نبوة نبي من الأنبياء، أو أنكر رسالة الرسل بأن قال: لم يرسلهم الله تعالى»^(١) أي: أن ذلك كله كفر.

(١) انظر: السراج الوهاج شرح المنهاج للغمراوي ص: (٥١٩)، وانظر عرض شبهتهم ومناقشتها في: تبصرة الأدلة لأبي المعين النسفي (١/ ٤٦٠-٤٦٢)، التمهيد للآمشي ص: (٨٧-٨٨)، شرح المقاصد للتفتازاني (٩/ ٥).

(٢) العزيز شرح الوجيز (١١/ ٩٨)، روضة الطالبين ص: (١٧٢٥).

(٣) منهاج الطالبين، للنووي (٣/ ١٩٨-١٩٩).

وقال قاسم الخاني: «ومنها: أن من جحد بعثة الرسل، أو كذب نبياً، أو أنكر نبوة نبي من الأنبياء المتفق على نبوتهم: كفر»^(٢).

وكون هذه الأمور الثلاثة من نواقض الإسلام واضح لا يحتاج إلى تدليل، فمنكر جواز بعثة الرسل -عليهم السلام- منكر لأصل عظيم من أركان الإيمان، فلا يمكن أن يكون مؤمناً مع إنكاره لهذا الأصل، قال تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ إِذْ قَالُوا مَا أَنزَلَ اللَّهُ عَلَى بَشَرٍ مِّن شَيْءٍ﴾^(٣).

ومن كفر بالرسول وهو يزعم أنه يؤمن بالله: فهو عند الله كافر لا ينفعه إيمانه، قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيَقُولُوا نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُوا بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا﴾^(٤) ﴿١٥﴾ أُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ حَقًّا.

كما أن من ينكر نبوة نبي من الأنبياء مكذب لصريح الآيات والأحاديث، قال تعالى: ﴿ءَاَمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِ ۚ ءَاَمَنَ بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ ۚ وَكُتِبَ عَلَيْهِ وَرُسُلُهُ لَا تَفْرِقُوا بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِ ۚ وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ۚ غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ﴾^(٥) ﴿٢٨٥﴾.

(١) حاشية الباجوري على ابن قاسم الغزي (٢/ ٣٥٧).

(٢) رسالة في ألفاظ الكفر للخاني ص: (٣٨٩).

(٣) سورة الأنعام، الآية (٩١).

(٤) سورة النساء، الآية (١٥٠-١٥١).

(٥) سورة البقرة، الآية (٢٨٥).

وكذلك من كذب نبياً من الأنبياء، فهو مكذب لصريح القرآن،
ومرتكب لما يناقض الإيمان.

ولذلك لم يختلف الشافعية في عد هذه الأمور الثلاثة من نواقض
الإيمان، وقد ذكرها كثير منهم^(١).

وقد نبهوا هنا إلى أمر مهم، وهو أن كون إنكار نبوة من الأنبياء أو
تكذيبه خاص بالأنبياء المتفق على نبوتهم^(٢)، قال الهيثمي: «ومن ذلك -
أي: من موجبات الردة - جحد جواز بعثة الرسل، أو إنكار نبوة نبي
من الأنبياء المتفق على نبوتهم - صلوات الله وسلامه عليهم، لا كالخضر
وخالد بن سنان ولقمان وغيرهم»^(٣).

وقالوا: «والشك في رسالة المرسلين - صلوات الله وسلامه على
نبينا وعليهم أجمعين - أو رسالة من عُلِمَت رسالته منهم ضرورة: كفر
بالإجماع»^(٤).

(١) انظر: النجم الوهاج في شرح المنهاج (٧٩ / ٩)، إرشاد العباد إلى سبيل الرشاد ص:

(٢٤)، فتح المعين بشرح قرّة العين بمهمات الدين ص: (٥٧١)، إعانة الطالبين على حل

ألفاظ فتح المعين (٢٠٦ / ٤).

(٢) انظر: نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج للرملي (٣٤٥ / ٧)، رسالة في ألفاظ الكفر للخاني

ص: (٣٨٩)، العقد الثمين للسويدي ص: (٥٣٣).

(٣) الإعلام بقواطع الإسلام ص: (٢٠٤ - ٢٠٥).

(٤) المصدر السابق ص: (٢٦٣).

فالموجب للكفر هو إنكار نبوة مَنْ عُلِمَتْ نبوُّه أو رسالته بدليل قطعي، وليس كذلك مَنْ اختلف في نبوته.

٤- سبُّ نبي من الأنبياء أو الاستخفاف به :

قال الرافعي والنووي -وهما يذكران نواقض الإيمان-: «أو سبُّ نبياً من الأنبياء -عليهم السلام- أو استخفَّ به»^(١).

تقدم في المطلب الأول بيان مسألة سب النبي ﷺ، وأنها توجب الردة، سواء استحل السب أو لا، وقد نص علماء الشافعية أن سبَّ غيره ﷺ من الأنبياء لا يختلف عن سبه ﷺ في الحكم، فكل ذلك يوجب الردة. قال الهيثمي: «وصريح كلامهم هنا أن كون الاستخفاف بالنبي كفراً لا يختص بنبينا ﷺ، ومنه يؤخذ إشكال في عدِّ أصحابنا كون الاستخفاف به كفراً من خصائصه، وقد يُجاب أخذاً من استقراء كلامهم بأنهم كثيراً ما يعدون شيئاً من خصائصه ويكون المراد به: ما اختصَّ به عمن عدا الأنبياء من بقية الأمم»^(٢).

وما ذكره من التوجيه لا إشكال فيه، فمذهبهم هو تسوية غيره ﷺ به في هذا الحكم، ولذلك جزم به الهيثمي هنا، وقال في موضع آخر -

(١) العزيز شرح الوجيز للرافعي (٩٨/١١)، روضة الطالبين ص: (١٧٢٥)، أسنى

المطالب شرح روض الطالب (٨/٢٩٢)، الإعلام بقواطع الإسلام ص: (٢٠٨).

(٢) الإعلام بقواطع الإسلام ص: (٢٠٥-٢٠٦).

معلقاً على ما ذكره القاضي عياض من حكم سب النبي ﷺ: «ويُلحق به في جميع ما يذكر غيرُه من الأنبياء المتفق على نبوتهم»^(١).
وقال تقي الدين السبكي: «سبُّ سائر الأنبياء والملائكة كسبِ النبي ﷺ بلا خلاف»^(٢).

ومن صور الاستخفاف بالأنبياء والرسل:
ذكر الشافعية صوراً لما يمكن عدُّه استخفافاً بالأنبياء والرسل،
ومن ذلك:

- قال الرافعي والنووي -نقلاً عن الحنفية-: «ولو قال: لو شهد عندي الأنبياء والملائكة بكذا: ما صدقتهم: كفر»^(٣).
- ووضح الهيتمي ملحظ التكفير فقال: «كذا نقلاه عنهم وأقرّاه، وهل لو قال: الملائكة فقط أو الأنبياء فقط يكفر أيضاً؟ الذي يظهر: نعم؛ لأن ملحظ الكفر -كما لا يخفى- نسبة الأنبياء أو الملائكة إلى الكذب.
- فإن قلت: جرى خلافٌ في العصمة؟ قلت: أجمعوا على العصمة عن الكذب ونحوه. والذي يظهر أيضاً: أنه لو قال الرسل بدل الأنبياء كان كذلك»^(٤).

(١) الإعلام بقواطع الإسلام ص: (٢٧٨-٢٧٩).

(٢) السيف المسلول على من سب الرسول للسبكي ص: (٤٣٣).

(٣) وانظر: الزواجر عن اقتراف الكبائر (١/ ٤٤).

(٤) الإعلام بقواطع الإسلام ص: (٢٢١).

فملحظ التكفير هنا: أن القائل يذهب إلى احتمال الكذب من الأنبياء والملائكة، وهذا استخفافٌ بهم ونيلٌ منهم وسبٌ لهم، وهو كفر.

• وقال الرافعي والنووي نقلاً عن الحنفية: «ولو قال: لو كان فلانُ نبياً: ما آمنت به: كفر.

وكذا لو قال: إن كان ما قاله الأنبياءُ صدقاً: نجونا»^(١).

وملحظ التكفير في الجملة الأولى: أن في هذا الكلام تنقيصاً لمرتبة النبوة، حيث إن فيه تعليقَ عدم الإيمان به على كونه نبياً، وفيه تكذيب مرتبة النبوة على تقدير وجودها.

أما الجملة الثانية: فقائلها يستبعد أو يشك أن يكون ما قاله الأنبياء صدقاً، بحجة عدم حصول النجاة عنده، وفيه ما فيه من نسبتهم إلى الكذب.

قال الباجوري: «أو قال: إن كان ما قاله الأنبياءُ حقاً نجونا؛ لأن ذلك يقتضي شكه في كون ما قاله الأنبياء حقاً، وهو كفر»^(٢).

قال الهيثمي: «والذي يظهر: أنه لو قال: إن كان ما قاله النبي الفلاني صدقاً نجوت أو نحو ذلك يكون كفراً أيضاً، ولا يشترط ذكرُ جميع الأنبياء»^(٣).

(١) العزيز شرح الوجيز للرافعي (١١ / ١٠١)، روضة الطالبين للنووي ص: (١٧٢٦).

(٢) حاشية الباجوري على ابن قاسم الغزي (٢ / ٣٥٧).

(٣) الإعلام بقواطع الإسلام ص: (٢٢٥).

ومن هذا يتضح سبب عدّهاتين الجملتين مما يوجب الكفر، وأنه لا فرق بين أن تكون النسبة إلى الملائكة أو الرسل عموماً أو إلى أحد الأنبياء فقط.

• ونقل النووي عن الحنفية أنهم قالوا: «ولو قال لعدوه: لو كان نبياً لم أؤمن به»^(١).

والتكفير هنا واضح على ضوء ما سبق قريباً، ولذلك قال الهيثمي: «والتكفير فيها واضح لأنه رضي بتكذيب النبي»^(٢)، وهو كذلك، والله تعالى أعلم.

(١) روضة الطالبين ص: (١٧٢٧).

(٢) الإعلام بقواطع الإسلام ص: (٢٣٦).

المطلب الثالث: ادعاء النبوة:

سبق في المطلب السابق أن من المكفرات التي ذكرها علماء الشافعية فيما يتعلق بنبينا ﷺ هو عدم اعتقاد كونه ﷺ مرسلاً إلى العالمين جميعاً، وعدم اعتقاد عمومية رسالته ﷺ.

وهذا الموضوع يُفهم مرتبط بما تقدم، بل وكون دعوى النبوة بعد نبينا ﷺ أو تصديق مدعي النبوة بعده ﷺ: من نواقض الإيمان مفهوماً وواضحاً مما سبق؛ إذ إن من يعتقد عمومية نبوته ﷺ إلى الناس كافة إلى يوم القيامة لا يمكن أن يدعي النبوة أو يصدق مدعيها.

ولكن أفردت هذا الموضوع بمطلب مستقل لأهميته، فالمكفرات التي ذكرها علماء الشافعية في هذا الباب هي:

أولاً: دعوى النبوة أو تصديق مدعيها:

ذكر علماء الشافعية أن دعوى النبوة بعد النبي ﷺ من نواقض الإيمان، وكذلك تصديق من يدعي النبوة، ومن أقوالهم في ذلك:

يقول عبد القاهر البغدادي: «كل من أقر بنبوة نبينا محمد ﷺ أقر بأنه خاتم الأنبياء والرسل، وأقر بتأييد شريعته، ومنع نسخها، وقد تواترت الأخبار عنه بقوله (لا نبي بعدي)، ومن ردّ حجة القرآن والسنة فهو الكافر»^(١).

(١) أصول الدين للبغدادي ص: (١٦٢، ١٦٣) بتصرف يسير.

ذكر الرافعي والنووي وغيرهما من الشافعية أن مَنْ «ادّعى النبوة في زماننا، أو صدق مدعياً للنبوة»: فقد كفر^(١).

وقال المقرئ اليميني -وهو يذكر المكفرات-: «أو ادّعى نبوةً بعد نبينا ﷺ أو صدّق مدّعياً»^(٢).

وقال الدميري: «ويكفر من ادعى النبوة بعد نبينا محمد ﷺ أو صدّق مَنْ ادّعاها»^(٣).

وقالوا: «ولو قال شخص: أنا نبي، وقال آخر: صدق.. كفرأ»^(٤).
وقد أجمع علماء الشافعية على كون دعوى النبوة بعد نبينا ﷺ كفرأ
يوجب الردة، وكذلك كون تصديق مدعي النبوة كفرأ^(٥)، بل ذكروا أن مَنْ يطلب المعجزة من مدعي النبوة بعد نبينا ﷺ يكفر بذلك لتجويزه صدقه.

(١) انظر: العزيز شرح الوجيز للرافعي (٩٨/١١)، روضة الطالبين للنووي ص: (١٧٢٥)، أسنى المطالب لتركيب الأنصاري (٢٩٢/٨)، الإعلام بقواطع الإسلام للهيتمي ص: (٢٠٨).

(٢) روض الطالب للمقرئ اليميني (٢٩٢-٢٩١/٨).

(٣) النجم الوهاج في شرح المنهاج للدميري (٨٠/٩).

(٤) إعانة المبتدئين ببعض فروع الدين للعمودي الشافعي ص: (٤٥٠)، الفقه الميسر في العبادات والمعاملات لأحمد عيسى عاشور ص: (٣٦٤).

(٥) انظر: مغني المحتاج للشربيني (١٣٥/٤)، رسالة في ألفاظ الكفر ص: (٣٩٠)، الكفاية لذوي العناية للفاخوري ص: (١٦٥)، مواهب الصمد في حل ألفاظ الزبد لأحمد

قال الهيثمي - نقلاً عن أحد علماء الحنفية - وهو يعدد المكفرات:

«أو ادعى النبوة، فطلب آخر منه معجزة».

ثم قال الهيثمي: «وواضح تكفير مدعي النبوة».

ويظهر كفر مَنْ طلب منه معجزة لأنه بطلبه لها منه مجوّزٌ لصدقه مع

استحالته المعلومة من الدين بالضرورة^(١).

بل ذكر علماء الشافعية أن مَنْ يدعي أنه يوحى إليه فهو كافر وإن لم

يدّع النبوة، قال الهيثمي - نقلاً عن أحد علماء الحنفية ومقررأ له - وهو

بصدد ذكر المكفرات: «أو ادعى أنه يوحى إليه وإن لم يدّع النبوة»^(٢).

وقال الشيخ عبد الله بن عمر باجماع العمودي الشافعي:

«وكذا لو ادعى أنه أوحى إليه وإن لم يدّع النبوة... فهو كفر

بالإجماع»^(٣).

الفشني (٥٩٧/٢)، ترشيح المستفيد للسقاف ص: (٣٧٥)، زاد المحتاج بشرح المنهاج

للكوهجي (١٨٨/٤)، حاشية الجمل على شرح المنهاج (١٢٢/٥)، فتح المنان شرح

زبد ابن رسلان لمحمد بن علي بن محسن الشافعي ص: (٤٠٩).

(١) الإعلام بقواطع الإسلام، للهيتمي ص: (٢٦٥، ٢٦٧).

(٢) المصدر السابق ص: (٢٧١)، وانظر: الزواجر عن اقتراف الكبائر، له (٤٤/١).

(٣) إعانة المبتدئين ببعض فروع الدين للعمودي ص: (٤٥٠)، وانظر: رسالة في ألفاظ

الكفر للخاني ص: (٣٩٦)، الكفاية لذوي العناية للفاخوري ص: (١٦٥).

وذكروا أيضاً أن من المكفرات في هذا الموضوع: «تمني النبوة بعد وجود نبينا ﷺ كتمني كفر مسلم بقصد الرضا به، لا التشديد عليه»^(١).
 أي: أن تمني النبوة بعد النبي ﷺ كفرٌ كما أن تمني أن يكفر مسلم كفرٌ إذا كان هذا التمني رضا بالكفر وليس بقصد التشديد عليه بأي شيء.
 ومن هذا الباب قالوا: أن من المكفرات: أن يقول: «لو كان فلان نبياً آمنت به أو ما آمنت به إن جَوَزَ ذلك»^(٢).

وأقوال الشافعية في تكفير مدعي النبوة ومن يصدقه كثيرة يصعب حصرها^(٣). وهو أمر متفق عليه بين العلماء^(٤)، ودل عليه الكتاب والسنة.
 قال تعالى: ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَكِن رَّسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيماً﴾^(٥).

-
- (١) نهاية المحتاج للرملي (٣٤٥ / ٧)، تحفة المحتاج بشرح المنهاج للهيتمي (١٠٩ / ٤).
 (٢) نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج (٣٤٥ / ٧)، تحفة المحتاج بشرح المنهاج (١٠٩ / ٤).
 (٣) انظر: الزواجر عن اقتراف الكبائر (١ / ٤٤)، تحفة المحتاج بشرح المنهاج (١٠٩ / ٤)، شرح المحلي على منهاج الطالبين (١٧٥ / ٤)، إرشاد العباد إلى سبيل الرشاد للمليباري ص: (٢٤)، إعانة المبتدئين ببعض فروع الدين لعبد الله باجمّاح العمودي ص: (٤٥٠).
 (٤) انظر: نواقض الإيذان القولية والعملية للدكتور عبد العزيز العبد اللطيف ص: (١٩٤) - (١٩٧)، الردة عن الإسلام وخطرها على العالم الإسلامي لعبد الله قادري ص: (٧٠).
 (٥) سورة الأحزاب، الآية (٤٠).

قال الحافظ ابن كثير: «هذه الآية نص في أنه لا نبي بعده، وإذا كان لا نبي بعده: فلا رسول بالطريق الأولى والأخرى؛ لأن مقام الرسالة أخص من مقام النبوة؛ فإن كل رسول نبي ولا ينعكس»^(١).

وقال الشرييني في الآية: «أي: آخرهم الذي ختم؛ لأن رسالته عامة، ومعها إعجاز القرآن، فلا حاجة إلى استنباء ولا إرسال، فلا يأتي بعده نبي مطلقاً بشرع جديد، ولا يتجدد بعده مطلقاً استنباء.

وهذه الآية مثبتة لكونه خاتماً على أبلغ وجه وأعظمه، وذلك أنها في سياق الإنكار بأن يكون بينه وبين أحد من رجالهم بُنُوَّةٌ حقيقية أو مجازية، ولو كانت بعده لأحد لم يكن ذلك إلا لولده»^(٢).

ويقول الألوسي: «والمراد بكونه -عليه الصلاة والسلام- خاتمهم: انقطاع حدوث وصف النبوة في أحد من الثقلين بعد تحليته -عليه الصلاة والسلام- بها في هذه النشأة»^(٣).

ويقول رحمه الله فيما رواه جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «مثلي ومثل الأنبياء كرجل بنى داراً فأكملها وأحسنها إلا موضع لبنة، فجعل الناس يدخلونها ويتعجبون ويقولون: لولا موضع اللبنة».

(١) تفسير ابن كثير (٣/ ٤٧٤).

(٢) السراج المنير، للشرييني (٣/ ٢٣٧-٢٣٨).

(٣) روح المعاني، للألوسي (٢٢/ ٣٤).

ثم قال ﷺ: «فأنا موضع اللبنة، جئت وختمت الأنبياء»^(١).
وعن ثوبان رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «وإنه سيكون في أمتي
كذابون كلهم يزعم أنه نبي، وأنا خاتم النبيين لا نبي بعدي»^(٢).
والأحاديث في هذا الباب كثيرة أكتفي بهذا المقدار.
ولا ريب أن ادعاء النبوة من أظلم الظلم وأعظم الافتراء على الله
تعالى، فلا أحد أعظم ظلماً ولا أكبر جرماً ممن افتري على الله كذباً، فزعم أن
الله أرسله وهو ليس كذلك، يقول تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ
قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ وَمَنْ قَالَ سَأُنْزِلُ مِثْلَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَوْ تَرَى إِذِ الظَّالِمُونَ فِي
غَمَرَاتِ الْمَوْتِ وَالْمَلَائِكَةُ بَاسِطُوا أَيْدِيهِمْ أَخْرِجُوا أَنْفُسَكُمْ الْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ الْهُونِ
بِمَا كُنْتُمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ وَكُنْتُمْ عَنْ آيَاتِهِ تَسْتَكْبِرُونَ﴾^(٣).

(١) أخرجه البخاري: كتاب المناقب، باب خاتم النبيين ﷺ (٦/٥٥٨ ح ٣٥٣٤)، ومسلم:

كتاب الفضائل، باب ذكر كونه ﷺ خاتم النبيين (٤/١٧٩١ ح ٢٢٨٧).

(٢) أخرجه الإمام أحمد (٥/٢٧٨)، وأبو داود في سننه: كتاب الفتن والملاحم، باب ذكر

الفتن ودلائلها (٢/٤٩٩ ح ٤٢٥٢)، والترمذي في سننه: كتاب الفتن عن رسول الله

ﷺ، باب ما جاء لا تقوم الساعة حتى يخرج كذابون (٤/٤٩٩ ح ٢٢١٩)، والحاكم في

المستدرک (٤/٤٩٦ ح ٨٣٩٠) وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين.

(٣) سورة الأنعام، الآية (٩٣).

ثانياً: دعوى كون النبوة مكتسبة:

«الإيمان بالنبوة أصل النجاة والسعادة، فمن لم يحقق هذا الباب: اضطرب عليه باب الهدى والضلال، والإيمان والكفر، ولم يُميّز بين الخطأ والصواب»^(١).

والنبوة منحة إلهية، لا تُنال بمجرد التشهي والرغبة، ولا تُكتسب بالمجاهدة والمعاناة، وقد بين الله تعالى في أكثر من آية أن النبوة اصطفاء واختيار، وهي نعمة ربانية إلهية، قال تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ مِنْ ذُرِّيَةِ آدَمَ وَمِمَّنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ وَمِنْ ذُرِّيَةِ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْرَءِيلَ وَمِمَّنْ هَدَيْنَا وَاجْتَبَيْنَا﴾^(٢).

وقال تعالى: ﴿اللَّهُ يَصْطَفِي مِنَ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ النَّاسِ﴾^(٣).
وقال تعالى حاكياً قول يعقوب لابنه يوسف: ﴿وَكَذَلِكَ نَجْتَبِيكَ رِبُّكَ﴾^(٤)، وقال الله تعالى لموسى عليه السلام: ﴿إِنِّي اصْطَفَيْتُكَ عَلَى النَّاسِ بِرِسَالَتِي وَبِكَلِمَى﴾^(٥).

(١) قاله شيخ الإسلام في كتابه النبوات (١/٥٠٧).

(٢) سورة مريم، الآية (٥٨).

(٣) سورة الحج، الآية (٧٥).

(٤) سورة يوسف، الآية (٦).

(٥) سورة الأعراف، الآية (١٤٤).

وعليه، فقد كذب الفلاسفة الذين زعموا أن النبوة تُنال بمجرد الكسب بالجد والاجتهاد، وتكُلّف أنواع العبادات، واقتحام أشقّ الطاعات، والدأب في تهذيب النفوس، وتنقية الخواطر، وتطهير الأخلاق، ورياضة النفس والبدن^(١).

هذا، وقد ذهبوا إلى أن النبوة مكتسبة^(٢)، ومن المعلوم أن الفلاسفة القدامى - كأفلاطون وأرسطو - لا يعرفون شيئاً عن النبوة، ولم ينعموا بهذه النعمة العظيمة، أمّا المتفلسفة الذين عاشوا في ديار الإسلام، وراموا الجمع بين الفلسفة والدين، كالفارابي، وابن سينا، وغيرهم: فالنبوة عندهم فيضٌ يفيض من العقل الفعال، «ويحصل في القلوب بسبب استعداد الأشخاص، فأَيُّ عبدٍ كان استعدادُه أتمَّ: كان الفيض عليه أتمَّ، من غير أن يكون من الملاء الأعلى سببٌ يَخْصُّ شخصاً دون شخص بالخطاب والتكليم»^(٣).

(١) انظر: لوامع الأنوار البهية (٢/ ٢٦٧)، الرسل والرسالات، للأشقر ص: (٥٩).

(٢) انظر التفصيل في: مواقف التفتازاني الاعتقادية ص: (٩٦-٩٨).

(٣) شرح الأصبهانية لشيخ الإسلام (٢/ ٥٤٢)، وانظر: آراء أهل المدينة الفاضلة للفارابي ص: (١٠٩-١١١)، الإشارات والتنبيهات لابن سينا (٣/ ٨٦٣)، النجاة له (٢/ ١٦٠-١٦١)، أحوال النفس له ص: (١١٤-١٢١) - الفصل الثالث في إثبات النبوة -، فخر الدين الرازي وآراؤه الكلامية والفلسفية للزركان ص: (٥٥٢-٥٥٣)، في الفلسفة الإسلامية: منهج وتطبيق المذكور (١/ ٦٩) وما بعدها.

فالنبوة عندهم مكتسبة يُحصِّلُها مَنْ حاز على الشروط التي ذكروها^(١).

وهذا ليس غريباً منهم؛ لأن قدماءهم - كالفلاسفة اليونان - لا يؤمنون بالوحي أصلاً، أما المنتسبون إلى الإسلام - كالفارابي وابن سينا ومَنْ معهم - فهم زنادقة، يُظهرون الإسلام ويُبطنون الكفر، وقد كفرهم كثيرٌ من علماء الأمة، وموقف أبي حامد الغزالي منهم في كتابه (تهافت الفلاسفة) معروف، فلا يُستغرب منهم أن يذهبوا هذا المذهب؛ لأنهم ليسوا من زمرة المؤمنين أصلاً.

ولكن المستغرب أن بعض من تأثر بالفلسفة من المتكلمين والصوفية ذهبوا إلى هذا الرأي، فقالوا إن النبوة يمكن اكتسابها بالمجاهدات المختلفة، ومنهم بعض كبار الشافعية المتفلسفين، كأبي حامد الغزالي، فمع أنه كفر الفلاسفة في كتابه (تهافت الفلاسفة): إلا أنه كان يميل إلى كون النبوة مكتسبة، وقد صرح بأن «هذه الرحمة مبذولة بحكم الجود الإلهي، غير مضمون بها على أحد، ولكن لا بدَّ من الاستعداد للقبول بتزكية النفس، وتطهيرها عن الحَبْثِ والكدورة»^(٢).

(١) انظر: مقارنة بين الغزالي وابن تيمية للدكتور محمد رشاد سالم ص: (١٢٠-١٣٥).

(٢) ميزان العمل للغزالي ص: (٢١-٢٢)، إحياء علوم الدين له (١١/٣).

وقد ناقشه شيخ الإسلام في عدد من كتبه بنفسٍ طويل^(١)، كما أن الشيخ الدكتور محمد رشاد سالم قد درس هذه القضية في رسالته القيمة (مقارنة بين الغزالي وابن تيمية)^(٢).

وقد ألفت بعضُ الباحثين رسالةً علميةً بعنوان (النبوة والرسالة بين الإمامين: الغزالي وابن تيمية)، وقد دافعَ فيها عن الغزالي بكثيرٍ من الباطل، ومع ذلك فقد اعترف بأنَّ الغزاليَّ متأثر بالفلسفة في هذه المسألة، وأنه يفتح الباب على مصراعيه لكل مَنْ أرادَ كشفَ الغطاء ورفعَ الحجاب بين اللوح المحفوظ ومرآة قلبه، حتى تنتقش فيه جميعُ المعلومات أو بعضها^(٣).

وكل هذا الانحراف هو بسبب تعظيم هؤلاء للفلسفة وأهلها. ومن هنا صرح علماء الشافعية أن هذا الاعتقاد من نواقض الإيمان، وأنه يوجب الردة، ومن أقوالهم في ذلك ما يلي:

نقل النووي عن القاضي وأقره: «أن من ادعى أن النبوة مكتسبة، أو أنه يبلغ بصفاء القلب إلى مرتبتها، أو ادعى أنه يوحى إليه وإن لم يدع

(١) انظر: النبوات (١/١٩٦، ٦١٠، ٦٩٩-٧٠٤، ٢/٨٣٧، ٩٤٠-٩٤٣)، شرح الأصبهانية

(٢/٥٤٢-٥٤٣)، درء تعارض العقل والنقل (١/٣٢)، الرد على المنطقيين ص: (٥١٠).

(٢) ص: (٧٣-٤٩).

(٣) النبوة والرسالة بين الإمامين: الغزالي وابن تيمية ص: (١٦٢-١٦٤).

النبوة، أو ادعى أنه يدخل الجنة ويأكل من ثمارها، ويُعانق الحور: فهو كافر بالإجماع قطعاً^(١).

وقال الهيثمي -وهو يعدد المكفرات-: «أو النبوة مكتسبة، أو أن رتبته يوصل إليها بصفاء القلب»^(٢)، أي: أن ذلك كفر.

وقال الخاني: «ومنها: أن من ادعى أن النبوة مكتسبة، وأنه يبلغ بصفاء القلب إلى مرتبتها... فهو كافر بالإجماع في جميع ما ذكر»^(٣).

وما ذكره علماء الشافعية هنا من تكفير القائل بأن النبوة مكتسبة: هو الحق، وهو مقتضى الإيثار بختم النبوة بالنبى ﷺ أيضاً، والأدلة على كون النبوة اصطفاً ونعمة إلهية، وأنها لا تُنال بالكسب كثيرة، أكتفي بما أوردتها في بداية هذا الموضوع.

(١) روضة الطالبين ص: (١٧٢٨).

(٢) الزواجر عن اقتراف الكبائر (١/ ٤٤).

(٣) رسالة في ألفاظ الكفر للخاني ص: (٣٩٥-٣٩٦)، وانظر: الكفاية لذوي العناية في

الفقه الشافعي للفاخوري ص: (١٦٥).

المبحث الثالث :

المكفرات المناقضة للإيمان بالكتب :

وفيه مطلبان :

المطلب الأول : في المكفرات المناقضة للإيمان بالكتب إجمالاً.

المطلب الثاني : فيما يتعلق بالقآآن الكريم.

(٣) سورة البقرة، الآية (١٣٦).

والمكفرات الذي ذكرها علماء الشافعية هنا يمكن تلخيصها فيما يلي:

أولاً: إنكار الكتب المنزلة جملة أو لكتاب معين منها:

عدَّ علماء الشافعية إنكارَ الكتب المنزلة أو لشيءٍ منها من موجبات الردة، قالوا: إن من المكفرات: «كأن ينكر إنزالَ كتاب.. كالتوراة والإنجيل وزبور داود وصحف إبراهيم»^(١).

وذكروا أيضاً: أن من المكفرات: «جحد التوراة، والإنجيل، وكتب الله المنزلة، والكفر بها، أو لعنها، أو سبها، أو الاستخفاف بها»^(٢).

بل الشك في ذلك مناقض للإيمان، قال الهيثمي وهو يذكر المكفرات: إن منها: أن «يشك في نبوة نبي.. أو في إنزال كتاب كذلك، كالتوراة، أو الإنجيل، أو زبور داود، أو صحف إبراهيم»^(٣).

فإذا كان الشك في ذلك مناقضاً للإيمان—وهو كذلك فعلاً—فإنكار هذه الكتب يكون موجباً للردة من باب أولى.

وكون إنكار هذه الكتب أو بعضها من نواقض الإيمان مما هو معلوم من الدين بالضرورة؛ إذ فيه إنكار صريح للكتاب والسنة.

(١) إرشاد العباد للمليباري ص: (٢٤)، وانظر: العقد الثمين للسويدي ص: (٥٣٣).

(٢) الإعلام بقواطع الإسلام للهيثمي ص: (٢٧٨) بتصرف.

(٣) الزواجر عن اقتراف الكبائر (١/٤٣)، وانظر: الكفاية لذوي العناية في الفقه الشافعي،

للفاخوري ص: (١٦٥).

ثانياً: الاستخفاف بكتب الله المنزلة:

ذكر الشافعية أن «من استخفَّ بالمصحف أو التوراة أو الإنجيل أو الزبور: كَفَر»^(١).

فالاستخفاف بأي من كتب الله المنزلة بمنزلة الاستخفاف بالقرآن الكريم، وسيأتي تفصيل ذلك في المطلب الثاني بإذن الله تعالى.

(١) الإعلام بقواطع الإسلام للهيتمي ص: (٢٩١، ٢٧٨).

المطلب الثاني: المكفرات المتعلقة بالقرآن الكريم:

القرآن الكريم هو آخر كتب الله تعالى المنزلة على رسله، والإيمان به يكون مثل الإيمان بكتب الله المنزلة السابقة من حيث الإيمان، فلا يفرق بين واحد وآخر في الإيمان، كما سبق في المطلب الأول، ولكن الإيمان بالقرآن الكريم يجب أن يكون على أنه هو الكتاب الجامع الناسخ لما قبله، وقد أنزل على خاتم الأنبياء والرسل محمد ﷺ، كما قال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنْ الْكِتَابِ وَمُهِيمًا عَلَيْهِ﴾^(١).

وقد ذكر علماء الشافعية مكفرات عدة تتعلق بالقرآن الكريم، منها:

أولاً: جحد آية أو حرف من القرآن أو زيادة حرف فيه:

ذكر الشافعية أن مما يوجب الردة: «جحد آية أو حرف من القرآن مجمع عليه، كالمعوذتين، بخلاف البسملة، أو زيادة حرف فيه مع اعتقاد أنه منه»^(٢).

وقد أجمعوا على عد ذلك من المكفرات، وأقوالهم في ذلك كثيرة^(٣).

(١) سورة المائدة، الآية (٤٨).

(٢) العزيز شرح الوجيز، للرافعي (١١/٩٨)، روضة الطالبين، للنووي ص: (١٧٢٥)، أسنى المطالب شرح روض الطالب (٨/٢٩٠)، الإعلام بقواطع الإسلام للهيتمي ص: (٢٠٦).

(٣) انظر: رسالة في ألفاظ الكفر للخاني ص: (٢٠٦).

وقد مثلوا للمتفق على كونها آية هنا بالمعوذتين دفعاً لما قد يتوهم بعضهم خلاف ذلك لما قد اشتهر عن ابن مسعود رضي الله عنه عدم عدّهما من القرآن، ولذلك فصلوا في هذه القضية أكثر، فقال الهيثمي: «فإن قلت: قد أنكر ابن مسعود كون المعوذتين قرآناً، فكيف يكفرنا فيهما؟

قلت: قال النووي في المجموع: إن نسبة ذلك لابن مسعود كذب عليه.

فإن قلت: فهل فيه جوابٌ على تقدير الصحة؟

قلت: الجواب عنه: أنه لم يستقر الإجماع عند إنكاره على كونهما قرآناً، وأما الآن فقد استقر، وصارت قرآنيتهما معلومة من الدين بالضرورة فكفرنا فيهما، عالماً كان أو عامياً، مخالطاً للمسلمين أم لا.

على أن ما روي من إنكاره إنما هو إنكارٌ لرسمهما في مصحفه، لا لكونهما قرآناً، كما قاله الشيخ أبو علي عن أبي هريرة والقاضي أبو بكر الباقلاني؛ لأنه كانت السنة عنده أن لا يُثبت في المصحف إلا ما أمر النبي ﷺ بإثباته أو كتبه، ولم يجده كتب ذلك، ولا سمع أمره به^(١).

وما ذكره الهيثمي هنا صحيح وكاف في توضيح المراد.

ثانياً: الاستخفاف والاستهانة بالمصحف:

ذكر علماء الشافعية - كغيرهم من علماء الأمة - أن الاستخفاف بالقرآن والاستهانة بالمصحف مما يناقض الإيمان ويوجب الردة، سواء

(١) الإعلام بقواطع الإسلام للهيتمي ص: (٢٠٦-٢٠٧).

كان الاستخفاف والاستهزاء صريحاً أو تلميحاً، وسأسرد فيما يلي بعض الصور التي ذكروها في هذا الصدد:

• فمن ذلك: إلقاء المصحف في القاذورات بغير عذر:
قال الغزالي -وهو يذكر المكفرات-: «ومن الأفعال: عبادة الصنم، والسجود للشمس، وكذلك إلقاء المصحف في القاذورات»^(١).
وقال الهيثمي: «ومنها: إلقاء المصحف في القاذورات لغير عذر، ولا قرينة تدل على عدم الاستهزاء وإن ضعفت، والمراد بها النجاسات مطلقاً، بل والقذر الطاهر أيضاً، كما صرح به بعضهم»^(٢).
وكون إلقاء المصحف في القاذورات كفراً واضح؛ إذ فيه إهانة للقرآن الكريم.

• ذكر الهيثمي -نقلاً عن الحنفية- وهو يعدد المكفرات: «أو قال: المصحف آلة الفساد واللهو، أو لم يقر بكتاب الله تعالى، أو قال: القرآن حكايات جبريل وينكر وحي الرب الجليل».
قال: «وما ذكره في المصحف والقرآن ظاهر جلي»^(٣)، وهو كذلك، فكون هذا القول كفراً أوضح من أن يوضح.

(١) الوسيط في المذهب، للغزالي (٤/ ١١٩).

(٢) الإعلام بقواطع الإسلام للهيتمي ص: (١٩٨).

(٣) المصدر السابق ص: (٢٥٠).

• ومن ذلك: استعمال القرآن في غير ما وضع له بقصد

الاستخفاف أو الاستهزاء:

قال الهيثمي -نقلًا عن أحد الحنفية-: «أو قال لمن يقرأ القرآن بالاستهزاء: ﴿وَالْتَفَتِ السَّاقِ بِالسَّاقِ﴾^(١)، أو ملأً قدحاً فقال: ﴿وَكَسَادِهَا قَا﴾^(٢)، أو قال بالاستهزاء عند الوزن أو الكيل: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾^(٣)، أو رأى جمعاً فقرأ باستخفاف: ﴿وَحَشَرْنَاهُمْ فَلَمْ نُغَادِرْ مِنْهُمْ أَحَدًا﴾^(٤)، أو قال: اجعل بيننا مثل ﴿وَالسَّمَاءِ وَالطَّارِقِ﴾^(٥)، وكذا في نظائرها...».

ثم قال الهيثمي: «وما ذكره في السور.. من الكفر ظاهرٌ بقيده الذي ذكره، وهو أن يستعمل القرآن في غير ما وُضع له بقصد الاستخفاف أو الاستهزاء، بخلاف استعماله في ذلك لا بهذا القصد، لكن لا تبعد

(١) سورة القيامة، الآية (٢٩).

(٢) سورة النبأ، الآية (٣٤).

(٣) سورة المطففين، الآية (٣).

(٤) سورة الكهف، الآية (٤٧).

(٥) سورة الطارق، الآية (١).

حرمته، وليس كالتضمنين^(١) كما هو ظاهر، على أن جمعاً قالوا بحرمة التضمنين أيضاً^(٢).

فاستعمال القرآن في مثل هذا إن كان بقصد الاستخفاف والاستهزاء فهو كفر، وإن لم يكن بهذا القصد فهو إلى الحرمة أقرب، وهذه الصور وأمثالها ليست من التضمنين في شيء، على أن التضمنين هو الآخر مختلف فيه، والهيتمي يميل إلى تحريمه أيضاً.

• ومن ذلك أيضاً:

قالوا: ولو قرأ القرآن على ضرب الدف أو القضيب... فهو كفر^(٣). ورجح النووي أنه لا يكفر في هذه المسألة، ولم يتعقبه الهيتمي، وقال قاسم الخاني: «ومنها: أنه لو قرأ القرآن على ضرب الدف والقضيب: ففي كفره خلاف، وقال النووي في الروضة وغيرها: إنه لا يكفر، وهو المفهوم من كلام الرافعي؛ لأنه حكاة عن الحنفية ولم يذكر فيه شيئاً»^(٤).

(١) التضمنين هو: أن يضمن المتكلم كلامه كلمة من آية، أو حديث، أو مثل سائر، أو بيت شعر. انظر: نهاية الأرب في فنون الأدب (٢/ ٣٠٤).

(٢) الإعلام بقواطع الإسلام ص: (٢٤٩-٢٥٠).

(٣) انظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي (١١/ ١٠٢)، روضة الطالبين، للنووي ص:

(١٧٢٦)، الإعلام بقواطع الإسلام، للهيتمي ص: (٢٢٣).

(٤) رسالة في ألفاظ الكفر للخاني ص: (٣٨١).

• ومن ذلك أيضاً: تفضيل الغناء على القرآن الكريم في التأثير:
قال الهيثمي -وهو يعدد المكفرات-: «عد سماع الغناء من الدين،
أو أنه يؤثر في القلوب أكبر من القرآن»^(١).
وبذلك صرح السويدي الشافعي أيضاً^(٢).
وقد صرح الهيثمي بأنه لا يشترط الجمع بين هذين الاعتقادين
للحكم بكفر من اعتقدهما، بل يكفي أحدهما قال: «وكذا زاعم أن سماع
الغناء من الدين، وأنه أنفع من القرآن الكريم؛ لا يُشترط في تكفيره جمعه
بين هذين، بل يكفي أحدهما، وهذا ظاهر للمتأمل، فليتنبه لذلك»^(٣).
والزعم بأن الغناء من الدين ما أبعد من الدين، ولكن قائله لا
يكفر إلا إذا كان مستهزئاً بالنصوص الدالة على التحريم وراداً لها، أما إن
كان قوله صادراً عن جهلٍ أو شبهةٍ فلا يكفر.
وأبعد منه الزعم بأنه أنفع من القرآن في التأثير، وهذا كله من الآثار الخطيرة
للتصوف، ومن العجب أن ممن يزعم الزعم الأخير هو الغزالي! فقد زعم أن
الغناء أكثر تأثيراً في القلب من القرآن من سبعة أوجه!!^(٤)، والله المستعان.

(١) الزواجر عن اقتراف الكبائر (١/ ٤٥).

(٢) انظر: العقد الثمين في بيان مسائل الدين ص: (٥٣٦).

(٣) الإعلام بقواطع الإسلام، للهيتمي ص: (٢٩٤) بتصرف يسير.

(٤) انظر: إحياء علوم الدين، للغزالي (٢/ ٣٠٠-٣٠١).

ثالثاً: إبطال إعجاز القرآن الكريم:

نقل النووي عن القاضي عياض وأقره: أن «من غير شيئاً من القرآن، أو قال: ليس بمعجز: فهو كافر»^(١).

وقد ذكر كثيرٌ من الشافعية أن إنكار كون القرآن معجزاً كفر^(٢).

وبعضهم فصل فيه، قال الخاني: «ومنها: أن من غير شيئاً من القرآن وقال إنه ليس بمعجز: فقد كفر، إلا إن أراد بقوله (ليس بمعجز): أن الإعجاز ليس من ذات القرآن، بل أن الله تعالى صرف القوى عن معارضته: ففي كفره نظر، والظاهر أنه لا يكفر؛ لأن بعض الناس ذهب إلى أن الإعجاز من هذا الوجه، وإن كان مذهباً مرجوحاً»^(٣).

وما ذكره الخاني هو اختيار ابن حجر الهيتمي أيضاً، وهو ملخص ما ذكره الهيتمي^(٤).

والله تعالى أعلم بالصواب.

(١) روضة الطالبين ص: (١٧٢٨).

(٢) انظر: ترشيح المستفيد (حاشية فتح المعين) للسقاف ص: (٣٧٦)، فتح الجواد شرح الإرشاد، للهيتمي (٢/٢٩٨)، العباب المحيط بمعظم نصوص الشافعي والأصحاب للقاضي صفى الدين أحمد بن عمر المعروف بابن المذحجي (٥/١٨٤١).

(٣) رسالة في ألفاظ الكفر، للخاني ص: (٣٩٨).

(٤) انظر: الإعلام بقواطع الإسلام، للهيتمي ص: (٢٧٦-٢٧٧).

الفصل العاشر

الملفقات المناقضة للإيمان باليوم الآخر، والقدر.

وفيه مبحثان :

المبحث الأول : الملفقات المناقضة للإيمان باليوم الآخر.

المبحث الثاني : الملفقات المناقضة للإيمان بالقدر.

المبحث الأول

المكفرات المناقضة للإيمان باليوم الآخر:

وفيه مطلبان :

المطلب الأول : إنكار البعث.

المطلب الثاني : إنكار الوعد والوعيد أو الاستعزاء بهما.

المطلب الأول: إنكار البعث:

المراد باليوم الآخر هنا هو يوم القيامة، ويدخل فيه كل ما كان مقدمة إليه، كالحياة البرزخية، وأشراط الساعة.

ولذلك ذكر علماء الشافعية أن المراد باليوم الآخر -وهو القيامة- هو من الموت إلى آخر ما يقع يوم القيامة، أي: إلى ما لا نهاية له، وعليه فمدة البرزخ من يوم القيامة، وقيل: أوله من المحشر، وعليه: فمدة البرزخ ليست منه، وعلى الأول: فيستمر اليوم الآخر من الموت إلى ما لا نهاية له، وهذا هو المشهور عند الشافعية^(١).

والإيمان باليوم الآخر هو الركن الخامس من أركان الإيمان، والتي لا يصح إيمانُ العبد إلا بها، كما في حديث جبريل -وقد تقدم مراراً- وقال تعالى: ﴿قَنِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾^(٢)، والآيات في ذلك كثيرة جداً.

(١) انظر: تعظيم قدر الصلاة (١/٣٩٣)، شعب الإيمان، للبيهقي (٢/٥)، فتح المبين لشرح الأربعين للهيتمي ص: (٧١)، فتح الرحمن للشيخ محمد بن زياد الوضاحي الزبيدي ص: (٤٥)، مواهب الديان شرح فتح الرحمن للشيخ سعيد بن محمد باعشن الحضرمي ص: (١٣٠).

(٢) سورة التوبة، الآية (٢٩).

والمراد بالإيمان باليوم الآخر: الإيمان بأنه كائن لا محالة، والتصديق بكل ما بعد الموت من عذاب القبر ونعيمه، وبالبعث بعد ذلك، والحساب، والميزان، والثواب والعقاب، والجنة والنار، وبكل ما وصف الله به يوم القيامة^(١).

وقد ذكر علماء الشافعية مكفريات كثيرة متعلقة باليوم الآخر، وسأذكر في هذا المطلب ما يتعلق بالبعث.

والبعث هو النشور، وهو إحياء الله تعالى الخلق بعد موتهم، والإخراج من القبور بعد إعادة الأرواح إلى الأبدان، ثم يساق الناس إلى المحشر لفصل القضاء^(٢).

والإيمان بالبعث ثابت بالكتاب والسنة، والعقل والفطرة، فيجب الإيمان بأن الله يبعث من في القبور، وتعاد الأرواح إلى الأجساد، فيقوم الناس لرب العالمين، قال تعالى: ﴿ثُمَّ إِنَّكُمْ بِعْدَ ذَلِكَ لَمَمِتُونَ﴾^(١٥) ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ تُبْعَثُونَ^(١٦) ﴿٣﴾، وقال تعالى: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ﴾^(١١٥) ﴿٤﴾.

(١) انظر: مواهب الديان شرح فتح الرحمن ص: (١٣٠)، الإرشاد إلى صحيح الاعتقاد ص: (٢٩٠، ٣٠٥).

(٢) انظر: مواهب الديان شرح فتح الرحمن ص: (١٣٤).

(٣) سورة المؤمنون، الآيتان (١٥-١٦).

(٤) سورة المؤمنون، الآية (١١٥).

وقد أخبر الله تعالى عنه في كتابه العزيز في آيات كثيرة، وأقام عليه الدليل، ورد على منكريه. ومن نواقض الإيمان المتعلقة بهذا الباب:

إنكار البعث بجميع معانيه :

ذكر علماء الشافعية أن إنكار البعث من نواقض الإيمان، ومن موجبات الردة، قال الغزالي: «جحود الجنة والنار والقيامة كل واحد من هذه المعتقدات موجب للتكفير»^(١).

ونقل النووي عن القاضي عياض وأقره قوله من نواقض الإيمان : «أو أنكر الجنة أو النار، أو البعث أو الحساب. أو اعترف بذلك، ولكن قال: المراد بالجنة والنار والبعث والنشور والثواب والعقاب غير معانيها»^(٢) أي : أن ذلك كفر.

وفي (روض الطالب) للمقريئ اليميني -مع شرح الأنصاري- : «أو أنكر البعث للموتى من قبورهم، بأن يجمع أجزاءهم الأصلية ويعيد الأرواح إليها، أو الجنة أو النار، أو الحساب أو الثواب أو العقاب... أو أقر بها، لكن قال : المراد بها غير معانيها... كَفَرَ بجميع ما ذُكِرَ كما تقرر؛ لمخالفة ما نصَّ عليه الشارعُ صريحاً في بعضها، وما أجمع عليه في الباقي»^(٣).

(١) فضائح الباطنية، للغزالي ص: (١٥١).

(٢) روضة الطالبين للنووي ص: (١٧٢٨).

(٣) روض الطالب - مع شرحه أسنى المطالب - (٢٩٦ / ٨).

وبمثلها قال الشربيني^(١) والهيتمي أيضاً^(٢).

وقد ذكروا هنا صورتين لإنكار البعث :

أولاهما: إنكار وقوعها أصلاً، والأمر في كون هذا الإنكار موجباً للردة واضح، وهو الذي كان عليه المشركون، وقد أقام الله تعالى الأدلة عليه في آيات كثيرة، منها قوله تعالى : ﴿ يَتَأْتِيهَا النَّاسُ إِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّنَ الْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَاهُ مِن تُرَابٍ ثُمَّ مِّن نُّطْفَةٍ ثُمَّ مِّنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِّنْ مُّضْغَةٍ مُّخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ لِّنَبِّئَنَّ لَكُمْ وَنُفِّرُ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلاً ثُمَّ لِنَبْلُوَكُمْ أَشَدُّكُمْ وَنَمْنُكُمْ مِّنْ يُتَوَفَّى وَمِنْكُمْ مَّنْ يُرَدُّ إِلَى أَرْدَلِ الْعُمُرِ لِكَيْلَا يَعْلَمَ مِنْ بَعْدِ عِلْمٍ شَيْئاً وَتَرَى الْأَرْضَ هَامِدَةً فَإِذَا أَنزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاءَ اهْتَزَّتْ وَرَبَتْ وَأُنْبِتَتْ مِنْ كُلِّ زَوْجٍ بَهِيجٍ ﴿١﴾ ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنَّهُ يُخَيِّ الْمَوْتَى وَأَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿٢﴾ وَأَنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ لَا رَيْبَ فِيهَا وَأَنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ مَن فِي الْقُبُورِ ﴿٣﴾ ﴾

قال السمعاني في بداية تفسيره لهذه الآيات : « ذكر الله في هذه الآية الدلالة على منكري البعث، والخطاب للمشركين »^(٤).

قال الإمام ابن القيم رحمته الله : « يقول سبحانه : إن كنتم في ريب من البعث فلستم ترتابون في أنكم مخلوقون، ولستم ترتابون في مبدأ خلقكم

(١) مغني المحتاج (٤/ ١٣٦).

(٢) انظر: الإعلام بقواطع الإسلام للهيتمي ص: (٢٧٢).

(٣) سورة الحج، الآيات (٥-٧).

(٤) تفسير السمعاني (٣/ ٤١٩)، وانظر: تفسير البغوي (٣/ ٣٢٤).

من حال إلى حال إلى حين الموت، والبعث الذي وُعدتم به نظيرُ النشأة الأولى، فهما نظيران في الإمكان والوقوع، فإعادتكم بعد الموت خلقاً جديداً كالنشأة الأولى التي لا ترتابون فيها، فكيف تنكرون إحدى النشأتين مع مشاهدتكم لنظيرها؟!^(١).

وقال سعد الدين التفتازاني في كلمة جامعة هنا: «وردُّ النصوص بأن ينكر الأحكام التي دلت عليها النصوص القطعية من الكتاب والسنة، كحشر الأجساد مثلاً: كفرٌ لكونه تكذيباً صريحاً لله تعالى ورسوله ﷺ»^(٢).

ونصوصُ الشافعية في تكفير منكري البعث بهذه الصورة كثيرة^(٣)، ولا ريب في كفره.

الصورة الثانية: الاعتراف بالبعث والنشور، والجنة والنار، والثواب والعقاب، مع القول بأن المراد بها غير معانيها. وهذه الصورة من الإنكار لا تختلف عن الصورة الأولى من حيث الحكم بالكفر، كما صرح به علماء الشافعية.

(١) إعلام الموقعين (١/ ١٤٠).

(٢) شرح العقائد النسفية ص: (١١٩-١٢٠).

(٣) انظر: رسالة في ألفاظ الكفر للخاني ص: (٣٨٩، ٣٩٨)، إرشاد العباد إلى سبيل الرشاد للمليباري ص: (٢٤).

وهذا الاعتقاد مأخوذ من الفلاسفة، وخاصة من ينتسب إلى الإسلام منهم، الذين يتظاهرون بإثبات البعث والنشور، والجنة والنار، والثواب والعقاب، ولكن يقولون :

- المراد بالبعث هو المعاد الروحاني وليس الجسmani.
 - وأن المراد بالثواب والعقاب هي اللذات الروحانية التي ستكون للأرواح العالمة، أو الشقاوة الروحانية التي ستكون للأرواح الجاهلة.
- ويتضح هذا أكثر بذكر مذاهب الناس في المعاد، والناس اختلفوا في المعاد على أقوال، منها^(١) :

١- القول بمعاد البدن والروح جميعاً، وهو قول أهل السنة والجماعة.

٢- القول بمعاد البدن فقط، وهو قول أكثر أهل الكلام، من الجهمية، والمعتزلة، والأشاعرة، والماتريدية^(٢).

(١) انظر التفصيل في: مواقف التفتازاني الاعتقادية في شرح العقائد النسفية ص: (١٠٦).

(٢) قد يبدو أن القائلين بالبعث الجسmani لا يقولون ببعث الأرواح، وليس الأمر كذلك، ذلك أن القائلين بالبعث الجسmani يرون أن الأجسام نوعان: أجسام كثيفة، وهي التي لها طول وعرض وعمق، وأخرى لطيفة، وهي التي ليست كذلك، ويعتبرون الروح من هذا النوع الأخير، فيعرفون الروح بأنها جسم لطيف، وهذا مذهب غالبية المعتزلة، وكثير من أئمة

- ٣- القولُ بمعاد الأرواح فقط، وهذا قولُ المتفلسفة.
- ٤- إنكارُ المعادين معاً، وهو قولُ المكذِّبين بالجزاء بعد الموت، كالمشركين وغيرهم^(١).

- فالقول بالمعادين - الجسماني والروحاني - هو قول أهل السنة والجماعة.
- والقول بإنكار المعادين هو قول مشركي العرب وغيرهم من الكفار.

الأشاعرة، كالباقلاني، والجويني، انظر: الإرشاد ص: (٣١٨)، الغنية في أصول الدين ص: (١٦٥)، أبعاد الأفكار (٢٧٦)، التصور الذري في الفكر الإسلامي ص: (٣٤٢).

وهذا لا يختلف عن قول أهل السنة في الروح، حيث إن الصحيح عندهم أنه جسمٌ نوراني علوي مخالف بالماهية لهذا الجسم المحسوس، وهو خفيف حي متحرك، ينفذ في جوهر الأعضاء، ويسري فيها سريان الماء في الورد [انظر: الروح ص/ ٢٤٩، شرح العقيدة الطحاوية ٥٦٥/٢].. ولكن يختلف قولُ الأشاعرة عن قول أهل السنة بجعل هذا الروح عرضاً من أعراض الجسم، يفنى بفنائه، بناءً على أصلهم: العرض لا يبقى زمانين، وعن هذا الأصل نشأ الخلاف بينهم في مسألة: هل الرسل والأنبياء -عليهم السلام- رسل وأنبياء حقيقة بعد موتهم أم لا؟ وهم مضطربون في مسألة النفس والروح بين النصوص الواضحة ببقائها وعروجها وهبوطها وبين أصولهم الباطلة، انظر: فصول من كتاب الانتصار لأصحاب الحديث ص: (٦٨)، الروح ص: (١٥٩-١٦٠).

- (١) انظر: الصفدية لشيخ الإسلام (٢/ ٢٦٧-٢٦٨)، مجموع فتاوى شيخ الإسلام (٤/ ٣١٣-٣١٤)، الروح لابن القيم ص: (٥٧)، وانظر من كتب المتكلمين: الأربعين في أصول الدين للرازي (٢/ ٥٥)، الصحائف الإلهية للسمرقندي ص: (٤٣٨)، شرح المقاصد (٨٨-٨٩).

- والقول بالمعاد الجسماني فقط: هو قول جمهور المتكلمين، وهو خطأ، ونسبته إلى السلف وأهل السنة خطأ أيضاً.
 - والقول بالمعاد الروحاني فقط: هو قول المتفلسفة، أمثال الفارابي وابن سينا وغيرهم من الفلاسفة المنتسبين إلى الإسلام.
- وقول الفلاسفة بالمعاد الروحاني فقط كفرٌ لا شك فيه، كما صرح به علماء الشافعية وغيرهم.
- يقول أبو حامد الغزالي رحمته الله: «فيجب تكفيرٌ من يُغير الظاهرَ بغير برهان قاطع، كالذي ينكر حشر الأجساد، وينكر العقوبات الحسية في الآخرة بظنونٍ وأوهامٍ واستبعاداتٍ من غير برهان قاطع، فيجب تكفيره قطعياً؛ إذ لا برهان على استحالة ردِّ الأرواح إلى الأجساد، وذكر ذلك عظيم الضرر في الدين، فيجب تكفير كل من تعلق به»^(١).
- ويقول التفتازاني مثبتاً لصحة المعاد الجسماني، ومبطلاً لمن يراه روحانياً فقط: «وبالجملة؛ فإثبات الحشر من ضروريات الدين، وإنكاره كفرٌ بيقين.
- فإن قيل^(٢): الآيات المشعرة بالمعاد الجسماني ليست أكثر وأظهر من الآيات المشعرة بالتشبيه، والجبر، والقدر، ونحو ذلك، وقد وجب

(١) فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة، للغزالي ص: (١٤٢).

(٢) هذا الاعتراض للفلاسفة الباطنية، وهو موجّه إلى المتأولين من المسلمين، من الأشاعرة والماتريدية وغيرهم، انظر: تهافت الفلاسفة ص: (٢٩١-٢٩٤)، فضائح الباطنية ص: (٣٤).

تأويلها قطعاً، فلنصرف هذه أيضاً إلى بيان المعاد الروحاني، وأحوال
سعادة النفوس وشقاوتها بعد مفارقة الأبدان على وجه يفهمه العوام؛
فإن الأنبياء مبعوثون إلى كافة الخلائق لإرشادهم إلى سبيل الحق،
وتكميل نفوسهم بحسب القوة النظرية والعلمية، وتبقيّة النظام المفضي
إلى صلاح الكل، وذلك بالترغيب والترهيب: بالوعد والوعيد،
والبشارة بما يعتقدونه لذّة وكمالاً، والإنذار عما يعتقدونه ألماً ونقصاناً،
وأكثرهم عوام تقصّر عقولهم عن فهم الكمالات الحقيقية، واللذات
العقلية، وتقتصر على ما ألفوه من اللذات والآلام الحسية، وعرفوه من
الكمالات والنقصانات البدنية، فوجب أن تخاطبهم الأنبياء بما هو مثال
للمعاد الحقيقي؛ ترغيباً وترهيباً للعوام، وتتمياً لأمر النظام، وهذا ما
قال أبو نصر الفارابي: أن الكلام مثل وخيالات للفلسفة.

قلنا: إنما يجب التأويل عند تعذر الظاهر، ولا تعذر هنا^(١)، سيما على
القول بكون البدن المعاد مثل الأول، لا عينه، وما ذكرتم من حمل كلام

(١) هذا الجواب من التفتازاني - وغيره من المتكلمين - ضعيف جداً، ومتناقض في نفس
الوقت، فمادام العقل هو الحاكم فيما يؤول وفيما لا يؤول: فكيف يمكن الاتفاق -
عقلاً - على تعذر الظاهر وعدمه، ومادام الفلاسفة - وهم أئمتكم في العقل - قد قرروا
تعذر الظاهر حتى في باب المعاد: فكيف يسوغ لكم منعه بمجرد التحكّم. وهذا مما
جعل هؤلاء الملاحدة يتسلطون على الأشاعرة والماتريدية؛ لأنهم هم الذين فتحوا لهم

الأنبياء ونصوص الكتاب على الإشارة إلى مثال معاد النفس، والرعاية لمصلحة العامة: نسبةً للأنبياء إلى الكذب فيما يتعلق بالتبليغ، والقصد إلى تضليل أكثر الخلائق، والتعصّب طول العمر لترويج الباطل وإخفاء الحق؛ لأنهم لا يفهمون إلا هذه الظواهر التي لا حقيقة لها عندكم»^(١).

فجميع صور إنكار البعث وما يتعلق به من الجنة والنار موجبة للكفر والعياذ بالله، وما ذكره علماء الشافعية هنا هو الصحيح الموافق لأدلة الكتاب والسنة، وقد أجمع عليه المسلمون.

قال ابن عبد البر رحمه الله: «وقد أجمع المسلمون على أن من أنكر البعث فلا إيمان له ولا شهادة، وفي ذلك ما يغني ويكفي، مع ما في القرآن من تأكيد الإقرار بالبعث بعد الموت، فلا وجه للإنكار في ذلك»^(٢).

باب التأويل اعتماداً على العقل. وقد سبق التفتازاني بنحو هذا الجواب: الغزالي في كتابه

تهافت الفلاسفة ص: (٢٩٢-٣٠٦)، وكذلك في فضائح الباطنية ص: (٣٤).

(١) شرح المقاصد (٩٣/٥)، وما ذكره التفتازاني هنا من السؤال على لسان المتفلسفة،

والجواب عنه: ذكره أيضاً: الرازي في الأربعين (٢/٦٢-٦٣)، والسمرقندي في

الصحائف الإلهية ص: (٤٤٢)، كما ذكره -قبلهم- الغزالي في تهافت الفلاسفة ص:

(٢٩٢-٣٠٦)، فضائح الباطنية ص: (٣٤).

(٢) التمهيد (٩/١١٦).

ويقول ابن حزم رَحِمَهُ اللهُ: «وَأَنَّ الْبَعْثَ حَقٌّ، وَالْحِسَابَ حَقٌّ... يَجْمَعُ
تَعَالَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ بَيْنَ الْأَرْوَاحِ وَالْأَجْسَادِ، كُلُّ هَذَا إِجْمَاعٌ مِنْ جَمِيعِ أَهْلِ
الْإِسْلَامِ، مَنْ خَرَجَ عَنْهُ خَرَجَ عَنِ الْإِسْلَامِ»^(١).
وأقوال العلماء في ذلك كثيرة يصعب إحصاؤها^(٢)، والمسألة
واضحة لا تحتاج إلى مزيد الإيضاح.

(١) الدرّة فيما يجب اعتقاده، لابن حزم ص: (٢٠٦).

(٢) انظر: نواقض الإيمان القولية والعملية، للدكتور عبد العزيز العبد اللطيف ص: (٢٢٦) -

المطلب الثاني: إنكار الوعد والوعيد أو الاستهزاء بهما

اشتملت نصوص الكتاب والسنة على الوعد والوعيد^(١)، فالوعد يكون بالمغفرة والرضوان، والتكريم ودخول الجنان ونحو ذلك من أنواع الثواب، والوعيد يكون باللعة أو الغضب أو دخول النار وغير ذلك من أنواع العقاب.

قال تعالى: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾^(٢)، وقال تعالى: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ الْكُفَّارَنَارَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا هِيَ حَسْبُهُمْ وَلَعْنَهُمُ اللَّهُ وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّقِيمٌ﴾^(٣)، وقال تعالى: ﴿فَذَكِّرْ بِالْقُرْآنِ مَنْ يَخَافُ وَعِيدِ﴾^(٤).

ومن نعمته تعالى على عباده أنه سبحانه قد أخبر أن من وعده على عمل صالح فهو سينجز له، فهو تعالى لا يخلف وعده تكمراً منه وتفضلاً، قال تعالى: ﴿لَا يُخْلِفُ اللَّهُ وَعْدَهُ﴾^(٥).

(١) الوعد في أصل اللغة يُستعمل في الخير والشر، ويُعدى بنفسه وبالباء، يُقال: وعده خيراً، ووعدته شراً، فإذا أسقطوا الخير والشر قالوا في الخير: الوعد والعدة، وفي الشر: الإيعاد والوعيد، والوعيد لا يكون إلا بالشر. انظر: المفردات، للأصفهاني ص: (٨٢٦)، المصباح المنير ص: (٨٣٠)، مختار الصحاح ص: (٧٢٨).

(٢) سورة التوبة، الآية (٧٢).

(٣) سورة التوبة، الآية (٦٨).

(٤) سورة ق، الآية (٤٥).

(٥) سورة الروم، الآية (٦).

وأما الوعيد: فعصاة المؤمنين تحت مشيئته تعالى، فقد يقع هذا الوعيدُ جزاءً وعدلاً، وقد يتخلف تكرماً وفضلاً... ففي حديث أنس بن مالك رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «من وعده الله على عمل ثواباً: فهو منجزٌ له، ومن وعده على عملٍ عقاباً: فهو فيه بالخيار»^(١).

ويجب الإيمان بجميع نصوص الوعد والوعيد، وإجلالها وتعظيمها، وهذا ما عليه أهل السنة والجماعة، قال الأصفهاني الشافعي: «أجمع أهل الإسلام متقدموهم ومتأخروهم على رواية الأحاديث في صفات الله، وفي مسائل القدر، والرؤية، وأصل الإيمان، والشفاعة، والحوض، وإخراج الموحدين المذنبين من النار، وفي صفة الجنة والنار، وفي الترغيب والترهيب، والوعد والوعيد...»^(٢).

ومما يتضمنه الإيمان بالوعد والوعيد: الإيمان بالجنة والنار، بالتصديق بوجودهما، وأنها مخلوقتان موجودتان، لا تفنيان ولا تبيدان. قال ابن أبي حاتم: «والجنة حق، والنار حق، وهما مخلوقتان لا يفنيان أبداً، فالجنة ثوابٌ لأوليائه، والنار عقابٌ لأهل معصيته إلا مَنْ رحم»^(٣).

(١) أخرجه أبو يعلى في مسنده (٨٣٨/٢)، وابن أبي عاصم في السنة برقم (٩٦٠)،

والأصفهاني في الحجة (٧١/٢)، وحسنه الشيخ الألباني في الصحيحة (ح ٢٤٦٣).

(٢) الحجة في بيان المحجة (٢١٧/٢).

(٣) أصل السنة واعتقاد الدين ص: (٢١).

إذا تبين هذا فالمكفرات التي ذكرها علماء الشافعية هنا أمور منها:

أولاً: إنكار الجنة أو النار:

ذكر علماء الشافعية أن إنكار الجنة والنار كفر يوجب الردة، كما أنهم صرحوا بأن من يعترف بالجنة والنار، ولكن بغير معانيها: فهو كافر أيضاً، ومن أقوالهم في ذلك ما يلي:

قال المحلي الشافعي -وهو في صدد ذكر المكفرات-: «... أو أنكر -غير جاهلٍ معذورٍ- البعث.. أو الجنة أو النار، أو الحساب، أو الثواب والعقاب..»^(١).

وقال الخاني -وهو يذكر المكفرات-: «أو أنكر الجنة أو النار، أو البعث والحساب.

أو اعترف بذلك، ولكن قال: المراد بالجنة والنار والبعث والنشور والثواب والعقاب غير معانيها: فقد كفر بالاتفاق»^(٢).

وقد سبقت بعض أقوال الشافعية في الموضوع في المطلب الأول من هذا المبحث.

وكما سبق هناك في قضية المعاد، وأن الشافعية ذكروا صورتين لإنكاره، فكذلك الأمر هنا، فكما أن أولئك الفلاسفة أولوا المعاد بالمعاد

(١) شرح المحلي على المنهاج (٤/ ١٧٥).

(٢) رسالة في ألفاظ الكفر، للخاني ص: (٣٩٨).

الروحاني فقط: كذلك أولوا الجنة والنار بأن الجنة لذة روحانية، والنار شقاوة روحانية.

يقول التفتازاني حكاية لمذهبهم: «فما ورد في لسان الشرع من تفاصيل الثواب والعقاب، وما يتعلق بذلك من السمعيات: فهي مجازاتٌ، وعباراتٌ عن تفاصيل أحوالها في السعادة والشقاوة، واختلاف أحوالها في اللذات والآلام، والتدرج مما لها من دركات الشقاوة إلى درجات السعادة... [ثم ذكر درجات النفس بحسب فوات كمالها، إلى أن قال].. وأما النفوس السليمة الخالية عن الكمال وعمّا يُضادّه، وعن الشوق إلى الكمال: فتبقى في سعة من رحمة الله تعالى، خالصة من البدن إلى سعادة تليق بها، غير متألّمة بما يتأذى به الأشقياء...»^(١).

وهذا القول أيضاً كفر موجب للردة كما سبق، ولذلك لما سئل أبو حامد الغزالي عمن يؤول هذا التأويل قال: «الذي نختاره ونقطع به أنه لا يجوز التوقف في تكفير من يعتقد شيئاً من ذلك؛ لأنه تكذيبٌ صريحٌ لصاحب الشرع ولجميع كلمات القرآن من أولها إلى آخرها، فوصف الجنة لم يتفق ذكره مرة أو مرتين، ولا جرى بطريق كناية أو توسع وتجوز،

(١) شرح المقاصد (٥/١٢٣، ١٢٤، ١٢٥)، وقارن ما ورد في كلام التفتازاني بما في النجاة لابن سينا (٢/١٥١-١٦٠)، وفي الإشارات والتنبيهات له أيضاً (٤/٢٧-٣٩)، وفي هداية الحكمة للأبهري ص: (٨٣-٨٧).

بل بالفاظ صريحة لا يُتَمَارَى فيها ولا يُسْتَرَاب، وأن صاحبَ الشرع أراد بها المفهومَ من ظاهرها»^(١).

وما ذكره الشافعية من تكفير منكري الجنة والنار، وتكفير منكري حقيقتهم: حق وصواب، فيجب الإيمان بوجود الجنة والنار، وبوجود اللذات والآلام الحسية، وعليه الأدلة من الكتاب والسنة وإجماع علماء الإسلام.

ومن أنكرها أو أولها إلى غير معانيها: فقد كَذَّبَ القرآن والسنة، كما أنه نسبَ الأنبياءَ إلى الكذب.

قال ابن حزم رَحِمَهُ اللهُ: «وأن كل ما في القرآن من خبر عن نبي، أو عن المعاد، أو عن أمة من الأمم، أو عن المسخ: فعلى ظاهره، لا رمز في شيء من ذلك، ولا باطن، ولا سر، وكذلك كل ما فيه من أمور الجنة من أكل وشرب، وجماع، والخور العين، والولدان المخلدين، ولباس، وعذاب في النار بالزقوم والحميم والأغلال، وغير ذلك، فكله حق»^(٢).

وقال القاضي عياض رَحِمَهُ اللهُ: «وكذلك مَنْ أنكر الجنة، أو النار، أو البعث، أو الحساب، أو القيامة: فهو كافر بإجماع؛ للنص عليه، وإجماع الأمة على صحة نقله متواتراً.

(١) فضائح الباطنية للغزالي ص: (١٥٣-١٥٤).

(٢) الدرة فيما يجب اعتقاده ص: (٢٢١).

وكذلك من اعترف بذلك، ولكنه قال: إن المراد بالجنة والنار والحشر والنشر والثواب والعقاب معنى غير ظاهره، وإنما لذات روحية، ومعانٍ باطنة^(١).

وقال أيضاً: «وكذلك من دان بالوحدانية وصحة النبوة ونبوة نبينا ﷺ، ولكن جَوَّز على الأنبياء الكذب فيما أتوا به، ادَّعى في ذلك المصلحة بزعمه أو لم يدَّعها: فهو كافر بالإجماع، كالمفلسفين وبعض الباطنية، وغلاة المتصوفة وأصحاب الإباحة؛ فإن هؤلاء زعموا أن ظواهر الشرع وأكثر ما جاءت به الرسل من الإخبار عما كان ويكون من أمور الآخرة والحشر والقيامة، والجنة والنار: ليس منها شيء على مقتضى التصريح لقصور أفهامهم، فمُضْمِنٌ مقالاتهم إبطال الشرائع، وتعطيل الأوامر والنواهي، وتكذيب الرسل، والارتياح فيما أتوا به»^(٢).

ثانياً: الاستهزاء بالوعد والوعيد :

ذكر علماء الشافعية أن من نواقض الإيمان: الاستهزاء بالوعد والوعيد، وذكروا صوراً لهذا الاستهزاء.

• ومن ذلك: قال الرافعي والنووي -نقلًا عن الحنفية-: «إذا سخر باسم

من أسماء الله تعالى، أو بأمره، أو بوعده، أو وعيده: كفر»^(٣).

(١) الشفا (٢/ ٢٩٠).

(٢) الشفا (٢/ ١٠٦٨).

(٣) العزيز شرح الوجيز (١١/ ٩٩)، روضة الطالبين ص: (١٧٢٦).

ووافقهما الهيتمي وقال: «كذا نقلاً عنهم وأقرّاه، وهو ظاهر جلي، إلا أن محل ما ذكره - كما يُعلم مما يأتي - فيمن لا يخفى عليه نسبة ذلك إليه سبحانه وتعالى، ولا سيما الأسماء المشتركة، فيستفسر ويُعمل بتفسيره»^(١).

وبذلك صرح كثير من الشافعية^(٢)، وهو صحيح على التفصيل الذي مضى عن الهيتمي.

وقال ابن حجر آل بوطامي -وهو يذكر نواقض الإسلام-: «السادس: من استهزأ بشيء من دين الرسول أو ثوابه أو عقابه»^(٣).

وهذا عام شامل لجميع صور الاستهزاء في هذا الباب وغيره.

• ومن ذلك أيضاً: قال الشيخان -نقلاً عن الحنفية-: «وكذا لو قال: لو أمرني الله تعالى بكذا: لم أفعل، أو لو صارت القبلة في هذه الجهة: ما صليت إليها»^(٤).

(١) الإعلام بقواطع الإسلام، للهيتمي ص: (٢٢٠).

(٢) انظر: الزواجر عن اقتراف الكبائر (١/ ٤٤)، رسالة في ألفاظ الكفر، للخاني ص:

(٣٧٩)، إعانة المبتدين ببعض فروع الدين ص: (٤٥١).

(٣) تطهير الجنان عن درن الشرك والكفران ص: (٥٥)، وهذا مأخوذ من كلام شيخ الإسلام

محمد بن عبد الوهاب، انظر رسالة نواقض الإسلام مع شرح الشيخ الفوزان ص: (١٢٨).

(٤) العزيز شرح الوجيز (١١/ ٩٩)، روضة الطالبين ص: (١٧٢٦).

وقد أقره، وأقرهما الهيتمي وغيره من الشافعية^(١)، وهو الصحيح.

• ومن ذلك أيضاً: قال الشيخان -نقلاً عن الحنفية- «أو لو أعطاني الجنة ما دخلتها»^(٢).

وقد أقرهم الرافعي على تكفير هذا القائل، وأما النووي فقال: «مقتضى مذهبنا والجاري على القواعد: أنه لا يكفر في قوله: (لو أعطاني الجنة ما دخلتها)، وهو الصواب، والله أعلم»^(٣).

وذكر الهيتمي تفصيلاً في ذلك فقال: «وفصل غيره بين أن يقوله استخفافاً أو إظهاراً للعناد فيكفر، وإلا فلا، وهو متجه»^(٤)، وأيده في هذا التفصيل قاسم الخاني^(٥)، وهو وجيه.

• ومن ذلك أيضاً: ما ذكره الرافعي نقلاً عن الحنفية وأقره: أنه يكفر «لو قال ظالم لمن قال له (اصبر إلى المحشر): أي شيء في المحشر!»^(٦).

(١) انظر: الإعلام بقواطع الإسلام للهيتمي ص: (٢٢٠)، الزواجر عن اقتراف الكبائر

(١/٤٤)، رسالة في ألفاظ الكفر للخاني ص: (٣٧٩-٣٨٠).

(٢) العزيز شرح الوجيز (١١/٩٩)، روضة الطالبين ص: (١٧٢٦).

(٣) روضة الطالبين ص: (١٧٢٦).

(٤) الإعلام بقواطع الإسلام، للهيتمي ص: (٢٢١).

(٥) رسالة في ألفاظ الكفر ص: (٣٨٠).

(٦) العزيز شرح الوجيز (١١/١٠٠).

وأقره الهيتمي قائلاً: «وهو ظاهرٌ إن أراد به الاستخفاف»^(١).
هذه بعض صور الاستخفاف بالوعد والوعيد أو ما يتعلق بهما،
ذكرها علماء الشافعية وفصلوا فيها على النحو الذي تقدم، وقد ذكروا
صوراً أخرى أيضاً تركتها تجنباً للتطويل، والله تعالى أعلم.

(١) الإعلام بقواطع الإسلام، للهيتمي ص: (٢٤٠).

المبحث الثاني: المكفرات المناقضة للإيمان بالقدر:

الإيمان بالقدر أحد أصول الإيمان التي لا يحصل الإيمان إلا بها، فلا بد من الإيمان بالقدر خيره وشره، ففي حديث جبريل: «أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله، وتؤمن بالقدر خيره وشره»^(١).

والنصوص في إثبات القدر كثيرة جداً، منها قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾^(٢)، وقال تعالى: ﴿وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا﴾^(٣).

وذكر علماء الشافعية أن الإيمان بالقدر يكون بالإيمان بأن ما قدره الله في الأزل من خير وشر ونفع وضر لا بد من وقوعه فيما لا يزال، وما لم يقدر وقوعه في الأزل محال وقوعه فيما لا يزال، ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن. وبأن الله تعالى قدر وقوع الخير والشر قبل خلق الخلق، وأن جميع الكائنات بقضائه وقدره وإرادته، لا راد لأمره، ولا معقب لقضائه، خلق الخلق وأعمالهم، وقدر آجالهم وأرزاقهم، يثيب الطائع بفضله، ويعذب العاصي بعدله^(٤).

(١) حديث جبريل متفق عليه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، ومن أفراد مسلم من حديث عمر رضي الله عنه، وقد تقدم مراراً.

(٢) سورة القمر، الآية (٤٩).

(٣) سورة الأحزاب، الآية (٣٨).

(٤) انظر: مواهب الديان شرح فتح الرحمن ص: (١٤١).

قال النووي رَحِمَهُ اللهُ فِي شَرْحِهِ لِأَحَادِيثِ الْقَدَرِ مِنْ صَحِيحِ مُسْلِمٍ:
«وَفِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ كُلِّهَا دَلَالَاتٌ ظَاهِرَةٌ لِمَذْهَبِ أَهْلِ السُّنَّةِ فِي إِثْبَاتِ
الْقَدَرِ، وَأَنَّ جَمِيعَ الْوَاقِعَاتِ بِقَضَاءِ اللَّهِ وَقَدَرِهِ خَيْرُهَا وَشَرُّهَا، نَفْعُهَا
وَضَرُّهَا»^(١).

وَقَالَ أَيْضاً: «تَظَاهَرَتِ الْأَدْلَةُ الْقَطْعِيَّاتُ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ
وَإِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ وَأَهْلِ الْحِلِّ وَالْعَقْدِ مِنَ السَّلَفِ وَالْخَلْفِ عَلَى إِثْبَاتِ قَدَرِ
اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى»^(٢).

وَالْإِيمَانُ بِالْقَدَرِ يَقُومُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَرْكَانٍ، مِنْ أَقْرَبِهَا جَمِيعاً فَإِنَّ إِيْمَانَهُ
بِالْقَدَرِ يَكُونُ مُكْتَمِلاً، وَمِنْ انْتَقَصَ وَاحِداً مِنْهَا أَوْ أَكْثَرَ: فَقَدْ اخْتَلَّ إِيْمَانُهُ
بِالْقَدَرِ، وَهَذِهِ الْأَرْكَانُ الْأَرْبَعَةُ هِيَ:

١ - الْإِيمَانُ بِعِلْمِ اللَّهِ الشَّامِلِ الْمَحِيطِ.

٢ - الْإِيمَانُ بِكِتَابَةِ اللَّهِ فِي اللَّوْحِ الْمَحْفُوظِ لِكُلِّ مَا هُوَ كَائِنٌ إِلَى يَوْمِ
الْقِيَامَةِ.

٣ - الْإِيمَانُ بِمَشِيئَةِ اللَّهِ النَّافِذَةِ وَقُدْرَتِهِ التَّامَةِ، فَمَا شَاءَ كَانَ، وَمَا لَمْ
يَشَأْ لَمْ يَكُنْ.

٤ - خَلْقُهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى لِكُلِّ مَوْجُودٍ، لَا شَرِيكَ لِلَّهِ تَعَالَى فِي خَلْقِهِ.

(١) شرح النووي على صحيح مسلم (١٦/١٩٦).

(٢) المصدر السابق (٢/١٥٥).

وكل أصلٍ من هذه الأصول عليه أدلة من الكتاب والسنة، وليس غرضي هنا التفصيل فيها^(١).

وقد ذكر علماء الشافعية أن مما يناقض الإيمان في باب القدر أمور منها:

أولاً : إنكار القدر :

سبق أن القدر له أربع مراتب، وهي: العلم، والكتابة، والمشئة والإرادة، والخلق.

أمّا المرتبتان الأوليان -العلم والكتابة- فلم يُنكرهما إلا غلاةُ القدرية، الذين يقولون إنّ الأمر أنف، أي : لم يسبق لله فيه علم، وقد نشأوا في أواخر عهد الصحابة رضي الله عنهم، وتبرأ منهم مَنْ أدركهم من الصحابة رضي الله عنهم كما هو معروفٌ في قصة ابن عمر في أول حديثٍ في صحيح مسلم. أمّا بقية الطوائف: فهم مقرون بهاتين المرتبتين.

(١) انظر التفصيل في عرضها في: العقيدة الواسطية ص: (١٥٤-١٦٣) - مع شرحه (شرح العقيدة الواسطية من كلام شيخ الإسلام) -، شفاء العليل لابن القيم (١/ ٩١-١٧٩)، وقد خصّص كل مرتبةٍ ببابٍ مستقل، وهي الأبواب (١٠-١٣)، وانظر: القضاء والقدر للمحمود ص: (٤٠، ٥٤-٨٣)، وسطية أهل السنة في القدر ص: (٧-٢٠). القضاء والقدر للدكتور عمر سليمان الأشقر ص: (٢٩٢٩-٣٦).

أما المرتبتان الأخريان - المشيئة والخلق - فقد وقعَ فيهما الخلاف على قولين :

أحدهما: إنكار هاتين المرتبتين، وهذا مذهب المعتزلة ومن وافقهم، الذين يُنكرون أن تكون مشيئةُ الله تعالى لها تعلقُ بأفعال العباد وطاعتهم ومعاصيهم، ويَزعمون أنه تعالى لا يخلقُ أفعالَ العباد، وإنما العبادُ هم الخالقون لأفعالهم.

والثاني: الإقرار بهاتين المرتبتين، بإثبات الإرادة والمشيئة الشاملة، والقول بأنَّ الله خالقُ كل شيء، ومن ذلك أفعالُ العباد، وهذا قولُ جمهور الأمة، من أهل السنة، والأشاعرة، والماتريدية، والجهمية. ولكن أفعال العباد لها تعلقان:

أحدهما: بالخالق تعالى، وأنه تعالى خالقُ لأفعالهم، وهذا قد حصلَ فيه الاتفاقُ بين أهل السنة والأشاعرة والماتريدية. والثاني: بالعبد، وهل له قدرة أم لا، وهل قدرته مؤثرة أو غير مؤثرة؟

وهذا الشقُّ وقعَ فيه الخلافُ الكبيرُ بين المقرِّين بهاتين المرتبتين^(١)، ولا يهمني هنا التفصيل في هذا الأمر، وإنما ذكرت هذا القدر هنا لتعلقه بما يأتي.

(١) انظر: موقف ابن تيمية من الأشاعرة (٣/ ١٣٣٠).

وقد ذكر الشافعية أن القدرية الأوائل، والذين ينكرون المرتبتين الأوليين: كفار، وأنهم هم مجوس هذه الأمة.

أخرج اللالكائي عن المزني أنه قال: «قال الشافعي: تدري من القدري؟ الذي يقول: إن الله لم يخلق شيء حتى عمل به».

وقد كفرهم المزني والشافعي^(١).

وأورد البيهقي عن الشافعي أنه قال: «القدرية الذين قال رسول الله ﷺ: «هم مجوس هذه الأمة»^(٢): الذين يقولون: إن الله لا يعلم المعاصي حتى تكون»^(٣).

وكان رحمه الله يكره الصلاة خلف القدري^(٤).

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٢/٧٠١).

(٢) أخرجه أبو داود (٥/٦٦)، وابن أبي عاصم في السنة (برقم: ٣٣٨-٣٣٩)، والحاكم (١/٨٥) وقال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين: إن صح سماع أبي حازم من ابن عمر، ولم يخرجاه». قلت: لم يصح سماعه منه، انظر: جامع التحصيل للعلائي ص: (١٨٧)، وله شواهد من حديث جماعة من الصحابة، إلا أنها لا تخلو من مقال، وقد حسنه الشيخ الألباني رحمه الله. انظر: مختصر سنن أبي داود، لابن القيم (٧/٥٦-٦١)، ظلال اللجنة (رقم: ٣٢٨-٣٢٩)، التعليق على مشكاة المصابيح (١/٢٣ رقم ١٠٧).

(٣) مناقب الشافعي (١/٤١٣).

(٤) المصدر السابق (١/٤١٣).

فالشافعي بين القدرية المقصودين في الحديث بأنهم الذين ينكرون العلم الإلهي السابق^(١)، وقد كفرهم، كما كفرهم تلميذه المزني.

ثانياً: الاستخفاف بالقدر، أو نسبة الله تعالى إلى الجور:
ذكر علماء الشافعية صوراً للاستخفاف بالقدر، والتي توجب الردة - نعوذ بالله تعالى منها -، ومن ذلك:

ما قاله الشيخان -نقلاً عن الحنفية-: «ولو قال لغيره: لا تترك الصلاة فإن الله تعالى يؤاخذك؛ فقال: لو واخذني الله بها مع ما بي من المرض والشدة: ظلمني.

أو قال المظلوم: هذا بتقدير الله تعالى، فقال الظالم: أنا أفعلُ بغير تقدير الله تعالى: كفر»^(٢).

وقد وافقهما الهيثمي^(٣) والخاني^(٤) وغيرهما من الشافعية^(٥).

(١) انظر: عقيدة الشافعي، للدكتور الخميس ص: (٣٠).

(٢) العزيز شرح الوجيز، للرافعي (١١/٩٩)، روضة الطالبين، للنووي ص: (١٧٢٦).

(٣) الإعلام بقواطع الإسلام، للهيتمي ص: (٢٢١).

(٤) رسالة في ألفاظ الكفر للخاني ص: (٣٨٠).

(٥) انظر: الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع للخطيب الشربيني (٢/٤٩٥)، الكفاية لذوي

العناية في الفقه الشافعي للفاخوري ص: (١٦٥)، العباب المحيط بمعظم نصوص

الشافعي والأصحاب لابن المذحجي (٥/١٨٤٧)، فيض الإله المالك في حل ألفاظ

عمدة السالك وعدة الناسك لعمر بن محمد البقاعي (٢/٥٣٦)، النفحات الصمدية

ووجه التكفير في الجملة الأولى: أن فيها نسبة الجور إلى الله تعالى، وفي الجملة الثانية: إنكارُ القدر كلياً أو جزئياً، وكل ذلك كفر.

• ومن ذلك أيضاً:

ما نقله الشيخان عن الحنفية أنهم «اختلفوا فيما لو وضع متاعه في موضع، وقال: سلمته إلى الله تعالى، فقال له رجل: سلمته إلى مَنْ لا يتبع السارق إذا سرق»^(١).

ولم يرجح الشيخان هنا شيئاً، وقد ذكر الهيثمي تفصيلاً جيداً فقال: «والذي يظهر: أنه إن قال ذلك على جهة نسبة العجز إليه سبحانه وتعالى: كفر، وإن أراد سعة حلمه تعالى عن السارق، أو أطلق: لم يكفر، ثم رأيت الأذرعِيَّ قال: إنه لا يكفر عند الإطلاق، وقوله: لا يتبع السارق: أي: لستره إياه ونحو ذلك.

نعم، إن ظهرت قرينةُ استخفافٍ: فالكفرُ ظاهر»^(٢).

وهذا التفصيل متجه، والله تعالى أعلم.

• ومنها: ما نقله الشيخان عن الحنفية: أنه «لو دام مرضه واشتد

فقال: إن شئت توفي مسلماً، وإن شئت توفي كافرًا: كان كافرًا.

على مذهب الإمام الشافعي للجهني (٨٢/٣).

(١) العزيز شرح الوجيز (١١/١٠٣-١٠٤)، روضة الطالبين ص: (١٧٢٦).

(٢) الإعلام بقواطع الإسلام، للهيتمي ص: (٢٣٠).

وكذا لو ابتلي بمصائب، فقال: أخذت مالي، وأخذت ولدي، وكذا وكذا، وماذا تفعل أيضاً؟ أو ما ذا بقي ولم تفعله؟ كفر^(١).

ووافقهما الهيتمي وغيره، وذكر أن الكفر في الأول لكونه رضي بالكفر أو تمناه، وفي الثاني لأنه نسب الجور إلى الله تعالى^(٢).

وما ذكره في الجملة الأولى وارد، وهي بذلك لا تكون من مباحث القدر، ولكن يفهم منها معنى آخر من معاني نواقض الإيثار أيضاً، وهو عدم الثقة بالله تعالى، والتضجر والتسخط على القدر إلى هذا الحد، وهذا فيه من الخطر العظيم ما فيه، وخاصة في مثل هذه الظروف.

• ومنها أيضاً: أنهم اختلفوا فيما لو «أن مريضاً شفي، فقال: لقيت

في مرضي هذا ما لو قتلت أبا بكر وعمر رضي الله عنهما لم أستوجبه»:

فقال بعض العلماء: يكفر ويُقتل؛ لأنه يتضمن النسبة إلى الجور^(٣)،

وقال آخرون: لا يتحتم قتله، ويُستتاب ويُعزر^(٤).

(١) العزيز شرح الوجيز (١١/ ١٠٤-١٠٥)، روضة الطالبين ص: (١٧٢٦).

(٢) الإعلام بقواطع الإسلام، للهيتمي ص: (٢٣١-٢٣٢).

(٣) انظر: النفحات الصمدية على مذهب الإمام الشافعي لعبد الرحمن العلوي الجهني

(٣/ ٨٢)، الفقه الميسر في العبادات والمعاملات لأحمد عاشور ص: (٣٦٤).

(٤) انظر: الإعلام بقواطع الإسلام، للهيتمي ص: (٢٧١).

وفصل فيه الهيتمي فقال: «ولم يرجح النووي شيئاً من الخلاف في المسألة الأولى، أعني: مسألة المريض إذا شفي، والذي رجح المحب الطبري أنه لا يكفر.

والحق عندي أن يُفصل فيقال: إن أراد بذلك أن الله شدد عليه لذنوب سلفت له أو نحو ذلك: لم يكفر.

وإن أراد أنه لم يفعل معه الأصلح في حقه، فإن كان مع اعتقاد أن ما فعله معه جور: كفر، أو أنه تعالى لا يجب عليه الأصلح، أو أطلق: لم يكفر»^(١).

وهذا التفصيل جيد، والظاهر من الكلام السابق أنه يريد نسبة الجور إلى الله تعالى، وأنه لم يكن يستحق هذا الذي ناله في مرضه، والله تعالى أعلم.

هذه بعض صور الاستهزاء بالقدر، أو نسبة الله تعالى إلى العجز، أو إلى الجور، وأكتفي بهذه الصور، والله تعالى أعلم.

(١) الإعلام بقواطع الإسلام، للهيتمي ص: (٢٧٢).

الفصل الحادي عشر

أثر الإرجاء والتعطيل والتصوف على بعض المتأخرين
من علماء الشافعية في تقرير المذاهب المناقضة للإيمان :

وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : أثر الإرجاء على بعض المتأخرين من علماء
الشافعية في تقرير المذاهب.

المبحث الثاني : أثر التعطيل على بعض المتأخرين من علماء
الشافعية في تقرير المذاهب.

المبحث الثالث : أثر التصوف على بعض المتأخرين من علماء
الشافعية في تقرير المذاهب.

المبحث الأول: أثر الإرجاء على بعض متأخري علماء الشافعية في تقرير المكفرات.

سبق أن بدعة الإرجاء مقابلة لبدعة الخوارج، فالخوارج يكفرون بكل ذنب، وقد تجنبوا الحق في ذلك، أما المرجئة فيقابلونهم بالتفريط، فيرون أن الكبائر ليست من نواقض الإيمان أصلاً ولو لا بسّها ما يُخرجها عن مجرد كونها كبيرة، بل ليست مما ينقص الإيمان أصلاً.

وسبق أيضاً: أن الأصل الذي يجمعُ المرجئة بمختلف طوائفها، والذي لأجله سُموا بذلك: هو إخراجُ العمل عن مسمى الإيمان^(١).

ومن تأثر بالإرجاء -بل وقع فيه-: كثيرٌ من علماء الشافعية المتأخرين، والذين اتبعوا منهجَ أبي الحسن الأشعري في الإيمان وغيره، فمن المعلوم أن جمهورَ متأخري الشافعية هم أشاعرة في العقيدة، ولذا فقد كان لتأثرهم بالإرجاء آثاراً واضحة في تقريرهم للمكفرات.

● وأول أثر الإرجاء فيهم في باب المكفرات: رأيهم في تعريف الكفر نفسه، حيث إنهم حصروا الكفر في التكذيب فقط، طرداً لمذهبهم في الإيمان، والذي يتلخص بأنه التصديق القلبي فقط، أو التصديق مع الإقرار باللسان، والأول هو رأي جمهور المتكلمين الشافعية وغيرهم.

(١) انظر ما سبق في بداية المبحث الثالث من الفصل الثالث.

وقد ناقض كثيرٌ منهم أنفسهم، فذهب إلى تأييد وقوع الكفر بالأفعال والأقوال أيضاً، وهذا مذهب جمهور الشافعية، الذين تحدثوا عن الردة في كتب الفقه، وقد سبق بيان ذلك في فصول الرسالة بما لا يدع مجالاً للتردد.

وقد تقدم عرض شيء من اضطرابهم في تعريف الكفر في الفصل الثاني، وسأنقل هنا بعض أقوالهم التي تبين هذا الاضطراب. قال الإيجي الشافعي - وهو يستعرض أدلة خصومه -:

((الثاني: مَنْ صدق ^(١) بما جاء به النبي ﷺ (و) مع ذلك (سجد للشمس: ينبغي أن يكون مؤمناً، والإجماع على خلافه؟ قلنا: هو دليل عدم التصديق)، أي: سجوده لها يدل بظاهره على أنه ليس بمصدق، ونحن نحكم بالظاهر، فلذلك حكمنا بعدم إيمانه، لا لأن عدم السجود لغير الله داخل في حقيقة الإيمان).

(حتى لو علم أنه لم يسجد لها على سبيل التعظيم واعتقاد الإلهية)، بل سجد لها وقلبه مطمئن بالتصديق: (لم يُحكم بكفره فيما بينه وبين الله)، وإن أجري عليها حكم الكفر في الظاهر) ^(٢).

وقال الإيجي أيضاً: ((المقصد الثالث: في الكفر، وهو خلاف الإيمان، فهو عندنا عدم تصديق الرسول في بعض ما علم مجيئه ضرورة.

(١) ما بين القوسين كلام الإيجي، والباقي كلام الشارح الجرجاني.

(٢) المواقف للإيجي - مع شرحه للجرجاني - (٨/ ٣٥٨).

فإن قيل: فسادُ الزنار، ولا بسُّ الغيار بالاختيار لا يكون كافراً) إذا كان مصداقاً له في الكل، وهو باطلٌ إجماعاً؟

(قلنا: جعلنا الشيء) الصادر عنه باختياره (علامة للتكذيب، فحكمنا عليه بذلك)، أي: بكونه كافراً غير مصدق، ولو علم أنه شدَّ الزنار لا لتعظيم دين النصارى واعتقاد حقيته: لم يُحكم بكفره فيما بينه وبين الله^(١).

وقال الكشميري مستعرضاً هذا الإشكال والجواب عليه:
(هاهنا إشكالٌ يردُّ على الفقهاء و المتكلمين، وهو: أن بعض أفعال الكفار قد توجد من المصدق، كالسجود للصنم، والاستخفاف بالمصحف، فإن قلنا: إنه كافرٌ: ناقض قولنا: إن الإيمان هو التصديق، ومعلومٌ أنه بهذه الأفعال لم ينسلخ من التصديق، فكيف يُحكم عليه بالكفر؟ وإن قلنا: إنه مسلم: فذلك خلاف الإجماع.

وأجاب الكستلي تبعاً للجر جاني: إنه كافرٌ قضاءً، ومسلمٌ ديانةً^(٢).
وقد اعترف الرازي الشافعي - وهو من المتكلمين الأشاعرة -

بصعوبة تعريف الكفر عند المتكلمين فقال:

(اعلم أنه صعب على المتكلمين ذكرُ حد الكفر...).

ثم ذكر أن الكفر منحصرٌ في جحود ما علم من الدين بالضرورة،

(١) المصدر السابق (٣/ ٣٦١-٣٦٢).

(٢) فيض الباري شرح صحيح البخاري للكشميري (١/ ٥٠).

ثم قال: فإن قيل: يبطل ما ذكرتم من جهة العكس بلبس الغيار، وشدُّ الزنار ومثالهما؛ فإنه كفر مع أن ذلك شيء آخر سوى ترك تصديق الرسول فيما عُلِمَ بالضرورة مجيئه به؟

قلنا: هذه الأشياء في الحقيقة ليست كفراً؛ لأن التصديق وعدمه أمرٌ باطن لا إطلاع للخلق عليه، ومن عادة الشرع أنه لا يبيِّن الحكم في أمثال هذه الأمور على نفس المعنى؛ لأنه لا سبيل إلى الإطلاع، بل يجعل لها معرّفاتٍ وعلاماتٍ ظاهرة، ويجعل تلك المظان الظاهرة مداراً للأحكام الشرعية، ولبس الغيار وشدُّ الزنار من هذا الباب؛ فإن الظاهر أن من يصدق الرسول ﷺ فإنه لا يأتي بهذه الأفعال، فحيث أتى بها: دل على عدم التصديق، فلا جرم الشرع يفرع الأحكام عليها، لا أنها في أنفسها كفر...^(١).

ويذكر هنا: أن الهيثمي الشافعي له كتاب في المكفرات القولية والعملية والاعتقادية، وهو أجمع كتاب في هذا الموضوع، سماه (الإعلام بقواطع الإسلام)، وقد أيد كون الأقوال والأعمال مكفرات أيضاً، ومما قاله في الأقوال: (قال بعض الحنفية: اعلم أنَّ مَنْ تلفظ بلفظ الكفر: يكفر، وإن لم يعتقد أنه لفظ الكفر، ولا يُعذر بالجهل، وكذا كل من ضحك عليه، أو استحسّنه، أو رضي به: يكفر...).

ومذهبنا موافق لجميع ما قاله إلا في إطلاقه عدم العذر بالجهل؛

(١) التفسير الكبير للرازي (١/ ٢٨٢-٢٨٣).

فإنه يُعذر إن قُرِبَ إسلامُهُ، أو نشأ بعيداً عن العلماء...^(١).

وهذا الكتاب كله مبني على ما صرح به من وقوع الكفر بالأقوال والأعمال، كما أنه يقع بالاعتقاد.

كما أنه أبرز هذه القضية في كتبه الأخرى، منها شرّحه على المنهاج. ومع ذلك: فقد قال في كتابه الأخير - بعد تقريره وقوع الكفر بالاعتقاد، والأقوال، والأفعال -:

(تنبيه: وقع^(٢) في متن المواقف وتبعه السيد^(٣) في شرحه حاصله: أن نحو السجود لنحو الشمس من مصدق بما جاء به النبي ﷺ كفرٌ إجماعاً، ثم وجه كونه كفراً بأنه يدل على عدم التصديق ظاهراً، ونحن نحكم بالظاهر، ولذا حكمنا بعدم إيمانه، لا لأن عدم السجود لغير الله داخل في حقيقة الإيمان...).

ثم قال: (وهو مبني على ما اعتمده أولاً أن الإيمان التصديق فقط...).

ثم ذكر أن ما سلّكه الإيجي والرجاني هي طريقة المتكلمين،

(١) الإعلام بقواطع الإسلام ص: (٣١٨).

(٢) قال الشرواني: (إنما عبر بـ (وقع) المعروف استعماله في الخطأ لما يأتي في شرح (وقيل لا يقبل... من اعتماده - كالتحاشي والمغني - اشتراط التلفظ بالشهادتين من الناطق في الإسلام ظاهراً وباطناً). حاشية الشرواني على تحفة المنهاج (٩٢/٩).

(٣) يعني بالسيد: الشريف الرجاني وقد تقدمت ترجمته.

وليست هي طريقة الفقهاء^(١).

وبهذه الإشارة اكتفى الهيتمي هنا، وكأنه بذلك أجاب عن الإشكال، وليس الأمر كما زعمه، فحقائق الدين لا تختلف باختلاف مجال البحث، حتى تُقرّ طريقتان متناقضتان في قضية واحدة بحجة اختلاف طريقة أصحابهما، إنما هو التناقض والاضطراب، الذي وقع فيه أهل البدع بسبب إيمانهم بأصول ما أنزل الله بها من سلطان، فكان الأولى بالهيتمي هنا أن يرد على ما نقله عن الإيجي، ولكنه لم يفعل ذلك، مع أنه أظهر هنا عدم ميله إلى طريقة المتكلمين.

وهذا من أبرز آثار الإرجاء على الشافعية المتأخرين، ولذلك اضطربوا في هذه القضية، فمن كتب منهم في الفقه: أيد كون الكفر يقع بالأقوال والأفعال، كما هو صنيع جمهورهم في باب الردة، كما سبق في فصول الكتاب، وأما من كتب منهم في علم الكلام: فيذهب إلى حصر الكفر فيما يناقض التصديق، وذلك لحصره الإيمان في التصديق فقط.

ومن العجب أن يضطرب الواحد منهم بين الطريقتين السابقتين، فيختار طريقة المتكلمين إذا كتب في علم الكلام، وطريقة الفقهاء إذا كتب في الفقه، وأبرز مثال لذلك هو الهيتمي، فبينما أظهر عدم ميله إلى طريقة المتكلمين في النص المنقول قريباً: نراه يرجح مذهب المتكلمين في الإيمان في كتب أخرى، من ذلك قوله: «الإيمان هو لغة: مطلق

(١) تحفة المحتاج بشرح المنهاج للهيتمي (١١٢/٤-١١٣).

التصديق... وشرعاً: التصديق بالقلب فقط، أي: قبوله وإذعائه لما عُلِمَ بالضرورة أنه من دين محمد ﷺ^(١).

وقال: «الإيمان: التصديق بما علم من الدين ضرورة، إجمالاً في الإجمالي، وتفصيلاً في التفصيلي...»

وشرطُ خروج القادر عن عهدة التكليف به: تَلَفُّظُهُ، وإلا خلد في النار بإجماع أهل السنة، قاله الإمام النووي، لكن مال جمعُ محققون إلى نجاته نظراً لإيمان قلبه، والنطق بهما الإسلام، وطاعة الجوارح غيرُ داخلية، بل هي شرطُ لكمال الإيمان، وشرطُ الخروج عن عهدة اللزوم به الإيمان، فلا يُعتد بأحدهما بدون الآخر^(٢).

ومقتضى هذا الكلام: أن مَنْ صدَّق بقلبه ثم أتى ناقضاً من نواقض الإسلام القولية أو العملية: فإنه لا يكفر، بل يكون مؤمناً لبقاء أصل التصديق في قلبه، وهذا مناقض لما قرره ابن حجر نفسه في كتابه الإعلام بقواطع الإسلام من وقوع الكفر بالقول والفعل^(٣).

وقد سبق الرد على المتكلمين في هذه المسألة في الفصل الثاني، فلا داعي للتكرار.

(١) فتح المبين ص: (٦٥)، وانظر التفصيل في رسالة: آراء ابن حجر الهيتمي الاعتقادية عرض وتقويم ص: (٦٠٤) وما بعدها.

(٢) التعرف في الأصول والتصوف لابن حجر الهيتمي ص: (١١٧-١١٨).

(٣) انظر: الإعلام بقواطع الإسلام للهيتمي ص: (٣١٨).

وأما مَنْ رامَ الجمعَ منهم بين قول المتكلمين من أصحابه والفقهاء منهم: فلم يكن نصيبه إلا الحيرة والاضطراب، كما رأينا ذلك من الهيتمي نفسه.

● ومن آثار الإرجاء على الشافعية المتأخرين: أنهم لم يتعرضوا في حديثهم عن المكفرات لمن يكفّر بالقول بزيادة الإيمان ونقصانه، كما ذكره بعض الحنفية^(١)، كما أنهم لم يتعرضوا لمن يكفّر بالاستثناء بالإيمان، كما وقع في ذلك بعض الحنفية^(٢).

حتى الذين توسعوا جداً في ذكر المكفرات القلبية والعملية والقولية - كابن حجر الهيثمي - لم يتعرضوا للرد على من يكفر بالزيادة والنقصان، أو بالقول بالاستثناء في الإيمان.

ولعل ذلك لتأثرهم بالإرجاء، فالقول بزيادة الإيمان ونقصانه يتعارض مع القول بكون الإيمان منحصراً في التصديق، ولذلك فمن قال من المتكلمين الشافعية وغيرهم بزيادة الإيمان ونقصانه موافقةً للنصوص ولأئمتهم المتقدمين: لمن يمكنهم اللحاق بأئمتهم في حقيقة القول بالزيادة والنقصان، ولذلك وقعوا في شيء من الاضطراب بين مذهبهم وبين مدلول النصوص وأقوال أئمتهم الموافقين للسلف^(٣).

(١) انظر ما تقدم في المبحث الثاني من الفصل الخامس.

(٢) انظر ما سبق في المبحث الثالث من الفصل الخامس.

(٣) انظر ما سبق في المبحث الثاني من الفصل الخامس.

كما أن مَنْ وافق السلفَ من المتكلمين بالقول بالاستثناء في الإيمان: لم يمكنهم التوفيق بين إرجائهم وإخراجهم العمل من مسمى الإيمان، وبين القول بالاستثناء في الإيمان، ولذلك خالفوا السلفَ في المأخذ بعد أن وافقوهم بالقول بالاستثناء^(١).

ولأجل ذلك: فالمتأخرون من الشافعية وإن وافقوا أثمتهم القدماء في القول بالزيادة والنقصان في الإيمان، وبالقول بالاستثناء فيه: إلا أن ذلك لم يكن موافقاً لمذهبهم في الإيمان، المبني على الإرجاء، ولعلمهم لذلك لم يتعرضوا للرد على بعض الحنفية الذين كفروا مَنْ يقول بزيادة الإيمان ونقصانه أو يذهب إلى الاستثناء فيه، مع أن نصوص الحنفية في ذلك مغرئة، ومن المعروف تراشق أصحاب المذهبين في أقل من هذا، والله تعالى أعلم.

(١) انظر ما سبق في المبحث الثالث من الفصل الخامس.

المبحث الثاني: أثر التعطيل على بعض المتأخرين من علماء الشافعية في تقرير المكفرات.

التعطيل لغة: التخلية والترك، قال تعالى: ﴿وَبَرِّمُوعِلَةً وَقَصْرٍ مَّشِيدٍ﴾^(١)، أي: مخلاة متروكة.

واصطلاحاً: إنكار ما أثبت الله تعالى لنفسه من الأسماء والصفات، سواء كان كلياً أو جزئياً، وسواء كان ذلك بتحريف أو جحود، وكله يسمى تعطيلاً^(٢).

والمعطلة أصناف:

- فمنهم من ينكر الأسماء والصفات جميعاً، وهؤلاء هم الجهمية الأولى، وهم يمثلون المرحلة الأولى من التعطيل.
- ومنهم من يثبت الأسماء وينكر الصفات فقط، وهم المعتزلة، وهم المرحلة الثانية من التعطيل.
- ومنهم من يثبت جميع الأسماء، مع تحريف في معاني الأسماء التي تتضمن الصفات التي ينفىها، أما الصفات: فيثبت بعضها وينفي بعضها، وهؤلاء هم الأشاعرة والماتريدية، وهم يمثلون المرحلة الثالثة والأخيرة من التعطيل، وهم جمهور المعطلة.

(١) سورة الحج، الآية (٤٥).

(٢) انظر: شرح العقيدة الواسطية للشيخ ابن عثيمين ص: (٥٨).

وقد أسلفت^(١) أنه من المعلوم أن الإمام الشافعي أحد أئمة أهل السنة والجماعة، الذين يثبتون لله تعالى ما وردت به النصوص الشرعية من الأسماء والصفات، وقد تبعه أئمة أصحابه في ذلك، ولكن الحال قد تغيرت بعد نبوغ أبي الحسن الأشعري الذي كان يتسبب إلى الإمام الشافعي في الفروع، وقد اشتهر بمنهجه الكلامي، والذي خرج فيه عن خط أئمة الشافعية، الذين كانوا على منهج أهل السنة والجماعة في الأسماء والصفات وغيرها من أركان العقيدة^(٢).

وقد كثر أتباع أبي الحسن الأشعري في المنتسبين إلى الشافعي خصوصاً، ولذلك بدأوا ينحرفون في هذا الباب العظيم، ويقربون من عقائد الجهمية والمعتزلة شيئاً فشيئاً حتى وصل بهم الأمر إلى ما عليه أمثال الرازي وغيره من متأخري الشافعية، الذين خلطوا علم الكلام بالفلسفة، حتى صار من الصعب التمييز بين مباحث العلمين.

ولأجل هذا الانحراف: نجد أن كثيراً من متأخري الشافعية يعدون ما هو من صميم السنة ومن صميم توحيد الأسماء والصفات: من نواقض الإيثار، ومما يناقض توحيد الأسماء والصفات أو يُنقصه.

(١) انظر: بداية المبحث الثالث من الفصل السابع.

(٢) أبو الحسن الأشعري رجع أخيراً إلى مذهب السلف، انظر ما سبق في بداية المبحث

الثالث من الفصل السابع.

وسأذكر هنا بعض الأقوال التي يعجب الإنسان من ذكرها في المكفرات، مع أن مذهب السلف على أنها من لوازم عقيدتهم، وهي ثابتة بالنصوص من الكتاب والسنة، ومن هذه الأقوال:

قال الرافعي - وهو يعدد المكفرات - : «ومنها لو قال: الله في السماء، فقليل: يكفر، وقيل: لا»^(١).

قال الهيثمي - معلقاً على كلام الرافعي - : «وقد مرّ أن القائلين بالجهة لا يكفرون على الصحيح، نعم، إن اعتقدوا لازم قولهم من الحدوث أو غيره: كفروا إجماعاً»^(٢).

وهذا الذي ذكره الرافعي والهيتمي ذكره جمعٌ كثيرٌ من الشافعية المتأخرين في باب الردة.

وفي كلام الرافعي والهيتمي أمران:

- القول بأن الله تعالى في السماء.
- القول بأن الله تعالى في السماء قد يُفهم منه القول بالحدوث وغيره، وأن هذا كفر.

وفيما يلي بيان الحق في المسألتين:

- **المسألة الأولى:** أما القول بأن الله تعالى في السماء فهو مذهبُ

السلف، كما أن الإشارة إلى أن الله تعالى في السماء ثابتة بالأدلة الصحيحة:

(١) العزيز شرح الوجيز، للرافعي (١١/ ١٠٠).

(٢) الإعلام بقواطع الإسلام ص: (٢٣٩).

فقد ثبت بالكتاب والسنة أن الله تعالى في السماء، يقول الله تعالى: ﴿أَمْ أَمِنْتُمْ مِّنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ تَخْسِفَ بِكُمُ الْأَرْضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ﴾ (١) أَمْ أَمِنْتُمْ مِّنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا؟ (٢)، فذكر السماء دون الأرض، ولم يُعلق بذلك ألوهية أو غيرها، كما ذكر في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌُ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌُ﴾ (٣)، وقال تعالى: ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ وَيَعْلَمُ مَا تَكْسِبُونَ﴾ (٤)، والآيات في ذلك كثيرة.

وفي حديث معاوية بن الحكم السلمي: أنه رضي الله عنه قال للجارية: «أين الله؟» قالت: في السماء، قال رضي الله عنه: «مَنْ أنا؟» قالت: أنت رسول الله، قال رضي الله عنه: «أَعْتَقَهَا؛ فَإِنِهَا مُؤْمِنَةٌ» (٥).

وفي حديث أبي سعيد رضي الله عنه: قال رسول الله ﷺ: «أَلَا تَأْمِنُونِي وَأَنَا أَمِينٌ مِّنْ فِي السَّمَاءِ، يَأْتِينِي خَبَرُ السَّمَاءِ مَسَاءً وَصَبَاحًا» (٦).

(١) سورة الملك، الآيتان (١٦-١٧).

(٢) سورة الزخرف، الآية (٨٤).

(٣) سورة الأنعام، الآية (٣).

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب تحريم الكلام في

الصلاة ونسخ ما كان من إباحته (١/ ٣٨١-٣٨٢ برقم ٥٣٧).

(٥) أخرجه البخاري في المغازي: باب بعث علي بن أبي طالب وخالد بن الوليد رضي الله عنه إلى اليمن

قبل حجة الوداع (٥/ ١١ ح ٤٠٩٤)، ومسلم في الزكاة: باب ذكر الخوارج وصفاتهم

(٢/ ٧٤٢ ح ١٠٦٤).

وهذا هو الذي كان معروفاً ومستقراً عند الصحابة ومن سلك سبيلهم من السلف وأهل السنة والجماعة على مر القرون، وفي حديث أنس رضي الله عنه أنه قال: «كانت زينب تفخر على أزواج النبي صلى الله عليه وسلم تقول: زَوَّجَكَنَّ أَهْلِيكَنَّ، وزَوَّجَنِي اللهُ تعالى من فوق سبع سموات»^(١).

ويقول الإمام الشافعي نفسه: «القول في السنة التي أنا عليها ورأيت عليها الذين رأيتهم مثل سفيان ومالك وغيرهما: الإقرار بشهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، وأن الله على عرشه في سمائه، يقرب من خلقه كيف شاء، وينزل إلى السماء الدنيا كيف شاء...» وذكر سائر الاعتقاد^(٢).

بل لقد صح عن أئمة الشافعية أنفسهم أن إنكار علوه تعالى على خلقه، وإنكار كونه تعالى على عرشه فوق سمواته: كفرٌ يُستتاب المرء منه، قال الإمام ابن خزيمة: «مَنْ لم يقر بأن الله على عرشه استوى فوق سمواته، بائنٌ من خلقه: فهو كافر يستتاب، فإن تاب وإلا ضربت عنقه، وألقي على مزبلةٍ لئلا يتأذى بريجه أهل القبلة وأهل الذمة»^(٣).

(١) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب التوحيد، باب ﴿وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى السَّمَاءِ﴾ [هود: ٧]، ﴿وَهُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾ [التوبة: ١٢٩] [١٣/٤١٥ ح ٧٤٢٠].

(٢) أسنده الذهبي إلى الشافعي، انظر: مختصر العلو ص: (١٧٦).

(٣) أخرجه عنه الحاكم في معرفة علوم الحديث ص: (٨٤)، وعنه الصابوني في عقيدة السلف وأصحاب الحديث ص: (١٨٧)، وانظر: العلو ص: (١٢١٤)، السير (١٤/٣٧٣)، الصواعق المرسلة (٤/١٣٠٣).

فمن أنكر علوه تعالى، وأنكر قول القائل إنه تعالى في السماء: فإنما ينكر على سلف الأمة، بل ينكر على المصطفى ﷺ نفسه، كما صرح به أحد أئمة الشافعية، وهو الإمام الذهبي، حيث قال بعد إيراده حديث الجارية السابقة:

« هذا حديث أخرجه مسلم، وأبو داود، والنسائي، وغير واحد من الأئمة في تصانيفهم، يمرونه كما جاء، ولا يتعرضون له بتأويل ولا تحريف، وهكذا رأينا كل من يسأل: أين الله، يُبادر بفطرته ويقول: في السماء.

ففي الخبر مسألان:

إحداهما: شرعية قول المسلم: أين الله ؟

وثانيهما: قول المسؤول: في السماء.

فمن أنكر هاتين المسألتين: فإنما يُنكر على المصطفى ﷺ^(١).

ومما يؤكد ثبوت شرعية القول بأن الله تعالى في السماء، وأنه في العلو: أنه ثبت عنه ﷺ الإشارة إلى العلو حساً، و«هو ﷺ أعلم به - وما يجب له ويمتنع عليه - من أفراخ الجهمية، والمعتزلة، والفلاسفة، في أعظم مجمع على وجه الأرض، يرفعُ أصبعه إلى السماء.. لِيشهد الجميع أن الربَّ الذي أرسله ودعَا إليه واستشهدَه: هو الذي فوق سماواته على عرشه»^(٢)، حيث جاء في حديث جابر ﷺ الطويل في صفة الحج، أنه ﷺ

(١) مختصر العلو ص: (٨١).

(٢) إعلام الموقعين (٢/ ٣٠٢)، وانظر: شرح العقيدة الطحاوية (٢/ ٣٨٥).

قال مخاطباً لذلك الجمع العظيم: «وأنتم تُسألون عني، فما أنتم قائلون؟»، قالوا: نشهد أنك قد بلغت، وأديت، ونصحت، فقال بإصبعه السبابة، يرفعها إلى السماء، وينكئها إلى الناس: «اللهم اشهد، اللهم اشهد» ثلاث مرات^(١).

فأي مكفر ارتكبه من اتبع الرسول ﷺ في الإشارة إلى العلو؟! وهل الجهمية والمعتزلة وأفراخهم أعلم بالله تعالى من رسوله ﷺ؟! سبحانك هذا بهتان عظيم.

وقد أحسن ابن أبي العز رحمته الله حين قال بعد بيان المسألة وإيراد الحديث: «فلا يُحتاج مع بيانه وتبليغه وكشفه وإيضاحه إلى تنطع المتنطعين، وحذقة المتحذلقين»^(٢).

فإيراد هذه المسألة في المكفرات هو من تأثر هؤلاء الشافعية بتعطيل الجهمية والمعتزلة، والذي أخذوا منه بنصيب معروف، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك في المبحث السابع.

● المسألة الثانية:

أما ما ذكره ابن حجر الهيتمي بأن القول إن الله تعالى في السماء قد يفهم منه القول بالحدوث وغيره، وأن هذا كفر: فقولٌ بعيد عن

(١) أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب الحج، باب حجة النبي ﷺ (٢/ ٨٨٦-٨٩٢ ح ١٢١٨).

(٢) شرح العقيدة الطحاوية (٢/ ٣٨٥).

الصواب^(١)، ولا يحصل إلا من الجهمية والمشبهة، أما إن كان القائل من أهل السنة والجماعة: فإنه لا يتطرق إلى قوله ولا إلى إشارته - بأن الله في السماء - القول بالحدوث؛ فإن المرأة التي سأها النبي ﷺ: «أين الله؟» فقالت: في السماء: لم يلزم من قولها التجسيم ولا الحدوث، ولم يكفرها النبي ﷺ، بل على العكس من ذلك، فإنه ﷺ شهد لها بالإيمان فقال: «اعتقها فإنها مؤمنة»^(٢).

وقد بين الأئمة أن المعطل يقع في التشبيه أولاً، ثم يقع في التعطيل، وذلك ناتج عن عدم طهارة قلوبهم من أقذار التشبيه، وهذا عام في تعاملهم مع جميع الصفات التي يعطلونها بحجة لزوم التشبيه، يقول العلامة محمد الأمين الشنقيطي: عند قوله تعالى ﴿ثُمَّ أَسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾^(٣):

«الأمر الثالث: في تحقيق المقام في الظاهر المتبادر السابق إلى الفهم من آيات الصفات، كالاستواء، واليد - مثلاً -:

اعلم أولاً: أنه غلط في هذا خلق لا يُحصون كثرة من المتأخرين، فزعموا أن الظاهر المتبادر السابق إلى الفهم من معنى (الاستواء) و(اليد) - مثلاً - في الآيات القرآنية: هو مشابهة صفات الحوادث، وقالوا: يجب

(١) انظر: التكفير والمكفرات ص: (٥١٧).

(٢) تقدم تخريج الحديث قريباً ص (٦٥٧).

(٣) سورة الأعراف، الآية (٥٤).

علينا أن نصرّفه عن ظاهره إجماعاً؛ لأنّ اعتقاد ظاهره كفر؛ لأنّ من شبه الخالق بالمخلوق فهو كافر.

ولا يخفى على أدنى عاقل: أنّ حقيقة معنى هذا القول: أنّ الله وصف نفسه في كتابه بما ظاهره المتبادر منه السابق إلى الفهم: الكفر بالله، والقول فيه بما لا يليق به - جلّ وعلا - والنبى ﷺ الذي قيل له: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾^(١): لم يبيّن حرفاً واحداً من ذلك، مع إجماع من يُعتدُّ به من العلماء: على أنه ﷺ لا يجوز في حقه تأخير البيان عن وقت الحاجة إليه، وأحرى في العقائد، ولا سيما ما ظاهره المتبادر منه الكفر والضلال المبين.

حتى جاء هؤلاء الجهلة من المتأخرين، فزعموا أنّ الله أطلق على نفسه الوصف بما ظاهره المتبادر منه لا يليق، والنبى ﷺ كتم أنّ ذلك الظاهر المتبادر كفر وضلال يجب صرف اللفظ عنه، وكلّ هذا من تلقاء أنفسهم من غير اعتماد على كتاب أو سنة، سبحانه هذا بهتان عظيم.

ولا يخفى أنّ هذا القول من أكبر الضلال، ومن أعظم الافتراء على الله - جلّ وعلا - ورسوله ﷺ، والحق الذي لا يشك فيه أدنى عاقل: أنّ كلّ وصف وصف الله به نفسه، أو وصفه به رسوله ﷺ: فظاهره المتبادر منه السابق إلى فهم من في قلبه شيء من الإيمان: هو التنزيه التام عن مشابهة شيء من صفات الحوادث.

(١) سورة النحل، الآية (٤٤).

فبمجرد إضافة الصفة إليه -جلّ وعلا- يتبادر إلى الفهم أنه لا مناسبة بين تلك الصفة الموصوف بها الخالق، وبين شيء من صفات المخلوقين، وهل ينكر عاقل: أن السابق إلى الفهم، المتبادر لكل عاقل: هو منافية الخالق للمخلوق في ذاته، وجميع صفاته؟ لا والله، لا يُنكر ذلك إلاّ مكابر.

والجاهل المفترى الذي يزعم أن ظاهر آيات الصفات لا يليق بالله؛ لأنه كفر وتشبيه: إنما جرّ إليه ذلك تنجيس قلبه بقدر التشبيه بين الخالق والمخلوق، فأدّاه شؤم التشبيه إلى نفي صفات الله -جلّ وعلا- وعدم الإيمان بها، مع أنه -جلّ وعلا- هو الذي وصف بها نفسه، فكان هذا الجاهل مشبهاً أولاً، ومعطلاً ثانياً، فارتكب ما لا يليق بالله ابتداءً وانتهاءً، ولو كان قلبه عارفاً بالله كما ينبغي، معظماً لله كما ينبغي، طاهراً من أقدار التشبيه: لكان المتبادر عنده، السابق إلى فهمه: أن وصف الله -جلّ وعلا- بالغ من الكمال والجلال ما يقطع أوهام علائق المشابهة بينه وبين صفات المخلوقين، فيكون قلبه مستعداً للإيمان بصفات الكمال والجلال الثابتة لله في القرآن والسنة الصحيحة، مع التنزيه التام عن مشابهة صفات الخلق...»^(١).

(١) أضواء البيان في تفسير القرآن بالقرآن (٢/ ٣١٩-٣٢٠)، وانظر: منهج ودراسات لآيات الأسماء والصفات للشيخ نفسه ص: (١٩-٢١)، صفات الله ﷻ في ضوء القرآن الكريم والرد على المخالفين ص: (١١٣-١٢٠).

وقال ﷻ: «والواقع في نفس الأمر: أن ظواهر آيات الصفات وأحاديثها المتبادرة منها لكل مسلمٍ راجعٌ عقله: هي مخالفةٌ صفات الله لصفات خلقه.

ولا بد أن نتساءل هنا فنقول: أليس الظاهر المتبادر مخالفةُ الخالق للمخلوق في الذات والصفات والأفعال؟
والجواب الذي لا جوابَ غيره: بلى.

وهل تشابهت صفاتُ الله مع صفات خلقه حتى يُقال إن اللفظَ الدالَّ على صفته تعالى ظاهره المتبادر منه تشبيهُه بصفة الخلق؟
والجواب الذي لا جوابَ غيره: لا.

فبأي وجه يتصورُ عاقلٌ أن لفظاً أنزله الله في كتابه.. دالاً على صفةٍ من صفاته الله، أثنى بها تعالى على نفسه: يكون ظاهره المتبادر منه مشابهاً لصفة الخلق؟ سبحانك هذا بهتانٌ عظيم»^(١).

فعلى مَنْ يرى من نفسه هذه الوسوس الكريمة، بأنه تعالى قد وصفَ نفسه بما في ظاهره كفرٌ وضلال، وأن نبيّه ﷺ لم يبين ذلك للأمة مع شدة حاجتها إلى ذلك... عليه أن يراجع نفسه أولاً، ويطهرها من الأقدار الكلامية التي أخرجته من الفطرة، ودفعته إلى أن يجعل كلامَ ربه ورسوله ﷻ تحت مجهرهم الكلامي، المتلطخ بأوضار التشبيه، والله تعالى أعلم.

(١) أضواء البيان في تفسير القرآن بالقرآن (٧/ ٤٤٤).

● ومن تلك الأقوال التي ذكروها في المكفرات وهي عين السنة:

قال الرافعي - وهو يذكر المكفرات -: «ومنها: لو قال: الله ينظر من السماء، أو من العرش»^(١).

قال الهيثمي معلقاً على كلام الرافعي: «أما في غير الآخرة: فواضح؛ لأنه مجسم أو جهمي، وأما في الآخرة: فالكفر فيها واضح، نعم، إن أوّل تأويلاً قريباً احتمل أن يُقال بعدم كفره»^(٢).

وقد تتابع على هذا كثيرٌ من الشافعية المتأخرين.

وهذا كلام باطل واضح البطلان؛ لأن القول بأن الله ينظر من السماء أو من فوق العرش، سواء كان في الدنيا أو في الآخرة: هو الذي نصت عليه أدلة الكتاب والسنة، قال تعالى: ﴿وَيَسْتَخْلِفُكُمْ فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ﴾^(٣).

وقال تعالى: ﴿وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾^(٤).

وقال ﷺ: «إن الله لا ينظر إلى صوركم وأموالكم، ولكن ينظر إلى قلوبكم وأعمالكم»^(٥).

(١) العزيز شرح الوجيز (١١/ ١٠٠).

(٢) الإعلام بقواطع الإسلام ص: (٢٣٩).

(٣) سورة الأعراف، الآية (١٢٩).

(٤) سورة آل عمران، الآية (٧٧).

(٥) أخرجه مسلم: كتاب البر والصلة والآداب باب تحريم ظلم المسلم وخذله واحتقاره

وقال ﷺ: «ثلاثة لا ينظر الله إليهم يوم القيامة ولا يزكيهم ولهم عذاب أليم..»^(١) وذكر الحديث.

فقد جاء في هذه النصوص الثابتة في القرآن والسنة ثبوت نظر الله تعالى، كما جاء في نصوص أخرى أن الله تعالى فوقنا، وأنه على العرش، قال تعالى: ﴿خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾^(٢)، وقد ذكر ﷺ الاستواء على العرش في سبعة مواضع من القرآن الكريم.

وقال تعالى: ﴿بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ﴾^(٣)، ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾^(٤)، ﴿تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ﴾^(٥)، ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾^(٦)، وقال تعالى: ﴿تَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾^(٧).

ودمه وعرضه وماله (٤/١٩٨٦ ح ٢٥٦٤).

(١) أخرجه البخاري: كتاب المساقاة، باب إثم من منع ابن السبيل من الماء (٢/٨٣١ ح ٢٢٣٠)، ومسلم في صحيحه: كتاب الإيمان باب بيان غلظ تحريم إسبال الإزار والمن بالعطية وتنفيق السلعة بالحلف وبيان الثلاثة الذين لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا ينظر

إليهم ولا يزكيهم ولهم عذاب أليم (١/١٠٣ ح ١٠٨).

(٢) سورة الأعراف، الآية (٥٤)، وسورة يونس، الآية (٣).

(٣) سورة النساء، الآية (١٥٨).

(٤) سورة آل عمران، الآية (٥٥).

(٥) سورة المعارج، الآية (٤).

(٦) سورة فاطر، الآية (١٠).

(٧) سورة النحل، الآية (٥٠).

وفي حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً، قال: قال رسول الله ﷺ: «لما قضى الله الخلق: كتب في كتابه، فهو عنده فوق العرش: إن رحمتي غلبت غضبي»^(١).

فوجب الإيمان بما ثبت في النصوص من نظره سبحانه وتعالى وأنه فوق العرش دون تحريف أو تأويل، ودون تشبيه أو تمثيل. وبهذا يتضح أن عدّ ذلك من المكفرات زور وبهتان وزيف وضلال، ذلك لأن من لوازم اعتقاد السلف وقولهم إن الله فوق السماوات وعلى عرشه: أن يقولوا إنه ينظر من السماء ومن فوق العرش، ومع ذلك فإنه لا يتبادر إلى الأذهان التشبيه أو الحدوث؛ لأن المقصود بأنه فوق السماء وعلى العرش وأنه ينظر ونحو ذلك: إنما هو إثبات تلك الصفات على نحو يليق بجلاله سبحانه وتعالى^(٢).

● ومما ذكره متأخروا الشافعية من المكفرات متأثرين بالتعطيل:

أثار كثير من الشافعية في كتاب الردة وأثناء حديثهم عن المكفرات مسألة المجسمة، واختلفوا فيهم ما بين مرجح لتكفيرهم ومرجح لعدم تكفيرهم ومتوقف فيهم، مع اتفاق الجميع على وقوع الكفر منهم.

(١) متفق عليه، أخرجه البخاري: كتاب بدء الخلق، باب ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ [الروم: ٢٧] [٦/ ٣٣١ ح ٣١٩٤]، ومسلم: كتاب التوبة، باب في سعة رحمة الله تعالى، وأنها سبقت غضبه (٤/ ٣١٠٧ ح ٢٧٥١).

(٢) انظر: التكفير والمكفرات ص: (٥١٨).

وممن عرض تلك القضية أثناء الحديث عن المكفرات: ابن حجر الهيثمي، فقد ذكرها في مواضع عدة، ونقل عن الغزالي ما يدل على ترجيح كفرهم بدليل أنهم يلتزمون بالاتصال والانفصال، ثم ذكر عن الغزالي نفسه أنه رجّح عدم تكفيرهم في كتابه (الفرقة بين الإسلام والزندقة)، وكذلك ابن عبد السلام، ونقل عنه أنه دلل على عدم كفرهم «لأن علماء الإسلام لم يُخرجوهم عن الإسلام، بل حكموا لهم بالإرث من المسلمين، وبالدفن في مقابرهم، وتحريم دماءهم وأموالهم»^(١).

وذكر في مواضع أخرى أنه ينبغي التفصيل في المجسمة: فإن كانوا ممن يقولون: جسمٌ لا كالأجسام: فلا يُكفّرون؛ لأن النقص اللازم على هذا القول لا يلتزمونه، ولازم المذهب ليس بمذهب على الصحيح، وأما إذا كانوا يقولون: جسمٌ كالأجسام: فيُكفّرون، ولا ينبغي التوقف في تكفيرهم^(٢).

وذكر أيضاً: أن المجسمة القائلين بالجهة لا يكفرون على الصحيح، نعم إن اعتقدوا لازم قولهم من الحدوث أو غيره: كفروا إجماعاً^(٣).

على أن بعض الشافعية المتأخرين جزم بكفرهم، لالتزامهم بالألوان والاتصال والانفصال، كالحصني^(٤)، وسيأتي أنه يريد بذلك من يثبت العلوّ.

(١) الإعلام بقواطع الإسلام، للهيتمي ص: (٢٠٢-٢٠٣).

(٢) المصدر السابق ص: (٢٢٢-٢٢٣).

(٣) المصدر السابق ص: (٢٣٩)، وانظر: فتح الجواد شرح الإرشاد، له (٢/٢٩٨).

(٤) انظر: كفاية الأخيار للحصني (٢/٢١٩).

وإذا أردنا أن نعرف التجسيم الذي اختلف فيه الشافعية هنا:
وجدناهم يذكرون أن المجسمة:

- هم الذين يثبتون علوَّ الله تعالى^(١).
- وهم الذين يثبتون صفة اليد لله تعالى^(٢).
- وهم الذين يقولون: الله تعالى جسم^(٣).

والنتيجة: أن التجسيم عند الهيتمي وغيره من الشافعية المتأخرين
لا يختلف عن التجسيم الذي يرمي به المعطلة عموماً أهل السنة
والجماعة.

وليس فيما ذكره الهيتمي هنا مما يخص المجسمة المبتدعة سوى البند
الآخر، وأما الأمور الأخرى فهي مما يقول بها أهل السنة والجماعة،
وذلك لثبوتها بنصوص الكتاب والسنة.

ومن المعروف أن المعطلة يرمون أهل السنة بالتجسيم، كما أن
المعطلة طبقات، وكل من قال بشيء من الحق في باب الأسماء والصفات:
يُرمى ممن هو أبعد غوراً منه في التعطيل بالتشبيه والتجسيم، فالجهمية
مثلاً يرمون المعتزلة بالتجسيم لإثباتهم الأسماء، والمعتزلة يرمون
الأشاعرة بالتجسيم لإثباتهم بعض الصفات، والأشاعرة يرمون أهل

(١) كفاية الأخيار للحصني ص: (٢٣٩).

(٢) المصدر السابق ص: (٢٣٩).

(٣) المصدر السابق ص: (٢٢٣).

السنة بالتجسيم ولا يفتأون من ذلك لإثباتهم ما نفاه أولئك من الصفات، كالعلو، والصفات الخبرية، وغيرها من الصفات^(١).

والرد على الهيتمي وغيره من الشافعية هنا في رميهم أهل السنة بالتجسيم من وجوه:

أولاً: أن المعتزلة يرمون الأشاعرة بالتجسيم لإثباتهم بعض الصفات، فما هو جوابهم فهو جواب أهل السنة.

فإذا قالوا للمعتزلة: إننا نثبت الصفات - كالكلام والقدرة والسمع والبصر والإرادة - على نحو لا يلزم منه التشبيه ولا التجسيم، لأننا نثبتها كما تليق بجلاله تعالى..

فإذا يقول أهل السنة للأشاعرة: فكما أنكم لا يلزمكم التشبيه في إثباتكم لتلك الصفات لأنكم تثبتونها على ما يليق بالله تعالى: فكذلك لا يلزمنا التشبيه والتجسيم؛ لأننا نثبت العلو، واليد، وغيرها من الصفات على ما يليق بالله تعالى، وننفي التشبيه سواء بسواء.

والقاعدة المعروفة لأهل السنة هنا: أن الكلام في بعض الصفات كالكلام في البعض الآخر^(٢).

(١) انظر: الصواعق المرسلة، لابن القيم (١/ ٢٢٠-٢٢٩).

(٢) انظر كلام شيخ الإسلام في ذلك في رسالته القيمة (التدمرية) ص: (٣١-٣٥)، وانظر:

موقف ابن تيمية من الأشاعرة (٣/ ١١٨٧) وما بعدها.

ثانياً: التجسيم من الألفاظ المجملة، ومذهب أهل السنة في الألفاظ المجملة هو التوقف في اللفظ، أما المعنى: فيستفصلون فيه، فإن كان حقاً قبلوه، وإن كان باطلاً يردونه^(١)، فيقال هنا، وعليه، نستفصل من مطلق الجسم - نفياً - عن مراده:

١ - فقد يقول من يطلقه نفياً وإثباتاً: أنا أريد بالجسم: معناه في لغة العرب، وهو البدن الكثيف.

فيقال له: هذا المعنى منفي عن الله تعالى عقلاً وسمعاً^(٢).

٢ - وإن قال: أريد به: المركب من الجواهر الفردة، كما هو مذهب كثير من المتكلمين، أو من المادة والصورة، كما يقول به الفلاسفة. يقال له: هذا منفي عن الله تعالى، فالله تعالى «منزّه عن أن يكون متفرقاً فاجتمع، أو أن يقبل التفريق والتجزئة، التي هي مفارقة بعض الشيء بعضاً وانفصاله عنه، أو غير ذلك من التركيب الممتنع عليه»^(٣)، وهو - سبحانه وتعالى - ليس كمثله، لا في ذاته، ولا في صفاته، ولا في أفعاله.

ولكن لا يعني هذا أن ننفي عنه - سبحانه وتعالى - بسبب هذا النفي شيئاً أثبتته الله تعالى لنفسه، أو أثبتته له رسوله ﷺ.

(١) انظر: أسماء الله وصفاته وموقف أهل السنة منها، للشيخ ابن عثيمين ص: (٣١-٣٢).

(٢) انظر: درء تعارض العقل والنقل (٦/١٣١).

(٣) منهاج السنة النبوية (٢/١٣٤)، وانظر: شرح حديث النزول ص: (٢٤٨-٢٤٩)،

تفسير سورة الإخلاص ضمن مجموع الفتاوى (١٧/٢٩٧).

فَمَنْ نفى علمه تعالى وقدرته -مثلاً- بحجة أن هذا من لوازم الأجسام، والأجسام متماثلة، فيلزم من هذا تشبيهه تعالى بالخلقين، ونفى ما أثبتته الله تعالى ورسوله ﷺ، وقال: إن هذا تجسيم، فنفيه باطل، وتسميته ذلك تجسيمياً تلييساً منه، كما أن القول بتماثل الأجسام من أبطل الباطل^(١)، كما سبق.

هذا ما يتعلق بمن ينفي الجسم، أما الذي يثبت: فأهل السنة يسلكون معه نفس الخطوات السابقة المبنية على التوقف في اللفظ، والاستفصال في المعنى، فيقال للمجسم الذي أطلق لفظ (الجسم) على الله تعالى إثباتاً:

أتعني بذلك أنه تعالى من جنس شيء من المخلوقات؟

فإن عني ذلك: فهو باطل؛ لأن الله تعالى قد بيّن في كتابه أنه لا مثل له، ولا كفؤ له، ولا نِدْل له، وقال: ﴿أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾^(٢)، وقال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾^(٣)^(٤).

(١) انظر: تفسير سورة الإخلاص لشيخ الإسلام ص: (١٧٣-١٧٤)، وضمن مجموع

الفتاوى (٣١٧/١٧).

(٢) سورة النحل، الآية (١٧).

(٣) سورة الشورى، الآية (١١).

(٤) انظر: درء تعارض العقل والنقل (٣٠٧/١٠).

وإن أرادَ مطلقَ لفظ (الجسم) بالجسم: أنه ما يُشار إليه إشارةً حسيّة: فقد أشارَ إليه تعالى أعرَفُ الخلقِ به بإصبعه، رافعاً لها إلى السماء، يُشهدُ الجمعَ الأعظمَ مشيراً له^(١).

وكذا إن أرادَ به: الموصوفَ بالصفات، فلا ريبَ أن القرآنَ مملوءٌ بإثبات الصفات لخالقنا -جلّ وعلا-^(٢).

فنحن نوافقُه على إثبات المعنى الذي أرادَه، مع تبديعه بسبب إطلاقه اللفظَ الذي لم يرد في الكتاب والسنة^(٣)..

وعليه فلا يلزم أهل السنة هنا شيءٌ من التجسيم، وهم بريئون منه براءة الذئب من دم يوسف، ولكن المعطلة قد تترسوا بلفظ التشبيه والتجسيم وأمثالها من الألفاظ المجملة لرد الحق وتشويه سمعة أهل السنة والصد عن المذهب الحق.

ثالثاً: الرد عليهم من ناحية الاصطلاح:

المتكلمون يعدون إثبات العلو تجسيمياً لأن الجسمَ عندهم كل ما يقبل الإشارة الحسية، وكل ما له مقدار.

(١) انظر: المصدر السابق (١٠/ ٣١٠-٣١١).

(٢) انظر: درء تعارض العقل والنقل (١٠/ ٣٠٩)، منهاج السنة (٢/ ١٣٤)، مجموع

الفتاوى (٥/ ٢١٤، ١٢/ ٣١٧).

(٣) انظر: الأصول التي بنى عليها المبتدعة مذهبهم في الصفات (٢/ ٣٨٢-٣٨٣).

وذلك لأن الجسم عندهم هو المؤلَّف والمركَّب^(١)، ومن هنا قالوا: إنه كلُّ ما يقبلُ الإشارةَ الحسِّيَّةَ^(٢)، والعبرةُ عندهم بالأجزاء والمقدار، فكلُّ ما له مقدارٌ، ولو لم يكن كثيفاً له غلظ: فهو جسم عندهم.

قالوا: فإذا قلنا إنه تعالى فوق: فهذا يستلزم الجهة، والجهة تقبل الإشارة الحسية، فإذا يكون تعالى جسماً، ويكون مثبتُ العلو مجسماً، ولذلك نفوا علوه تعالى، واعتبروا كل الأدلة الواردة في إثبات العلو مخالفةً للدليل العقلي عندهم، ومن هنا نشأت قضية تقديم العقل على النقل عند التعارض، فلعبوا بأدلة القرآن تأويلاً وتفويضاً ورداً وتحريفاً وتعطيلاً، كل ذلك فراراً من الجسمية بزعمهم.

والصحيح: أنَّ ما يذكره المتكلمون في معنى الجسم: لا يتوافق مع ما ورد في اللغة؛ لأنَّ أهل اللغة يرون أنَّ الجسمَ هو الجسد^(٣)، ويُطلقونه على ما له غلظ وكثافة، فلا يسمون الهواء جسماً ولا جسداً، ويسمون

(١) انظر: تمهيد الأوائل، للباقلاني (٣٧، ٢٢٠)، الإرشاد، للجويني ص: (٦١)، المحصل ص: (١٦٤)، أبحار الأفكار، للآمدي (٩٢/٣)، شرح العقائد النسفية، للتفتازاني ص: (٢٠-٢١).

(٢) انظر: المسائل الخمسون في أصول الدين، للرازي ص: (٣٣)، منهاج السنة النبوية (١٩٩/٢).

(٣) انظر: الصحاح، للجوهري (١٨٨٧/٥)، لسان العرب (٩٩/١٢)، القاموس المحيط ص: (١٤٠٦).

بدن الإنسان جسداً، كما أنهم لا يسمون لهيب النار، والنفس، والروح، وغير ذلك من الأمور اللطيفة: جسماً^(١).

فالصحيح أن الجسم لا يُطلق على كل ما له مقدار، كالهواء، ولهيب النار، ولا على كل ما يقبل الإشارة الحسية، كالروح، وما ذكره لا يصح شرعاً ولا لغة، وقد وضع ذلك شيخ الإسلام في كلام طويل له أنقله هنا بحروفه، قال رحمه الله: «وقد ادّعى طوائف من أهل الكلام النفاة: أن الجسم في اللغة هو المؤلف المركب، وأن استعمالهم لفظ الجسم في كل ما يُشار إليه: موافق للغة...»

فهذا أصل قول هؤلاء النفاة، وهو مبني على أصليين: سمعي لغوي، ونظري عقلي.

أما السمعي اللغوي: فقولهم: إن أهل اللغة يطلقون لفظ الجسم على المركب، واستدلوا عليه بقولهم: هو أجسم، إذا كان أغلظ وأكثر ذهاباً في الجهات، وإن هذا يقتضي أنهم اعتبروا كثرة الأجزاء:

فيقال: أما المقدمة الأولى، وهو: أن أهل اللغة يسمون كل ما كان له مقدار، بحيث يكون أكبر من غيره أو أصغر: جسماً؛ فهذا لا يوجد في لغة العرب البتة، ولا يمكن أحداً أن ينقل عنهم أنهم يسمون الهواء الذي بين السماء والأرض جسماً، ولا يسمون روح الإنسان جسماً، بل من

(١) انظر: الجواب الصحيح (٤/٤٢٩)، الدرء (١/١١٩، ١٠/٢٩٢)، الأصول التي بنى

عليها المبتدعة مذهبهم في الصفات (٢/٣٦٧).

المشهور: أنهم يفرقون بين الجسم والروح، ولهذا قال تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ﴾^(١)، يعني: أبدانهم، دون أرواحهم الباطنة.

وقد ذكرَ نقلُ اللغة: أنَّ الجسمَ عندهم هو الجسد^(٢)، ومن المعروف في اللغة: أنَّ هذا اللفظَ يتضمَّنُ الغِلَظَ والكثافة، فلا يسمون الأشياءَ القائمةَ بنفسِها إذا كانت لطيفةً - كالهواء وروح الإنسان - وإن كان لذلك مقدار يكون به بعضُه أكثر من بعض، لكن لا يُسمَّى في اللغة ذلك جسماً.

ولا يقولون في زيادة أحدهما على الآخر: هذا أجسمُ من هذا، ولا يقولون: هذا المكان الواسعُ أجسمُ من هذا المكان الضيق، وإن كان أكبر منه، وإن كانت أجزاؤه زائدةً على أجزائه عند مَنْ يقول بأنه مركَّبٌ من الأجزاء، فليس كلُّ ما هو مركَّبٌ عندهم من الأجزاء: يُسمَّى جسماً، ولا يوجدُ في الكلام: قُبْضُ جسمه، ولا صعدَ بجسمه إلى السماء، ولا أنَّ الله يقبضُ أجسامنا حيث يشاء، ويردُّها حيث شاء، وإنما يُسمَّون ذلك روحاً، ويُفرِّقون بين مسمَّى الروح ومسمَّى الجسم، كما يُفرِّقون بين البدن والروح، وكما يُفرِّقون بين الجسد والروح، فلا يُطلقون لفظ (الجسم) على الهواء، فلفظُ الجسم عندهم يشبهُ لفظَ الجسد... فعُلمَ أنَّ هذين اللفظين مترادفان، أو قريبان من الترادف، ولهذا يقولون: لهذا الثوب جسد، كما

(١) سورة المنافقون، الآية (٤).

(٢) انظر: الصحاح (٥/١٨٨٧)، لسان العرب (١٢/٩٩)، القاموس المحيط ص:

يقولون: له جسم، إذا كان غليظاً ثخيناً صفيقاً^(١)... فبطل ما ذكروه عن اللغة أن كل ما يتميز منه شيء عن شيء يسمونه جسماً.

المقدمة الثانية: أنه لو سلم ذلك: فقولهم: إن هذا جسم يطلقونه عند ترايد الأجزاء: هو مبني على أن الأجسام مركبة من الجواهر المنفردة، وهذا لو قدر أنه صحيح^(٢): فأهل اللغة لم يعتبروه، ولا قال أحد منهم ذلك، فعلم أنهم إنما لحظوا غلظه وكثافته، وأما كونهم اعتبروا كثرة الأجزاء وقلتها: فهذا لا يتصوره أكثر عقلاء بني آدم، فضلاً عن أن يُنقل عن أهل اللغة قاطبة أنهم أرادوا ذلك بقولهم: جسيم وأجسم، والمعنى المشهور في اللغة لا يكون مسماه ما لا يفهمه إلا بعض الناس...

وأما الأصل الثاني العقلي:

فقولهم إن كل ما يُشار إليه بأنه هنا أو هناك: فإنه مركب من الجواهر المفردة، أو من المادة والصورة. وهذا بحث عقلي، وأكثر عقلاء بني آدم - من أهل الكلام وغير أهل الكلام - يُنكرون أن يكون ذلك مركباً من الجواهر المنفردة، أو من المادة والصورة...^(٣).

ثم فصل شيخ الإسلام في إبطال القول بالجواهر الفرد، وقد تقدم التفصيل فيه، فلا داعي للتكرار.

(١) ثوب صفيق: متين بَيِّن الصفاقة، وقد صَفُقَ صفاقة: كُثِفَ نسجه. (اللسان) (٢٠٤/١٠).

(٢) والصحيح هو بطلان مذهب الجواهر الفرد.

(٣) شرح حديث النزول ص: (٢٤٠-٢٤٣)، وضمن مجموع الفتاوى (٥/٤٢٠-٤٢٤).

فالمتكلمون محجوجون في ادعائهم سمعياً، وعقلياً، أمّا سمعياً:
فلأنّ الموجود في معاجم اللغة مما هو منقولٌ ومسموعٌ من العرب:
يخالف ما عليه أهل الكلام، كما أنه أبعد بكثير عن ثقافة العرب الذين
نزل القرآن بلغتهم، فمن لغو القول: أن يُلصَقَ بهم هذا القول المبني على
القول بالجوهر الفرد، فما أبعدهم عن هذه الثقافات التي غزت بلاد
الإسلام بعد انقضاء القرون المفضلة.

وأمّا عقلياً: فلأنّ أكثر عقلاء بني آدم يُنكرون كون الجسم مركّباً
من الجواهر الفردة، فكيف يُنسَبُ إليهم شيءٌ هم منه بُراء؟!
وقد ثبتَ بما سبق: أنّ المتكلمين كما أنهم مخطؤون في الشرع، كذلك
هم مخطؤون في اللغة^(١).

والخلاصة: أن من رمى أهل السنة والجماعة بالتجسيم: فهو مخطئ
من وجوه كثيرة، منها:

١ - أنه إذا كان ما يرمي به أهل السنة صحيحاً فالأشعري أيضاً ممن
وقع في التجسيم على هذا المعيار لإثباته بعض الصفات، كما أن
المعتزلي واقع فيه أيضاً لإثباته الأسماء، وأبعد الناس عن هذا
التجسيم هم الجهمية، بل إنهم هم أيضاً ليسوا معزولين عن
وصمة التشبيه والتجسيم، لأنهم متهمون به من قبل الفلاسفة!!.

(١) انظر: (منهاج السنة النبوية) (٢/ ٥٤٩).

- ٢- أن الجسم والتجسيم من الألفاظ المجملة، وهي تشتمل على حق وباطل، ومذهب أهل السنة في الألفاظ المجملة: التوقف في اللفظ، والاستفصال في المعنى، فلا يلزمهم ما يرميهم به الأشاعرة.
- ٣- أن المتكلمين مخطؤون في معنى الجسم من أساسه، فرميهم لمن يثبت العلو بأنه مجسم: ناتج عن خطئهم في معنى الجسم حتى من الناحية اللغوية.

هذه بعض الوجوه الموجزة في الرد على الأشاعرة، والأصل في هذا الباب هو الالتزام بما ورد في الكتاب والسنة، فما ورد فيها يؤخذ به ولا يبالي بالمبتدعة ووساوسهم وتشنيعهم على أهل الحق، والله تعالى أعلم.

● ومما عدّوه من المكفّرات تأثراً بالتعطيل:

- ما ذكره الرافعي والنووي وغيرهما أن: «مَن أثبت له الاتصال والانفصال كان كافراً»^(١).
- وذكر هذا كثير من الشافعية^(٢)، وعدّوه مما لا يُختلف في التكفير به.

(١) العزيز شرح الوجيز (٩٨/١١)، روضة الطالبين ص: (١٧٢٥).

(٢) انظر: الإعلام بقواطع الإسلام للهيتمي ص: (٢٠٠) وما بعدها، ترشيح المستفيد حاشية على فتح المعين لعلوي السقاف ص: (٣٧٦)، زاد المحتاج بشرح المنهاج، للكوهجي (١٨٨/٤)، حاشية الجمل على شرح المنهج، للجمل (١٢٣/٥)، العباب المحيط بمعظم نصوص الشافعي والأصحاب، لابن المذحجي المزجد (١٨٣٧/٥)، إعانة المبتدين ببعض فروع الدين، للعمودي ص: (٤٥١).

ومصطلح الاتصال والانفصال من الألفاظ المجملة، ومذهبُ السلف فيها هو التوقفُ في اللفظ، والاستفصال في المعنى، وعدم إطلاق الرد أو القبول قبل تبين المراد به.

وقد بين بعضُ الشافعية معنى الاتصال والانفصال، فقال العلوي: «أو أثبتَ له ما هو منفي عنه إجماعاً، كاللون، أو الاتصال بالعالم أو الانفصال عنه»^(١).

وقال الشيخ سليمان الجمل: «قال المتولي: وكذا مَنْ أثبتَ الاتصال والانفصال؛ لأنه يستدعي التحيزَ والجسمية»^(٢).

وقال الهيثميُّ مبيناً معنى الاتصال والانفصال: «ومعنى إثبات الاتصال والانفصال يرجع إلى قول من قال الباري جلّ وعلا لا داخل العالم ولا خارجه، ومن ثم قال الغزالي: معناه أن مصطلح الاتصال والانفصال يعني الجسمية والتحيز، وهو محال فانفك عن الضدين، كما أن الجهاد لا هو عالم ولا جاهل؛ لأن مصطلح العلم هو الحياة فإذا انتفت الحياة انتفى الضدان، وهذا كما ترى ظاهر في تكفير القائلين بالجهة، لكن مضى الغزالي في كتابه [التفرقة بين الإسلام والزندقة] والعز بن عبد السلام في فتاويه الموصلية وغيرهما على عدم كفرهم»^(٣).

(١) ترشيح المستفيد، لعلوي السقاف ص: (٣٧٦).

(٢) حاشية الجمل على شرح المنهج (١٢٣/٥).

(٣) الإعلام بقواطع الإسلام، للهيتمي ص: (٢٠٣).

فالخلاصة: أنهم يقصدون بنفي الاتصال والانفصال نفْيَ علوه تعالى على خلقه، ومبايئته من خلقه، وقد عدّوه مكفراً لزعمهم أن إثبات العلو يستلزم التحيز والجسمية، ولذلك قال أحد المتكلمين حاكياً الدليل العقلي لأهل السنة في إثباتهم لعلوه تعالى:

«وبأن^(١) كلّ موجودين فرضاً لا بدّ أن يكون أحدهما متصلاً بالآخر، مماساً له، أو منفصلاً عنه، مبائناً في الجهة، والله تعالى ليس حالاً ولا محلاً للعالم؛ فيكون مبائناً للعالم في جهة، فيتحيّز، فيكون جسماً، أو جزءاً جسم، مصوراً، متناهيّاً^(٢)».

وحكايته عن أهل السنة فيه حق وباطل، أمّا الباطل: فقوله في الأخير: «فيتحيّز، فيكون جسماً، أو جزءاً جسم، مصوراً، متناهيّاً»، وهذا القول لا يقول به أهل السنة والجماعة، وموقفهم من الألفاظ المجملة، كالحيز، والجسم: معلوم، فلا ينفونها، ولا يثبتونها، أمّا المعنى: فبعد الاستفصال: يقرّون الحقّ منه، وينفون الباطل.

وإذا استثنينا هذا: فحكاية الباقي عن أهل السنة والجماعة حق، وهم قائلون به، ويرونه من الأمور التي تشهد بها الفطرة والعقول السليمة، التي لم تتلوّث بأمراض المتكلمين وغيرهم من أهل البدع، ويرون أن هذا دليل عقلي صحيح لإثبات علوه تعالى ومبايئته من خلقه،

(١) أي: واستدلوا بأن...

(٢) شرح العقائد النسفية ص: (٣٤).

فإنَّ كُلَّ مَنْ «ليس به هوى، ولا تقليد... يعرفون بفطرتهم وبديهة عقولهم أنَّ ما ذكره»^(١) من أنه لا داخل العالم ولا خارجه: إنما هو صفة المعدوم، وأنَّ الموجودين لا بدَّ أن يكون أحدهما قائماً بالآخر، محايثاً له، أي: يكون حيث هو يكون، أو يكون مبايناً له، منفصلاً عنه في جهة غير جهته»^(٢)، وأنَّ إنكارَ هذا الأمر من أعظم السفسطة^(٣).

وقد حكمَ التفتازانيُّ على هذا الدليل العقليِّ الواضح - في كلامه السابق - بأنه «وهمٌ محض، وحكمٌ على غير المحسوس بأحكام المحسوس»، كما حكمَ عليه في موضعٍ آخر بأنه عبارة عن «قضايا وهمية كاذبة»^(٤)، وقد ذكره كثيرٌ من المتكلمين^(٥).

وحكمُهم على هذا الدليل العقليِّ الصريح بأنه وهمي: حكمٌ باطل، وهو أحقُّ بأن يكون وهمياً، وباطلاً؛ «لأنَّ القضايا الوهميّة من شأنها أن ينكشفَ حالُها بالنظرِ انكشافاً واضحاً، ومن شأن الشرع إذا كانت ماسّة بالدين - كهذه - أن يكشفَ عنها، وكلا هذين متنف:

(١) يشير شيخ الإسلام إلى كلام الرازي في أساس التقديس.

(٢) بيان تلبيس الجهمية لشيخ الإسلام (٢/ ٣٤١).

(٣) المصدر السابق (٢/ ٣٦٣).

(٤) شرح المقاصد (٤/ ٤٨).

(٥) انظر: تبصرة الأدلة (١/ ١٦٧-١٦٨، ١٧٤-١٨٢)، التمهيد لقواعد التوحيد للآمشي

ص: (١٦٥)، نهاية الأقدام ص: (١٠٩-١١٣)، أبكار الأفكار (٢/ ٤٥)، غاية المرام

ص: (١٩٨-٢٠٠)، المواقف ص: (٢٧٢).

أما الشرع: فإنما جاء بتقرير هذه القضية وتثبيتها وتأكيدها بنصوص صريحة تفوق الحصر، بل أصل بناء الشرائع على نزول الملك من عند الله ﷻ بالوحي على أنبيائه...»^(١).

والخلاصة: أنها لو كانت وهمية لجاء الشرع ببيان ذلك؛ لأن القضية متعلقة بأهم أصول الدين، كما أن النظر العقلي الصحيح كان كفيلاً بكشف حقيقة هذه القضية، فكيف والنظر العقلي لم يزد إلا تأييداً، كما أن الشرع قد جاء بتقرير وتثبيت هذه القضية في نصوص تفوق الحصر، حتى اعترف بذلك عدد من المتكلمين بل الفلاسفة، حيث صرحوا بأن بني آدم كلهم -سوى أهل الكلام والفلسفة^(٢)- على الإقرار بأن الله تعالى فوق العالم، وأن ملل الأنبياء والكتب السماوية والأحاديث النبوية جاءت موافقة لهم في ذلك؛ وذلك لاستدراجهم إلى الحق؛ لأن الشرائع لو جاءت صريحة بأن الله لا داخل العالم ولا خارجه، ولا فوقه ولا تحته... لسارع الناس إلى الإنكار، وبادروا إلى العناد، ولقالوا: هذا الرب الذي هذا وصفه: عدم محض^(٣).

(١) التنكيل للشيخ المعلمي (٢/ ٣٥١)، ثم يبيّن: انتفاء النظر الذي يُعارض صراحةً هذه القضية البديهية.

(٢) وهم يصرحون بذلك أحياناً، انظر ما قاله أبو المعين النسفي في التبصرة (١/ ١٨١).

(٣) انظر كلام ابن سينا في الأضحوية له ص: (٤٤-٥١)، وقد نقله شيخ الإسلام في درء

تعارض العقل والنقل (٥/ ١٠-١٨)، وانظر: شرح المقاصد (٤/ ٥٠-٥١)، وكلام

الرازي الذي نقلته في المتن هو خلاصة كلام ابن سينا.

قال الرازيُّ تحت عنوان: «حكاية شبهات مثبتتي الجسمية والمكان»:

«الشبهة السابعة: إن جميع كتب جميع الأنبياء والرسل -عليهم السلام- مملوءة من كونه في جهة فوق.

أما القرآن: فقد جاء في كونه على العرش بصريح اللفظ سبع مرات، وذكر أيضاً: ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾^(١)، وقوله: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾^(٢)، والألفاظ الدالة على النزول والتنزيل كثيرة جداً، والآيات المشتملة على لفظ (إلى) الدالة على انتهاء الغاية خارجة عن الحد، وليس في القرآن البتة لفظ يدل على نفي الجهة. فلو كان الدين الحقُّ عنده نفي الجهة: لكان من الواجب أن يذكر ذلك مرة واحدة؛ فلما أثبتَّ الجهة في آيات لا حصر لها، ولا حدَّ لها، ولم يذكر البتة نفي الجهة: علمنا أنه تعالى كان مصراً على إثبات الجهة. وأما الأخبار المنقولة عن الرسول ﷺ فلا حصر لها ولا حدَّ. وأما التوراة: فمملوءة من هذه المعاني.

فهذا يدل على أن الأنبياء والرسل -عليهم السلام- كانوا متفقين على إثبات الجهة لله تعالى.

(١) سورة الأنعام، الآية: ١٨، ٦١.

(٢) سورة فاطر، الآية: ١٠.

وليس لقائل أن يقول: إنا نذكر هذه الألفاظ تأويلات؛ وذلك: لأن الدين الحق لو كان هو التنزيه الذي ذكرتموه، لكان من الواجب أن يرد في هذه الكتب الإلهية ما يدل على تقرير هذا الأصل العظيم، وعلى تأكيده بصريح اللفظ، حتى يصير الحق معلوماً، وحينئذٍ نصرف بقية الألفاظ إلى التأويل؛ ولما لم يرد في شيء من الكتب الإلهية البتة ما يدل على التنزيه الذي تذكرونه، ورأيناها مملوءة بالألفاظ الدالة على كونه تعالى موجوداً في (الفوق)؛ علمنا: أن مذهب الأنبياء والرسل -عليهم السلام- هو هذا المذهب، وأن الذي تقولونه مخالفٌ لأديانهم ومذاهبهم»^(١).

هكذا يذكر الرازي هذه الحقيقة ناصعة واضحة، ولكن هل استسلم لها، أم استسلم لبدعه التي قادت إلى إنكار هذه الحقيقة؟ الجواب: إنه أثر الإنكار، وقد جانب الصواب حينما سمى هذه الحقيقة شبهة، فقال جواباً عليها:

«والجواب عن الشبهة السابعة: هو أن الدعوة للخلق إلى الحق يجب أن تكون واقعة على أحسن الوجوه، وأقربها إلى الصلاح.

ولما كان التصريح بالتنزيه مما لا تقبله عقول العوام: لا جرم كان الأولى اشتغال الدعوة على ألفاظ تُوهَم التشبيه، مع التنبيه على كلمات تدل على التنزيه المطلق»^(٢).

(١) المطالب العالية من العلم الإلهي للرازي (٤١/٢).

(٢) المصدر السابق (٤٨/٢).

وفي كلام الرازي أمورٌ كثيرةٌ تحتاج إلى وقفة، ولكن الذي يهمني هنا: أنه اعترفَ بالحق، وعرضه على أحسن وجه، ولكنه مع ذلك رجح الباطل، فقد اعترفَ بكون فِطْرِ بني آدم التي سَلِمَت عن أهواء المتكلمين والفلاسفة، وكذلك الملل السماوية كلها: تخالفُ ما عليه هذه الشُرْذمةُ من نفي علو الله تعالى، ووصفه بما يُوجبُ العدم، كما اعترفَ بأن النصوصَ المثبتة للعلو تفوق الحصر، وأن ما يخالف ذلك لم يرد في النصوص ولا مرة واحدة.

فإذا كان الأمرُ كذلك: فكيف يكون إثباتُ ما أثبتته الله لنفسه، وهو العلو، وأثبتته له رسوله ﷺ موجِباً للكفر؟!!!

أما ما ادعاه من وجود التنبيه على كلماتٍ تدل على التنزيه المطلق: فهو مرفوضٌ منه لوجوه، أولها: أن تلك التنبيهات المدعاة كيف لم يتفطن لها الصحابة والتابعون ومن تبعهم ممن عُرفوا بالعناية بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وكيف أنها لم يتفطن لها إلا أمثال الجعد، والجهم، وأفراخ الفلاسفة المعروفين بالبعد عن الكتاب والسنة، فلو كانت هذه التنبيهات فيها حق: لما فاتت على الرعيل الأول، والقضيةُ مدعاة للعبرة، وفيها دلالة على عظم خطورة البدع، وأنها إذا تمكنت بصاحبها لم تدع مسلماً للحق ولو كان واضحاً، وإلا فما المسوغ لأمثال الرازي أن يُخالف ما يعترف به من أنه ورد في الكتاب والسنة عدداً يفوق الحصر!.

وهكذا نرى المتكلمين يعكسون الأمور، فيحكمون على ما هو صريح الإيمان كفراً مخرجاً من الملة، وهذا يدل على خطورة البدع على المسلمين، وأنها تقلب الموازين، وتبعد عن الحق بعداً عظيماً، والله المستعان.

ولله درُّ شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله حيث يقول عن المتكلمين: «ولهذا كان هؤلاء المعارضون عن الكتاب، المعارضون له: سوفسطائية، منتهاهم: السفسطة^(١) في العقليات، والقرمطة في السمعيات..»^(٢).

وجديرٌ بالذكر هنا^(٣): أن ما ذكره التفتازاني هنا - من الحكم بكون الدليل الفطري والعقلي المذكور وهمياً - هو مأخوذٌ من الرازي، وقد ذكره الرازي في (أساس التقديس)، وأطال النفس فيه.

ومن الغريب حقاً: حكم التفتازاني والرازي على هذا الدليل الفطري والعقلي بأنه وهمي، بينما اعتمادهم في نفي العلو ليس إلا على الأوهام! ذلك أن اعتمادهم في نفي العلو وإثبات أنه تعالى ليس داخل العالم، ولا خارجَه، ولا فوقَه، ولا تحته، ولا... ولا... هو على مذهب الفلاسفة الذين يُثبتون الكليات المجردة الذهنية في الخارج، وهي شبهة أضلَّت كثيراً من الفلاسفة، الذين اشتبه عليهم ما في الأذهان بما في الأعيان.

(١) السفسطة: هي قياس مركب من الوهميات، والغرض منه: تغليب الخصم وإسكاته.

انظر: التعريفات ص: (٣٩).

(٢) درء تعارض العقل والنقل (٥/٢٥٦).

(٣) انظر: التفتازاني وآراؤه الاعتقادية في شرح العقائد النسفية للنورستاني ص: (١٧٠٨ وما

بعدها).

وقد قلدهم كثيرٌ من المتكلمين، ومنهم الرازي، وبتلك الشبهة افتتح كتابه (أساس التقديس)، حيث ذكر عشرة أدلة لإثبات وجود موجودٍ لا يمكن أن يُشار إليه بالحسّ أنه هنا أو هنالك، وغير مختصّ بشيءٍ من الأحياء والجهات، وغير حالٍّ في العالم ولا مباينٍ له، وكلُّ ذلك لنفي علوّه تعالى، الذي تواترت به النصوص.

وقد بنى اثنين من هذه الأدلة العشرة على هذه الشبهة، وهما الدليلان: الرابع والخامس^(١).

والوجهُ العشرةُ التي ذكرها هنا: كلّها مبنيةٌ على التنكّر للضرورة، ولذلك قال الرازيُّ في آخرها: «ونختم هذا الباب بما روي عن أرسطو طاليس أنه كتب في أول كتابه في الإلهيات: (مَنْ أَرَادَ أَنْ يَشْرَعَ فِي الْمَعَارِفِ الإلهية: فَلْيَسْتَحِدْثْ لِنَفْسِهِ فَطْرَةً أُخْرَى)^(٢)».

كما أنّ الرازيّ اعتمدَ على هذه الشبهة نفسها في جوابه عن الدليل العقلي والفطري الذي نحن بصددّه، حيث أجاب عن هذا الدليل العقلي والفطريّ بثلاثة أدلة، كلّها مبنية على هذه الشبهة، وكل دليلٍ من هذه الأدلة أغرب من الآخر، وهي أوهامٌ غريبة، لا يقول بها إلا مَنْ استحدثَ فطرةً أرسطو، كما يتمنّى الرازيُّ ذلك، والعقلاء من بني آدم، البعيدون عن أوهام وثنيي اليونان: يترقّعون عن هذه الأوهام، فمن

(١) أساس التقديس للرازي ص: (٢٥).

(٢) المصدر السابق ص: (٢٨-٢٩).

الذي اشتبه عليه ما في ذهنه بما في الأعيان سوى هذه الشرذمة ومن قلدهم من المتكلمين؟!.

يقول شيخ الإسلام: عن الرازي والآمدي، مبيناً بعض المفارقات في مواقفهم: «وهؤلاء يُنكرون على من يقول: المعدوم شيء ثابت في الخارج، وقوله وإن كان باطلاً: فقولهم أفسد منه، وإن كانا يشربان من عين واحدة، وهو اشتباه ما في الأذهان بما في الأعيان.

• وكذلك: الذين أثبتوا الأحوال في الخارج، وقالوا: هي لا موجودة ولا معدومة: شربوا أيضاً من هذه العين.

• وكذلك من ظن اتحاد العالم بالمعلوم، والمحجب بالمحجوب، والعايد بالمعبود، كما وقع لأهل الاتحاد المعين: قد شرب من هذه العين المرة المالحّة أيضاً.

• وكذلك من قال بالاتحاد المطلق: تصوّر وجوداً مطلقاً في نفسه، فظن أنه في الخارج.

فهؤلاء كلهم شربوا من عين الوهم والخيال، فظنوا أن ما يكون في وهمهم وخيالهم هو ثابت في الخارج.

هذا، وهم يُنكرون على أهل العقول السليمة، والفطر المستقيمة: إذا أنكروا وجود قائم بنفسه، موجود، لا داخل العالم، ولا خارجة، ولا يُشار إليه، ويزعمون أن نفي هذا من حكم الوهم والخيال التابع للحس، فإذا طولبوا بدليل يدل على إمكان وجود موجود لا داخل العالم ولا

خارجة: كان ملجؤهم وغيائهم هي هذه الكليات، كما فزع إليها ابنُ سينا ومن أخذ ذلك عنه، كالرازي وأتباعه...»^(١).

فحكم المتكلمين على دليل أهل السنة العقلي والفطري بأنه من حكم الوهم، مع أن اعتمادهم على مثل هذه الأوهام الغريبة التي هي من نسج الوثنيين: لهُو من باب قلب الموازين، والله المستعان.

وأغرب من هذا زعمهم الاتفاق على كون هذا الأمر كفراً مخرجاً من الملة، فعبارة بعضهم هنا: «أو أثبت ما هو منفي عنه بالإجماع، كالألوان، والاتصال، والانفصال»^(٢)، وهذه جرأة عظيمة يسلكها المتكلمون كثيراً، فيدعون الإجماع عند اتفاق بعض المتكلمين على شيء، وقد يكون الإجماع الصحيح - إجماع أهل السنة والجماعة - على خلافه، كما هو الأمر هنا، فأهل السنة مجمعون على إثبات العلو لله تعالى، بما فيهم أئمة الأشاعرة القدماء.

لا شك أن ما ادعاه هؤلاء الشافعية المتأخرون من كون العلو منفيًا، وكون إثباته مكفرًا: من آثار التعطيل المدمرة التي استشرت في الأمة، وأقصت كثيراً من المسلمين عن الدين الحق في باب الأسماء والصفات.

● ومما ذكره متأخروا الشافعية من المكفرات متأثرين بالتعطيل:

ما ذكره الهيثمي في قوله: «قال الشيخ: ومن زعم أن الإله سبحانه وتعالى يحل في شيء من آحاد الناس أو غيرهم فهو كافر، لأن الشرع إنما

(١) درء تعارض العقل والنقل (٥/١٢٧-١٢٨).

(٢) انظر: إعانة المبتدئين ببعض فروع الدين ص: (٤٥١).

عفا عن المجسمة لغلبة التجسيم على الناس، وأنهم لا يفهمون موجوداً في غير جهة، بخلاف الحلول، فإنه لا يعم الابتلاء به ولا يخطر على قلب عاقل فلا يعفى عنه. اهـ^(١).

وقال الهيتمي أيضاً وهو يتحدث عن أسماهم المجسمة: «ومن ثم قيل أخذاً من حديث الجارية: يُغْتَفَرُ نحو التجسيم والجهة في حق العوام؛ لأنهم مع ذلك على غاية من اعتقاد التنزيه والكمال»^(٢).

يقرر الهيتمي هنا تكفير الحلولية، وهو محق في ذلك، ولكن الدليل الذي استدل به على كفرهم هو محل البحث هنا.

استدل الهيتمي لكفر الحلولية بأن الحلول كفرٌ واضحٌ لا يخفى على العوام، فلا يُعذر به الحلوي، بخلاف التجسيم، فإنه مع كونه كفراً؛ إلا أنه مما يخفى على الكثيرين؛ لأن التجسيم بزعمه هو الغالبُ على الناس، ولذلك يُغْتَفَرُ، وليس الحلول كذلك.

ثم ذكر في نصه الثاني أن ما ذكره من التساهل مع المجسمة، وأن التجسيم هو الغالبُ على العوام: هو مأخوذٌ من حديث الجارية، الذي اغتفر فيه الرسول ﷺ تجسيم الجارية التي صرحت بأن الله في السماء، أو أشارت إلى السماء - حسب الروايات الواردة في ذلك -.

وهذا الكلام فيه عدة أمور باطلة؛ وهي:

(١) الإعلام بقواطع الإسلام للهيتمي ص: (٢٠٤).

(٢) تحفة المحتاج بشرح المنهاج للهيتمي (١٠٩/٤).

أولاً: فيه إشارة إلى أن التعطيل الذي عليه الجهمية وأفراخهم هو التوحيد، وأن التجسيم الذي عليه العوام، والذي بموجبه يثبتون العلو وغيرها من صفات الله تعالى التي ينفيها الأشاعرة: من نواقض التوحيد. والصحيح أن التوحيد هو إثبات الصفات الواردة في الكتاب والسنة الصحيحة، وأن ما يناقضه هو التعطيل، وقد سبق تفصيله في الفصل السابع، كما سبقت الإشارة إلى السبب الذي أوقع الجهمية ومَن تبعهم بمختلف طوائفهم في الخطأ، بحيث ظنوا أن الإثبات يخل أو يناقض التوحيد، على تفاوت بينهم في التعطيل.

ثانياً: إن دعوى المتكلمين بأن التجسيم يُغتفر ويُتساهل فيه لكونه هو الغالب على العوام: فيه تلبيسٌ من جهة، وإقرارٌ بالواقع المر - بالنسبة لهم - من جهة أخرى.

أما التلبيس: فإن الصحيح أن الذي عليه العوام هو الفطرة التي فطرهم الله تعالى عليها، وهي الإقرار بعلوه تعالى على الخلق، وأنه في السماء، ولذلك ترى الخلق جميعاً بطباعهم وقلوبهم السليمة، لا يكون قصدُهم لربهم عند الحاجات إلاّ إلى جهة العلو، فهم كما أنهم مضطرون إلى دعائه ومسألته: مضطرون أيضاً إلى أن يوجهوا قلوبهم إلى العلو إليه، لا يتوجهون إلى غير العلو من الجهات، فهم يرفعون أيديهم عند الدعاء، ويقصدون جهة العلو بقلوبهم عند التضرع.

يقول ابن أبي شيبة^(١) رَحِمَهُ اللهُ فِي تقرير دليل الفطرة: «وَأَجْمَعَ الْخَلْقُ جَمِيعاً أَنَّهُمْ إِذَا دَعَوْا اللَّهَ جَمِيعاً: رَفَعُوا أَيْدِيَهُمْ إِلَى السَّمَاءِ، فَلَوْ كَانَ اللَّهُ وَجْهَهُ فِي الْأَرْضِ السُّفْلَى: مَا كَانُوا يَرْفَعُونَ أَيْدِيَهُمْ إِلَى السَّمَاءِ، وَهُوَ مَعَهُمْ فِي الْأَرْضِ...»^(٢).

وهذا أحد أدلة أهل السنة والجماعة لإثبات العلو، وهو دليل عقلي صحيح، وموقف المتكلمين من هذا الدليل: هو التنكُّر له، بل محاولة التنصُّل منه بكل حيلة، ولذلك نراهم يتشبَّثون في رده بما لا يخفى على المتدبِّر بطلانه، حيث يزعمون أن توجُّه العقلاء إلى السماء: ليس من جهة اعتقادهم أنه في السماء، بل من جهة أن السماء قبله الدعاء؛ إذ منها يُتَوَقَّعُ الخيرات والبركات، وهبوط الأنوار، ونزول الأمطار^(٣).

وفي جوابهم هذا من المكابرات ما يضيق عن بيانها المكان، منها:

- دعوى أن توجُّه الداعي إلى السماء عند الدعاء لا يكون إلى الله تعالى الذي يدعوه ويرجوه، بل توجُّهه أثناء الدعاء يكون إلى غيره تعالى.

(١) هو: محمد بن عثمان بن أبي شيبة، أبو جعفر، العبسي الكوفي، الإمام الحافظ المسند،

(ت ٢٩٧هـ)، كان من أوعية العلم، عالماً بصيراً بالحديث والرجال، جمع وصنف تأليف

مفيدة منها: تاريخ كبير. انظر: الكامل لابن عدي (٦/ ٢٩٥)، السير (١٤/ ٢١).

(٢) كتاب العرش لابن أبي شيبة ص: (٥٨).

(٣) انظر: الاقتصاد في الاعتقاد للغزالي ص: (٧٧-٨٠)، تبصرة الأدلة لأبي المعين النسفي

(١/ ١٨١)، التمهيد لقواعد التوحيد للآمشي ص: (٦٥)، نهاية الأقدام ص: (١١٣)-

(١١٤)، أبقار الأفكار (٢/ ٤٨)، شرح المقاصد (٤/ ٥١).

• ومنها: أن السَّاءَ قِبْلَةُ الدَّعاء، كما أن الكعبةَ قِبْلَةُ الصَّلَاة.

وكل هذا خطأ ومكابرة، فلا الداعي يتوجه إلى غيره تعالى، بل توجهه يكون إليه تعالى، لا إلى ما يظنه مظنةً للأرزاق، ودعوى أن الداعي لا يتوجه عند الدعاء إلى الله تعالى، بل إلى غيره - كما يدعيه المتكلمون -: مكابرة واضحة.

كما أن دعوى كون السَّاءَ قِبْلَةَ الدَّعاء لا دليل عليها، فليس في النصوص دليل يدل على كون السَّاءَ قِبْلَةَ الدَّعاء، بل القبلة واحدة، وهي التي دلت عليها أدلة الكتاب والسنة.

وقد استعرض شيخ الإسلام شبّهات المتكلمين هذه، وفندها واحدة واحدة من أربعين وجهاً^(١).

وأما الاعتراف بالواقع المرّ - بالنسبة للمتكلمين - :

فلأن الهتمي وغيره من المتكلمين يضطرون إلى أن يعترفوا أن الغالب على العوام هو اعتقاد علوه تعالى على خلقه، ولما كانت هذه حقيقة لا يمكن دفعها، وكانت حجة لأهل السنة باعتبارها تدل على الفطرة: سلكوا مسلكاً ملتوياً للتخلص من هذا الدليل.

وأصل هذا الاعتراف هو للمتفلسفة، فقد صرح به ابن سينا، وتبعه المتكلمون، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك قريباً، وهو اعتراف يأخذ

(١) انظر: بيان تلييس الجهمية (٢/ ٤٣١-٥٠٢).

بتلايبب الفلاسفة ومَن تبعهم من المتكلمين، كما أن أصل التعطيل من الفلاسفة، ومنهم أخذه المتكلمون.

فالتجسيم الذي يرمي به الهيتمي عوام المسلمين هو الفطرة، وهو الذي عليه المسلمون سوى مَن تلوث فطرهم بآراء الفلاسف وغيرهم من الضلال.

ثالثاً: كلام الهيتمي يتضمن القدح في الصحابة، وذلك لأن تقرير النبي ﷺ للجارية كان بمحض من الصحابة، وإقراره ﷺ لها فيه تعليم للأمة، ومنهم الصحابة الحاضرون، فعلى كلام الهيتمي يكون الصحابة من العوام الذين يُغْتَفَرُ منهم التجسيم ويُتساهل معهم فيه!!

ولا شك أن فيه من القدح في الصحابة ما يُعرف بأدنى تأمل، ولكن المتكلمين يستسهلون مثل هذه العظائم لإنقاذ تعطيلهم.

هذا بعض ما يتضمنه كلام الهيتمي السابق من الباطل، وأشير هنا إلى أمرٍ مهم يتعلق بموقف الهيتمي السابق، وفيه عبرة للمعتبرين، وهو أنه كيف أن المعطل يقع في الخطأ الفادح حتى حينما يريد تقرير الحق، وهو تكفير الحلولية، فالهيتمي كان بصدد بيان كفر الحلولية، ولكنه أخطأ في بيان الدليل، مع أن تكفير الحلولية لا يحتاج إلى سرد أدلة كثيرة، وقد وقع المعطل في هذا لأنه لم يستسلم للنصوص كلها، بل دفع بعضها بشبهات هشة، واعتبرها مما لا يمكن القول به، وهذا جرّه إلى الخطأ المذكور، وهكذا دفاع المبتدعة عن الإسلام، يهدمون جانباً منه حتى حينما يريدون نصرته، والله تعالى أعلم.

المبحث الثالث: أثر التصوف على بعض المتأخرين من علماء

الشافعية في تقرير المكفرات:

بدعةُ التصوف والصوفية من أشد الأمراض التي فتكت بالكثير في تاريخ الإسلام، وهي من البدع والضلال التي استفحل شرُّها وامتدَّ ضرُّها، وجثمت على صدر الأمة وعلى عقول كثرةٍ كاثرةٍ من أفراد الأمة منذ نشأتها إلى الآن، وقد انتشرت بسببها عبادةُ القبور، والغلو في الأولياء، والاستغاثة بهم، واعتقاد أنهم يعلمون الغيب ويتصرفون في الكون. ومن ثمارها المدمرة: ما يراه الناس من آلاف المشاهد في بلدان المسلمين، حتى في المساجد، وهي تُدعى من دون الله، ويُستغاث بهم في الشدائد، وتُشدُّ إليها الرحال، وتُقام لها الاحتفالات والموائد، وتقدم لها النذور والذبائح والأموال الطائلة.

وقد بدأت حركة التصوف في منتصف القرن الثاني الهجري، وبلغت قممها العقائدية في أواخر القرن الثالث، وأصبحت تنتشر حتى بلغت أوج انتشارها في القرون: التاسع، والعاشر، والحادي عشر، وهذه القرون هي قرون ظلام وجهل، أفاق العالم الإسلامي بعدها على الغزو الأوربي لأراضيه^(١).

(١) انظر: الفكر الصوفي في ضوء الكتاب والسنة، للشيخ عبد الرحمن عبد الخالق ص: (٧).

ومن الأوائل الذين ردوا على الصوفية ونهبوا الأمة إلى خطرها: هو الإمام الشافعي، فمع أنه: لم يشهد حركة التصوف إلا في بدايتها، ولم تكن في وقته قد وصلت إلى الحلول والاتحاد، ولم تكن بلغت في التأثير بالديانات المختلفة ما آل إليه أمرها بعد عصر الإمام، إلا أنه مع ذلك تنبه إلى خطورتهم منذ البداية، ومن أقواله: في الرد عليهم:

قال رحمه الله عندما دخل مصر: تركت بغداد وقد أحدث الزنادقة فيها شيئاً يسمونه السماع^(١).

ومراؤه بالزنادقة هنا هم الصوفية، و(السماع) هو الغناء والمواجيد التي ينشدوها الصوفية^(٢).

وقال رحمه الله: «لو أن رجلاً تصوّف أول النهار لا يأتي الظهر حتى يكون أحق»^(٣).

وقال رحمه الله: «ما لزم أحد الصوفية أربعين يوماً فعاد إليه عقله أبداً»^(٤). ومع هذا فقد تأثر كثير من الشافعية المتأخرين بالتصوف، فأثر ذلك عليهم في أبواب كثيرة منها تقرير المكفرات، فتغاضوا عن الكفر الذي يمارسه الصوفية، ودافعوا عنهم، وردوا على من يرد على الصوفية.

(١) انظر: تلبس إبليس ص: (٣٧٠).

(٢) انظر: الفكر الصوفي في ضوء الكتاب والسنة، للشيخ عبد الرحمن عبد الخالق ص: (٤٩).

(٣) انظر: تلبس إبليس لابن الجوزي ص: (٣٧٠).

(٤) المصدر السابق ص: (٣٧٠).

وفيهما يلي أمثلة لتأثرهم بالتصوف في تقرير المكفرات:

المثال الأول: ذكر الشافعية أن مَنْ قال (أنا الله) فهو كافر وإن كان قوله على سبيل المزاح، نقل ذلك الرافعي عن الحنفية وأقرهم^(١)، ونقله الهيثمي عن الرافعي مقررًا له^(٢)، كما ذكره غيرهم من الشافعية^(٣). وما ذكروه هو الحق الذي يجب القول به، وقد كفر الله تعالى النصاري القائلين بالوهمية المسيح، فقال تعالى: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ قُلْ فَمَنْ يَمْلِكُ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا إِنْ أَرَادَ أَنْ يُهْلِكَ الْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ وَفِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾^(٤)، وقال تعالى: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ وَقَالَ الْمَسِيحُ يَبْنِي إِسْرَءِيلَ أَعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ إِنَّهُ مَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ وَمَأْوَاهُ النَّارُ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ﴾^(٥) لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا إِلَهُ وَاحِدٌ وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ^(٦)، وقد نص عدد من الشافعية على كفر مَنْ يقول (الله ثالث ثلاثة)^(٦)، وكلامهم

(١) العزيز شرح الوجيز (١١/٩٩).

(٢) انظر: الإعلام بقواطع الإسلام، للهيتمي ص: (٢٩٥).

(٣) انظر: الكفاية لذوي العناية في الفقه الشافعي، للفاخوري ص: (١٦٨).

(٤) سورة المائدة، الآية (١٧).

(٥) سورة المائدة، الآيتان (٧٢-٧٣).

(٦) انظر: تحرير المسالك إلى عمدة السالك للدمشقي، الشرقاوي على التحرير لعبد الله بن حجازي الشرقاوي (٢/٣٨٨)، ترشيح المستفيد (حاشية فتح المعين) للسيد علوي السقاف ص: (٣٧٧)، فيض الإله المالك في حل ألفاظ عمدة السالك وعدة الناسك

هو نص القرآن، فالذي يُؤَلِّه نفسه لا يُرتابُ في كفره، والقضية من الوضوح بحيث لا تحتاج إلى سرد الأدلة.

ولذلك لم يتردد العلماء في تكفير ابن عربي^(١)، ومن كان على طريقته، ومنهم بعض علماء الشافعية، فقد قال ابن المقرئ -وهو يسرد المكفرات-:

«أو شكَّ في تكفير اليهود والنصارى، وطائفة ابن عربي...»^(٢).

ولكن غالبية الشافعية المتأخرين دافعوا عن الصوفية، وبرروا كفرياتهم بشبه واهية، وهذه بعض أقوالهم:

قال الدميري الشافعي عند قول النووي عن الردة: (قطع الإسلام بنية، أو قول كفر)، قال: «وقوله: (أو قول) المراد به: القول المقصود، فمن سبق لسانه إليه، أو أكره عليه: لا يكون مرتدًا، وكذلك تُغتفر الكلمات الصادرة من الأولياء في حال غيبتهم، ففي (أمالى ابن عبد

للشيخ عمر بن محمد بركات البقاعي الشافعي (٥٣٦/٢).

(١) هو: محيي الدين محمد بن علي بن محمد، أبو بكر، الطائي الحاتمي المرسى، المعروف بابن عربي، نزيل دمشق، سكن الروم مدة، (٥٦٠-٦٣٨هـ)، كان ذكيا، كتب الإنشاء لبعض الامراء بالمغرب، ثم دخل في التصوف، وسافر وعمل الخلوات، وعلق شيئا كثيرا في تصوف أهل الوحدة، قال الذهبي رحمه الله: (ومن أوردت تآليفه كتاب الفصوص، فإن كان لا كفر فيه، فما في الدنيا كفر، نسأل الله العفو والنجاة فواغوثاه بالله! وقد عظمه جماعة وتكلفوا لما صدر منه ببعيد الاحتمالات). انظر: السير (٤٨/٢٣).

(٢) روض الطالب، لابن المقرئ الشافعي (٢٩٥/٨).

السلام): أن الولي إذا قال: أنا الله: عَزَّزَ التعزير الشرعي، ولا ينافي ذلك الولاية؛ لأنهم غير معصومين...»^(١).

فتدبر هذا الاستثناء الذي حظي به الصوفية من هذا الشافعي، بحجة أن الولي قد يكون في حال الغيبة!!

وهذا ذكره عدد من الشافعية المتأخرين^(٢).

وقد أورد الدميري كلام ابن عبد السلام احتجاجاً به على عدم الكفر، والاكتفاء بالتعزير، ولكن بعض الشافعية اعترض على ابن عبد السلام، فقد قال الهيثمي عنه: «فيه نظر؛ لأنه إن كان غائباً: فهو غير مكلف لا يُعزَّر، كما لو أوَّلَ بمقبول، وإلا فهو كافر».

ثم قال: «ويمكن حملُه على ما إذا شككنا في حاله، فيُعزَّر فطماً له، ولا يُحكم عليه بالكفر لاحتمال عذره، ولا بعدم الولاية لأنه غير معصوم»^(٣).

فلهيثمي لا يرى تعزير الولي في حال الغيبة؛ لأنه غير مكلف، ويرد على ابن عبد السلام فيما قرره من التعزير، وقد وافقه غيره من الشافعية المتأخرين في الرد على ابن عبد السلام^(٤).

(١) النجم الوهاج في شرح المنهاج، للدميري (٧٨/٩).

(٢) انظر: فيض الإله المالك في حل ألفاظ عمدة السالك وعدة الناسك، للبقاعي

(٢/٥٣٦)، فتح المعين بشرح قرة العين للمليباري ص: (٥٧٠-٥٧١).

(٣) تحفة المحتاج بشرح المنهاج للهيتمي (١٠٧/٤).

(٤) انظر: فيض الإله المالك في حل ألفاظ عمدة السالك وعدة الناسك للبقاعي

(٢/٥٣٦)، فتح المعين بشرح قرة العين بمهمات الدين للمليباري ص: (٥٧٠-٥٧١).

قلت: الإعذار قد يكون صحيحاً إذا كان خارج التكليف فعلاً، ولكن غيبة الصوفية هي حالة معروفة لا يفقد معها وعيه، فكيف يكون غير مكلف؟! غير مكلف؟!!

وقال ابن حجر الهيتمي أيضاً -في شرحه لكلام النووي السابق-: «فلا أثر لسبق لسان... وشطح وليّ حال غيبته، أو تأويله بما هو مصطلح عليه بينهم وإن جهله غيرهم؛ إذ اللفظُ المصطلحُ عليه حقيقة عند أهله، فلا يُعترضُ عليهم بمخالفته لاصطلاح غيرهم، كما حققه أئمة الكلام وغيرهم.

ومن ثمّ زلّ كثيرون في التهويل على محققي الصوفية بما هم بريئون منه»^(١).

هكذا يدافع الهيتمي عن الصوفية بحجة أن لهم اصطلاحاً خاصاً بهم، وهو هنا تابعٌ لشيخه زكريا الأنصاري، الذي ردّ على ابن المقرئ في شرحه لمتن الروض، فقال بعد كلام ابن المقرئ: (أو شك في تكفير اليهود والنصارى وطائفة ابن عربي) ... قال الأنصاري:

«(و) في تكفير (طائفة ابن عربي) الذين ظاهرُ كلامهم عند غيرهم الاتحاد وغيره... وهو بحسب ما فهمه ك بعضهم من ظاهر كلامهم، والحق أنهم مسلمون أخيار، وكلامهم جارٍ على اصطلاحهم كسائر الصوفية، وهو حقيقةٌ عندهم في مرادهم، وإن افتقر عند غيرهم -ممن لو اعتقد

(١) تحفة المحتاج بشرح المنهاج، للهيتمي (١٠٦/٤-١٠٧).

ظاهره عنده كفر - إلى تأويل؛ إذ اللفظُ المصطلحُ عليه حقيقةً في معناه الاصطلاحي، مجازٌ في غيره، فالمعتقدُ منهم لمعناه معتقِدٌ لمعنى صحيح.

وقد نصَّ على ولاية ابن عربي جماعةُ علماء عارفون بالله، منهم الشيخُ تاجُ الدين بنُ عطاء الله^(١)، والشيخُ عبدُ الله اليافعي^(٢).

ولا يقدح فيه وفي طائفته ظاهرُ كلامهم المذكور عند غير الصوفية لما قلناه، ولأنه قد يصدُرُ عن العارف بالله إذا استغرق في بحر التوحيد والعرفان - بحيث تضحَلُّ ذاته في ذاته، وصفاته في صفاته ويغيبُ عن كل ما سواه - عباراتٌ تُشعرُ بالحلُول والاتحادِ لقصور العبارة عن بيان حاله الذي ترقَّى إليه، وليست في شيءٍ منها، كما قاله العلامةُ السعدُ التفتازاني وغيره^(٣).

وقولُهما مردود من وجوه عدة، منها:

(١) هو: أحمد بن محمد بن عبد الكريم، أبو الفضل، تاج الدين، الجذامي، الشاذلي المالكي،

الشهير بابن عطاء الله، المتصوف، كان من أشد خصوم شيخ الإسلام ابن تيمية، ومن كبار القائمين عليه، توفي سنة تسع وسبعمئة، له تصانيف منها: الحكم العطائية، وتاج العروس في الوصايا والعظات. انظر: شذرات الذهب (١٩/٦)، الأعلام (٢٢١/١).

(٢) هو: عبد الله بن أسعد بن علي، عفيف الدين، أبو محمد، اليافعي اليمني ثم المكي الشافعي الصوفي، (٦٩٨ - ٧٦٨ هـ)، كان يتعصب للأشعري، وكان يذم شيخ الإسلام ابن تيمية، صنف مصنفات كثيرة منها: مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة حوادث الزمان، نشر المحاسن الغالية في فضل مشايخ الصوفية أصحاب المقامات العالية وغيرهما. انظر: شذرات الذهب (٢١٠/٦)، الأعلام للزركلي (٧٢/٤).

(٣) أسنى المطالب شرح روض الطالب، لزكريا الأنصاري الشافعي (٢٩٥/٨).

أولاً: أن القضية ليست قضية اصطلاح، فلو كان الأمر كذلك: لكان الأمر؛ إذ لا مشاحة في الاصطلاح، ولكن القضية هنا قضية إيمان وكفر، والكفر واضح في كلام الحلولية والاتحادية، فمن يصرح بأنه:

- ما في الجبة إلا الله^(١).
- وبأن الحق المنزه هو الخلق المشبه^(٢).
- وكذلك من يقول عن الله تعالى: عَلِيٌّ عَلَى مَنْ وَمَا تَمَّ إِلَّا هُوَ؟^(٣).
- وكذلك مَنْ يصرح بأن الذنب هو موافقة الله تعالى فيما أَرَادَهُ!!^(٤).
- وكذلك مَنْ يصرح ويقول: «لا أستريح حتى لا أرى لله ذاكراً على وجه الأرض!!»^(٥).
- وكذلك مَنْ يستخف بالله تعالى، فيقول: «أراد موسى ﷺ أن يرى الله، وأنا ما أردتُ أن أرى الله، هو أراد أن يراني!!»^(٦).

(١) قاله أبو يزيد البسطامي، كما ذكر ذلك شيخ الإسلام في مجموع الفتاوى (٣١٣/٨)،

والذهبي في السير (٨٨/١٣)، ميزان الاعتدال (٣٤٦/٢).

(٢) قاله ابن عربي في فصوص الحكم ص: (٧٨)، وانظر: بغية المرتاد لشيخ الإسلام ص: (٤٠٥).

(٣) قاله ابن عربي في فصوص الحكم ص: (٧٦).

(٤) الفتح الرباني للنابلسي ص: (٤٩).

(٥) قاله الشبلي، انظر: طبقات الشعراني ص: (١٠٤).

(٦) قاله أبو يزيد البسطامي، كما حكاه عنه السهلي، انظر: النور من كلمات أبي طيفور،

- وكذلك مَنْ يقول: «لو رأيتَ أبا يزيد -وهو البسطامي»^(١) - مرة كان أنفع لك من رؤية الله سبعين مرة!!»^(٢).
- وجاء رجلٌ إلى أبي يزيد البسطامي، فقراً عنده: ﴿إِنْ بَطَشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ﴾^(٣)، قال أبو يزيد: وحياتي إن بطشي أشد من بطشه!^(٤).
- وسمع أبو يزيد مؤذناً يقول: الله أكبر، فقال: وأنا أكبر من الله^(٥)!! عياداً بالله من هذا الكفر الصريح.

للسهلجي ص: (١٨٥).

(١) هو: طيفور بن عيسى بن شروسان، أبو يزيد، البسطامي، كان جده شروسان مجوسياً فأسلم. (١٨٨ - ٢٦١هـ)، نسبته إلى بسطام -بلدة بين خراسان والعراق- أصله منها، ووفاته فيها، كان يقول بوحدة الوجود، وربما كان أول قائل بمذهب الفناء. انظر: السير (١٣/ ٨٦)، ميزان الاعتدال (٢/ ٣٤٦).

(٢) قاله بعض أصحاب أبي يزيد، فعن بعض أصحاب أبي يزيد أنه قال: كان عندي شاب صغير ملازمٌ للخلو، فقلت له: هل رأيتَ أبا يزيد؟ قال: لا؛ فتركته أياماً، وأعدتُ عليه القول، قال: لا؛ فلما أكثرت عليه قال: رأيتُ الله فأغواني عن أبي يزيد... فقلت: لو رأيتَ... انظر: تذكرة الأولياء لفريد الدين عطار ص: (٨٤) - نقلاً عن دراسات في التصوف، للشيخ إحسان إلهي ظهير ص: (١٢٥)، مرآة الزمان، لسبط ابن الجوزي ص: (٢١٣-٢١٤).

(٣) سورة البروج، الآية (١٢).

(٤) النور من كلمات أبي طيفور للسهلجي ص: (١٤٣)، تذكرة الأولياء للعطار ص: (٢٨٨).

(٥) دراسات في التصوف، للشيخ إحسان إلهي ظهير ص: (١٢٥)، وقد نقله عن شرح شطحيات لروزبهان بقلي شيرازي ص: (١٢٩).

إلى غير ذلك من الأقوال التي تنضح بالكفر الصريح^(١)...
فمن يصرح بمثل هذه الأقوال الكفرية، كما هو حال ابن عربي وطائفته:
فأي شيء يخفى في أمره حتى يُعَوَّل على الاصطلاح في عدم تكفيره؟
وأي خفاء يبقى بعد تصريح بعضهم بأن مقصودهم هو الكفر
نفسه، فقد قرئت بعض الكفريات على بعض الصوفية، فقال أحد
الحاضرين: إن هذا يُخالف القرآن، فقال الصوفي ردّاً عليه: «القرآن كله
شرك، وإنما التوحيد في كلامنا هذا»^(٢).

وهو يعني بكلامه: أن القرآن لما كان فيه التفريق بين الرب والعبد،
وحقيقة التوحيد عندهم أن الرب هو العبد -نعوذ بالله من ذلك-:
اعتبر ذلك شركاً^(٣).

فما الذي يخفى من أمرهم حتى يُعَوَّل على الاصطلاح؟!
وما الذي يخفى من كلامهم إذا صرح أحدهم^(٤) بقوله:
وما الكلبُ والخنزيرُ إلا إلهُنا * وما الله إلا راهبٌ في كنيسة
وإذا صرح الثاني قائلاً^(٥):

(١) انظر بعض هذه الأقوال في مجموع فتاوى شيخ الإسلام (١٢٢/٢-١٢٣).

(٢) انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (١٢٧/٢).

(٣) المصدر السابق (١٢٧/٢، ٣٦٥).

(٤) هذه هي الصوفية، للشيخ عبد الرحمن الوكيل ص: (٥٥)، نقلاً عن كتاب النفحات
الأقدسية شرح الصلوات الإدريسية.

(٥) قاله الدمرداش في القول المفيد ص: (١٦).

لقد كنتُ دهرًا قبل أن يُكشَفَ الغطا * إخالكَ أني ذاكرُ لك شاكر
فلما أضاء الليلُ أصبحتُ شاهدًا * بأنك مذكور وأنك ذاكر
وقال آخر^(١):

لي الملكُ في الدارين لم أرَ فيهما * سواي، فأرجو فضلَه، أو فأخشاه
وقد حُزْتُ أنواعَ الكمال وإنني * جمالُ جلال الكل، ما أنا إلا هو
وقال أيضًا^(٢):

وأسلمتُ نفسي حيثُ أسلمني * ومالي عن حكم الحبيب تنازع
فطُورًا تراني في المساجد راعيًا * وإني طورًا في الكنائس راتع
إذا كنتُ في حكم الشريعة عاصيًا * فلإني في علم الحقيقة طائع
ويقول إمامهم المعروف بابن الفارض^(٣):

فبي مجلسُ الأذكار سمعُ مُطالع * ولي حانةُ الخمار عينُ طليعة
وما عقدَ الزنارَ حكمًا سوى يدي * وإن حُلَّ بالإقرار بي، فهي حلت
وإن نارَ بالتنزيل محراب مسجد * فما بارَ بالإنجيل هيكُلُ بيعة^(٤)
وأسفارُ توراة الكليم لقومه * يناجي بها الأجرُ في كل ليلة

(١) قاله الجيلي في الإنسان الكامل (٣٢ / ١)، وانظر ما بعدها، ففيه ما يندى له الجبين من الكفر الصراح.

(٢) إيقاظ الهمم في شرح الحكم، لابن عجيبة (١٤٣ / ١).

(٣) هو: شرف الدين عمر بن علي ابن الفارض، أبو القاسم، الحموي ثم المصري، (٥٧٦ - ٦٣٢ هـ) شاعر الوقت وصاحب الاتحاد الذي قد ملأ به التائبة. قال الذهبي: (إن لم يكن في تلك القصيدة صريح الاتحاد الذي لا حيلة في وجوده، فما في العالم زندقة ولا ضلال؟!). انظر: السير (٣٦٨ / ٢٢) لسان الميزان (٣١٤ / ٤).

(٤) معبد النصارى: الكنيسة.

وإن خَرَّ للأحجار في البُدِّ^(١) عاكِفٌ * فلا وَجَهَ للإنكارِ بالعصية!!
وما زاغت الأبصارُ من كل ملةٍ * وما زاغت الأفكارُ من كل نحلة
وما احتارَ مَنْ للشمس عن غِرَّةٍ * وإشراقها من نور إسفار غُرَّتِي
وإن عبدَ النارِ المجوسُ، وما انطفأت * كما جاء في الأخبارِ في ألفِ حجة^(٢)
فما قصدوا غيري، وإن كان قصدُهم * سواي، وإن لم يُظهروا عقدَ نيّةٍ
ويقول الحلاج^(٣) ^(٤):

كفرتُ بدين الله والكفرُ واجبٌ! * لديّ وعند المسلمين قبيحٌ!!
وما الذي يخفى حين يعد أئمةُ الصوفيةِ إبليسَ وفرعونَ من
الموحدين، بل قد يفضلونهما على بعض الأنبياء^(٥)، كما أشار إلى ذلك
الحلاج، ومن أقواله: «التقى موسى وإبليس على عقبة الطور، فقال له: يا
إبليس ما منعك عن السجود؟ قال: منعني الدعوةُ بمعبود واحد، ولو

(١) البُدُّ هو الصنم، أو بيت الأصنام.

(٢) يشير إلى ما يُقال من أن نار المجوس التي ظلت تشتعل ألفَ عام خدّت ليلة مولد النبي ﷺ.

(٣) هو: الحسين بن منصور بن محمي، أبو عبد الله، ويقال: أبو مغيث، الفارسي البضاوي
ثم الواسطي، الصوفي المقتول على الزندقة، لم يرو شيئاً من العلم، كان يتأله ويظهر
المبالغة في التعبد ثم انسلخ من الدين وتعلم السحر، فأباح العلماء دمه فقتل سنة تسع
وثلاثمائة، وقد تبرأ منه المشايخ والعلماء لسوء سيرته ومروقه، ومنهم من نسبته إلى
الحلول، ومنهم من نسبته إلى الزندقة، وقد تستر به طائفة من ذوي الضلال والانحلال،
وانتحلوه وروجوا به على الجهال. انظر: السير (١٤/٣١٣)، لسان الميزان (٢/٣١٤).

(٤) انظر: حقائق خطيرة عن الطريقة النقشبندية للشيخ عبد الرحمن دمشقية ص: (٣٨).

(٥) انظر: الفكر الصوفي في ضوء الكتاب والسنة لعبد الرحمن عبد الخالق ص: (١١٢-١١٣).

سجدت له لكنتُ مثلك! فإنك نوديت مرة واحدة ﴿انظر﴾ فنظرت، ونوديتُ أنا ألف مرة أن اسجد فما سجدت لدعواي بمعناي...»^(١).

ويتَّبَحَّحُ الحلاج بمخالفته أوامر الشريعة، ويقول بالحرف الواحد: «تناظرتُ مع إبليس وفرعون في الفتوة»^(٢)، فقال إبليس: إن سجدتُ سقط عني اسمُ الفتوة، وقال فرعون: إن آمنتُ برسوله سقطت من منزلة الفتوة، وقلتُ أنا أيضاً: إن رجعتُ عن دعواي وقولي سقطتُ من بساط الفتوة.

وقال إبليس: ﴿أنا خيرٌ منه﴾، حين لم يرَ غيره غيراً، وقال فرعون: ﴿ما علمتُ لكم من إله غيري﴾ حين لم يعرف في قومه مَنْ يميزُ بين الحق والباطل!! وقلتُ أنا: إن تعرفوه فاعرفوا آثاره، وأنا ذلك الأثر، وأنا الحق؛ لأنني مازلتُ أبداً بالحق حقاً!!

فصاحبي وأستاذي إبليس وفرعون، وإبليس هدد بالنار وما رجع عن دعواه، وفرعون أُغْرِقَ في اليم وما رجع عن دعواه، ولم يُقَرَّرْ بالواسطة أبداً، وإن قُتِلْتُ أو صُلِبْتُ أو قَطِعتْ يداي ورجلاي ما رجعتُ عن دعواي»^(٣).

فهل سمع الناس بكفرٍ وشركٍ وزندقةٍ وانحلالٍ أوضح وأبشع من هذا!!

(١) الطواسين ص: (٥٢) نقلاً عن الفكر الصوفي في ضوء الكتاب والسنة ص: (٦٣).

(٢) يقصد الجرأة في إظهار المعتقد، وأستاذه في ذلك إبليس وفرعون كما سيأتي في كلامه.

(٣) المصدر السابق.

فما الذي يخفى من أمر هؤلاء الزنادقة لما يصرحون بما لا يدع مجالاً للشك بأصنافٍ من الزندقة، من الحلول، والاتحاد، ووحدة الأديان، وعبادة النساء، وغير ذلك مما لا يكاد يوجد عند غيرهم من أمم الكفر؟! إن من يخفى أمره، وكان اصطلاحه غامضاً، ولم تكن القرائن قد دلت على مراده ومقصوده، ولم يكن أمره قد اتضح: فالواجب أن يتوقف في أمره حتى يتبين مقصوده، مع الجزم بخطئه حتى في الاصطلاح إذا كان ظاهراً في مخالفة الشريعة، ولكن من كان كفره واضحاً مثل وضوح الشمس: لا يدافع عنه إلا من قد وقع هو بدوره في ضلاله، كما هو حال الهيتمي وغيره، ممن يدافع عن الصوفية، ولا يفتأ يرمي أهل السنة بالعظائم.

وبذلك يتضح فساد قول الهيتمي: «فلا يُعترض عليهم بمخالفته لاصطلاح غيرهم، كما حققه أئمة الكلام وغيرهم»، وكذلك فساد كلام شيخه؛ إذ الكلام ليس في مخالفة اصطلاح الصوفي لاصطلاح غيره، وإنما الكلام في مخالفته للشرع نفسه، ووضوح هذه المخالفة بما يوصل إلى التكفير، كما هو حال الصوفية الاتحادية والحلولية.

ثانياً: إن ما يُقال: بأنه (لا مشاحة^(١) في الاصطلاح) هو إذا لم يكن يُخالف الشرع، فلا مشاحة في الاصطلاح حينئذ، أما إذا كان الاصطلاح نفسه فيه مخالفة صريحة للشرع: ففيه مشاحة، وهذا قد ذكره العلماء وأكدوا عليه، وصرحوا بأن قاعدة (لا مشاحة في الاصطلاح) ليست

(١) المشاحة: الضئيلة. تاج العروس (٢/ ١٧٠).

على عمومها؛ إذ «لا مشاحة في الاصطلاح ما لم يُخالف اللغة، والشرع، وإلا فالحجر والمنع»^(١).

قال الإمام ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ: «والاصطلاحات لا مشاحة فيها إذا لم تتضمن مفسدة»^(٢).

وأي مفسدة أعظم من تبديل دين الله تعالى، وإضلال الناس، وإيقاعهم في الكفر والشرك حسب اعتراف الهيتمي وغيره من المدافعين عن التصوف. ولذلك ذكر العلماء ضوابط المواضع الصناعية (الاصطلاحية) وأهمها أمران:

الأول: تنزيل الاصطلاحات على مقاييس اللغة العربية وقواعدها لتحقيق سلامة المفردات، وصحة الدلالة، وباستقامة تأليف المركبات منها على وجه مقبول في لسان العرب ونسجها.

الثاني: تنزيلها على مقاييس الشريعة وقواعدها^(٣).

فلا بد من دراسة أي مصطلح علمي بعرضه على الشرع واللغة منعاً للعبث بالمدلولات الشرعية^(٤).

(١) المواضع في الاصطلاح على خلاف الشريعة وأفصح اللغى، للشيخ بكر أبو زيد ص: (٣٤).

(٢) مدارج السالكين (٣/٣٠٦).

(٣) انظر: المواضع في الاصطلاح على خلاف الشريعة وأفصح اللغى ص: (٦٦).

(٤) انظر: المصدر السابق ص: (٤٢، ٥٦).

وعلى ذلك فلا بد من تنبيه صاحبه على ذلك، ويُخطأ في مخالفة اصطلاحه للشرع، فكيف إذا كان الاصطلاحُ ظاهراً في الكفر الصريح، ثم كيف إذا كانت القرائن تؤكد كفرَ صاحب الاصطلاح، وأنه يريد بهذا الاصطلاح معنىً كفرياً، ثم كيف إذا كان قد صرح هو بما لا يدع مجالاً للشك بأن مراده كذا وكذا؟!!

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الصوفية لم يقتصروا على إنشاء مصطلحات جديدة للدلالة على معاني فاسدة، بل أوغلوا في الباطل لما سطوا على بعض المصطلحات الشرعية أنفسها، ولعبوا فيها بالتغيير والتبديل، فجعلوا دلالتها على ما يناقض الحقيقة الشرعية التي تدل عليها تلك المصطلحات الشرعية، ومن أبرز أمثلة ذلك: التوحيد، فمن المعلوم أن التوحيد في الشرع هو إفراد الله تعالى في ربوبيته، وألوهيته، وأسمائه وصفاته، وأقسام التوحيد الثلاثة معروفة.

أما الصوفيةُ: فقد وقفوا من التوحيد الذي أرسل الله به رسله وأنزل به كتبه موقفاً معادياً تماماً، ويتمثل ذلك فيما يلي:

أولاً: قال بعضهم: إنه لا يمكن التعبير عن التوحيد، بل هو شيءٌ خيالي، ومن عبر عنه فقد أشرك وكفر.

ثانياً: صرح الصوفيةُ بأن التوحيد الذي أرسل الله الرسل وأنزل الكتب من أجله هو توحيدُ العوام، أما الخواص: فيُعتبرُ هذا التوحيدُ عندهم شركاً.

ثالثاً: قسم الصوفية التوحيد إلى أقسام لم ترد في الكتاب ولا في السنة.

وفوق ذلك: فقد سطوا على هذا المصطلح الشرعي، فاصطلحوا به على ما يُناقض التوحيد تماماً، وسأذكر فيما يلي بعض أقوالهم للتوضيح: سئل الشبلي^(١) عن التوحيد فقال: «ويحك! مَنْ أجابك عن التوحيد بالعبارة فهو ملحد، ومن أشار إليك: فهو ثنوي، ومن أومأ إليه: فهو عابد وثن، ومن نطق به: فهو غافل، ومن سكت عنه: فهو جاهل، ومن توهم أنه واصل: فليس بحاصل»^(٢).

وقال: «ما شَمَّ روائح التوحيد مَنْ تصور عنده التوحيد»^(٣).

هكذا يجيب الشبلي - وهو من أئمة الصوفية المعروفين - بأن التوحيد لا يمكن تصوره، ولا يمكن التعبير عنه، ولا شك أن «قول المتصوفة: إنه لا تصح العبارة عن التوحيد: كفرٌ بإجماع المسلمين؛ فإن الله قد عبّر عن توحيده، ورسوله عبّر عن توحيده، والقرآن مملوءٌ بذكر التوحيد، بل إنما أرسل الله الرسل وأنزل الكتب بالتوحيد، قال تعالى:

(١) هو: أبو بكر الشبلي، اسمه دلف بن جحدر، وقيل: جعفر بن يونس، وقيل غير ذلك، وهو خراساني الأصل، بغدادى المنشأ والمولد، وكان عارفاً بمذهب مالك، وكتب الحديث عن طائفة، وقال الشعر. توفي ببغداد سنة أربع وثلاثين وثلاث مئة. انظر: حلية الأولياء (٣٦٦/١٠)، السير (٣٦٧/١٥).

(٢) انظر: الرسالة القشيرية (٥٨٦/٢).

(٣) المصدر السابق (٥٨٧/٢).

﴿وَسَقَلَ مَنْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رُسُلِنَا أَجَعَلْنَا مِنْ دُونِ الرَّحْمَنِ إِلَهًا يُعْبَدُونَ﴾^(١)، وقال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾^(٢).

ولو لم يصح عنه عبارة لما نطق به أحد.
وأفضل ما نطق به الناطقون هو التوحيد، كما قال النبي ﷺ: «أفضل الذكر لا إله إلا الله، وأفضل الدعاء: الحمد لله»^(٣).
وفي حديث آخر قال رسول الله ﷺ: «أشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله، لا يلقي الله بهما عبدٌ غير شاك فيحجب عن الجنة»^(٤).
بل صرح بعض الصوفية بأن التوحيد الذي جاء في الكتاب والسنة شركٌ وجحود؛ لأن فيه إثبات ثلاثة: الموحّد، والموحّد، والتوحيد (الفعل)!^(٥)

(١) سورة الزخرف، الآية (٤٥).

(٢) سورة الأنبياء، الآية (٢٥).

(٣) أخرجه الترمذي: كتاب الدعوات عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء أن دعوة المسلم مستجابة (٥/٤٦٢ ح ٣٣٨٣)، وابن ماجه: كتاب الأدب، باب فضل الحامدين (٢/١٢٤٩ ح ٣٨٠٠)، وابن حبان في صحيحه (٣/١٢٦ ح ٨٤٦)، والحاكم في المستدرک (١/٦٧٦، ٦٨١) وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وحسنه الشيخ الألباني في صحيح الترغيب والترهيب (٢/١٠٣).

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب الإيمان باب الدليل على أن من مات على التوحيد دخل الجنة قطعاً (١/٥٥ ح ٢٧).

(٥) انظر: روضة التعريف بالحب الشريف، للسان الدين الخطيب ص: (٤٩٩).

وأفضل هؤلاء المتصوفة، والذي يكون عنده حظ من العلم الشرعي، يقسم التوحيد إلى ثلاثة أقسام، ويجعل توحيد المرسلين هو توحيد العامة، كما ذكر ذلك أبو إسماعيل الهروي^(١).

ويقرر الغزالي -الملقب بحجة الإسلام- وحدة الوجود^(٢)، ثم يقول: «لا إله إلا الله: توحيد العوام!، و(لا هو إلا هو) توحيد الخواص! لأن ذلك أعم، وهذا أخص وأشمل وأحق وأدق، وأدخل بصاحبه في الفردانية المحضة، والوحدانية الصرفة، ومنتهى معراج الخلائق: مملكة الفردانية، فليس وراء ذلك مرقاة؛ إذ الرقي لا يتصور إلا بكثرة، فإنه نوع إضافي يستدعي ما منه الارتقاء، وما إليه الارتقاء، وإذا ارتفعت الكثرة: حققت الوحدة، وبطلت الإضافة، وطاحت الإشارة، فلم يبق علو، ولا سفل، ولا نازل، ولا مرتفع، فاستحال الترقى، واستحال العروج...»^(٣).

هكذا يتجراً الغزالي فيصرح بما يخالف نصوص القرآن والسنة؛ إذ إنه تعالى قد أخبر أنه استوى على عرشه، وأن الملائكة تعرج إليه، وأن العمل الصالح يرفعه إليه... في نصوص كثيرة يصعب استقصاؤها،

(١) انظر: منازل السائرين للهروي ص: (٤٧)، وراجع: مظاهر الانحرافات العقدية عند الصوفية للدكتور إدريس محمود (١/ ٢٢٨-٢٣٥).

(٢) انظر نصّه في إثبات وحدة الوجود في كتابه: مشكاة الأنوار ص: (١٢٤، ١٢٥)، وانظر: هذه هي الصوفية، للشيخ عبد الرحمن الوكيل ص: (٤٦-٤٩).

(٣) مشكاة الأنوار للغزالي ص: (١٢٥).

ولكن الغزالي يأبي إلا الجحود، فيصرح باستحالة العروج، وينفيه نفياً باتاً؛ لكيلا يتناقض مع ما يدين به من الوحدة المحضة، فالقول بعروج أحد إلى الله إثباتٌ للتعدد أو للكثرة أو للغيرية؛ إذ يستلزم وجودَ مَنْ منه العروج، ووجودَ مَنْ إليه العروج، وهذه ثنائيةٌ تناقض وحدة الوجود التي يؤمن بها الغزالي^(١).

ثالثاً: دعوى تأويل كلام الصوفية والإصرار على ذلك دعوى خطيرة جداً خاصة بعد الوقوف على زندقته وانهلاكهم من الدين، والاطلاع على تفاصيل عقائدهم، وبيان ذلك من وجوه، منها:

١ - أن هذا دفاع عن الصوفية بشكل أو بآخر، ومحاولة بث سمومهم على الأمة على أوسع نطاق، ولا يتأتى إلا من هو على شاكلتهم، وهذا هو الغالب بالاستقراء.

٢ - التأويل لا يكون إلا لكلام المعصوم، وأما غيره فيؤخذ بظاهر كلامه، ويحاسب عليه، يقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «إن ناساً كانوا يؤخذون في عهد رسول الله ﷺ وإن الوحي قد انقطع، وإنما نأخذكم الآن بما ظهر لنا من أعمالكم، فمن أظهر لنا خيراً أمناه وقرّبناه، وليس إلينا من سريره شيء، الله يحاسب سريره، ومن أظهر لنا سوءاً: لم نأمنه، ولم نصدّقه، وإن قال إن سريره حسنة»^(٢).

(١) انظر: هذه هي الصوفية للشيخ عبد الرحمن الوكيل ص: (٤٨).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الشهادات: باب الشهداء العدول (٢/ ٩٣٤ ح ٢٦٤١).

قال الحافظ ابن حجر: وفي رواية أبي فراس: «ومن يُظهر لنا شراً ظننا به شراً وأبغضناه عليه»^(١).

فإذا أطلق صوفي عبارات الحلول ووحدية الوجود: وجب علينا أن ندينه بهذا المذهب، ولا يجوز أن نتأول كلامه بما لا يتفق مع تصريحه نفسه^(٢).

وهذا هو الذي سلكه كثير من علماء الشافعية أنفسهم، ومنهم البقاعي^(٣) -تلميذ الحافظ ابن حجر- فقد ألف (تنبيه الغبي)، وجمع أقوال كبار العلماء في إدانة أهل وحدة الوجود، وحكى ما يشبه إجماع العلماء على أن التأويل لا يكون إلا لنصوص المعصوم، وأن الأصل هو الأخذ بالظاهر من كلام الناس، واستشهد بكلام عمر بن الخطاب رضي الله عنه السابق «إن الناس كانوا يؤخذون بالوحي...»^(٤).

(١) فتح الباري (٥/٢٩٨).

(٢) انظر: كشف زيف التصوف وبيان حقيقته وحال حملته، للدكتور ربيع المدخلي ص: (٧١، ١٢٠-١٢١).

(٣) هو: إبراهيم بن عمر بن حسن الرباط، البقاعي، برهان الدين، الشافعي، (٨٠٩-٨٨٥هـ)، المحدث المفسر العلامة المؤرخ، برع وتميز وناظر وانتقد حتى على شيوخه، وصنف تصانيف عديدة من أجلها: المناسبات القرآنية، وعنوان الزمان بتراجم الشيوخ والأقران، وأحسن الكلام المنتقى من ذم الكلام للهروي وغيرها. انظر: شذرات الذهب (٧/٣٣٩)، هدية العارفين (١/١١).

(٤) انظر: تنبيه الغبي، وكله في الرد على الصوفية، وانظر: كشف زيف التصوف ص: (١٢١).

رابعاً: قول الهيثمي: «كما حققه أئمة الكلام وغيرهم»: كلام مطلق ومجمل طالما يستخدمه أهل البدع، إضافةً إلى خطئه في تحرير محل النزاع، وزعمه أن القضية هي مخالفة اصطلاح الصوفية لاصطلاح غيرهم، وليس الأمر كذلك كما تقدم، إضافةً إلى ذلك: فقد أخطأ مرة أخرى حينما أوهم أن أئمة الكلام حققوا في المسألة المتنازع عليها، وأنهم على عدم التعرض للصوفية، وليس الأمر كذلك، بل من أئمة الكلام من صرح بكفر الصوفية، بل من أئمة الشافعية من صرح بذلك، كما تقدم تصريح ابن المقرئ بأن من لم يكفر طائفة ابن عربي فهو كافر أيضاً، على أن المتكلمين ليسوا هم المعتمدين في مثل هذه الأمور، لوقوعهم في بدع كثيرة، وإن كانوا على طرفي نقيض مع الصوفية؛ لأن المتكلم يقدس العقل، ويقدمه حتى على النقل، أما الصوفي: فهو على النقيض من ذلك، وهو يذم العقل، وكلما ابتعد عن العقل: كلما كان أقرب إلى الكمال عندهم، وكلتا الطائفتين لا يمثلان الحق في المسألة، والحق هو ما عليه أهل السنة والجماعة، وهو إنزال العقل منزلته، من غير إفراط ولا تفريط.

خامساً: ومما يدل على بطلان كلام الهيثمي المذكور: أنه يُحرم التكلم باصطلاحات الصوفية لغيرهم، ويعترف أن لذلك مفسد، وهذا يدل على فساد بضاعة الصوفية من أصلها، وقد ذكر كثير ممن يدافعون عن الصوفية أنه يحرم على من لا يعرف حقيقة اصطلاحهم وطريقتهم مطالعة كتبهم، وذكروا أنها مزلة قدم، وأن كثيرين ضلوا لاغترارهم

بظواهرها - على حد تعبيرهم -^(١)، والصحيح أن ظواهر تلك الكلمات هي المرادة لدى أولئك الصوفية الضلال، كما سبق.

قال الهيثمي بعد قوله المذكور مباشرة: «ويتردد النظر فيمن تكلم باصطلاحهم المقرر في كتبهم، قاصداً له مع جهله به، والذي ينبغي بل يتعين: وجوبُ منعه منه، بل لو قيل بمنع غير المشتبه بالتصوف الصادق من التكلم بكلماتهم المشككة إلا مع نسبتها إليهم، غير معتقد لظواهرها: لم يبعد؛ لأن فيه مفسد لا تخفى»^(٢).

وفي هذا النص يُظهرُ الهيثمي تناقضاً غريباً في موقفه حيال الصوفية؛ إذ يُحرّم على غيرهم التكلم بما تكلموا به، وهذا منه غريب؛ إذ لو كان كلام الصوفية خالياً من شوائب الكفر: فلماذا يُمنع غيرهم منه؟ وما المعيارُ الصحيح الذي يميّز به (الصوفي الصادق) - على تعبيره - من غيره؟

ومما يدل على تناقض الهيثمي في موقفه تجاه الصوفية واضطرابه في ذلك: أنه يعترف أن مطالعة كتب ابن عربي قد أوقعت بعضهم في الشرك، بل في الشرك الأكبر^(٣)، كما يعترف أن كتب ابن عربي أوقعت بعضهم في المكفرات^(٤).

(١) انظر: فتح المعين ص: (٥٧١).

(٢) تحفة المحتاج بشرح المنهاج (٤/١٠٧).

(٣) انظر: الفتاوى الحديثة، له (٤/٥٤٠).

(٤) المصدر السابق (٤/٥٤١).

ويلاحظ هنا أن الهيتمي لا يلوم ابن عربي هنا على ما دونه من الكفر والشرك، والذي أوقع غيره في الشرك الأكبر والمكفرات - باعتراف الهيتمي - ولكنه يلوم القارئ ويدافع عن ابن عربي !!
ومما يدل على ما يكابده الهيتمي من التآرجح بين الدفاع عن أئمة التصوف وبين منع قراءة ما دونه: أنه قال بعد ذكره قول ابن عبد السلام والاستدراك عليه بما مضى من كلامه:

«تنبيه: قال بعض مشايخ مشايخنا ممن جمع بين التصوف والعلوم النقلية والعقلية: لو أدركت أرباب تلك الكلمات^(١): لَلْمُتُّهُمْ على تدوينها، مع اعتقادي لحقيتها؛ لأنها مزلّة للعوام والأغبياء المدعين للتصوف، انتهى.

ثم قال معلقاً على هذا الكلام: وإنما يتجه^(٢) إن لم يكن لهم غرض صحيح في تدوينها، كخشية اندراس اصطلاحهم، وتلك المفاسد يدرأها أئمة الشرع، فلا نظر إليها»^(٣).

وكلامه هنا يدل أيضاً - كما سبق عنه - على أن ما دونه الصوفية مدعاة للفتنة، وأنهم لو لم يدونوا تلك الترهات كان أحسن، ولذلك ذكر كلام أحد مشايخ شيوخه، وقد وصفه بأنه «ممن جمع بين التصوف

(١) يقصد الكلمات الصوفية التي يظهر منها الكفر.

(٢) أي: إنما يصح لوهمهم على تدوين تلك الكلمات.

(٣) تحفة المحتاج بشرح المنهاج (٤/ ١٠٧).

والعلوم النقلية والعقلية»، وذلك إشعاراً بأهمية كلامه، وأن كلامه لم يأت عن فراغ، بل عن علم وإحاطة بما في علم التصوف.

إلا أن الهيتمي عقب على كلامه بأن تدوين الصوفية لكلماتهم التي ظاهرها الكفر قد يكون له غرضٌ صحيح، وهو «خشية اندراس اصطلاحهم»، ثم قال: «وتلك المفاسدُ يدرأها أئمةُ الشرع، فلا نظرَ إليها». هكذا يرى الهيتمي أنه رغم وجود تلك المفاسد -ومنها: وقوع بعض الناس في الشرك الأكبر!- إلا أنه يمكن التغاضي عنها في سبيل عدم اندراس اصطلاح الصوفية...!

كما أن درأ تلك المفاسد هي وظيفة علماء الشرع...!
وكلامه باطل مبني على باطل؛ وكان عليه أن يعترف بفساد تلك الأقوال بعد أن اعترف بنتائجها الخطيرة، ولكنه أصرَّ على صحة تدوينها رغم وجود مفاسدّها الجمة..

ثم إن دعواه أن أئمة الشرع سيدرأون تلك المفاسد: دعوى باطلة؛ إذ إن أئمة الشرع لا يمكنهم إنقاذ صرعى التصوف كلهم، ومنهم من وقع في الشرك باعتراف الهيتمي.

كما أن كلام أئمة الشرع مرفوض عند الصوفية، بحجة أنهم بعيدون عن الحقيقة، كما أنهم ينفرون الناس عن العلماء الربانيين، بل ومن الطريق الشرعي للهداية^(١)، فماذا عسى أن يفعله العالم تجاه هذا الفساد الذي ينشره

(١) انظر: فصل التنفير من الطريق الشرعي للهداية ص: (٩٩) وما بعدها من كتاب الفكر

الصوفي، أما للهيتمي عبرة في الكثرة الكاثرة من المسلمين الذين يقعون في الشرك بسبب عقائد أولئك الصوفية الضلال، ولماذا الإصرار على بقاء اصطلاحاتهم الباطلة بالرغم من الاعتراف بفساد نتائجها؟

إنه الدفاع عن التصوف بشتى الطرق، وهذا لا يمكن أن يصدر إلا عن أمثال الهيتمي الذي وقع هو أيضاً في حبال التصوف، فكيف يمكنه الرد عليهم. **سادساً:** وأما ما ذكره الأنصاريُّ من أنه «نص على ولاية ابن عربي جماعة علماء عارفون...»: فكلامٌ مردود أيضاً؛ إذ إن من ذكرهم ووصفهم بأنهم علماء عارفون هم ممن عُرفوا بفساد عقائدهم، وبتصوفهم المنحرف، وهم مشهورون بالشرك والبدع، فكيف تُقبل تزكيتهم في ابن عربي وهم بحاجة إلى تزكية، ولا يعتمد عليهم إلا أمثال الأنصاري نفسه، الذي بدوره عُرف بالتصوف.

وأسوق هنا بعض ما ذكره ابن عربي نفسه، وكذلك من نصَّ على ولايته من ذكره الأنصاريُّ هنا، وهما: ابن عطاء الله، والياضي، ليتبين الموضوع على حقيقته:

أولاً: ابن عربي، وهو محيي الدين بن عربي (ت ٦٣٨هـ):

يعتقد ابن عربي عقيدة وحدة الوجود، وهي تعني أنه ليس هناك موجود إلا الله، فليس غيره في الكون، وما هذه الظواهر التي نراها إلا مظاهر لحقيقة واحدة، وهي الحقيقة الإلهية، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

ومن كتبه (فصوص الحكم)، ومما صرح به في هذا الكتاب:

١ - يزعم أن قوم نوح أجابوا رسولهم إجابة حقيقية، وأن نوحاً مكر بهم فمكروا به، وأن تمسكهم بألھتهم إنما هو تمسك بحق أراد نوح أن يزيلهم عنه^(١).

٢ - ويقول: ﴿وَمَكْرُوا مَكْرًا كُبَارًا﴾^(٢) لأن الدعوة إلى الله مكرٌ بالمدعو، أدعو إلى الله، فهذا عين المكر، فأجابوه مكرًا كما دعاهم^(٣).

٣ - ثم بين نوع المكر الذي قابل به قوم نوح نوحاً فقال: «فقالوا في مكرهم: ﴿وَقَالُوا لَا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا﴾^(٤) فإنهم إذا تركوهم جهلوا من الحق على قدر ما تركوا من هؤلاء!! فإن للحق في كل معبود وجهاً يعرفه من يعرفه، ويجهله من يجهله... فما عبد غير الله في كل معبود!!»^(٥).

ثم يكمل ابن عربي تبديل آيات السورة كلها، ليخرج بنتيجة أنهم كانوا قد غرقوا في بحار العلم بالله، وأسرار الربوبية!!.

(١) انظر نص عبارته في الفصوص ص: (٧١).

(٢) سورة نوح، الآية (٢٢).

(٣) المصدر السابق.

(٤) سورة نوح، الآية (٢٣).

(٥) فصوص الحكم ص: (٧٢).

٤ - لم يكتفِ ابن عربي بتصحيح موقف قوم نوح الضالين المكذبين، بل عمد إلى جميع كفار الأرض فجعلهم مؤمنين موحدين عارفين واصلين، وعمد إلى المسلمين فجعلهم مؤمنين بجزء من الحق فقط، كافرين بأجزاء أخرى، وجعل فرعون من الموحدين الفائزين بالجنة، وأن قولهم (أنا ربكم الأعلى) صحيح!!، كل ذلك بكلام عربي صريح واضح ليس فيه أدنى غموض^(١).

٥ - ويتجاوز عدو الله كل حدود الأدب، فيخطئ هارون عليه السلام لأنه بزعمه - ما عرف الحق فأنكر على بني إسرائيل، وزعم أن موسى عرف الحق وأنكر على السامري أن يحصر الإله في شيء واحد فقط؛ لأن عين كل شيء هي عينُ الإله، وهي عينُ الحق بزعمه، تعالى الله عما يفتره هذا الملحد علواً كبيراً، ويقول: «فإن العارف من يرى الحق في كل شيء، بل يراه عين كل شيء!!»^(٢).

إلى غير ذلك من ضلاله وإلحاده الذي يفوق كل أنواع الكفر التي عرفتھا البشرية في تاريخھا الطويل، ولذلك كفره كثيرٌ من الأئمة، منهم البقاعي الذي ألف فيه كتاباً مستقلاً باسم (تنبيه الغبي إلى تكفير ابن عربي)، وهو مطبوعٌ متداول.

(١) الفصوص ص: (٢١٠-٢١١).

(٢) المصدر السابق ص: (١٩٢).

ثانياً: من أقوال تاج الدين ابن عطاء الله:

هذا الذي زكى ابن عربي، وزعم أنه ولي من أولياء الله: هو أيضاً من الصوفية الذين دانوا بعقيدة وحدة الوجود، ومن أقواله في وحدة الوجود^(١):

أَرَبُّ، وِعَبْدٌ، وَنَفْيٌ وَضِدٌّ؟! * قلت له: ليس ذاك عندي فقال: ما عندكم؟ فقلنا * وجودٌ فَقَدٍ، وَفَقْدٌ وَجِدٍ تَوْحِيدٌ حَقٌّ بتركِ حَقٍّ * وليس حقٌّ سِوَايَ وَحْدِي يقول ابن عجيبة^(٢) في شرح هذه الأبيات:

«ومعناها: الإنكارُ على مَنْ أثبتَ الفرقَ، بأن جعلَ للعبودية محلاً مستقلاً منفصلاً عن أسرار معاني الربوبية، قائماً بنفسه، ولا شك أن العبودية تضادُّ أوصافَ الربوبية على هذا الفرق، وأنت تقول في توحيد الحق: لا ضدَّ له، فقد نقضتَ كلامك، ولذلك قال: ونفي ضد؟! فالواوُ بمعنى (مع)، وهو داخلٌ في الإنكار، أي: أيوجدُ ربُّ، وعبدٌ مستقلٌّ، مع نفي الضد للربوبية، والعبودية تضادُّ الربوبية؟!

(١) انظر: حكم ابن عطاء الله، بشرح ابن عجيبة ص: (٢٠٩).

(٢) هو: أحمد بن محمد بن محمد بن المهدي، ابن عجيبة، الحسني الإدريسي الفاسي، (١١٦٠-١٢٢٤هـ)، مفسر صوفي مشارك من أهل المغرب. له كتب كثيرة، منها: البحر المديد في تفسير القرآن المجيد، وأزهار البستان في طبقات الأعيان، إيقاظ الهمم في شرح الحكم وهو شرح حكم ابن عطاء الله السكندري. انظر: الأعلام للزركلي (١/ ٢٤٥)، معجم المطبوعات (١/ ١٧٠).

والحق أن الحق تعالى تجلى بمظاهر الجمع في قوالب الفرق، ظهرَ
بعظمة الربوبية في إظهارِ قوالب العبودية، فلا شيء معه»^(١).

وخلاصةُ كلام الرجلين: أنهما يقولان: نحن نؤمنُ بأن الربوبيةَ لا
ضدَّ لها، فإذا آمنا بوجود عبوديةٍ تغايرُ الربوبيةَ في الذات والصفات: فقد
تناقضنا ونقضنا ما قلناه، فالذي ينبغي الإيمانُ به عندهما: هو الوحدة
المطلقة، وهو أن العبدَ عينُ الرب، حتى لا يتناقض قولهم: إن الرب لا
ضد له!!^(٢).

وهذا الكلام يدل على ضلال قائله، وأنه من أصحاب وحدة
الوجود، فكيف تُقبل تركيته لابن عربي وهو مثله في الاعتقاد؟!
ومن أقواله أيضاً: «حقيقة التوحيد: نسيانُ التوحيد!»^(٣).

وقد أحسنَ من علق على هذا الكلام بقوله: «ولا أدري كيف يمكن
الوصولُ إلى تحقيق التوحيد مع نسيانه؟! إن هذا شيءٌ عجاب، بل هو
استهزاءٌ واستهتارٌ وسخريةٌ بعقول الناس، وما هذه العبارةُ إلا دعوة إلى نسيان
التوحيد حتى يسهل لهم غرسُ الشراكيات في قلوب الناس بعد أن يُفرغوها
تماماً من التوحيد الصحيح الذي جاء من عند الله سبحانه وتعالى»^(٤).

(١) إيقاظ الهمم في شرح الحكم لابن عجيبة ص: (٢٠٩).

(٢) انظر: هذه هي الصوفية للشيخ عبد الرحمن الوكيل ص: (٥٣).

(٣) الرسالة القشيرية (٢/٥٨٨).

(٤) من كلام الدكتور إدريس محمود إدريس في كتابه: مظاهر الانحرافات العقديّة عند

الصوفية وأثرها السيئ على الأمة الإسلامية (١/٢١٩-٢٢٠).

ثالثاً: من أقوال عبد الله اليافعي:

أما عبد الله اليافعي فهو القائل متوسلاً بالأنبياء والأولياء، وبالطور، والتين والزيتون، وبأشياء أخرى، ومستغيثاً بغير الله تعالى^(١):

بحق سهلٍ بسهلٍ بابن خضرويه * بابن الخفيف بممشاد مع هرم
بحق ذي النون بالمدقاق إن لهم * في الأولياء شيمة تعلو على الشيم
بابن أسباط بل شاه وشيمته * وبالرفاعي والحلاج نجوهم
إلى أن يقول آمراً بالاستغاثة بغير الله تعالى:

واهتِفْ بيوسفَ مهما كنتَ منتظراً *	فنِعَمْ غوثٌ للمهوفِ ومهتَضَمٌ
------------------------------------	--------------------------------

ويقول قبلها:

بحق قطبٍ وأبدالٍ همُّ أُملي *	وهم لدى الخطبِ بعد الله معتصمي
-------------------------------	--------------------------------

ويقول فيها أيضاً:

وفي ظفارَ رجالٌ يُستَغاثُ بهم *	ويُستَعانُ بهم بالدفعِ في النقم
بحق شيخي وأشياخٍ له فهمُ *	غوثي وعوني ومقصودي ومعتصمي

ودفاعه عن الصوفية معروف، وقد أَلَفَ كتاباً سماه (نشر المحاسن الغالية في فضل مشايخ الصوفية أصحاب المقامات العالية)^(٢)، وقد ذكر فيه قصيدةً له أسماها (الدر المنضد في جيد الملاح في بيان حسن المقصد من المشايخ أهل الصلاح، والجواب عما صدر عنهم من الشطح، والذب عنهم للطاعنين فيهم أولي القدح)، وهي قصيدة طويلة ذكر فيها أنه

(١) انظر: مرآة الجنان، له (٤/ ٣٦٤-٣٦٦).

(٢) وهو مطبوع في مجلدين، حققه عبد الناصر سعدي أحمد عبد الله ط: مكتبة الثقافة الدينية.

يُجيب عما صدر من الصوفية من الشطح من أربعة أوجه^(١)، والوجه الأول منه فيه سبعة مسالك^(٢)، أولها: أن الشطحات الصادرة عنهم منها ما هو واقع في حال السكر والغيبة بواردات الأحوال، والسكر بسبب مباح يُسقط التكليف في الشرع^(٣).

وهذا هو الذي ذكره الهيثمي في كلامه السابق، وهو دفاع باطل كثيراً ما يذكره من يدافع عن الصوفية الضلال، وذلك لأن الأمر ليس شطحاً فقط، وإنما هو عقيدة فلسفية مقررة مشروحة في عشرات الكتب، وقد مرت معنا نقول من بعضها، منها فصوص الحكم لابن عربي، الذي يزعم في مقدمته أن النبي ﷺ أمره أن يقرأ كتابه على الناس، وذلك إيغالاً في الإضلال والتضليل، وقد حرفوا أي القرآن واستدلوا بها لإثبات وحدة الوجود، كما سبق بعضه عن ابن عربي وغيره، فهل كان ابن عربي وغيره من الصوفية يؤلفون كتبهم التي قرروا فيها وحدة الوجود وغيرها من الكفر - وهم في حال سكر أو غيبوبة؟!

فليس الأمر كما زعمه الياضي والهيتمي ومن دار في فلكهما.

والخلاصة: أن عدم تكفير طائفة ابن عربي من هؤلاء الشافعية هو لتأثرهم بالتصوف، وهو داء خطير قد عمّ وطم في الأمة، والصحيح هو

(١) نشر المحاسن (٢/٤٩٦-٥٨٥).

(٢) المصدر السابق (٢/٤٩٦-٥٣٢).

(٣) المصدر السابق (٢/٥٠١).

تكفيرهم، وبيان ما في كتبهم من الكفر والضلال، بدل الدفاع عنهم بالباطل، يقول الذهبي: عن كتاب (الفصوص) لابن عربي: «فإن كان لا كفر فيه: فما في الدنيا كفر، نسأل الله العفو والنجاة»^(١).

المثال الثاني:

نقل الهيثمي عن القاضي عياض أن من المكفرات أن يدعي أنه يوحى إليه وإن لم يدع النبوة^(٢)، ثم علق على ذلك بقوله: «ومحل ما قاله في المسألة الثالثة: ما إذا زعم أنه يوحى إليه بنزول ملك عليه، وإلا فالذي ينبغي أنه لا يكفر»^(٣). وقال الخاني: «أو ادعى أنه يوحى إليه بنزول ملك عليه وإن لم يدع النبوة: فهو كافر بالإجماع... فإن ادعى أنه يوحى إليه لا بنزول ملك، بل بطريق الإلهام: فإنه لا يكفر»^(٤).

وهذا الكلام فيه شيء من التأثير بالصوفية، وفتح لباب الدعوى بالوحي ولو بطريق أخف، والصحيح أن «القول بعدم التكفير يصح إن كان المقصود بالوحي هنا هو الإلهام وما يأتي في النفس من الخواطر، لا وحي النبوة؛ فإن ادعاء وحي النبوة كفر سواء كان عن طريق ملك أو إلهام، وذلك لأن دعوى النبوة للنفس أو للغير بعد النبي محمد ﷺ كفر مطلقاً»^(٥).

(١) سير أعلام النبلاء (٢٣/٤٨).

(٢) انظر: الإعلام بقواطع الإسلام للهيتمي ص: (٢٧١).

(٣) المصدر السابق ص: (٢٧٤).

(٤) رسالة في ألفاظ الكفر للخاني ص: (٣٩٦).

(٥) من تعليق محقق رسالة في ألفاظ الكفر للخاني ص: (٣٩٦).

وقد تقدم تفصيلُ علماء الشافعية أنفسهم في كفر من يدّعي النبوة مطلقاً، ومن يدعي نزول الوحي عليه مطلقاً، وهو الصحيح، أما الكلام الذي تقدم آنفاً عن الهيتمي والخاني فالتصوف فيه ظاهر، والله تعالى أعلم.

المثال الثالث:

ذكر بعضُ الشافعية أن الاستغاثة بالنبي ﷺ جائزة، ففي (فتاوى الرملي): «سئل عما يقع من العامة من قولهم عند الشدائد: يا شيخ فلان، يا رسول الله، ونحو ذلك من الاستغاثة بالأنبياء والمرسلين والأولياء والعلماء والصالحين، فهل ذلك جائز أم لا؟ وهل للرسول والأنبياء والأولياء والصالحين والمشايخ إغاثة بعد موتهم؟ وما ذا يرجح ذلك؟ فأجاب: بأن الاستغاثة بالأنبياء والمرسلين والأولياء والعلماء والصالحين جائزة، وللرسول والأنبياء والأولياء والصالحين إغاثة بعد موتهم؛ لأن معجزة الأنبياء وكرامات الأولياء لا تنقطع بموتهم...»^(١). وذكروا أيضاً: أن من المكفرات: «قولُ الظلمة عند ضربهم لمظلوم، فيستغيثُ المضروبُ بسيد الأولين والآخرين رسولَ الله ﷺ فيقول: خَلِّ رسولَ الله يخلصك، فإنه يكفر»^(٢).

(١) فتاوى الرملي في فروع الفقه الشافعي، لشهاب الدين أحمد الرملي ص: (٧٣٣).

(٢) كفاية الأخيار للحصني (٢/ ٢١٨)، البجيرمي على الخطيب (تحفة الحبيب على شرح الخطيب) للشيخ سليمان بن محمد البجيرمي (٥/ ١٠٥)، الفقه الميسر في العبادات والمعاملات لأحمد عيسى عاشور ص: (٣٦٤).

وهذا كله من التأثر بالصوفية، الذين نشروا في الأمة جواز الاستغاثة بغير الله تعالى، وقد سبقت قصيدة الياضي قريباً.

المثال الرابع:

ذكر بعض الشافعية أن بإمكان الخواص أن يعلموا بعض الغيبات، قال الهيثمي: «وعلى كل فالخواص يجوز أن يعلموا الغيب في قضية أو قضايا، كما وقع لكثير منهم واشتهر، والذي اختصّ تعالى به إنما هو علم الجميع وعلم مفاتيح الغيب المشار إليه بقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ﴾^(١)، وينتج من هذا التقرير أن من ادعى علم الغيب في قضية أو قضايا لا يكفر...»^(٢).

وهذا الكلام باطل لا وجه له من الصحة، فليس هناك استثناء في قضية علم الغيب سوى ما أطلع الله عليه أنبياءه -عليهم الصلاة والسلام- كما قال تعالى:

﴿عَلِمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا ۖ إِلَّا مَنِ ارْتَضَىٰ مِنْ رَسُولٍ فَإِنَّهُ يَسْلُكُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ رَصَدًا ۖ لِيَعْلَمَ أَنْ قَدْ أَبْلَغُوا رَسُولَاتِ رَبِّهِمْ وَأَحَاطَ بِمَا لَدَيْهِمْ وَأَحْصَىٰ كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا﴾^(٣).

(١) سورة لقمان، الآية (٣٤).

(٢) الإعلام بقواطع الإسلام، للهيتمي ص: (٢٢٤).

(٣) سورة الجن، الآيات (٢٦-٢٨).

ودعوى علم الغيب من العقائد المعروفة عند الصوفية، ومما نقله القشيري^(١) عن الجنيد^(٢) أنه سئل: مَنْ العارف؟ فقال: «مَنْ نطقَ عن سرِّك وأنت ساكت»^(٣).

ولا ريب أن هذا باطل ومصادمٌ لأدلة الكتاب والسنة. هذه بعض الأمثلة التي تبين تأثير بعض الشافعية بالتصوف في تقرير المكفرات، وهي تدل على عمق ذلك التأثير، ولذلك لا بد من الاحتياط في هذا الباب الخطير؛ إذ إن المبتدع قد يعكس الأمر، ويرى البدعة سنة، والسنة بدعة، بل والكفر إيماناً، والإيمان كفرًا، وقد تقدمت أمثلة واضحة لكل ذلك في هذا الفصل، فلا بد من الاحتياط في هذا الباب وغيره من الأبواب، على أن الاحتياط في باب المكفرات ألزم وأؤكد لخطورته الجسيمة، والله تعالى أعلم بالصواب.

(١) هو: عبد الكريم بن هوزان بن عبد الملك، أبو القاسم، القشيري، الخراساني، النيسابوري، الشافعي، الصوفي، المفسر، (٣٧٧-٤٦٥ هـ)، توفي أبوه وهو صغير، وتعانى الفروسية والعمل بالسلاح حتى برع في ذلك، ثم تعلم الكتابة والعربية، وقرأ الأدب في صباه وجود، له مصنفات عدة منها: الرسالة، والتفسير الكبير وغيرهما. انظر: تاريخ بغداد (١١/٨٣)، السير (١٨/٢٢٧).

(٢) هو: الجنيد بن محمد بن الجنيد، أبو القاسم، شيخ الصوفية، النهاوندي، ثم البغدادي القواريري، كان أبوه يبيع الزُّجاج، فلذلك كان يقال له: القواريري. كان فقيهاً، تفقه على أبي ثور، وكان يفتى في حلقاته، ولد سنة نيف وعشرين ومئتين، وتوفي سنة ثمان وتسعين ومئتين. انظر: حلية الأولياء (١٠/٢٥٥)، السير (١٤/٦٦).

(٣) الرسالة القشيرية ص: (٤٥).

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، نبينا محمد وعلى آله وصحابه أجمعين...

فهذه أهم النتائج التي توصلت إليها في البحث، وهي أهم ما تضمنته هذه الرسالة:

- الشافعية هم المنتسبون إلى الإمام الشافعي رحمته الله وهو علم من أعلام السلف، نشأ في وقت كانت فرق أهل البدع تتوالى في الظهور، وأبرز الفرق التي ظهرت في زمنه رحمته الله هي فرقة المتكلمين، وعلى رأسهم المعتزلة.
- أسهم الإمام الشافعي رحمته الله في نشر السنة والذب عنها والرد على أهل البدع عموماً، وعلى أهل الكلام خصوصاً.
- مضى أصحاب الإمام الشافعي الأوائل على منهجه في الرد على المتكلمين وغيرهم من فرق أهل البدع، وكان المذهب الشافعي من المذاهب المتميزة في الحفاظ على السنة والذود عن حياضها، والرد على أهل البدع والزيغ والضلال.
- استمر حال المذهب الشافعي على ذلك إلى أن ظهر أبو الحسن الأشعري (ت ٣٢٤هـ)، الذي كان ينتسب إلى الإمام الشافعي في الفقه، وكان من أشهر المتكلمين في وقته، وقد سلك طريقة

ابن كلاب في الاعتقاد، التي تحاول التوسط بين مذهب السلف وبين مذهب المعتزلة، وكان لظهور الأشعري أثره السيء على أتباع المذهب الشافعي، حيث بدأ كثيرٌ منهم يقلدون الأشعريَّ في الأصول، مع كونهم ينتسبون إلى الشافعي في الفروع، فاختلطت بذلك بعضُ معالم المذهب الشافعي.

- ازداد الأمرُ سوءاً عند متأخري الشافعية، حيث صرح كثير منهم بأن تعلم علم الكلام واجب على المكلف.
- كما أن المتأخرين قد دخل فيهم التصوف، إضافةً إلى بدع الكلام، فازداد الأمرُ سوءاً أكثر من الأول، وكثر في الشافعية المتأخرين البدع العلمية والعملية.
- ومع ذلك: فقد بقي في الشافعية مَنْ التزم منهج الإمام الشافعية في الأصول والفروع، منددين بمن نسب إليه شيئاً من بدع الكلام وغيره.
- مع كل ما سبق: كان لعلماء الشافعية جهود متميزة في بيان نواقض الإيمان، وهذا الباب هو الذي أبرزته في هذه الرسالة، مع بيان ما قد يكون في مواقفهم من انحراف عن الجادة والصواب.
- نواقض الإيمان هي اعتقادات أو أقوال أو أفعال تزيل الإيمان وتقطعه أو تنقصه.

- الصحيح هو ما ذهب إليه أهل السنة والجماعة من أن الإيمان قول وعمل واعتقاد، وقد قرره كثيرٌ من أئمة الشافعية سوى مَنْ تأثر بعلم الكلام منهم، فإنهم خالفوا في ذلك.
- ما ذهب إليه المتأخرون من الشافعية من أن الإيمان هو التصديق فقط، أو التصديق مع الإقرار، وأن العمل ليس من الإيمان: لا يمثل مذهب الإمام الشافعي وأئمة أصحابه، وهو من بدع المتكلمين التي تسربت إلى أتباع الأئمة الأربعة، وانتشرت في الآفاق، حتى بدأت تنسب إلى الأئمة أنفسهم زورا وبهتانا.
- بيان نواقض الإيمان والتوحيد هو من تمام توضيح الإيمان والتوحيد، ومن هذا الباب كان عناية العلماء بهذا الباب العظيم.
- أكثر مَنْ عُنِيَ بالبحث في موضوع نواقض الإيمان هم الحنفية، وقد اعترف بذلك عدد من علماء الشافعية أنفسهم.
- عناية علماء الشافعية ببيان نواقض الإيمان كبير أيضاً، إلا أن اهتمام متقدميهم لم يكن مثل اهتمام متقدمي الحنفية، أما المتأخرون من الشافعية: فعنايتهم بهذا الباب لا يقل عن نظرائهم الحنفية، إن لم يكن يفوقهم.
- بمقارنة منهج الشافعية في هذا الباب مع منهج الحنفية فيه: يتبين أن منهج الشافعية يتسم بالدقة وعدم التسرع في التكفير، وكذلك بضبط الباب بالضوابط المستنبطة من الأدلة الشرعية.

- من مظاهر عنايتهم بهذا الباب: أنهم ألفوا فيه مؤلفاتٍ مستقلة، وأوسعها كتاب الهيتمي (الإعلام بقواطع الإسلام)، وقد جمع فيه أقوال المذاهب الأربعة في هذا الباب.
- من أبرز مظاهر عناية الشافعية بذكر نواقض الإيمان هو عنايتهم بهذا الباب في كتب الفقه، فلا يكاد يخلو كتابٌ من كتبهم الفقهية من ذكر نواقض الإيمان، وهم يذكرون ذلك في كتاب الردة، كغيرهم من أصحاب المذاهب.
- برزت شخصيتان منهم في هذا الباب أكثر من غيرهم، وهما: أبو القاسم عبد الكريم بن محمد الرافعي القزويني (ت ٦٢٣هـ)، والإمام محيي الدين ابن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ).
- بيانهم لنواقض الإيمان في كتب العقائد والفنون الأخرى لم يكن في التفصيل والبيان كتفصيلهم وبيانهم لها في كتب الفقه، فما ذكروه في كتب الفقه هو المصدر الرئيس لمباحث نواقض الإيمان من حيث الجملة.
- الكفرُ عدم الإيمان، وهو عند كل طائفةٍ يقابل ما فُسِّرَ به الإيمان، والصحيح الذي قرره أئمة السنة وكثير من علماء الشافعية: أنه يكون بالقول والعمل والاعتقاد.
- تأثر كثيرٌ من الشافعية المتأخرين بالمتكلمين، فحصرُوا الكفرَ على التكذيب القلبي، وهذا لا دليل عليه من الكتاب والسنة، بل الأدلة

على خلافه، وهو مذهب جهم في الأصل، إلا أنه اعتمده الأشاعرة والماتريدية أيضاً.

- الكفر ينقسم باعتبارات متنوعة إلى أقسام عديدة، وقد بينتها في موضعه.

- المكفرات هي: اعتقادات، أو أقوال، أو أعمال تضاد الإسلام أو الإيمان، وهي على ثلاثة أقسام: اعتقادية، وقولية، وفعلية.

- الشرك نوعٌ من أنواع الكفر، وهو أن يجمع مع الله غيره فيما لا يجوز إلا لله، وحقيقته هو ما يضاد توحيد الألوهية، وقد قرره كثيرٌ من علماء الشافعية أيضاً، إلا أن المتأخرين منهم قد انحرفوا فيه، واعتقدوا أن حقيقة الشرك هو الشرك في الربوبية، وهذا خطأ لا دليل عليه.

- الشرك ينقسم إلى نوعين: أكبر، وأصغر، وكلاهما ينقسمان إلى أقسام عديدة بينتها في موضعها.

- النفاق كالكفر ينقسم إلى قسمين، وقد استعرضت ذلك في موضعه.

- البدعة شرعاً: هي التي أحدثت بعد الرسول ﷺ على سبيل التقرب إلى الله تعالى، ولم يكن قد فعلها الرسول ﷺ ولا أمر بها، ولا أقر بها، ولا فعلها الصحابة رضي الله عنهم، ولها أنواع تقدم ذكرها في بابها.

- ذكر بعضُ الشافعية أن البدعة تنقسم إلى حسنةٍ وسيئةٍ، وهذا خطأ بينه كثيرٌ من علماء الشافعية أنفسهم.
- ذكر بعضُ الشافعية أن البدعة تنقسم إلى أقسام الأحكام الخمسة، وهذا باطل فنّده غيرُهم من العلماء.
- كان لعامة علماء الشافعية موقف واضح من طرق أهل البدع والضلال في باب نواقض الإيمان، كالخوارج، والمعتزلة، والمرجئة، والرافضة، وقد تقدم تفصيلُهُ في موضعه.
- اجتهدت في صياغة قواعد المكفرات عند الشافعية مستوحيةً من أقوالهم وتطبيقاتهم، وهذا وإن كنت لم أسبق إليه من حيث الجملة: إلا أنني اجتهدت فيه قدر المستطاع، وقد وصلت في ذلك إلى نتائج مهمة يجب مراعاتُها في هذا الباب.
- باب التكفير خطيرٌ جداً لا ينبغي أن يلجّه كلُّ مَنْ هبَّ ودبَّ، ولا ينبغي أن يتكلم فيه إلا العلماء المؤهلون لذلك.
- بين علماء الشافعية أن هناك ضوابط محددة في تكفير المعين لا بد من مراعاتها، كما أن هناك موانع تمنع إطلاق الكفر على المعين، فلا بد من مراعاتها أيضاً.
- بينت ما ذكره علماء الشافعية من المكفرات في حقيقة الإيمان ومسماه، وكذلك في أنواع التوحيد الثلاثة، وكذلك في بقية أبواب الإيمان.

- عقدت الفصل الأخير - وهو الحادي عشر - لبيان أثر أشهر البدع في بعض المتأخرين من علماء الشافعية، وهي: الإرجاء، والتعطيل، والتصوف، وقد بينت عظم خطر هذه البدع، وعظم أثرها في المتأخرين من علماء الشافعية، وأن الأثر كان - في بعض الأحيان - في الصميم، وأنه أوصل الأمر إلى أن ينقلب الوضع على المتأثرين بهذه البدع، حيث عدُّوا بعض ما هو من صميم الإيمان: عدوه من نواقض الإيمان، وهذا يوجب شدة الحذر من البدع، وأن أثرها لا يتوقف عند حد.
- من أوضح آثار الإرجاء والتعطيل: ما قد ساد في المتأخرين من حصر الكفر والإيمان على ما يحصل بالقلب فقط، دون اعتبار بقية المكفرات، كما حصل مثل ذلك في مفهوم الشرك، وقد بينت ذلك في موضعه.
- كما تأثر كثير من المتأخرين منهم بالتصوف ودافعوا عن القائلين بالحلل ووحدة الوجود.
- حاولت التفصيل في بيان أثر هذه البدع على الشافعية؛ لأن هذا من أهم ما يجب بيانه في هذا الباب، حتى يتميز الحق من الباطل، ويكون القارئ على بينة مما قد يدسه أهل البدع من الشافعية وغيرهم في هذا الباب الخطير.

- وأختم هذه الخاتمة باقتراح أتوجه به إلى العلماء عموماً، وإلى المختصين في العقيدة خصوصاً، وهو: أنه يجب إبراز هذا الجانب عند جميع أصحاب المذاهب الأربعة، مع بيان ما تأثروا به من البدع، فهذا يسهم في إبراز هذا الجانب من ناحية، وفي تنقية تراثهم من ناحية أخرى.

هذا وصلّى الله تعالى على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين،
والحمد لله رب العالمين.

الفهارس العامة

فهرس الآيات القرآنية

فهرس الأحاديث

فهرس الآثار

فهرس الأعلام

فهرس الفرق

فهرس المصطلحات والكلمات الغريبة

فهرس الآيات الشعرية

ثبت المصادر والمراجع

فهرست الموضوعات

الفهارس العامة

فهرست الآيات القرآنية

نص الآية	رقمها	الصفحة
سورة البقرة		
يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ	٣	٤١
إِنَّا الَّذِينَ كَفَرُوا أَسْوَءَ عَلَىٰ هُمْ أَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ	٦	١٤٦
وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَيَا لَيْتُمْ الْآخِرَ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ	٨	٤١٥-٤١٦
وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا قَالُوا ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزَءُونَ	١٤	٥٢٤
أُولَٰئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَىٰ فَمَا رَبِحَت تِّجَارَتُهُمْ وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ	١٦	٤١٧
يَأْتِيهَا النَّاسُ عَبْدُ أَوْ رَبٌّ أَوْ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ	٢١	٥٠٧
الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَّكُمْ فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ	٢٢	٥٠٨
فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ	٨٩	١٤٥، ١٤٦، ١٤٨
مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَائِيلَ فَإِنَّ اللَّهَ عَدُوٌّ لِلْكَافِرِينَ	٩٨	٥٥٦
وَاتَّبِعُوا مَا تَنَلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكٍ سُلَيْمَنٌ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَنُ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ	١٠٢	٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٦
وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ لَّوْكَانُوا يَعْلَمُونَ	١٠٣	٥٤٥
يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقُولُوا رَاعِنَا وَقُولُوا انظُرْنَا وَاسْمَعُوا وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ	١٠٤	٣٢١، ٣٤٤

٢٣٤	١١٧	بَدِيعُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَإِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ
٦٠٣	١٣٦	قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا مِن رَّبِّهِمْ وَأَسْمِعُوا لِقَاءَ رَبِّهِمْ أَفْئَةً وَالْأَسْبَاطِ وَمَا أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَا أُوتِيَ النَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ
٥٣	١٤٣	وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلَّ عِبَادَهُ
١٤٨	١٤٦	يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ آبَاءَهُمْ
٣٥٦	١٥٩	إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ مَا أُنزِلَنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ النَّبِيُّونَ
٢٠١	١٦٣	وَاللَّهُ أَكْبَرُ ۚ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ
٥٠٩، ١٩٧ ٥٢٦،	١٦٥	وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ اللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ
٥٥٢	١٧٧	لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَٰكِنَّ الْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَءَاتَى الْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِ ذَوَى الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَءَاتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا ۚ وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ ۗ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ
٢٧٣، ٢٦٨	١٧٨	يَتْلُوهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا ۚ وَكُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ ۚ الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ ۚ وَأَلْأَنفُسُ بِالْأَنفُسِ ۚ فَمَنْ عَفَىٰ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَإِنِّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَنٍ ۚ ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ ۚ فَمَنِ اعْتَدَىٰ بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ
٥٢١	١٨٦	وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ ۖ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ
	٢١٠	هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَن يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةُ وَقُضِيَ الْأَمْرُ ۖ وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ

١٦٣	٢١٧	وَمَنْ يَرْتَدِ فِيمَكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَلُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ
١٣٣	٢٥٣	وَلَكِنْ اخْتَلَفُوا فِيمَهُمْ مَنْ ءَامَنَ وَمِنْهُمْ مَنْ كَفَرَ
١٣٥	٢٥٦	فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللَّهِ فَقَدْ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى لَا انْفِصَامَ لَهَا وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ
٣٩٩	٢٦٠	وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ ارْنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى قَالَ أُولَئِهِمْ ثَلَاثُ لَيَلٍ وَلَكِنَّ لِيُظْمِنَ قَلْبِي قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ثُمَّ اجْعَلْ عَلَى كُلِّ جَبَلٍ مِنْهُنَّ جُزْءًا ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا وَاعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ
٥٨٥	٢٨٥	ءَامَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ ءَ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلُّ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ ءَ لَا تَفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ ءَ وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ
سورة آل عمران		
٢٠٥	١٩-١٨	شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُوا الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴿١٨﴾ إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ
٥٢٦	٤١	قَالَ رَبِّ اجْعَلْ لِي ءَايَةً قَالَ ءَايَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمْرًا وَادْكُرْ رَبَّكَ كَثِيرًا وَسَبِّحْ بِالْعُشِيِّ وَالْإِبْكَرِ
٦٦٦	٥٥	إِذْ قَالَ اللَّهُ لِيَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ وَرَافِعُكَ إِلَى مَطَهْرِكَ مِنْ الَّذِينَ كَفَرُوا وَجَاعِلُ الَّذِينَ اتَّبَعُوكَ فَوْقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ثُمَّ إِلَيَّ مَرْجِعُكُمْ فَأَحْكُمُ بَيْنَكُمْ فِيمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ
١٥٧	٦٤	قُلْ يَتَاَهَلُ الْكَتَابُ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ
٤١	٧٣	وَلَا تُؤْمِنُوا إِلَّا لِمَنْ تَبِعَ دِينَكُمْ
٦٦٥	٧٧	إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ عَهْدَ اللَّهِ وَآيَمَنَ بِهِمْ ثُمَّ لَا أُؤْتُوا لَهُمْ فِي

		الْآخِرَةِ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ
٥٢٤، ٢٠٥	٨٣-٨٥	أَفْغَرِ دِينَ اللَّهِ يَجْعُونَ وَلَهُ أَسْلَمَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا وَإِلَيْهِ يُرْجَعُونَ ﴿٨٣﴾ أَقُلْ ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ عَلَيْنَا وَمَا أُنْزِلَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ وَمَا أُوتِيَ مُوسَى وَعِيسَى وَالنَّبِيُّونَ مِنْ رَبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُمْ مُسْلِمُونَ ﴿٨٤﴾ وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ
١٣٩	١٠١	وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنْتُمْ تُتْلَى عَلَيْكُمْ ءَايَاتُ اللَّهِ وَفِيكُمْ رَسُولُهُ
٥١	١٠٥	تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ
١٣٤	١١٥	وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالْمُتَّقِينَ
٥٦٣	١٦٤	لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ ءَايَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ
سورة النساء		
٣٤٨، ٢٩٠	١٠	إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ آلِهِمْ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا
٥٠	١٩	وَعَاشِرُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ
٥٣٠، ١٩٠	٤٨	إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ افْتَرَى إِثْمًا عَظِيمًا
٥٤٨	٦٥	فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِي مَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا
٤٤٩	٧٩	مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا

٣٥٠	١١٥	وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ تُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَتُصْلِهِ جَهَنَّمَ ۖ وَسَاءَ مَقِيلًا
٢٧٤، ١٩١، ٢١٤	١١٦	إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ ۖ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ
٩٩	-١١٧ ١١٨	إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا إِنْتَاوًا إِنْ يَدْعُونَ إِلَّا شَيْطَانًا مَرِيدًا (١١٧) لَعَنَهُ اللَّهُ وَقَالَ لَا اخَذَ نَعْمَ عِبَادِكَ نَصِيبًا مَفْرُوضًا
٦٠٣، ١٦٩	١٣٦	وَمَنْ يَكْفُرْ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا
٤١٦	١٣٨	بَشِّرِ الْمُنَافِقِينَ بِأَنَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا
٥٢٥	١٤٢	إِنَّ الْمُنَافِقِينَ يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كُسَالًا يُرَاءُونَ النَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا
٤١٦	١٤٥	إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ وَلَنْ تَجِدَ لَهُمْ نَصِيرًا
٥٨٥	-١٥٠ ١٥١	إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيُرِيدُونَ أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيَقُولُوا نَحْنُ مُؤْمِنُونَ بَعْضُ وَنَكْفُرُ بَعْضًا وَيُرِيدُونَ أَنْ يَتَّخِذُوا بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا (١٥٠) أُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ حَقًّا وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُهِينًا
٦٦٦	١٥٨	
سورة المائدة		
٥٣١	٣	الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيْتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا
١٣٣	٥	وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيْمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ ۖ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَسِرِينَ
٦٩٨	١٧	لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ
٤٩٥، ١٤٤	٤٤	وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ
٦٠٦	٤٨	وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ ۖ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ
٤٦٩، ٤٥٨	٦٤	وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا ۖ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ

		كَيْفَ يَشَاءُ ^٥
٢١٣، ٦٩٨ ٣٣٦	٧٢	إِنَّهُ مَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ وَمَأْوَهُ النَّارُ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ
٦٩٨، ١٢٧	٧٣	لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا إِلَهُ وَاحِدٌ وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ
٣٧٨	٩٣	لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا إِذَا مَا اتَّقَوْا وَءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ثُمَّ اتَّقَوْا وَءَامَنُوا ثُمَّ اتَّقَوْا وَأَحْسَنُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ
سورة الأنعام		
٥٠٩، ١٩٧، ١٩٥	١	الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ
٦٥٧	٣	وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ وَيَعْلَمُ مَا تَكْسِبُونَ
٦٨٤	١٨	وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ
١٤٨	٣٣	فَإِنَّهُمْ لَا يَكْذِبُونَكَ وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ بِآيَاتِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ
٢٢٢	٣٥	فَإِنْ أَسْأَلْتَهُمْ أَنْ تَنْفَعُنِي الْأَرْضُ
٥٨٥	٩١	وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ إِذْ قَالُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى بَشَرٍ مِنْ شَيْءٍ
٥٩٦	٩٣	وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ
٤٤٧	-١٠٠ ١٠١	وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ وَخَلَقَهُمْ وَخَرَقُوا لَهُ بَنِينَ وَبَنَاتٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ سُبْحَنَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُصِفُونَ ﴿١٠٠﴾ بَدِيعُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ أُنَّى يَكُونُ لَهُ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُنْ لَهُ صَاحِبَةٌ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ
٥٤٩	١٢١	وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰ أَوْلِيَائِهِمْ لِيُجِدُوا لَكُمْ وَطَنًا غَيْرَ الْمَكَانِ الَّذِي كُنْتُمْ تُشْرِكُونَ
٣٩٣	١٢٥	فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصْعَقُ فِي السَّمَاءِ كَذَلِكَ يَجْعَلُ اللَّهُ الرِّجْسَ عَلَى الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ
١٦٠	١٥٦	إِنَّمَا أَنْزَلَ الْكِتَابَ عَلَى طَائِفَتَيْنِ

٥١	١٥٩	فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيعًا
٥٣٣	-١٦٢ ١٦٣	قُلْ إِنْ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٦٢﴾ لَا شَرِيكَ لَهُ ۚ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ
سورة الأعراف		
٦٦١	٥٤	إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ
٦٦٥	١٢٩	قَالُوا أَوِذْنًا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَأْتِيَنَا وَمِنْ بَعْدِ مَا جِئْتَنَا قَالَ عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَنْ يُهْلِكَ عَدُوَّكُمْ وَيَسْتَخْلِفَكُمْ فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ
١٧٩	١٣٨	أَجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ
٥٩٧	١٤٤	قَالَ يَمُوسَىٰ إِنِّي اصْطَفَيْتُكَ عَلَى النَّاسِ بِرِسَالَتِي وَبِكَلِمِي فَخُذْ مَا آتَيْتُكَ وَكُن مِنَ الشَّاكِرِينَ
٥٨٢	١٥٨	قُلْ يَأَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا
٤٥٦ ، ٤٥٩ ، ٤٦٠ ، ٤٦١	١٨٠	وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ ۚ
سورة الأنفال		
٢٨٠	٤-٢	إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴿٢﴾ الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ ﴿٣﴾ أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَهُمْ دَرَجَاتٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَمَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ
٢٠٧	٣٩	وَقَلِّبُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الَّذِينَ كَفَرُوا كُفَّةً ۖ وَلِلَّهِ
٤٠٧	٧٤	وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ ءَاوَأَ وَنَصَرُوا أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ
سورة التوبة		
١٦١ ، ١٦٥	٢٩	مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّىٰ يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ
٤٩٥ ، ٥٤٨	٣١	أَتَّخِذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ

٥٥٠ ، ٥٤٩		أَبْتِ مَزِيْمَ وَمَا أَمَرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا إِلَّا إِلَهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَنَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ
٥٦٣	٤٠	إِلَّا نَضْرِبُوهُ فَقَدْ نَضَرَهُ اللَّهُ
٥٧٢ ، ٤٤	٦١	يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ
١٨٣ ، ١٥١ ٣٤٥ ، ٣٢٣ ٥٧٤ ، ٤١٧	٦٥-٦٦	وَلَمَّا سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ قُلْ أَبِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ ﴿٦٥﴾ لَا تَعْزِدُوهُمْ أَفَكْرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ إِنْ تَعْفُ عَنْ طَائِفَةٍ مِنْكُمْ تُعَذِّبْ طَائِفًا أُخَرَهُمْ كَانُوا بُجُورِينَ
٦٢٦	٦٨	وَعَدَ اللَّهُ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ وَالْكُفَّارَ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا هِيَ حَسْبُهُمْ وَلَعَنَهُمُ اللَّهُ وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّقِيمٌ
٢٧٩	٧١	وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ أَمْرَ اللَّهِ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ
٦٢٦ ، ٢٨٠	٧٢	وَعَدَ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَمَسْكَنٌ طَيِّبٌ فِي جَنَّاتٍ عَدْنٍ وَرِضْوَانٌ مِنَ اللَّهِ أَكْبَرُ ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ
٣٦٩ ، ٣٥٠	١١٥	وَمَا كَانِ اللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَاهُمْ حَتَّى يُبَيِّنَ لَهُمْ مَا يَتَّقُونَ
٥٦٢	١٢٨	لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ
سورة يونس		
	٣	إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يُدِيرُ الْأَمْرَ
٥٢٠	١٨	وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَؤُلَاءِ شَفَعُونَا عِنْدَ اللَّهِ

٢٠٨ ، ١٩٩	٣٢-٣١	قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَمَّنْ يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَمَنْ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَمِيتِ وَيُخْرِجُ الْمَمِيتَ مِنَ الْحَيِّ وَمَنْ يُدِيرُ الْأَمْرَ فَيَقُولُونَ اللَّهُ
١٥١	٣٩	بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعِلْمِهِ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ
٤٢	٨٣	فَمَا أَمَّنَ لِمُوسَى إِلَّا ذُرِّيَّتُهُ مِنْ قَوْمِهِ
٥١٧	١٠٦	وَلَا تَدْعُ مِنْ دُونِ اللَّهِ لِمَا لَا يَنْفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ فَإِنْ فَعَلْتَ فَإِنَّكَ إِذَا مِنَ الظَّالِمِينَ
٥١٧	١٠٧	وَأِنْ يَمَسَّكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ وَإِنْ يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَادَّ لِفَضْلِهِ يُصِيبُ بِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ
سورة هود		
	١٨	وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أُولَئِكَ يُعْرَضُونَ عَلَى رَبِّهِمْ وَيَقُولُ الْأَشْهَادُ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى رَبِّهِمْ أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ
سورة يوسف		
٥٩٧	٦	وَكَذَلِكَ يَجْجِيكَ رَبُّكَ
٤٤ ، ٤١	١٧	وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا
٢٠٣	١٠٦	وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ
سورة الرعد		
٢٠٩	١٤	لَهُ دَعْوَةُ الْحَقِّ وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ لَا يَسْتَجِيبُونَ لَهُمْ شَيْءٌ إِلَّا كِبَاسٌ كَفَيَهُ إِلَى الْمَاءِ لِيَبْلُغَ فَاهُ وَمَا هُوَ بِبَالِغِهِ وَمَا دَعَا الْكُفْرِينَ إِلَّا فِي ضَلَالٍ
٣٩	٢٠	الَّذِينَ يُوَفُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَلَا يَنْقُضُونَ الْمِيثَاقَ
سورة إبراهيم		
١٤٨	١٠	إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا
١٣٤	٢٢	إِنِّي كَفَرْتُ بِمَا أَشْرَكْتُمُونِ مِنْ قَبْلُ
سورة الحجر		
١٥٢	٣٦	قَالَ رَبِّ فَأَنْظِرْنِي إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ
سورة النحل		

٦٧٢	١٧	أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ
٢٠٤	٣٦	وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ فَمِنْهُمْ مَنْ هَدَى اللَّهُ وَمِنْهُمْ مَنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ الضَّلَالَةُ
٦٦٢	٤٤	وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ
٦٦٦	٥٠	يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ
٢٠١	٥١	وَقَالَ اللَّهُ لَا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌُ وَاحِدٌ فَإِنِّي فَارِهُبُونَ
٣٩	٩١	وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا
٣٩	٩٢	وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِي نَفَضَتْ غَزْلَهَا مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنكَا
١٣٣، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٦	١٠٦	مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيْمَانِهِ إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيْمَانِ
١٣٤	١١٢	وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ ءَامِنَةً مُطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِنْ كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللَّهِ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ
سورة الإسراء		
٣٥١	١٥	مَنْ أَهْدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْدِي لِنَفْسِهِ وَمَنْ ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا وَلَا نُزِرُ وَاِزْرَةً وَرَزَّ أُخْرَىٰ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا
٢٠١	٣٩-٢٢	لَا تَجْعَلْ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا ءَاخَرَ فَتَقْعُدَ مَذْمُومًا مَّخْذُولًا ﴿٢٢﴾ إلى قوله :
		فَنُلْقِيَ فِي جَهَنَّمَ مَلُومًا مَدْحُورًا
٢٠٣	٤٦	وَإِذَا ذَكَرْتَ رَبَّكَ فِي الْقُرْءَانِ وَحْدَهُ وَلَوْ عَلَىٰ أَدْبُرِهِمْ نُفُورًا
٢١٨	١٠٠	إِذَا لَأْمَسَكُمْ خَشْيَةُ الْإِنْفَاقِ
سورة الكهف		
٤٥٧	٢٧	وَاتْلُ مَا أُوحِيَ إِلَيْكَ مِنْ كِتَابِ رَبِّكَ لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِهِ وَلَنْ يَجْعَلَ مِنْهُ دُونَهُ مُتَحَدًا
٦٠٩	٤٧	وَحَشَرْنَاهُمْ فَلَمْ نُغَادِرْ مِنْهُمْ أَحَدًا

سورة مريم		
٥٥٠	٤٤	يَتَّابِتْ لَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ إِنَّ الشَّيْطَانَ كَانَ لِلرَّحْمَنِ عَصِيًّا
٥٩٧	٥٨	أُولَئِكَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ
٤٧٤	٦٥	رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا فَاعْبُدْهُ وَاصْطَبِرْ لِعِبَادَتِهِ هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا
٥٢٩	٩٢	وَمَا يَنْبَغِي لِلرَّحْمَنِ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا
سورة الأنبياء		
٥٨٢	٧	وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ إِلَّا رِجَالًا نُوْحِي إِلَيْهِمْ
٤٣٦ ، ٤٣٤ ، ٤٣٣	٢٢	لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَهِةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا فَسُبْحَنَ اللَّهُ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ
٤٣٧	٢٤	أَمِ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ ءَالِهَةً قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ هَذَا ذِكْرٌ مِنْ مَعِيَ وَذِكْرٌ مَنْ قَبْلِي بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ الْحَقَّ فَهُمْ مُعْرِضُونَ
٧١٣ ، ٢٠٤	٢٥	وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ
سورة الحج		
٦١٨	٧-٥	يَتَأْتِيهَا النَّاسُ إِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِنَ الْبَعْثِ ... إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى:
		وَأَنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ لَا رَيْبَ فِيهَا وَأَنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ مَنْ فِي الْقُبُورِ
٣٨٩	٩-٨	وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَابٍ مُنِيرٍ ﴿٨﴾ ثَانِي عَطْفِهِ
		لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ لَهُ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ وَنَذِيقُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ عَذَابَ الْحَرِيقِ
٦٥٤	٤٥	وَيُتْرِكُ مُعْطَلَةً
٥٩٧	٧٥	اللَّهُ يَصْطَفِي مِنَ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا وَمِمَّنَ النَّاسِ
٢٥١	٧٧	وَأَفْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ
سورة المؤمنون		
٢٨٠	٢-١	قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ﴿١﴾ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ
٢٨٠	١١-١٠	أُولَئِكَ هُمُ الْوَارِثُونَ ﴿١٠﴾ الَّذِينَ يَرِثُونَ الْفِرْدَوْسَ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ
٦١٦	١٦-١٥	ثُمَّ إِنَّكُمْ بَعْدَ ذَلِكَ لَمَعْتُونَ ﴿١٥﴾ ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ تُبْعَثُونَ

٤٣٨	٢٢	وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ
١٤٨	٤٧	فَقَالُوا أَتُؤْمِنُ لِبَشَرَيْنِ مِثْلِنَا وَقَوْمُهُمَا لَنَا عِيدُونَ
٢٠٩	٨٩-٨٤	قُلْ لِمَنِ الْأَرْضُ وَمَنْ فِيهَا إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨٤﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿٨٥﴾ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: قُلْ فَأَنِّي تُسْحَرُونَ ﴿٨٦﴾
٤٤٥	٩١	مَا أَخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذَا لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَّ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ سُبْحَنَ اللَّهِ عَمَّا يُصِفُونَ
٦١٦	١١٥	أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ
٥١١	١١٧	وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ فَإِنَّمَا حِسَابُهُ عِنْدَ رَبِّهِ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ
سورة الفرقان		
٥٨٢	١	تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا
٥٢٩	١٨	سُبْحَانَكَ مَا كَانَ يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَتَّخِذَ مِنْ دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاءَ
٢٠٢	٦٨	وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ
سورة الشعراء		
٣٢٦	٢٣	قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ
٤٣	٤٩	قَالَ أَمْأَسْتُم لَّهُ قَبْلَ أَنْ آذَنَ لَكُمْ
٥٤٩ ، ١٩٧	٩٨-٩٧	تَاللَّهِ إِنْ كُنَّا لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ ﴿٩٧﴾ إِذْ نُسَوِّكُمْ رَبِّ الْعَالَمِينَ
٥٢٩	-٢١٠ ٢١١	وَمَا نَزَّلَتْ بِهِ الشَّيَاطِينُ ﴿١١٠﴾ وَمَا يَنْبَغِي لَهُمْ وَمَا يَسْتَطِيعُونَ
سورة النمل		
١٥١ ، ١٤٨	١٤	وَحَدِّثُوا بِهَا وَاسْتَيْقِنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا
١٣٤	٤٠	فَلَمَّا رَأَاهُ مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ قَالَ هَذَا مِنْ فَضْلِ رَبِّي لِيَبْلُوَنِي أَأَشْكُرُ أَمْ أَكْفُرُ وَمَنْ شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ ۖ وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ رَّبِّي غَنِيٌّ كَرِيمٌ

١٩٦	٦٠-٥٩	قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَامٌ عَلَى عِبَادِهِ الَّذِينَ اصْطَفَى ۗ اللَّهُ خَيْرٌ مِمَّا يَشْرِكُونَ (٥٩) أَمَّنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَنْبَتْنَا بِهِ حَدَائِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ مَّا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُنبِتُوا شَجَرَهَا ۗ أَعْلَاهُ مَعَ اللَّهِ بَلْ هُمْ قَوْمٌ يَعْدِلُونَ
٥١٨	٦٢	أَمَّنْ يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ السُّوءَ
١٥١	٨٤	أَكْذَبْتُمْ بَيَاتِي وَلَمْ تُحِيطُوا بِهَا عِلْمًا أَمَّاذَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٨٤﴾
سورة العنكبوت		
١٣٤	٢٥	ثُمَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكْفُرُ بَعْضُكُم بِبَعْضٍ وَيَلْعَنُ بَعْضُكُم بَعْضًا وَمَأْوَهُمُ النَّارُ وَمَا لَكُمْ مِنْ نَاصِرِينَ
٤٤ ، ٤٢	٢٦	فَعَامَنَ لَهُ لُوطٌ
سورة الروم		
٦٢٦	٦	وَعَدَ اللَّهُ لَا يَخْلِفُ اللَّهُ وَعْدَهُ.
سورة لقمان		
١٣٤	١٢	وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا لُقْمَانَ الْحِكْمَةَ أَنْ اشْكُرْ لِلَّهِ وَمَنْ يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ ۖ وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ
٤٣٨ ، ١٩٩	٢٥	وَلَيْن سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ
٧٣٠	٣٤	إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَآذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ
سورة الأحزاب		
٥٦٣	٦	الَّتِي أُولَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ
٦٣٥	٣٨	وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مَقْدُورًا
٥٩٤	٤٠	مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ
٥٦٣ ، ٢٥٠	٥٦	يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا

٥٧٤	٥٨-٥٧	إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا مُهِينًا ﴿٥٧﴾ وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بَغْيٍ مَا أَكْتَسَبُوا فَقَدْ احْتَمَلُوا بِهِتَنَّا وَلِئَامًا مُبِينًا
سورة فاطر		
٦٨٤ ، ٦٦٦	١٠	إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ
١٣٤	١٤	وَيَوْمَ الْقِيَمَةِ يَكْفُرُونَ بَشِرِكِكُمْ وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ
سورة يس		
٥٢٩	٢٩	إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً فَإِذَا هُمْ خَامِدُونَ
٥٥٠	٦٠	أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَبْنَئِءَ آدَمَ أَنْ لَا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ
سورة الصافات		
٢٠٣	٣٦-٣٥	إِنَّهُمْ كَانُوا إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ ﴿٣٥﴾ وَيَقُولُونَ إِنَّا لَنَارِكُوا ءَالِهَتِنَا لِشَاعِرٍ مَجْنُونٍ
سورة ص		
٢١٠ ، ٢٠٣	٧-٤	وَعِجْبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنْذِرٌ مِنْهُمْ وَقَالَ الْكَافِرُونَ هَذَا سِحْرٌ كَذَّابٌ ﴿٤﴾ أَجْعَلُ الْآلِهَةَ إِلَهًُا وَاحِدًا إِنْ هَذَا إِلَّا شَيْءٌ عَجَابٌ ﴿٥﴾ وَأَنْطَلَقُوا لَمَلَأْ مِنْهُمْ أَنْ أَمْشُوا وَأَصِيرُوا عَلَى ءَالِهَتِكُمْ إِنْ هَذَا إِلَّا شَيْءٌ يُرَادُ ﴿٦﴾ مَا سَمِعْنَا بِهَذَا فِي الْعِلْمِ الْآخِرَةِ إِنْ هَذَا إِلَّا اخْتِلَافٌ
سورة الزمر		
٤٣٧ ، ٢٠٢ ٥٢٣ ، ٥٢٠	٣-١	تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ ﴿١﴾ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ فَاعْبُدِ اللَّهَ مُخْلِصًا لَهُ الدِّينَ ﴿٢﴾ أَلَا لِلَّهِ الدِّينُ الْخَالِصُ وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى
٢٠٢	٣٨	قُلْ أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ أَرَادَنِيَ اللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَشِفَتْ ضَرَّتَهُ أَوْ أَرَادَنِيَ بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَتُ رَحْمَتِهِ
٢٠٢	٤٥	وَإِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَحْدَهُ اشْمَأَزَّتْ قُلُوبُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ وَإِذَا ذُكِرَ الَّذِينَ مِنْ دُونِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ

٢٠٢	٦٦-٦٤	قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ ﴿١٦﴾ وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكَتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴿١٧﴾ بَلِ اللَّهَ فَاعْبُدْ وَكُنْ مِنَ الشَّاكِرِينَ
سورة غافر		
٥٢١	١٩	يَعْلَمُ خَائِنَةَ الْأَعْيُنِ وَمَا تُخْفِي الصُّدُورُ
٤٢٦	٣٧-٣٦	وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَهْمُنُ ابْنُ بَنِي صَرَحَالَيْ عَلَى أَنْبُلُغِ الْأَسْبَبِ ﴿٣٦﴾ أَسْبَبَ السَّمَوَاتِ فَأَطْلِعَ إِلَى اللَّهِ مُوسَى وَإِنِّي لَا أَظُنُّهُ كَذِبٌ بَلْ كَذَبُوكَ كَذَلِكَ زُيِّنَ لِفِرْعَوْنَ سُوءُ عَمَلِهِ فَوَضَعَهُ عَلَى السَّبِيلِ وَمَا كَيْدُ فِرْعَوْنَ إِلَّا فِي تَبَابٍ
١٣٥	٤٢	تَدْعُونَنِي لِأَكْفُرَ بِاللَّهِ وَأُشْرِكَ بِهِ مَا لَيْسَ لِي بِهِ عِلْمٌ وَأَنَا أَدْعُوكُمْ إِلَى الْعَزِيزِ الْغَفَّارِ
٥٢٢ ، ٥١٤	٦٠	وَقَالَ رَبُّكُمْ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ
٥٠٨	٦٤	اللَّهُ الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ الْأَرْضَ قَرَارًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً وَصَوَّرَكُمْ فَأَحْسَنَ صُورَكُمْ وَرَزَقَكُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ ذَٰلِكُمْ اللَّهُ رَبُّكُمْ فَتَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ
سورة فصلت		
١٩٣	٩	قُلْ أَيْتَكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ وَتَجْعَلُونَ لَهُ أَندَادًا ذَٰلِكُمْ رَبُّ الْعَالَمِينَ
٤٨٣	٢٣-٢٢	وَمَا كُنْتُمْ تَسْتَرُونَ أَنْ يَشْهَدَ عَلَيْكُمْ سَمْعُكُمْ وَلَا أَبْصَرُكُمْ وَلَا جُلُودُكُمْ وَلَكِنْ ظَنَنْتُمْ أَنَّ اللَّهَ لَا يَعْلَمُ كَثِيرًا مِمَّا تَعْمَلُونَ ﴿٢٢﴾ وَذَٰلِكُمْ ظَنُّكُمُ الَّذِي ظَنَنْتُمْ بِرَبِّكُمْ أَرْدَاكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ مِنَ الْخَاسِرِينَ
سورة الشورى		
٦٧٢ ، ٤٧٤	١١	فَاطِرُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَمِنَ الْأَنْعَامِ

		أَرْوَجًا يَذُرُّكُمْ فِيهِ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴿١١﴾
٤٢٣	٢١	أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ وَلَوْلَا كَلِمَةُ الْفَصْلِ لَفُضِيَ بَيْنَهُمْ وَإِنَّ الظَّالِمِينَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿١١﴾
سورة الزخرف		
٢٠٠	٩	وَلَيْن سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ
٧١٣ ، ٢٠٤	٤٥	وَسْئَلُ مَنْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رُسُلِنَا أَجَعَلْنَا مِنْ دُونِ الرَّحْمَنِ إِلَهًا يَعْبدُونَ
٦٥٧	٨٤	وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌُ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌُ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْعَلِيمُ
سورة الأحقاف		
٥١٧	٦-٥	وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَهُمْ عَنْ دُعَائِهِمْ غَافِلُونَ ﴿٥﴾ وَإِذَا حُشِرَ النَّاسُ كَانُوا لَهُمْ أَعْدَاءً وَكَانُوا بِعِبَادَتِهِمْ كَافِرِينَ
٢٣٠	٩	قُلْ مَا كُنْتُ بِدْعًا مِنَ الرُّسُلِ
سورة الفتح		
٤٨٤	٦	وَيُعَذِّبُ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ وَالْمُشْرِكِينَ وَالْمُشْرِكَاتِ الظَّالِمِينَ كَمَا اللَّهُ طَلَبَ السَّوءَ عَلَيْهِمْ دَائِرَةً السُّوءِ وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَلَعَنَهُمْ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا
٥٦٢	٩-٨	إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَهِيدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا ﴿٨﴾ لِيُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَنُعَزِّرُوهُ وَنُقِرُّوهُ وَتُسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا
سورة الحجرات		
٥٦٣ ، ٥٧٥	٣-٢	يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَن تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ وَأَنتُمْ لَا تَشْعُرُونَ ﴿٢﴾ إِنَّ الَّذِينَ يَغُضُّونَ أَصْوَاتَهُمْ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ أُولَئِكَ الَّذِينَ امْتَحَنَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ لِلنَّقَاةِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ
١٤٠	٧	وَلَكِنَّ اللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ
٢٨٠ ، ١٤٢	٩	وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا
سورة ق		

٥٢١	١٦	وَمَنْ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ
٦٢٦	٤٥	فَذَكِّرْ بِالْقُرْآنِ مَنْ يَخَافُ وَعِيدِ
سورة القمر		
٦٣٥	٤٩	إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ
سورة الحديد		
١١٤	٢٠	كَمَثَلِ غَيْثٍ أَعْجَبَ الْكُفَّارَ بَنَاتُهُ
٢٣١	٢٧	وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ
سورة المجادلة		
٥٧٣	٥	إِنَّ الَّذِينَ يُحَادُّونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ كُنُوا كَمَا كُنْتَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ
٥٧٣	٢١-٢٠	إِنَّ الَّذِينَ يُحَادُّونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ فِي الْأَذَلِّينَ ﴿٢٠﴾ كَتَبَ اللَّهُ لَأَعْلَبَنِي أَنَا وَرُسُلِي إِنَّكَ اللَّهُ قَوِيٌّ عَزِيزٌ
سورة الحشر		
	٧	وَمَا آتَاكُمْ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا
سورة المنافقون		
٣٢٦	٣	ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ ءَامَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا فَطُبِعَ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَفْقَهُونَ
٦٧٦	٤	وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ ^ط وَإِنْ يَقُولُوا تَسْمَعُ لِقَوْلِهِمْ ^ط كَأَنَّهُمْ خُشُبٌ مُسْنَدَةٌ ^ط يَحْسَبُونَ كُلَّ صَيْحَةٍ عَلَيْهِمْ ^ط هُمُ الْعَادُوْنَ فَاحْذَرْهُمْ ^ط فَنَالَهُمُ اللَّهُ ^ط فِي يَوْمٍ كُنُونُ
سورة التحريم		
٥٦٣	٤	وَإِنْ تَظَاهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ وَجِبْرِيلُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ ^ط وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ
سورة الملك		
٦٥٧	١٧-١٦	ءَامِنْتُمْ مَنِ فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمْ الْأَرْضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ ﴿١٦﴾ أَمْ أَمِنْتُمْ مَنِ فِي السَّمَاءِ أَنْ يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا فَسَتَعْلَمُونَ كَيْفَ نَذِيرِ
سورة المعارج		

٦٦٦	٤	تَنْجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ
سورة نوح		
٧٢٢	٢٢	وَمَكْرُوا مَكْرًا كُبَرًا
٧٢٢	٢٣	وَقَالُوا لَا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا
سورة الجن		
	١	قُلْ أُوْحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ الْجِنِّ فَقَالُوا إِنَّا سَمِعْنَا قُرْءَانًا عَجَبًا
٥٢٨ ، ٢٠٩	١٨	فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا
٧٣٠	٢٨-٢٦	عَلِمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا ﴿٢٦﴾ إِلَّا مَنِ ارْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ فَإِنَّهُ يَسْلُكُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ رَصَدًا ﴿٢٧﴾ لِّيَعْلَمَ أَن قَدْ أَبْلَغُوا رَسُولَاتِ رَبِّهِمْ وَأَحَاطَ بِمَا لَدَيْهِمْ وَأَحْصَىٰ كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا
سورة المدثر		
١٨٥	٣-١	يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ ﴿١﴾ قُمْ فَأَنْذِرْ ﴿٢﴾ وَرَبِّكَ فَكَذِّبْ
سورة القيامة		
٦٠٩	٢٩	وَالْتَفَتِ السَّاقُ بِالسَّاقِ
سورة النبا		
٦٠٩	٣٤	وَكَاذِبًا هَاقًا
سورة النازعات		
٤٤٨	٥	فَالْمُدْرَاتِ أَمْرًا
سورة المطففين		
٦٠٩	٣	وَلِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ
٣١٦	٣٠-٢٩	إِنَّ الَّذِينَ أَجْرَمُوا كَانُوا مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا يَضْحَكُونَ ﴿٢٩﴾ وَإِذَا مَرُّوا بِهِمْ يَتَغَامَزُونَ
سورة البروج		
٧٠٤	١٢	إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ
سورة الطارق		

٦٠٩	١	وَالسَّمَاءِ وَالطَّارِقِ
سورة الفجر		
٤٦٧	٢٢	وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا
سورة الشمس		
١٤٨	١١	كَذَّبَتْ ثَمُودُ بِطَغْوَاهَا
سورة البينة		
	١	لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ
١٨٩	٦	إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا
سورة قريش		
٤١	٤	وَأَمَانَهُمْ مِنْ خَوْفٍ
سورة الإخلاص		
٤٧٤	٣-٤	لَمْ يَكِدْ وَلَمْ يُؤَلَدْ ﴿٢﴾ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ

فهرست الأحاديث

الصفحة	طرف الحديث
١٤٣	اشتتان في أمتي هما بهم كفر
٥٤٥	اجتنبوا السبع الموبقات
٥٢٢	ادعوا الله وأنتم موقنون بالإجابة
٣٤٧، ٣٦٥	إذا أنا مت فاسحقوني
٢٦٧	إذا زنى الرجلُ خرجَ منه الإيمان
٥١٦	إذا سألت فاسأل الله
٢٦٩، ٣٦١	إذا قال الرجلُ لأخيه يا كافر
٢٦٩، ٣٦١	إذا كفرَ الرجل
٢٢٤، ٤١٩	أربعٌ مَنْ كُنَّ فيه كان منافقا
٧١٣	أشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله
٦٥٧، ٦٦١	اعتقها فإنها مؤمنة
٧١٣	أفضل الذكر لا إله إلا الله
٢٥٤	اقتدوا بالذين من بعدي
٦٥٧	ألا تأمنوني وأنا أمين من في السماء
٤٩٦	أليس يحرمون ما أحل الله فتحرمونه
٣٥٦	إن الله أوحى إلي أن تواضعوا
٦٦٥	إن الله لا ينظر إلى صوركم
٦٣٥، ٥٥٢	أن تؤمن بالله وملائكته
٦٦٧	إن رحمتي غلبت غضبي

٥٤٠	إن من البيان لسحرا
٢٢٤، ٤١٩	آية المنافق ثلاث
٦٦٦	ثلاثة لا ينظر الله إليهم
٢٦٣	الخوارج كلاب أهل النار
٥١٤	الدعاء هو العبادة
٥١٤	الحج عرفة
٣٠٠، ٢٨٨، ٢٢٣، ١٣٩	سبابُ المسلم فسوق
١٧٩، ٣٦٥	سبحان الله! هذا كما قال قوم موسى
١٦٠	سنوا بهم سنة أهل الكتاب
٢٤٢	فإن كل محدثة بدعة
٥٨٢	فضلت على الأنبياء بخمس
٢٦٦	لا إيمانَ لِمَن لا أمانةَ له
١٤٤	لا ترجعوا بعدي كفاراً
٣٣٢	لا تشد الرحالُ إلا إلى ثلاثة مساجد
٣٢٧	لا تقتله؛ فإنك إن قتلتَه فإنه بمنزلتك
٣٣٨	لا تلعنوه
٣٠٠، ٢٦٥	لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن
٥٢٩	لا ينبغي لأحد أن يسجد لأحد
٣٣٨	لعن رسول الله ﷺ في الخمر عشرة
٥٣٤، ٥٣١	لعن الله من ذبح لغير الله
٢٤٤	اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة
٣٩	لولا أن قومك حديث عهدهم بكفر
٢٦٦	ليس بالمسلم من لم يأمن جاره بوائقه
٢٥٣	ما رآه المسلمون

٢٨١	ما من عبدٍ قال لا إله إلا الله
٢٦٦	المسلمُ مَنْ سَلِمَ المسلمون
١٤٣	مَنْ أَتَى امرأةً في دبرها
١٤٤	من أتى كاهناً أو عرافاً
١٨٧	من أعتق شركاً له في عبد
١٦٤	مَنْ بَدَّلَ دينه فاقتلوه
٣٦٠	مَنْ حلف على ملةٍ غيرِ الإسلام
١٣٩	من رغب عن أبيه فقد كفر
٢٥٢	مَنْ سَنَّ سَنَةً حَسَنَةً
٥٢٢	من لم يسأل الله
٦٢٧	من وعده الله على عمل ثواباً
٣٢٠	من يعذرني في رجل
٢٥٩	هم شرُّ الخلق والخليقة
٦٣٩	هم مجوس هذه الأمة
٦٦٠	وأنتم تسألون عني
٥٩٦	وإنه سيكون في أمتي
٢٤٩	وإياكم ومحدثات الأمور
٤٦٨	وكلتا يديه يمين
٢٧٥	يدخل أهل الجنة الجنة وأهل النار النار
٣٦٦	يَدْرُسُ الإسلام
٣٥٩	يمرقون من الإسلام

فهرست الآثار

طرف الأثر	القائل	الصفحة
أخطأت التأويل إن اتقيت الله اجتبت	عمر بن الخطاب	٣٧١
أدركت ثلاثين من أصحاب النبي ﷺ	ابن أبي مليكة	٤٠٠
إن الأوس والخزرج ذكروا	ابن عباس	١٣٨
إنا ناسا كانوا يؤخذون	عمر بن الخطاب	٧١٥
أهل السنة يقولون: الإيمان قول وعمل	وكيع بن الجراح	٤٧
الإيمان قول وعمل	الشافعي	٥٣
البدعة بدعتان	الشافعي	٢٥٠
حكمي في أصحاب الكلام	الشافعي	٢٤
زوجكن أهاليكن وزوجني	زينب بنت جحش	٦٥٨
سئل عن هذا حفصاً الفرد	الشافعي	٢٤
كان الإجماع من الصحابة والتابعين ومن بعدهم	الشافعي	٥٤
كفر دون كفر	عطاء	١٤٠
كنّا نعبد الحجر فإذا وجدنا حجراً	أبو رجاء العطاردي	٥٠٥
لقد اطلعت من أهل الكلام على شيء	الشافعي	٢٤
لو أن رجلاً أوصى بكتبه من العلم لأحد	الشافعي	٢٥
من لم يقر بأن الله على عرشه استوى	ابن خزيمة	٦٥٨
نعمت البدعة هذه	عمر بن الخطاب	٢٤٢
هم كفرة، وليسوا كمَن كفر بالله	ابن عباس	١٣٨

فهرست الأعلام

الصفحة	اسم العلم
-	إبراهيم النخعي = إبراهيم بن يزيد بن الأسود
٣٨٨	إبراهيم بن سيار بن عباد النظام
٧١٦	إبراهيم بن عمر بن حسن البقاعي
٥٧٦	إبراهيم بن محمد الباجوري
٢٣٦	إبراهيم بن موسى بن محمد الشاطبي
٣٣٩	إبراهيم بن يزيد بن الأسود النخعي
-	ابن عجيبة = أحمد بن محمد بن المهدي
-	ابن أبي العز = علي بن علي بن محمد
-	ابن أبي مليكة = عبد الله بن عبيد الله
-	ابن الأثير = المبارك بن محمد بن محمد
-	ابن الجبائي = عبد السلام بن أبي علي
-	ابن الحكيم السمرقندي = إسحاق بن محمد بن إسماعيل
-	ابن السكيت = يعقوب بن إسحاق
-	ابن السمسار = علي بن موسى بن الحسين
-	ابن العطار = علي بن إبراهيم بن داود
-	ابن الفارض = عمر بن علي بن مرشد
-	ابن القيم = محمد بن أبي بكر أيوب
-	ابن الملقن = عمر بن علي بن أحمد بن محمد
-	ابن تيمية = أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام
-	ابن جريج = عبد الملك بن عبد العزيز
-	ابن حجر العسقلاني = أحمد بن علي بن محمد

-	ابن حزم = علي بن أحمد بن سعيد
-	ابن خزيمة = محمد بن إسحاق بن خزيمة
-	ابن رجب الحنبلي = عبد الرحمن بن شهاب الدين أحمد
-	ابن سيرين = محمد بن سيرين
-	ابن سينا = الحسين بن عبد الله بن الحسن
-	ابن عبد البر = يوسف بن عبد الله بن محمد
-	ابن عربي = محيي الدين محمد بن علي
-	ابن عطاء الله الاسكندري = أحمد بن محمد بن عبد الكريم
-	ابن فارس = أحمد بن فارس بن زكريا
-	ابن قدامة المقدسي = عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة
-	ابن كثير = إسماعيل بن عمر بن كثير
-	ابن منظور = محمد بن جلال الدين مكرم
-	ابن نجيم = زين الدين بن إبراهيم بن محمد
-	أبو السمع = محمد عبد الظاهر بن محمد نور الدين
-	أبو العالية = ربيع بن مهران
-	أبو الفضل بن خيرون = أحمد بن الحسن بن أحمد
-	أبو القاسم التتوخي = علي بن المحسن بن علي
-	أبو الهذيل = محمد بن الهذيل بن عبد الله
-	أبو بكر الإسماعيلي = أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل
٣٩٤	أبو بكر بن محمد بن عبد المؤمن الحصني
-	أبو حاتم الرازي = محمد بن إدريس بن المنذر
-	أبو حامد الإسفراييني = أحمد بن أبي طاهر
-	أبو ذر الغفاري = جندب بن جنادة
-	أبو رجاء العطاردي = عمران بن ملحان

-	أبو زرعة الرازي = عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد
-	أبو شامة المقدسي = عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم
-	أبو نعيم الأصبهاني = أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق
-	أبو واقد الليثي = الحارث بن عوف بن أسيد
-	أبو يزيد البسطامي = طيفور بن عيسى بن شروسان
-	أبو يوسف = يعقوب بن إبراهيم بن سعد
-	الآجري = محمد بن الحسين بن عبد الله
١٠٤	أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل الإسماعيلي
٣٢	أحمد بن أبي طاهر الإسفراييني
٢٥٦	أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن القراي
٢٩٤	أحمد بن الحسن بن أحمد بن خيرون
٣٧٨	أحمد بن الحسين بن علي بن موسى
٤٩	أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام ابن تيمية
٨٠	أحمد بن عبد العزيز بن زين الدين المليباري
٤٧٠	أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق أبو نعيم
١٩٤	أحمد بن علي بن عبد القادر المقرزي
١٩٠	أحمد بن علي بن محمد ابن حجر العسقلاني
١١٥	أحمد بن فارس بن زكريا
٧٢٤	أحمد بن محمد بن المهدي ابن عجينة
٧٠٢	أحمد بن محمد بن عبد الكريم ابن عطاء الله الاسكندري
٢٧	أحمد بن محمد بن علي ابن حجر الميتمي
١١٥	أحمد بن محمد بن علي الفيومي
٤٤٢	أرسطو طاليس
-	الأزهري = محمد بن أحمد بن الأزهر

٣١	إسحاق بن إبراهيم بن راهويه
٤٠١	إسحاق بن محمد بن إسماعيل ابن الحكيم السمرقندي
٧٧	إسماعيل بن أبي بكر بن عبد الله المقرئ اليمني
٢٣١	إسماعيل بن حماد الجوهري
٢٩٣	إسماعيل بن عباد بن عباس
٤١٥	إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي كريمة السدي
٥٥	إسماعيل بن عبد الرحمن بن أحمد الصابوني
٥٧	إسماعيل بن عمر بن كثير
٣٥٦	إسماعيل بن محمد بن الفضل
٤٦٥	إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل المزني
-	الأشعري = علي بن إسماعيل
-	الأعشى = ميمون بن قيس بن جندل
-	الألوسي = محمود بن عبد الله
-	الأمدي = علي بن أبي علي بن محمد
١٤٦	أمية بن أبي الصلت عبد الله بن أبي ربيعة
١٢٣	أنور شاه بن معظم شاه الكشميري
-	الأوزاعي = عبد الرحمن بن عمرو
-	الإيجي = عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار
-	الباجوري = إبراهيم بن محمد الباجوري
-	الباقلاني = محمد بن طيب
-	البخاري = محمد بن إسماعيل بن إبراهيم
-	بشر بن غياث بن أبي كريمة المريسي
-	البغدادى = عبد القاهر بن طاهر بن محمد
-	البغوي = الحسين بن مسعود بن محمد

-	البقاعي = إبراهيم بن عمر بن حسن
-	البيضاوي = عبد الله بن عمر بن محمد بن علي
-	البيهقي = أحمد بن الحسين بن علي بن موسى البيهقي
-	الترمذي = محمد بن عيسى بن سورة
-	التفتازاني = مسعود بن عمر بن عبد الله
٣٦٠	ثابت بن الضحاك بن خليفة
-	الثوري = سفيان بن مسروق
-	الجبائي = محمد بن عبد الوهاب بن سلام
-	الجرجاني = علي بن محمد بن علي
-	الجعدي = قيس بن عبد الله بن عمرو
٣٦٠	جندب بن جنادة
٧٣١	الجنيد بن محمد بن الجنيد
-	الجوهري = إسماعيل بن حماد
-	الجويني = عبد الملك عبد الله بن يوسف
٣٦٥	الحارث بن عوف بن أسيد
١٥٠	حافظ بن أحمد بن علي الحكمي
٣٣٩	الحجاج بن يوسف
٣٦٦	حذيفة بن اليمان
١٩٣	حسان بن ثابت بن المنذر
-	الحسن البصري = الحسن بن أبي الحسن يسار
٣٤٠	الحسن بن أبي الحسن يسار
٤٢	الحسين بن الحسن بن محمد الحلبي
٤٤١	الحسين بن عبد الله بن الحسن المعروف بابن سينا
٣٨	الحسين بن محمد بن المفضل الراغب الأصفهاني

٤٧	الحسين بن مسعود بن محمد البغوي
٧٠٧	الحسين بن منصور بن محمي الحلاج
-	الحصني = أبو بكر بن محمد بن عبد المؤمن
-	الحكمي = حافظ بن أحمد بن علي
-	الحلاج = الحسين بن منصور بن محمي
-	الحليمي = الحسين بن الحسن بن محمد
٤٦٧	حماد بن أبي حنيفة
٢٦٥	حمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي
٣١٩	حمزة بنت جحش
-	الحميدي = عبد الله بن الزبير بن عيسى
-	الخطابي = حمد بن محمد بن إبراهيم
-	الخطيب الشرييني = محمد بن أحمد
٧١٢	دلف بن جحدر الشبلي
-	الدميري = محمد بن موسى بن عيسى بن علي
-	الذهبي = محمد بن أحمد بن عثمان
-	الرازي = فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين
-	الراغب الأصفهاني = الحسين بن محمد بن المفضل
-	الرافعي = عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم
٧٤	الربيع بن سليمان بن عبد الجبار
-	رشيد رضا = محمد رشيد بن علي رضا
٤١٥	رفيع بن مهران أبو العالية
-	الرملي = محمد بن أحمد بن حمزة
-	الرويانى = عبد الواحد بن إسماعيل بن أحمد
٢٨٨	زبيد بن الحارث بن عبد الكريم

-	زكريا الأنصاري = زكريا بن محمد بن زكريا
٧٥	زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري
٤٠٢	زين الدين بن إبراهيم بن محمد المعروف بابن نجيم
-	السبكي = علي بن عبد الكافي بن علي
-	السجزي = عبيد الله بن سعيد بن حاتم
-	السدي = إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي كريمة
-	السراج = محمد بن إسحاق بن إبراهيم
٣٢٠	سعد بن معاذ
٣١	سفيان بن عيينة
٣٠	سفيان بن مسروق الثوري
٥٤١	سليمان بن عبد الله بن شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب
-	السمعاني = منصور بن محمد بن عبد الجبار
-	السويدي = علي بن محمد
-	السيوطي = عبد الرحمن بن كمال الدين أبي بكر
-	الشاطبي = إبراهيم بن موسى بن محمد
-	الشبلي = دلف بن جحدر
٢٩٤	شجاع بن أبي شجاع فارس الذهلي
٢٨٨	شقيق بن سلمة
-	الصابوني = إسماعيل بن عبد الرحمن بن أحمد
٧٠٤	طيفور بن عيسى بن شروسان البسطامي
٣٩	عائشة بنت أبي بكر عبد الله بن عثمان أم المؤمنين
١١٩	عبد الرؤوف بن علي ابن زين العابدين المناوي
١٢٢	عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار الإيجي
٢٣٢	عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم أبو شامة المقدسي

٢٣٦	عبد الرحمن بن شهاب الدين أحمد ابن رجب الحنبلي
٣١	عبد الرحمن بن عمرو
٢٣٣	عبد الرحمن بن كمال الدين أبي بكر السيوطي
٣٨٢	عبد الرحمن بن مأمون النيسابوري
٢٦	عبد الرحمن بن مهدي
٤٨	عبد الرزاق بن همام بن نافع الصنعاني
٣٨٨	عبد السلام بن أبي علي ابن الجبائي
٢٥٥	عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم
١٢١	عبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادي
٥٩	عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم الرافي
٧٣١	عبد الكريم بن هوزان بن عبد الملك القشيري
٥٠٦	عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن
٣١٨	عبد الله بن أبي بن سلول
٤٨	عبد الله بن أحمد بن حنبل
٤٧١	عبد الله بن أحمد بن قدامة
٧٠٢	عبد الله بن أسعد بن علي الياضي
٤٦	عبد الله بن الزبير بن عيسى الحميدي
٣١	عبد الله بن المبارك
٤١٤	عبد الله بن سلام بن الحارث
١٣٨	عبد الله بن عباس بن عبد المطلب
٤٠٠	عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة
٢٤٤	عبد الله بن عمر بن الخطاب
٣٥٧	عبد الله بن عمر الخليل
١٢٠	عبد الله بن عمر بن محمد بن علي البيضاوي

٤٩	عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج
٣٥	عبد الملك عبد الله بن يوسف الجويني
٥٥٥	عبد الواحد بن إسماعيل بن أحمد الروياني
٣٤	عبيد الله بن سعيد بن حاتم السجزي
٣٩٦	عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد أبو زرعة الرازي
٤٦٨	عثمان بن سعيد الدارمي
٤٩٦	عدي بن حاتم بن عبد الله
٢٤٨	العرباض بن سارية
-	العز بن عبد السلام = عبد العزيز بن عبد السلام
١٤٠	عطاء بن أبي رباح أسلم
٢٠٣	عكرمة مولى ابن عباس
-	علوي السقاف = علوي بن أحمد بن عبد الرحمن
٧٦	علوي بن أحمد بن عبد الرحمن السقاف
٥٦	علي بن إبراهيم بن داود ابن العطار
٣٨٣	علي بن أبي علي بن محمد الأمدي
١٣١	علي بن أحمد بن سعيد بن حزم
٢٦	علي بن إسماعيل الأشعري
٢٩٤	علي بن المحسن بن علي أبو القاسم التتوخي
٢٦٤	علي بن عبد الكافي بن علي السبكي
٢٧٢	علي بن علي بن محمد ابن أبي العز
٢٩٠	علي بن عيسى بن عبيد الله الرماني
٥٥٧	علي بن محمد بن خلف القابسي
٦٠	علي بن محمد السويدي
١٥٨	علي بن محمد بن حبيب الماوردي

١٢٣	علي بن محمد بن علي الجرجاني
٢٩٥	علي بن موسى بن الحسين ابن السمسار
٢٩٤	عمر بن إبراهيم بن محمد العلوي
٧٨	عمر بن علي بن أحمد ابن الملقن
٧٠٦	عمر بن علي بن مرشد ابن الفارض
٥٠٥	عمران بن ملحان أبو رجاء العطاردي
-	العمراني = يحيى بن سالم بن سعد
٣٥٦	عياض بن حمار بن أبي حمار المجاشعي
٦٣	عياض بن موسى بن عياض
-	الغزالي = محمد بن محمد بن محمد
-	الفارابي = محمد بن محمد بن طرخان
١٢٤	فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي
-	الفيومي = أحمد بن محمد بن علي
-	القابسي = علي بن محمد بن خلف
٣٩٥	القاسم بن سلام بن عبد الله
٦٤	القاسم بن صلاح الدين
-	القاضي عياض = عياض بن موسى بن عياض
٤١٥	قتادة بن دعامة بن قتادة السدوسي
٣٤٧	قدامة بن مظعون بن حبيب
-	القراي = أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن
-	القرطبي = محمد بن أحمد بن أبي بكر
-	القشيري = عبد الكريم بن هوزان بن عبد الملك
-	قوام السنة = إسماعيل بن محمد بن الفضل
١٨٧	قيس بن عبد الله بن عمرو الجعدي

-	الكستلي= مصلح الدين مصطفى بن محمد
-	الكشميري= أنور شاه بن معظم شاه
١١٥	لبيد بن ربيعة بن مالك الشاعر
٣١	الليث بن سعد
-	الموردي= علي بن محمد بن حبيب
١٣٧	المبارك بن محمد بن محمد ابن الأثير
٢٠٣	مجاهد بن جبر
١٣٢	محمد بن أبي بكر بن أيوب
٧٩	محمد بن أحمد الخطيب الشرييني
١٢٠	محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح القرطبي
١١٤	محمد بن أحمد بن الأزهر الأزهرى
٧٥	محمد بن أحمد بن حمزة الرملي
٢٦٤	محمد بن أحمد بن عبد الرحمن الملطي
١٩٢	محمد بن أحمد بن عثمان
٣٩٦	محمد بن إدريس بن المنذر أبو حاتم الرازي
٤٦٦	محمد بن إسحاق بن إبراهيم السراج
٤٦٩	محمد بن إسحاق بن خزيمة
٢٣	محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري
٤٦٧	محمد بن الحسن الشيباني
٥٤	محمد بن الحسين بن عبد الله الآجري
٣٨٨	محمد بن الهذيل بن عبد الله أبو الهذيل
٢٣٢	محمد بن جلال الدين مكرم ابن منظور
٣٤٠	محمد بن سيرين
٤٣	محمد بن صالح العثيمين

٣٢	محمد بن طيب الباقلاني
٥٦٨	محمد بن عبد السلام بن سحنون
٣٠	محمد بن عبد المالك الكرجي
٤٠٢	محمد بن عبد الهادي
٣٨٨	محمد بن عبد الوهاب بن سلام الجبائي
٢٨	محمد بن عبد الوهاب بن سليمان التميمي
٦٩٣	محمد بن عثمان بن أبي شيبة
٤٦٥	محمد بن عيسى بن سورة الترمذي
٤٤١	محمد بن محمد بن طرخان الفارابي
٣٦	محمد بن محمد بن محمد الغزالي
٧٦	محمد بن موسى بن عيسى بن علي الدميري
١٣٧	محمد بن نصر بن الحجاج المروزي
٥١١	محمد رشيد بن علي رضا
٩٨	محمد عبد الظاهر بن محمد أبو السمح
٣٤٨	محيي الدين محمد بن علي ابن عربي
-	المروزي = محمد بن نصر بن الحجاج
-	المريسي = بشر بن غياث بن أبي كريمة
-	المزني = إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل
٣١٩	مسطح بن أثاثه بن عباد
٣٨٠	مسعود بن عمر بن عبد الله التفتزاني
١٤٢	مسلم بن الحجاج بن مسلم
١٢٣	مصلح الدين مصطفى بن محمد الكستلي
٤٩	معمر بن راشد الأزدي
٣٢٧	المقداد بن الأسود

-	المقريزي= أحمد بن علي بن عبد القادر
-	الملطي= محمد بن أحمد بن عبد الرحمن
-	المليباري= أحمد بن عبد العزيز بن زين الدين
-	المنائي= عبد الرؤوف بن علي بن زين العابدين
٢٨	منصور بن محمد بن عبد الجبار
٢٣٤	ميمون بن قيس بن جندل الأعشى
-	نصر المقدسي= نصر بن إبراهيم بن نصر بن إبراهيم
٥٦	نصر بن إبراهيم بن نصر بن إبراهيم المقدسي
-	النظام = إبراهيم بن سيار بن عباد
-	النووي= يحيى بن شرف بن حسن بن حسين
-	الهيتمي= أحمد بن محمد بن علي
٤٦	وكيع بن الجراح بن مليح
-	اليافعي = عبد الله بن أسعد بن علي
٣٧٤	يحيى بن سالم بن سعد العمراني
٤٠	يحيى بن شرف بن حسن بن حسين النووي
٣٧٤	يعقوب بن إبراهيم بن سعد
٤٥٧	يعقوب بن إسحاق ابن السكيت
٤٧	يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر

فهرست الفرق

١٥٧	- - - - -	الباطنية
٢٢	- - - - -	الجهمية
٥١	- - - - -	الخوارج
٢٤٧	- - - - -	الرافضة
١١٧	- - - - -	الصوفية
٥٥٦	- - - - -	الغرابية
٤٢٧	- - - - -	القرامطة
١١٦	- - - - -	الكرامية
٤٠٦	- - - - -	الكلاية
٤٧	- - - - -	المرجئة
٢١	- - - - -	المعتزلة

فهرست المصطلحات والكلمات الغريبة

الصفحة	المصطلح أو الكلمة الغريبة
٥١٥	الاستغاثة
٧٠٧	البُدُّ
٦١٠	البقباق
٣٩٠	التضمين
٤٣٠	الجوهر
١٢٢	الزنار
٦٨٧	السفسطة
٤٢٨	صبأ الرجل
٣٩٠	الضجاج
٤٣٠	العرض
٣٢٩	الغمص
١٢٢	الغيار
٥٠٥	الجُثوة
٤٢٩	الفلسفة
٣٩٠	اللقلاق
٤٤٣	المساوقة
٧٠٩	المشاحة
٣٦٦	وشي الثوب

فهرست الأبيات الشعرية

البيت	الصفحة
أتهجوه ولست له بكفاء ❖ فشرُّكما لِخيركما فداء	١٩٤
وخبثُ مقال الأشعريّ تخنُّثُ ❖ يُضاهي تلوّيه تلوّي الشَّغَازِبِ	٣٣
فبي مجلسُ الأذكار سمعُ مُطالع ❖ ولي حانةُ الخَمَّار عینُ طليعة	٧٠٦
كفرتُ بدين الله والكفرُ واجب ❖ لديّ وعند المسلمين قبيح	٧٠٧
أربُّ، وعبدٌ، ونفيّ وضدُّ ❖ قلتُ له: ليس ذاك عندي	٧٢٤
فإن تسألينا فيم نحن فإننا ❖ عصافيرُ في هذا الأنام المسحر	٥٤٠
وفي المقلد اختلافٌ مستطر ❖ لأن إيمانه على خطر	٣٨٤
شهدتُ بأن الله لا شيء غيره ❖ وأشهد أن البعث حق وأخلص	٥٤
يُدعى إلى قول سادات الرجال ❖ أبدوا له الحزم أو ما شاءه ابتدعا	٢٣٤
وأسلمتُ نفسي حيث أسلمني ❖ وما لي عن حكم الحبيب تنازع	٧٠٦
فطَوَّراً تراني في المساجد راکعاً ❖ وإني طَوَّراً في الكنائس راتع	٧٠٦
إذا كنتُ في حكم الشريعة عاصياً ❖ فإني في علم الحقيقة طائع	٧٠٦
أول واجب على المكلف ❖ إعماله للنظر المؤلف	٣٨٤
يغفر ما يشاء دون الشرك ❖ به خلود النار دون شك	٣٣٦
بحق سهلٍ بسهلٍ بآبن خضرويه ❖ بآبن الخفيف بممشاد مع هرم	٧٢٦
تطير عداثُ الأشرار شَفْعاً ❖ وَوَتِراً والزعامَةُ للغلام	١٨٦
وعبادة الرحمن غايةُ حبه ❖ مع ذل عابده هما قطبان	٥٠٣
وعليهما فلكُ العبادة دائرٌ ❖ ما دارَ حتى قامت القطبان	٥٠٣
وشاركنا قريشاً في ثقاها ❖ وفي أحسابها شركُ العنان	١٨٧
ولقد علمتُ بأن دين محمد ❖ من خير أديان البرية دينا	١٤٧
لولا الملامةُ أو حذارُ مَسَبَّةٍ ❖ لوجدتني سمحاً بذاك مبينا	١٤٧
يعلو طريقة متتها متواتراً ❖ في ليلة كَفَرَ النجوم غمامها	١١٥

ثبت المصادر والمراجع

الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرقة المذمومة، للإمام عبيد الله بن محمد ابن بطة العكبري الحنبلي (ت ٣٨٧هـ)، تحقيق عدد من الدكاترة، ط: دار الراجية للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٤١٥هـ.

أبكار الأفكار في أصول الدين: سيف الدين الآمدي (ت ١٣٦هـ) تحقيق: أ.د. أحمد محمد المهدي، ط: مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.

إتحاف السادة المتقين شرح إحياء علوم الدين: للزيدي، مصورة دار الفكر، بيروت.

إثبات صفة العلو: موفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي (ت ٦٢٠هـ)، تحقيق: د. أحمد بن عطية بن علي الغامدي، ط: مكتبة العلوم والحكم، الطبعة الثانية، ١٤٢٢هـ.

اجتماع الجيوش الإسلامية: ابن قيم الجوزية، تحقيق: د. عواد عبد الله المعتق، ط: مكتبة الرشد الطبعة الثالثة، ١٤١٩هـ، وطبعة أخرى بتحقيق بشير محمد عون، ط: مكتبة المؤيد، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.

أحاديث في ذم الكلام وأهله: انتخبها أبو الفضل المقرئ (ت ٤٥٤هـ) من رد عبد الرحمن السلمي على أهل الكلام، تحقيق: د. ناصر بن عبد الرحمن بن محمد الجديع طبع دار أطلس للنشر والتوزيع الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

الإحكام في أصول الأحكام: الآمدي (ت ٦٣١هـ)، تعليق الشيخ عبد الرزاق عفيفي، ط ١/١٣٨٧هـ.

إخلاص الناوي في إرشاد الغاوي إلى مسالك الحاوي، لشرف الدين إسماعيل بن أبي بكر بن عبد الله المعروف بابن المقرئ (ت ٨٣٧هـ)، والحاوي لنجم الدين عبد الغفار بن عبد الكريم القزويني (ت ٦٦٥هـ)، تحقيق: الشيخ علي محمد معوض، والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.

الأدلة العقلية والنقلية على أصول الاعتقاد: د. سعود بن عبد العزيز بن محمد العريضي، ط: دار عالم الفوائد للنشر، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

الأربعين في أصول الدين: فخر الدين الرازي (ت ٦٠٦هـ)، تحقيق: د. أحمد حجازي السقا، ط: مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

إرشاد العباد إلى سبيل الرشاد، للشيخ أحمد زين الدين بن عبد العزيز المليباري الشافعي (من علماء القرن العاشر الهجري)، اعتنى به: بسام عبد الواحد الجابي، ط: دار ابن حزم، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.

الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد: إمام الحرمين عبد الملك الجويني (ت ٤٨٧هـ)، تحقيق: أسعد تميم، ط: مؤسسة الكتب الثقافية، الطبعة الثالثة، ١٤١٦هـ.

أساس البلاغة: أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) تحقيق: عبد الرحمن محمود، ط: دار المعرفة (بدون تاريخ النشر).

أساس التقديس في علم الكلام: فخر الدين الرازي (ت ٦٠٦هـ)، تحقيق: د. محمد العريبي، ط: دار الفكر اللبناني، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م

استخراج الجدل من القرآن: ناصح الدين عبد الرحمن بن نجم المعروف بابن الحنبلي (ت ٦٣٤هـ)، تحقيق: زاهر بن عواض الأملعي، ط ١/٢، ١٤٠١هـ.

الاستغاثة في الرد على البكري: شيخ الإسلام ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ)، تحقيق عبد الله بن دجين السهلي، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ

الاستيعاب في معرفة الأصحاب: يوسف بن عبد الله بن عبد البر القرطبي (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق وتعليق: الشيخ علي محمد معوض، الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ

أسماء الله وصفاته وموقف أهل السنة منها: للشيخ محمد بن صالح العثيمين.

أسنى المطالب شرح روض الطالب، للقاضي أبي يحيى زكريا الأنصاري (ت ٩٢٦هـ)، ضبطه وعلق عليه: د. محمد محمد تامر، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.

الإشارات والتنبيهات: أبو علي بن سينا الفيلسوف (الحسين بن عبد الله) (ت ٤٢٨هـ)، مع شرح نصير الدين الطوسي، تحقيق: د. سليمان دنيا، ط: دار المعارف، الطبعة الثالثة.

الإشارة إلى مذهب أهل الحق: أبو إسحاق الشيرازي (ت ٤٧٦هـ)، تحقيق: د. محمد الزبيدي، ط: دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، ١٤١٩.

الإصابة في معرفة الصحابة: الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) دراسة وتحقيق وتعليق: علي محمد معوض، عادل أحمد عبد الموجود، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.

أصل السنة واعتقاد الدين: أبو حاتم الرازي (ت ٣٢٧هـ)، تحقيق: إبراهيم بن عبد الله

- الحازمي، ط: دار الشریف للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.
- الأصول التي بنى عليها المبتدعة مذهبهم في الصفات والرد عليها من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية: د. عبد القادر بن محمد عطاء صوفي، ط: مكتبة الغرياء الأثرية، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
- أصول الدين: أبو منصور عبد القاهر بن طاهر التميمي البغدادي (ت ٤٢٩هـ) ط: دار الكتب العلمية، الطبعة الثالثة، ١٤٠١هـ.
- أصول السنة، للحافظ أبي بكر عبد الله بن الزبير الحميدي (ت ٢١٩هـ)، تحقيق/د. عبد الله بن سليمان الغفيلي، ط: مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.
- الأضحوية في المعاد: ابن سينا الفيلسوف، ضبطها وحققها: د. سليمان دنيا، ط: دار الفكر العربي، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٦٨هـ.
- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن: محمد الأمين بن محمد المختار الجكني الشنقيطي، (ت ١٣٩٣هـ)، ١٤٠٣هـ.
- إعانة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين، للسيد أبي بكر بن محمد شطا الدمياطي، اعتنى بها: محمد أبو فضل عاشور، ط: دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- الاعتقاد الخالص من الشك والانتقاد: ابن العطار الدمشقي الشافعي، تحقيق: سعد بن هليل الزوبهري، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير لقسم العقيدة والمذاهب المعاصرة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٢٣هـ.
- اعتقادات فرق المسلمين والمشركون: فخر الدين محمد بن عمر الخطيب الرازي (ت ٦٠٦هـ) ومعه كتاب المرشد الأمين إلى اعتقادات فرق المسلمين والمشركون: طه عبد الرزاق سعد ومصطفى الهواري، طبع مكتبة الكليات الأزهرية، ١٣٩٨هـ.
- أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري: أبو سليمان حمد بن محمد الخطابي (ت ٣٨٨هـ)، تحقيق: د. محمد بن سعد آل سعود، ط: جامعة أم القرى، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.
- إعلام الموقعين عن رب العالمين: ابن القيم (ت ٧٥١هـ)، ط: دار الجيل.
- الأعلام: خير الدين الزركلي (١٣٩٦هـ)، ط: دار العلم للملايين، الطبعة السادسة، ١٩٨٤م.
- الاقتصاد في الاعتقاد: لأبي حامد الغزالي (ت ٥٠٥هـ)، قدم له وعلق عليه وشرحه: د. علي بوملحم، ط: دار ومكتبة الهلال، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م.
- اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم: شيخ الإسلام ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ)، تحقيق: د. ناصر بن عبد الكريم العقل، ط: دار العاصمة، الطبعة السادسة، ١٤١٩هـ.

- الأم: للإمام محمد بن إدريس الشافعي (ت ٢٠٤هـ)، خرج أحاديثه وعلق عليه: محمود مطرجي، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.
- الإمام الخطابي ومنهجه في العقيدة: د. الحسن العلوي، ط: دار الوطن الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
- الأمدي وآراؤه الكلامية: د. حسن بن عبد اللطيف الشافعي، دار السلام الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.
- الأمربالاتباع والنهي عن الابتداع، للحافظ جلال الدين السيوطي، تحقيق/مشهور حسن سلمان، نشر: دار ابن القيم، الدمام، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.
- الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار: الشيخ يحيى بن أبي الخير العمراني الشافعي (ت ٥٥٨هـ)، دراسة وتحقيق: د. سعود بن عبد العزيز الخلف، ط: أضواء السلف، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.
- الانتصار والرد على ابن الراوندي الملحد: للخياط المعتزلي (ت ٣٠٠هـ)، تقديم ومراجعة: د. محمد حجازي، نشر: مكتبة الثقافة الدينية.
- الأنساب: أبو سعد عبد الكريم السمعاني (ت ٥٦٢هـ)، تقديم وتعليق/عبد الله عمر البارودي، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١ / ١٤٠٨هـ.
- الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به: القاضي أبو بكر بن الطيب الباقلاني (ت ٤٠٣هـ)، تحقيق الكوثري، ط: مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤١٣هـ.
- إيثار الحق على الخلق في رد الخلافات إلى المذهب الحق من أصول التوحيد: أبو عبد الله محمد بن المرتضى اليماني المعروف بابن الوزير، ط: مكتبة العلم بجده، ومكتبة ابن تيمية.
- الإيمان الأوسط: شيخ الإسلام ابن تيمية، طبع باسم (شرح حديث جبريل)، تحقيق: د. علي بن بخيت الزهراني، ط: دار ابن الجوزي، ط ١ / ١٤٢٤هـ).
- الإيمان: شيخ الإسلام ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ)، خرج أحاديثه الشيخ الألباني، ط: المكتب الإسلامي، الطبعة الخامسة، ١٤١٦هـ.
- الباعث على إنكار البدع والحوادث، لأبي شامة المقدسي (ت ٦٦٥هـ)، تحقيق/الشيخ إبراهيم رمضان، ط: دار الفكر اللبناني، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٢م.
- البحر الرائق شرح كنز الدقائق لحافظ الدين النسفي: زين الدين إبراهيم بن محمد المعروف بابن نجيم المصري (ت ٩٧٠هـ)، ط: دار المعرفة، بيروت، ط ٢.
- البحر الزخار (مسند البزار): الإمام أحمد بن عمرو البزار (ت ٢٩٢هـ)، تحقيق: د. محفوظ

- الرحمن زين الله، ط: مكتبة العلوم والحكم، ط ١/١٤١٤هـ.
- بحر الكلام: أبو المعين النسفي (ت ٥٠٨هـ)، تحقيق: د. ولي الدين محمد صالح الفرفور، ط: مكتبة دار الفرفور، الطبعة الثانية، ١٤٢١هـ.
- بدائع الفوائد: ابن قيم الجوزية، ط: دار الفكر.
- البداية من الكفاية في الهداية في أصول الدين: نور الدين الصابوني (ت ٥٨٠هـ)، تحقيق: د. فتح الله خليف، ط: دار المعارف بمصر، ١٩٦٩م.
- البداية والنهاية: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي (ت ٧٧٤هـ)، تحقيق: د. عبد الله بن عبد الحسن التركي، ط: مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية بدار هجر، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
- البرهان في أصول الفقه: أبو المعالي إمام الحرمين الجويني (ت ٤٧٨هـ)، تحقيق: د. عبد العظيم الديب، ط ١/١٣٩٩هـ.
- بغية الميراث في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية أهل الإلحاد من القائلين بالحلول والإلحاد: شيخ الإسلام ابن تيمية (٧٢٨هـ)، تحقيق الدويش، ط: مكتبة العلوم والحكم، الطبعة الثالثة، ١٤٢٢هـ.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: السيوطي (ت ٩١١هـ)، ت/ محمد أبو الفضل إبراهيم، ط: دار الفكر، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ.
- بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية: شيخ الإسلام ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ)، تصحيح وتعليق محمد بن عبد الرحمن بن قاسم، ط: دار القاسم، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٢١هـ.
- البيان في مذهب الإمام الشافعي، لأبي الحسين يحيى بن أبي الخير سالم العمراني الشافعي اليمني (ت ٥٥٨هـ)، اعتنى به: قاسم محمد النوري، ط: دار المنهاج للطباعة والنشر والتوزيع، جدة، الطبعة الثانية، ١٤٢٤هـ.
- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام: الذهبي (ت ٧٤٨هـ) تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمري، نشر دار الكتاب الإسلامي، الطبعة الأولى والثانية، من ١٤١٣هـ إلى ١٤١٧هـ.
- تاريخ الفلسفة اليونانية: ليوسف كرم مكتبة النهضة المصرية/ ط ٤/ بدون تاريخ.
- تاريخ بغداد أو مدينة السلام: للخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ) ط: دار الكتب العلمية، بيروت.
- تاريخ مدينة دمشق: لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عبد الله الشافعي المعروف بـ(ابن عساكر) (ت ٥٧١هـ)، دراسة وتحقيق: محب الدين عمر غرامة العمروي، ط: دار

- الفكر للطباعة والنشر، ١٤١٥هـ.
- تبصرة الأدلة: أبو المعين النسفي (ت ٥٠٨هـ)، تحقيق: كلود سلامة، ط: المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية، دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٩٠م.
- تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري: الإمام ابن عساكر (ت ٥٧١هـ)، ت/ محمد زاهد الكوثري، ط: مكتبة حسام الدين القدسي، ١٣٩٩هـ.
- تجريد التوحيد المفيد: أحمد بن علي المقرئ المصري الشافعي (٧٦٦-٨٤٥هـ) باعتناء: علي بن محمد العمران ط: دار عالم الفوائد، الطبعة الثانية، ١٤٢٤هـ.
- تحذير المسلمين عن الابتداع في الدين، للشيخ أحمد ابن حجر آل بوطامي البنعلي الشافعي، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ.
- تحريم النظر في كتب الكلام: ابن قدامة المقدسي (ت ٦٢٠هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد سعيد دمشقية، ط: عالم الكتب، ط ١/١٤١٠هـ.
- تحفة الباري شرح صحيح البخاري، لأبي يحيى زكريا الأنصاري (ت ٩٢٦هـ)، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.
- تحفة الطالب والجلس في كشف شبه داود بن جرجيس: الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ، تحقيق: عبد السلام بن برجس آل عبد الكريم، ط ٢/١٤١٠هـ.
- تحفة المحتاج بشرح المنهاج، لشهاب الدين أحمد بن محمد بن علي ابن حجر الهيتمي (ت ٩٧٤هـ)، ضبطه وصححه: عبد محمود محمد عمر، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٦هـ.
- التدمرية: شيخ الإسلام ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ)، تحقيق: د. محمد بن عودة السعوي، ط: مكتبة العبيكان، الطبعة الرابعة، ١٤١٧هـ.
- التدوين في أخبار قزوين: عبد الكريم بن محمد الرافعي القزويني لمن أعلام القرن السادس، ضبط وتحقيق: عزيز الله العطاردي، ط: دار الكتب العلمية، ١٤٠٨هـ.
- تذكرة الحفاظ: لشمس الدين محمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ) ط: دار الكتب العلمية (بيروت).
- ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك: القاضي عياض بن موسى بن عياض السبتي (ت ٥٤٤هـ)، تحقيق: محمد بن تاويت الطبخي، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ.
- التسعينية: شيخ الإسلام ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ)، تحقيق: د. محمد بن إبراهيم العجلان، ط: مكتبة المعارف، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

التصور الذري في الفكر الفلسفي الإسلامي: د. منى أحمد أبو زيد، ط: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٤١هـ.

تطهير الاعتقاد عن أدران الإلحاد: محمد بن إسماعيل الصنعاني (ت ١٢٥٠هـ) باعتناء: الشيخ عبد المحسن بن حمد العباد البدر، ط: مطبعة سفير، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ.

تطهير المجتمعات من أرجاس الموبقات، لأحمد بن حجر آل بوطامي، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ.
التعريفات الاعتقادية: سعد بن محمد بن علي آل عبد اللطيف، ط: دار الوطن، الطبعة الأولى، ١٣٢٢هـ.

التعريفات: السيد علي بن محمد بن علي الجرجاني (ت ٨١٦هـ)، وضع حواشيه: محمد باسل عيون السود، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

تعظيم قدر الصلاة: الإمام محمد بن نصر المروزي، تحقيق: د. عبد الرحمن الفيرواني، ط: مكتبة الدار، المدينة المنورة، ط ١/١٤٠٦هـ.

التفتازاني وآراؤه الاعتقادية في شرح العقائد النسفية: للدكتور النورستاني، رسالة مقدمة في الجامعة الإسلامية، قسم العقيدة، لنيل درجة الدكتوراه.

التفرقة بين الإيمان والزندقة، تحقيق د. سميح دغيم.

تفسير البغوي المسمى معالم التنزيل: الحسين بن مسعود الفراء البغوي (ت ٥١٦هـ)، تحقيق: خالد بن عبد الرحمن العك، ومروان سرور، ط: دار المعرفة، ط ٢/١٤٠٧هـ.

تفسير البيضاوي المسمى: أنوار التنزيل وأسرار التأويل للبيضاوي، دار الفكر، بيروت.

تفسير الطبري المسمى جامع البيان عن تأويل آي القرآن: أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ)، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط: هجر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

تفسير القرآن العظيم: أبو الفداء إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي (ت ٧٧٤هـ)، ط: دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

تفسير القرآن، لأبي المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار السمعاني (ت ٤٨٩هـ)، تحقيق ياسر بن إبراهيم، وغنيم بن عباس، ط: دار الوطن، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

تفسير القرطبي المسمى الجامع لأحكام القرآن: القرطبي (ت ٦٧١هـ)، ط: دار إحياء التراث العربي.

التفسير الكبير المسمى مفاتيح الغيب: فخر الدين الرازي (ت ٦٠٦هـ)، ط: دار إحياء التراث

- الإسلامي، الطبعة الرابعة، ١٤٢٢هـ.
- تفسير المنار المسمى (تفسير القرآن الحكيم): محمد رشيد رضا (ت ١٣٥٤هـ)، ط: دار المعرفة، ط ١٣٩٣/٢هـ.
- تقريب التهذيب: للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) تحقيق: محمد عوامة، ط: دار الرشيد، سوريا حلب، الطبعة الرابعة، ١٤١٢هـ.
- التقييد لمعرفة الرواة والسنن والمسانيد: لأبي بكر محمد بن عبد الغني الشهير بابن نقطة (ت ٦٢٩هـ) ط: دار الحديث للطباعة والنشر، ١٤٠٧هـ.
- التكفير وضوابطه، للدكتور إبراهيم بن عامر الرحيلي، ط: دار الإمام البخاري للنشر والتوزيع، قطر، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ.
- تلبيس إبليس: لأبي الفرج عبد الرحمن ابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، دراسة وتحقيق، د. السيد الجميلي، ط: دار الكتاب العربي، الطبعة الثامنة، ١٤١٩هـ.
- التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير: لابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تصحيح وتعليق: السيد عبد الله هاشم اليماني، ط: دار أحد.
- تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل: أبو بكر محمد بن الطيب الباقلاني (ت ٤٠٣هـ)، تحقيق: عماد الدين أحمد حيدر، ط: مؤسسة الكتب الثقافية، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.
- التمهيد في أصول الدين: أبو المعين النسفي (ت ٥٠٨هـ)، تحقيق وتعليق: د. عبد الحي قابيل، ط: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ١٤٠٧هـ.
- التمهيد لقواعد التوحيد: أبو الثناء محمود بن زيد اللامشي الحنفي (كان حياً سنة ٥٣٩هـ)، تحقيق: عبد المجيد التركي، ط: دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٩٩٥م.
- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: للإمام يوسف بن عبد البر (ت ٤٦٣هـ) تحقيق وتعليق: مصطفى بن أحمد العلوي وآخرين، ط: وزارة الأوقاف المغربية.
- تنزيه السنة والقرآن عن أن يكونا من أصول الضلال والكفران: الشيخ أحمد بن حجر آل بوطامي، ط: دار الصميعي ومكتبة ابن القيم، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ.
- التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل: العلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني (ت ١٣٨٦هـ)، تحقيق: الشيخ ناصر الدين الألباني، ط: مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.
- تهافت الفلاسفة: أبو حامد الغزالي (ت ٥٠٥هـ)، تحقيق: د. سليمان دنيا، ط: دار المعارف،

الطبعة الثامنة.

- تهذيب الأسماء واللغات: لمحيي الدين بن شرف النووي، ط: دار الكتب العلمية (بيروت).
- تهذيب السنن (تهذيب مختصر سنن أبي داود): ابن القيم (ت ٧٥١هـ)، مطبوع مع (مختصر المنذري) و(معالم السنن)، تحقيق: محمد حامد الفقي، ط: دار المعرفة، بيروت.
- تهذيب الكمال في أسماء الرجال: للحافظ جمال الدين أبي الحجاج يوسف المزي (ت ٧٤٢هـ) تحقيق: د. بشار عواد معروف، ط: مؤسسة الرسالة، الطبعة الخامسة، ١٤١٣هـ.
- تهذيب اللغة: أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد علي النجاشي، ط: مكتبة الخانجي، مصر (بدون تاريخ النشر).
- التهذيب في فقه الإمام الشافعي، للحسين بن مسعود البغوي (ت ٥١٦هـ)، تحقيق: الشيخ علي محمد معوض، والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
- التوقيف على مهمات التعاريف: محمد عبد الرؤوف المناوي (ت ١٠٣١هـ)، تحقيق: د. محمد رضوان الداية، ط: دار الفكر المصاصر في بيروت، ودار الفكر بدمشق، ط ١/١٤١٠هـ.
- تيسير التحرير لابن الهمام: محمد أمين المعروف ب(أمير بادشاه) (ت حوالي ٩٨٧هـ)، ط: دار الكتب العلمية، بيروت.
- تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد: الشيخ سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب (ت ٢٣٣هـ)، ط: المكتب الإسلامي.
- الجامع الصحيح: الإمام محمد بن عيسى الترمذي (ت ٢٧٩هـ)، تحقيق: الشيخ أحمد شاكر، ط: دار الكتب العلمية، بيروت.
- جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم: الحافظ ابن رجب الحنبلي (ت ٧٩٥هـ)، ط: مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة (٢)، ١٤١٠هـ.
- جامع بيان العلم وفضله: لابن عبد البر (ت ٤٦٣هـ)، ط: دار الكتب العلمية، بيروت.
- الجانب الإلهي عند ابن سينا: د. سالم مرشان، ط: دار قتيبة، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.
- الجرح والتعديل: عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت ٣٢٧هـ)، ط: مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الهند، الطبعة الأولى، ١٣٧١هـ.
- جلاء العينين في محاكمة الأحمدين: السيد نعمان خير الدين الشهير بابن الألوسي البغدادي (ت ١٣١٧هـ)، ط: مطبعة المدني بالقاهرة ودار المدني بجدة.

جمهرة اللغة: لابن دريد محمد بن الحسن الأزدي البصري (ت ٣٢١هـ)، ط: دار صادر، بيروت.
جناية التأويل الفاسد على العقيدة الإسلامية: د. محمد أحمد لوح، ط: دار ابن عفان،
الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

جهود علماء الحنفية في إبطال عقائد القبورية: د. شمس الدين السلفي الأفغاني، ط: دار
الصميعة، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح: شيخ الإسلام بن تيمية (ت ٧٢٨هـ)، تحقيق: د. علي بن
ناصر، ود. عبد العزيز بن إبراهيم العسكر، ود. حمدان بن محمد الحمدان، ط: دار
العاصمة، الطبعة الثانية، ١٤١٩هـ.

الجواهر المضية في طبقات الحنفية: عبد القادر بن محمد بن نصر الله بن سالم بن أبي الوفاء
القرشي الحنفي (ت ٧٧٥هـ)، ت/د. عبد الفتاح محمد الحلو، ط: هجر للطباعة والنشر
والتوزيع والإعلان، الطبعة (٢)، ١٤١٣هـ.

حاشية الباجوري على ابن قاسم الغزي، (وهي حاشية الشيخ إبراهيم الباجوري على شرح ابن
قاسم الغزي على متن الشيخ أبي شجاع في مذهب الإمام الشافعي)، اعتنى بها: عمر سلامة،
ط: دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ.

الحاوي الكبير، (شرح مختصر المزني): لأبي الحسن علي بن محمد الماوردي البصري
(ت ٤٥٠هـ)، تحقيق: الشيخ علي محمد معوض، والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، ط: دار
الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

الحجة في بيان المحجة: أبو القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل التميمي الأصبهاني
(ت ٥٣٥هـ)، تحقيق: د. محمد ابن ربيع بن هادي المدخلي، ود. محمد بن محمود أبو رحيم، ط:
دار الراية، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.

الحدود في الأصول: أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي (ت ٤٧٤هـ)، تحقيق: دنزيه حماد.
حقيقة التوحيد بين أهل السنة والمتكلمين: د. عبد الرحيم بن صمائل السلمي، ط: دار المعلمة
للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

حكم تكفير المعين، للقاضي الحسن بن أحمد بن عبد الله عاكش الضمدي (ت ١٢٩٠هـ)،
تحقيق/محمد بن محسن الديباجي، ط: مطبعة النرجس، ط: الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

حلية الأولياء وطبقات الأصفياء: أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ)، نشر: دار
الكتاب العربي، بيروت، ط ٢ / ١٣٨٧هـ.

- درء تعارض العقل والنقل: لشيخ الإسلام ابن تيمية (ت٧٢٨هـ)، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، ط: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.
- الدرة فيما يجب اعتقاده: ابن حزم (ت٤٥٦هـ)، تحقيق: د. أحمد بن ناصر الحمد، ود. سعيد بن عبد الرحمن القرقي، توزيع: مكتبة التراث بمكة المكرمة، ط١/١٤٠٨هـ.
- الدرر السنية في الأجوبة النجدية: جمع الشيخ عبد الرحمن بن محمد بن قاسم النجدي (ت١٣٩٢هـ) (بدون)، الطبعة الخامسة، ١٤١٣هـ.
- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة: الحافظ ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، ط: دار الجيل، بيروت، سنة ١٤١٤هـ.
- دروس في شرح نواقض الإسلام للإمام محمد بن عبد الوهاب، للشيخ صالح بن فوزان الفوزان، أشرف على إخراجها: محمد بن فهد الحصين، مكتبة الرشد، الطبعة الثالثة، ١٤٢٦هـ.
- الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب: ابن فرحون المالكي (ت٧٩٩هـ)، ت/د. محمد الأحمد أبو النور، ط: دار التراث، القاهرة.
- ذم الكلام وأهله: أبو إسماعيل عبد الله بن محمد الهروي (ت٤٨١هـ)، تحقيق: أبو جابر عبد الله بن محمد الأنصاري، ط: مكتبة الغرباء الأثرية، ط١/١٤١٩هـ.
- ذيل التقييد في رواية السنن والمسانيد: محمد بن أحمد الفاسي المكي (ت٨٣٢هـ) تحقيق: كمال يوسف الجوت، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.
- ذيل تذكرة الحفاظ: جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ) [مطبوع بآخر تذكرة الحفاظ].
- ذيل طبقات الحنابلة: ابن رجب (أبو الفرج عبد الرحمن بن أحمد البغدادي) (ت٧٩٥هـ)، ط: دار المعرفة، لبنان.
- الرد على المنطقيين: شيخ الإسلام ابن تيمية (ت٧٢٨هـ)، ط: إدارة ترجمان السنة لاهور، الطبعة الرابعة، ١٤٠٢هـ.
- رسالة السجزي إلى أهل زبيد في الرد على من أنكر الحرف والصوت: للحافظ أبي نصر عبيد الله بن سعيد بن حاتم الوائلي السجزي (ت٤٤٤هـ) تحقيق: د. محمد باكريم با عبد الله، ط: عمادة البحث العلمي في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة الثانية، ١٤٢٣هـ.
- الرسالة المدنية: لشيخ الإسلام ابن تيمية (ت٧٢٨هـ)، تحقيق، الوليد بن عبد الرحمن الفريان، ط: دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: شهاب الدين محمود الألوسي البغدادي

- (ت ١٢٧٠هـ)، ط: دار الفكر.
- الروح: لابن القيم (ت ٧٥١هـ)، تحقيق عبد الفتاح محمود عمر، ط: دار الفكر للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٩٨٦م.
- روضة الطالبين، لأبي زكريا محيي الدين بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ)، ط: دار ابن حزم، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.
- زاد المعاد في هدي خير العباد: ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ) تحقيق: شعيب الأرنؤوط وعبد القادر الأرنؤوط، ط: مؤسسة الرسالة، ومكتبة المنار الإسلامية، الطبعة السادسة والعشرون، ١٤١٤هـ.
- الزاهر في غريب ألفاظ الإمام الشافعي، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهرى (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق/د. عبد المنعم طوعي بشناتي، ط: دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.
- الزواج عن اقتراح الكبراء، لابن حجر الهيتمي (ت ٩٧٤هـ)، خرج أحاديثه ووضع حواشيه: عبد اللطيف حسن عبد الرحمن، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.
- زيادة الإيمان ونقصانه وحكم الاستثناء فيه: د. عبد الرزاق بن عبد المحسن البدر، ط: دار القلم والكتاب، الرياض، ط ١/١٤١٦هـ.
- السحب الوابلة على ضرائح الحنابلة: محمد بن عبد الله بن حميد النجدي، ثم المكي (ت ١٢٩٥هـ)، تحقيق: بكر بن عبد الله أبو زيد، ود. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط: مؤسسة الرسالة، ط ١/١٤١٦هـ.
- سلسلة الأحاديث الصحيحة: الشيخ العلامة محمد ناصر الدين الألباني، ط: مكتبة المعارف، الرياض، ١٤١٥هـ.
- سلسلة الأحاديث الضعيفة: الشيخ العلامة محمد ناصر الدين الألباني، ط: مكتبة المعارف، الرياض، ١٤١٢هـ.
- سلوك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر: محمد بن خليل بن علي المرادي (ت ١٢٠٦هـ)، ط: دار البشائر الإسلامية، ودار ابن حزم، بيروت، الطبعة (٣)، ١٤٠٨هـ.
- السنة: لعبد الله بن الإمام أحمد (ت ٢٩٠هـ) تحقيق: د. محمد سعيد بن سالم القحطاني، ط: رمادي للنشر والمؤتمن للتوزيع، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ.
- السنة: ابن أبي عاصم، تحقيق الشيخ الألباني، ط: المكتب الإسلامي، ط ٢/١٤٠٥هـ.
- السنة: لأبي بكر أحمد بن محمد بن هارون بن يزيد الخلال (ت ٣١١هـ) دراسة وتحقيق: د.

- عطية بن عتيق الزهراني، ط: دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.
- سنن الدارمي: عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي (ت ٢٥٥هـ)، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، ط: دار القلم، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.
- السنن الكبرى: للبيهقي (ت ٤٥٨هـ) ط: دار المعرفة، بيروت ١٤١٣هـ.
- السنن المجتبى: لوهو المراد بـ (سنن النسائي) إذا أُطْلِقَ: الإمام النسائي (ت ٣٠٣هـ)، نشر: دار الريان للتراث، (بدون تاريخ).
- السنن: الإمام ابن ماجه القزويني (ت ٢٧٣هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ط: دار الريان للتراث، (بدون تاريخ).
- السنن: الإمام أبو داود السجستاني (ت ٢٧٥هـ)، تعليق: عزت عبيد الدعاس، ط: دار الحديث، حمص سوريا، الطبعة الأولى، ١٣٨٨هـ.
- السنن: علي بن عمر الدارقطني (ت ٣٨٥هـ)، ط: دار إحياء التراث العربي ومؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ١٤١٣هـ.
- سير أعلام النبلاء: الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: مجموعة من المختصين تحت إشراف شعيب الأرنؤوط، ط: مؤسسة الرسالة، الطبعة العاشرة، ١٤١٤هـ.
- السيف المسلول على من سب الرسول، لتقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي الشافعي (ت ٧٥٦هـ)، تحقيق/إياد أحمد الفوج، ط: دار الفتح، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب: ابن العماد الحنبلي (ت ١٠٨٩هـ)، تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط و محمود الأرنؤوط، ط: دار ابن كثير، دمشق، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٤هـ.
- شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة: أبو القاسم هبة الله بن الحسن الطبري اللالكائي (ت ٤١٨هـ)، تحقيق: د. أحمد بن سعد الغامدي، ط: دار طيبة، الرياض، ط ١٤٢٠/٦هـ.
- شرح الأصبهانية: شيخ الإسلام ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ)، تحقيق ودراسة د. محمد ابن عودة السعوي، مكتوب على الآلة الكاتبة، وطبعة أخرى بتحقيق: حسنين محمد مخلوف، ط: دار الكتب الإسلامية، وطبعة أخرى بتحقيق وتعليق: سعيد بن نصر بن محمد، ط: مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ، وإذا أطلقت فمرادي هي الأولى.
- شرح الأصول الخمسة: عبد الجبار بن أحمد المعتزلي (ت ٤١٥هـ)، تعليق: أحمد بن الحسين بن أبي هاشم، تحقيق: د. عبد الكريم عثمان، ط: مكتبة وهبة، الطبعة الثالثة، ١٤١٦هـ.

- شرح السنة: الإمام الحسن بن علي بن خلف البريهاري (ت٣٢٩هـ)، تحقيق: خالد بن قاسم الردادى، ط: دار السلف ودار الصميعي، الطبعة الثالثة، ١٤٢١هـ.
- شرح السنة: الحسين بن مسعود البغوي (ت٥١٦هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، زهير الشاويش، ط: المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ.
- شرح العقائد النسفية: سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني (ت٧٩٢هـ)، نشر: مكتبة إمدادية، كوتة، باكستان، وطبعات أخرى مبينة عند الإحالة إليها.
- شرح العقيدة الطحاوية: علي بن علي بن محمد بن أبي العز الحنفي (ت٧٩٢هـ)، حققه: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، وشعيب الأرنؤوط، ط: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.
- شرح العقيدة الواسطية من كلام شيخ الإسلام: جمعته ورتبه: خالد المصلح، ط: دار ابن الجوزي، ط٢/١٤٢٢هـ.
- شرح العقيدة الواسطية: الشيخ محمد بن صالح العثيمين، إعداد: فهد بن ناصر السليمان، ط: دار الثريا للنشر، ط٢/١٤٢٤هـ.
- شرح الكوكب المنير: محمد بن أحمد بن عبد العزيز الفتوحي الحنبلي، المعروف بابن النجار (ت٩٧٢هـ)، تحقيق: د. محمد الزحيلي، ود. نزيه حماد، ط: مكتبة العبيكان، ١٤١٨هـ.
- شرح المقاصد: لسعد الدين التفتازاني (ت٧٩٢هـ)، تحقيق وتعليق: د. عبد الرحمن عميرة، ط: عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.
- شرح المواقف للإيجي: علي بن محمد الجرجاني (ت٨١٦هـ)، باعتناء محمود عمر الدمياطي، ط: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.
- شرح حديث النزول: شيخ الإسلام أحمد بن تيميه (ت٧٢٨هـ)، تحقيق: د. محمد ابن عبد الرحمن الخميس، ط: دار العاصمة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٤١٨هـ.
- شرح صحيح مسلم: يحيى بن شرف [ت٦٧٦هـ] ط: المطبعة المصرية بالأزهر، (بدون تاريخ).
- الشرك في القديم والحديث: أبو بكر محمد زكريا، ط: مكتبة ابن رشد، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.
- شعب الإيمان، لأبي بكر البيهقي (ت٤٥٨هـ)، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.
- الشفاء: لابن سينا، تحقيق: عدد من المحققين، بمراجعة وتصدير د. إبراهيم بيومي مذكور، ط: دار الفكر

- شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل: ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ)، تخرّيج وتعليق: مصطفى أبو النصر الشلبي، ط: مكتبة السوادي للتوزيع، الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ.
- الصارم المسلول على شاتم الرسول: شيخ الإسلام بن تيمية (ت ٧٢٨هـ)، تحقيق: محمد بن عبد الله الحلواني، ومحمد كبير أحمد شودري، ط: رمادي للنشر، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
- الصحائف الإلهية: شمس الدين السمرقندي (ت ٦٩٠هـ) تحقيق: أحمد عبد الرحمن الشريف، ط: مكتبة الفلاح، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.
- الصالح إتيان اللغة وصحاح العربية: إسماعيل بن حماد الجوهري (ت ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط: دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ.
- صحيح ابن خزيمة: الإمام محمد بن إسحاق بن خزيمة (ت ٣١١هـ)، تحقيق: مصطفى الأعظمي، ط: المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى.
- صحيح سنن أبي داود: الشيخ ناصر الدين الألباني، ط: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٤٢١هـ.
- صحيح سنن النسائي: الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، ط: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.
- صحيح مسلم بن الحجاج (ت ٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ط: دار الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.
- الصفدية: شيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، ط: دار الهدي النبوي ودار الفضيلة، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.
- الصواعق المرسلة على الجهمية والمعتزلة: ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ) تحقيق: د. علي بن محمد الدخيل الله، ط: دار العاصمة للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، ١٤١٨هـ.
- صون المنطق والكلام عن فنّ المنطق والكلام: السيوطي (ت ٩١١هـ)، علق عليه: د. علي سامي النشار.
- ضوابط تكفير المعين: للدكتور عبد الله بن عبد العزيز الجبرين، ط: مكتبة الرشد، الطبعة الرابعة، ١٤٢٦هـ.
- طبقات الحفاظ: السيوطي (عبد الرحمن بن أبي بكر) (ت ٩١١هـ)، مراجعة وضبط: لجنة من العلماء بإشراف الناشر، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ.

- طبقات الحنابلة: محمد بن محمد بن أبي يعلى (ت ٥٢٦هـ)، تحقيق: محمد حامد الفقي، ط: دار المعرفة، بيروت (بدون تاريخ).
- الطبقات السنية في تراجم الحنفية: تقي الدين ابن عبد القادر التميمي الغزي (ت ١٠١٠هـ)، تحقيق: د. عبد الفتاح محمد الحلو، ط: دار الرفاعي، ط ١٤٠٣/١هـ.
- طبقات الشافعية الكبرى: تاج الدين عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي (ت ٧٧١) تحقيق: د. عبد الفتاح محمد الحلو، ود. محمود محمد الطناحي، ط: هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٤٣١هـ.
- طبقات الصوفية: أبو عبد الرحمن السلمي، ت/نور الدين شريعة، نشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة (٢)، ١٤١٨هـ.
- الطبقات الكبرى: محمد بن سعد البصري المعروف بـ(ابن سعد) (ت ٢٣٠هـ) تحقيق: محمد عبد القادر عطا، ط: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.
- العبر في خبر من غبر: الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: أبي هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، ط: دار الكتب العلمية، بيروت (بدون تاريخ).
- العبودية: شيخ الإسلام ابن تيمية، ط: دار الكتب العلمية، ط ١٤٠١/١هـ.
- العزیز شرح الوجیز، (المعروف بالشرح الكبير): للإمام عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم الرافعي القزويني (ت ٦٢٣هـ)، تحقيق: الشيخ علي محمد معوض، والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
- عقائد الثلاث والسبعين فرقة: أبو محمد اليمني، تحقيق: محمد بن عبد الله زربان الغامدي، ط: مكتبة العلوم والحكم، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.
- العقائد السلفية بأدلتها النقلية والعقلية: الشيخ أحمد بن حجر آل بوطامي البنعلي، ط: مطابع علي بن علي، ط ١٤١٥/١هـ.
- عقيدة السلف وأصحاب الحديث: أبو عثمان إسماعيل بن عبد الرحمن الصابوني (ت ٤٤٩هـ) تحقيق: د. ناصر بن عبد الرحمن الجديع، ط: دار العاصمة، الرياض، ط ١٤١٩/٢هـ.
- علاقة صفات الله تعالى بذاته: د. راجح عبد الحميد الكردي، ط: دار الفرقان، الطبعة الثانية، ١٤٠٩هـ.
- عنوان المجد في تاريخ نجد: ابن بشر (عثمان بن عبد الله النجدي) (ت ١٢٩٠هـ)، ت/عبد الرحمن بن عبد اللطيف آل الشيخ، ط: دار الملك عبد العزيز، الرياض، الطبعة (٤)، ١٤٠٢هـ.

غاية المرام في علم الكلام: سيف الدين الأمدي (ت ٦٣١هـ)، تحقيق: حسن محمود عبد اللطيف، ط: الجمهورية العربية المتحدة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية لجنة إحياء التراث الإسلامي، ١٣٩١هـ.

غريب الحديث: أبو سليمان الخطابي (ت ٣٨٨هـ)، تحقيق: عبد الكريم الغرياني، خرج أحاديثه: عبد القيوم عبد رب النبي، ط: جامعة أم القرى بمكة المكرمة، ١٤٠٢هـ. غريب الحديث: أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي (ت ٢٢٤هـ)، ط: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

الغنية في أصول الدين: أبو سعد عبد الرحمن النيسابوري، المعروف بالمتولي الشافعي (ت ٤٧٨هـ)، تحقيق: عماد الدين أحمد حيدر، ط: مؤسسة الكتب الثقافية، ط ١/١٤٠٦هـ. الفتاوى البزازية (الجامع الوجيز): حافظ الدين الكردي البزازي (ت ٨٢٧هـ)، مطبوع على هامش «الفتاوى الهندية».

الفتاوى الحديثية، لشهاب الدين أحمد ابن حجر الهيتمي (ت ٩٧٤هـ)، اعتنى بها: محمد أحمد بدر الدين، ط: دار التقوى، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.

فتاوى الرملي في فروع الفقه الشافعي، لشهاب الدين أحمد بن حمزة الرملي (ت ٩٥٧هـ)، تحقيق/محمد عبد السلام شاهين، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ. الفتاوى الكبرى الفقهية على مذهب الإمام الشافعي: لشهاب الدين أحمد ابن حجر الهيتمي (ت ٩٧٤هـ)، جمعها تلميذه الشيخ عبد الفاكهي، ضبطه: عبد اللطيف عبد الرحمن، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

فتح الباري شرح صحيح البخاري: للحافظ ابن حجر العسقلاني، رقم كتبه: محمد فؤاد عبد الباقي، واعتنى به: محب الدين الخطيب، وقصي محب الدين الخطيب، ط: دار الريان، الطبعة الثانية، ١٤٠٩هـ.

فتح المعين بشرح قرة العين بمهمات الدين، للشيخ أحمد زين الدين بن عبد العزيز المليباري الشافعي (من علماء القرن العاشر الهجري)، بغناية: بسام عبد الوهاب الجابي، ط: دار ابن حزم، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.

الفرق بين الفرق: عبد القاهر البغدادي (ت ٤٢٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط: المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١١هـ.

الفصل في الملل والأهواء والنحل: أبو محمد علي بن أحمد ابن حزم الظاهري (ت ٤٥٦هـ)، ط:

- دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٦هـ.
- فصول من الانتصار لأصحاب الحديث: لأبي المظفر منصور بن محمد السمعاني (ت ٤٨٩هـ) علق عليها: د. محمد بن حسين الجيزاني، ط: مكتبة أضواء المنار، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
- فضائح الباطنية: أبو حامد الغزالي (ت ٥٠٥هـ)، ط: دار البشير للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.
- الفقه المنهجي على مذهب الإمام الشافعي، للدكتور مصطفى الخن، والدكتور مصطفى البغا، والشيخ علي الشرجي، ط: دار القلم، دمشق، الطبعة الخامسة، ١٤٢٤هـ.
- الفهرست: محمد بن إسحاق ابن النديم، ط: دار المعرفة، بيروت.
- الفوائد البهية في تراجم الحنفية: محمد عبد الحي اللكنوي الهندي (ت ١٣٠٤هـ) باعتهاء: أحمد الزعبي، ط: دار الأرقم، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
- فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت: عبد العلي الأنصاري (ت ١٢٢٥هـ)، ط: المطبعة الأميرية ببولاق، مصر، ط ١/١٣٢٢هـ.
- فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة: أبو حامد الغزالي (ت ٥٠٥هـ)، تحقيق: د. سميع دغيم، ط: دار الفكر اللبناني، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م.
- فيض القدير شرح الجامع الصغير: المناوي، ط: دار المعرفة، بيروت، ط ٢/١٣٩١هـ.
- القاموس المحيط: محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (ت ٨١٧هـ)، ط: مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ.
- القديم والجديد من أقوال الإمام الشافعية: للدكتور محمد سميعي الرستاق، ط: دار ابن حزم، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ.
- القضاء والقدر في ضوء الكتاب والسنة ومذاهب الناس فيه: د. عبد الرحمن بن صالح المحمود، ط: دار الوطن، الطبعة الثانية، ١٤١٨هـ.
- قضية الألوهية بين الدين والفلسفة: د. محمد السيد الجلند، ط: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠١م.
- قواطع الأدلة في أصول الفقه: أبو المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار السمعاني (ت ٤٨٩هـ)، تحقيق: د. عبد الله بن حافظ بن أحمد الحكمي، ط: مكتبة التوبة، ط ١/١٤١٩هـ.

- القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى: الشيخ محمد بن صالح بن عثيمين، ط: عمادة خدمة المجتمع بالجامعة الإسلامية، الطبعة الثالثة، ١٤٢١هـ.
- القول المفيد شرح كتاب التوحيد: الشيخ ابن عثيمين، مطبوع ضمن (مجموع فتاوى ورسائل فضيلة الشيخ ابن عثيمين) - المجلدان (٩ - ١٠)، ط: دار الثريا للنشر، ط ١/١٤١٩هـ.
- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة: الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: محمد عوامة وأحمد محمد نمر الخطيب، ط: شركة دار القبلة ومؤسسة علوم القرآن، جدة، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.
- الكامل في التاريخ: علي بن محمد بن محمد الجزري المعروف بـ (ابن الأثير) (ت ٦٣٠هـ)، تحقيق: أبي الفداء عبد الله القاضي، ط: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.
- الكامل في ضعفاء الرجال: أبو أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني (ت ٣٦٥هـ)، تحقيق: د. سهيل زكار، ط: دار الفكر، الطبعة الثالثة، ١٤٠٩هـ.
- الكبائر، للذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق/ مشهور حسن سلمان، ط: مكتبة المنار، الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.
- كتاب الإيمان: أبو عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤هـ) حققه وخرج أحاديثه: الشيخ الألباني، ط: المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ.
- كتاب الإيمان: الحافظ محمد بن إسحاق بن يحيى بن مندة (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق: د. علي بن محمد بن ناصر الفقيهي، ط: الجامعة الإسلامية، ط ١/١٤٠١هـ.
- كتاب العين: الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ)، ط: دار إحياء التراث العربي (بدون ذكر تاريخ النشر).
- كتاب اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع: لأبي الحسن الأشعري (ت ٣٢٤هـ) صححه وعلق عليه د. حمودة عزابة، ط: المكتبة الأزهرية للتراث.
- كفاية الأخيار في حل غاية الاختصار، لتقي الدين أبي بكر بن محمد الحسيني الحصني الشافعي (ت ٨٢٩هـ)، تحقيق/ عبد المجيد طعمة حلي، ط: دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.
- لسان العرب: ابن منظور الأفرقي (ت ٧١١هـ)، ط: نشر أدب الحوزة، قم إيران، ١٤٠٥هـ.

- لسان الميزان: الحافظ ابن حجر (ت ٨٥٢هـ) تحقيق: مكتب التحقيق بإشراف محمد عبد الرحمن المرعشلي، ط: دار إحياء التراث العربي، ومؤسسة التاريخ العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.
- اللمع في أصول الفقه: أبو إسحاق الشيرازي (ت ٤٧٦هـ)، تحقيق: محيي الدين مستو، ويوسف علي بدوي، ط: دار الكلم الطيب، ودار ابن كثير، دمشق/بيروت، ط ١/١٤١٦هـ.
- الماتريدية وموقفهم من الأسماء والصفات الإلهية: د. شمس الدين بن محمد أشرف السلفي الأفغاني، ط: مكتبة الصديق، الطائف، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.
- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: الحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (ت ٨٠٧هـ)، ط: دار الريان، ودار الكتاب العربي، ١٤٠٧هـ.
- المجموع شرح المذهب: لأبي زكريا محيي الدين بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ)، تحقيق: محمد نجيب المطيعي، ط: دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.
- مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحلیم بن تیمیة، جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، ط: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ١٤١٦هـ.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي (ت ٥٤٦هـ)، تحقيق: المجلس العلمي بفاس، وزارة الأوقاف المغربية، ط ٢/١٤٠٣هـ.
- المحصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والحكماء والمتكلمين: فخر الدين الرازي (ت ٦٠٦هـ)، تقديم وتعليق: طه عبد الرؤوف سعد، ط: دار الكتاب العربي، ط ١/١٤٠٤هـ.
- مختار الصحاح: محمد بن أبي بكر الرازي (ت ٦٦٦هـ)، باعثناء محمود خاطر بك، ط: دار الفكر، ١٤٠١هـ.
- مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية المعطلة: اختصره محمد بن الموصلي، ط: دار الكتب العلمية، وطبعة أخرى بتحقيق: د الحسن العلوي، ط: أضواء السلف، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.
- مختصر العلو للعلی الغضار: اختصره وحققه: الشيخ ناصر الدين الألباني، ط: المكتب الإسلامي، ط ١/١٤٠١هـ.
- مختصر المزني في فروع الشافعية: لإسماعيل بن يحيى المزني (ت ٢٦٤هـ)، وضع حواشيه: محمد عبد القادر شاهين، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.
- المختصر المفيد في أنواع التوحيد: د. محمد بن عبد الرزاق، ط: دار ماجد عسيري.
- مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين: العلامة ابن القيم (ت ٧٥١هـ) تحقيق: عبد

- العزیز بن ناصر الجلیل ، ط: دار طیبہ، الطبعة الأولى، ١٤٢٣ھ.
- المدخل إلى مذهب الإمام الشافعي، للدكتور أكرم يوسف القواسمي، ط: دار النفائس، الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٢٣ھ.
- المذاهب الفقهية الأربعة: لأحمد تيمور باشا، ط: دار الآفاق العربية، الطبعة الأولى، ١٤٢١ھ.
- مسائل الإيمان: أبو يعلى الحنبلي (ت ٤٥٨ھ)، تحقيق: د. سعود بن عبد العزيز الخلف، ط: دار العاصمة، الرياض، ط ١/ ١٤١٠ھ.
- المسائل والرسائل المروية عن الإمام أحمد في العقيدة: د. عبد الإله سليمان الأحمد، ط: دار طيبة، ط ٢/ ١٤١٦ھ.
- المستدرك على الصحيحين: الإمام أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم (ت ٤٠٥ھ)، ط: طبعة دائرة المعارف النظامية، حيدر آباد، الهند.
- مسند أبي داود الطيالسي: سليمان بن داود (ت ٢٠٤ھ)، ط: دار المعرفة، بيروت.
- مسند أبي يعلى الموصلي (ت ٣٠٧ھ) تحقيق: حسين سليم الأسد، ط: دار الثقافة العربية، دمشق وبيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢ھ.
- مسند الحميدي: عبد الله بن الزبير (ت ٢١٩ھ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٩ھ.
- المسند: الإمام أحمد (٢٤١ھ) ط: المطبعة الميمنية سنة ١٣١٣ھ، لهذه الطبعة هي المعول عليها عند الإطلاع، إلا عند ذكر أرقام الأحاديث فالاعتماد حينئذ على طبعة (مؤسسة الرسالة) الجديدة المحققة، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٣ھ.
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي: أحمد بن علي المقرئ الفيومي (ت ٧٧٠ھ)، ط: المكتبة العلمية.
- المصنف في الأحاديث والآثار: عبد الله بن محمد بن أبي شيبة (ت ٢٣٥ھ) ضبط وتصحيح: محمد عبد السلام شاهين، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦ھ.
- المصنف: الإمام عبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت ٢١١ھ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، ط: المكتبة الإسلامية، الطبعة الثانية، ١٤٠٣ھ.
- المطالب العالية من العلم الإلهي: فخر الدين محمد بن عمر الرازي (ت ٦٠٦ھ)، ط: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ھ.

- مطالع الأنظار على متن طوائع الأنوار للبيضاوي: أبو الشتاء شمس الدين بن محمود ابن عبد الرحمن الأصفهاني (ت ٧٤٩هـ)، ط: المطبعة الخيرية، الطبعة الأولى، ١٣٢٣هـ.
- مظاهر الانحرافات العقدية عند الصوفية وأثرها السيئ على الأمة الإسلامية: د. إدريس محمود إدريس، ط: مكتبة الرشد وشركة الرياض للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.
- معارج القبول: حافظ بن أحمد حكيم (ت ١٣٧٧هـ) تعليق: عمر بن محمود أبو عمر، ط: دار ابن القيم للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
- المعالم الدينية في العقائد الإلهية: يحيى بن حمزة الزيدي المعتزلي (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق: سيد مختار محمد أحمد حشاد، ط: دار الفكر المعاصر، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.
- معالم السنن شرح سنن أبي داود: الخطابي [محمد بن محمد] (ت ٣٨٨هـ)، نشر: المكتبة العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ.
- معاني القرآن وإعرابه: أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج (ت ٣١١هـ)، ط: عبد الجليل عبده شلبي، ط: عالم الكتب، ط ١/١٤٠٧هـ.
- المعتزلة وأصولهم الخمسة وموقف أهل السنة منها: عواد بن عبد الله المعتق، ط: مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الثالثة، ١٤١٧هـ.
- المعتزلة: زهدي حسن جار الله، ط: المكتبة الأزهرية للتراث، ٢٠٠٢م.
- المعجم الفلسفي: إعداد مجمع اللغة العربية بمصر، نشرته الهيئة العليا لشؤون المطابع الأميرية ١٣٩٩هـ.
- المعجم الفلسفي: د. جميل صليبا، ط: الشركة العالمية للكتاب، ١٤١٤هـ.
- المعجم الكبير: الطبراني (ت ٣٦٠هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، ط: دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى.
- معجم المؤلفين: عمر رضا كحالة، باعتناء: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، ط: مؤسسة الرسالة، الطبعة (١)، ١٤١٤هـ.
- المعجم المختص بالمحدثين: للذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق محمد الحبيب الهيلة، مكتبة الصديق، ط (١)، ١٤٠٨هـ.
- معجم مقاييس اللغة: أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت ٣٧٥هـ) تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط: شركة الرياض للنشر والتوزيع.
- معيان العلم في المنطق: لأبي حامد الغزالي (ت ٥٠٥هـ) شرحه أحمد شمس الدين، ط: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.

- المفردات في غريب القرآن للراغب: أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (ت ٥٠٢هـ)، ط: دار المعرفة، تحقيق: محمد سيد كيلاني.
- المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم: أبو العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي (ت ٦٥٦هـ)، تحقيق: محيي الدين ديب مستو (وزملائه) ط: دار ابن كثير، ودار الكلم الطيب، دمشق/بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
- مقاصد الطالبين: مسعود بن عمر التفتازاني (ت ٧٩٢هـ) تحقيق: د. عبد الرحمن عميرة، مطبوع مع (شرح المقاصد) للتفتازاني.
- مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين: أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري (ت ٣٢٤هـ)، تحقيق: هلموت ريتز، ط: دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثالثة.
- المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد: برهان الدين إبراهيم بن محمد ابن مفلح، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، ط: مكتبة الرشد، ط ١/١٤١٠هـ.
- الملل والنحل: أبو الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني (ت ٥٤٨هـ) تعليق الأستاذ أحمد فهمي محمد، ط: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.
- مناقب الشافعي: لفخر الدين لرازي، تحقيق: أحمد حجازي السقا، نشر: مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط ١/١٤٠٦هـ.
- مناهج الأدلة في عقائد الملة: ابن رشد (ت ٥٩٥هـ)، تحقيق: د. محمود قاسم، ط: مكتبة الإنجلو المصرية، الطبعة الثانية.
- المنتظم في تاريخ الأمم والملوك: ابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا ومصطفى عبد القادر عطا، ط: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.
- المنحول من تعليقات الأصول: أبو حامد الغزالي (ت ٥٠٥هـ)، تحقيق: محمد حسن هيتو، ط: دار الفكر المعاصر في بيروت، ودار الفكر في دمشق، ١٣٩٠هـ.
- منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية: شيخ الإسلام ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ)، تحقيق د. محمد رشاد سالم، ط: إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.
- منهاج الطالبين، لمحيي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ)، تحقيق د. أحمد بن عبد العزيز الحداد، ط: دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

- المنهاج في شعب الإيمان: أبو عبد الله الحسين بن الحسن الحلبي (ت ٤٠٣هـ)، تحقيق: حلمي محمد، ط: دار الفكر، ط ١/١٣٩٩هـ.
- منهج الحافظ ابن حجر العسقلاني في العقيدة من خلال كتابه فتح الباري: د. محمد إسحاق كندو، ط: مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.
- منهج الشيخ محمد رشيد رضا في العقيدة: تامر محمد محمود متولي، ط: دار ماجد عسيري، ط ١/١٤٢٥هـ.
- منهج ودراسات لآيات الأسماء والصفات: محمد الأمين الشنقيطي (ت ١٣٩٣هـ) إصدار مركز شؤون الدعوة بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة الثالثة، ١٤١٠هـ.
- المنية والأمل: لابن المرتضى، دار صادر، بيروت، بتصحيح توما أرندل، مصورة عن طبعة دائرة المعارف النظامية بحيدر آباد، الدكن، ١٣١٦هـ.
- المواقف في علم الكلام: عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي (ت ٧٥٦هـ)، ط: عالم الكتب، بيروت.
- الموجز في تحصيل السؤال وتلخيص المقال في الرد على أهل الخلاف: لأبي عمار عبد الكافي الإباضي الخارجي - ضمن آراء الخوارج الكلامية للدكتور عمار طالبي، نشر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ط: ١٣٩.
- الموطأ: الإمام مالك بن أنس (ت ١٧٩هـ)، رواية يحيى بن يحيى الليثي (ت ٢٣٤هـ) تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ط: دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٠٦هـ.
- موقف ابن تيمية من الأشاعرة: د. عبد الرحمن بن صالح بن صالح المحمود، ط: مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال: للذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، ط: دار المعرفة، بيروت.
- النبراس شرح العقائد النسفية: محمد عبد العزيز الفريهاري (ت بعد ١٢٣٩هـ)، ط: سعيديه كتب خانه، بار هوتي، مردان، باكستان.
- النجاة في المنطق والإلهيات: أبو علي الحسين بن علي بن سينا (ت ٤٢٨هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن عميرة، ط: دار الجيل، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.
- نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر (الإعلام بمن في الهند من الأعلام): عبد الحي بن فخر الدين الحسيني الهندي (ت ١٣٤١هـ)، ط: دار ابن حزم، بيروت، الطبعة (١)، ١٤٢٠هـ.

- نقض عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد فيما افترى على الله في التوحيد: الإمام عثمان بن سعيد الدارمي (ت ٢٨٠هـ)، تحقيق: منصور بن عبد العزيز السماري، ط: أضواء السلف، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.
- نهاية الإقدام في علم الكلام: عبد الكريم الشهرستاني (ت ٥٤٨هـ)، حرره وصححه: الفرد جيوم، ط: مكتبة الثقافة الدينية.
- نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، لشمس الدين محمد بن أحمد بن حمزة الرملي المصري الشافعي (ت ١٠٠٤هـ)، ط: دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ.
- النهاية في غريب الحديث: ابن الأثير (ت ٦٠٦هـ) تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، محمود محمد الطناحي، ط: مؤسسة إسماعيليان، قم، إيران، الطبعة الرابعة، ١٣٦٤هـ.
- نواقض الإيمان الاعتقادية وضوابط التكفير عند السلف: د. محمد بن عبد الله بن علي الوهيبي، ط: دار المسلم للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.
- نواقض الإيمان القولية والعملية: د. عبد العزيز بن محمد بن علي العبد اللطيف، ط: دار الوطن، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤١٥هـ.
- هداية الحكمة: أثير الدين مفضل بن عمر الأبهري (ت حدود ٦٦٠هـ)، ط: مكتبة المذهبية، كويته، باكستان.
- هدية العارفين (أسماء المؤلفين وآثار المصنفين من كشف الظنون): إسماعيل باشا البغدادي (ت ١٣٣٩هـ)، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ.
- وسطية أهل السنة بين الفرق: د. محمد باكريم، ط: دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.
- وسطية أهل السنة في القدر: د. عواد بن عبد الله المعتق، ط: مكتبة الرشد، ط ١/١٤٢٤هـ.
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: ابن خلكان (ت ٦٨١هـ): تحقيق: د. إحسان عباس، ط: دار صابر، بيروت.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	٢٠ - ١
التمهيد في التعريف بمصطلحات عنوان البحث	٢١
الفصل الأول: عناية علماء الشافعية بذكر نواقض الإيمان	١١١ - ٥٨
المبحث الأول: عنايتهم بتأليف الكتب المستقلة بالمكفرات	٥٩
المبحث الثاني: عنايتهم بذكر نواقض الإيمان في كتب الفقه	٦٧
المبحث الثالث: عنايتهم بذكرها في كتب العقائد والفنون الأخرى	٨٣
المبحث الرابع: عنايتهم بتأليف الكتب في بيان الشرك والتحذير منه	٩٨
المبحث الخامس: عنايتهم بتأليف الكتب في بيان البدع والتحذير منها	١٠٢
الفصل الثاني: حقيقة نواقض الإيمان عند علماء الشافعية	٢٥٧ - ١١٢
المبحث الأول: حقيقة الكفر وأنواعه	٢٥٨
المبحث الثاني: حقيقة المكفرات وأنواعها	١٦٧
المبحث الثالث: حقيقة الشرك وأنواعه	١٨٤
المبحث الرابع: حقيقة النفاق وأنواعه	٢١٧
المبحث الخامس: حقيقة البدعة وأنواعها	٢٢٩
الفصل الثالث: موقف علماء الشافعية من المخالفين في نواقض الإيمان	٢٩٦ - ٢٥٨
المبحث الأول: موقف علماء الشافعية من طريقة الخوارج	٢٥٩
المبحث الثاني: موقف علماء الشافعية من طريقة المعتزلة	٢٧٦
المبحث الثالث: موقف علماء الشافعية من طريقة المرجئة	٢٨٣
المبحث الرابع: موقف علماء الشافعية من طريقة الرافضة	٢٩٢
الفصل الرابع: قواعد المكفرات عند علماء الشافعية	٣٧٦ - ٢٩٧
المبحث الأول: قواعد المكفرات الاعتقادية	٣٠٠
المبحث الثاني: قواعد المكفرات العملية	٣١٣
المبحث الثالث: ضوابط تكفير المعين	٣٣٤

المبحث الرابع: موانع تكفير المعين	٣٥٢
الفصل الخامس: ما يناقض حقيقة الإيمان ومسمّاه	٤٢٣ - ٣٧٧
المبحث الأول: المكفرات في حقيقة الإيمان	٣٧٨
المبحث الثاني: المكفرات في زيادة الإيمان ونقصانه	٣٩٥
المبحث الثالث: المكفرات في الاستثناء في الإيمان	٤٠٤
المبحث الرابع: النفاق الاعتقادي والعملي	٤١٢
المبحث الخامس: البدعة المكفرة	٤٢٢
الفصل السادس: المكفرات المناقضة للإيمان بتوحيد الربوبية	٤٢٤ - ٤٥٣
المبحث الأول: تعريف الشرك في الربوبية	٤٢٥
المبحث الثاني: أنواع الشرك في الربوبية	٤٢٦
المبحث الثالث: نماذج من الشرك في الربوبية، التي ذكرها علماء الشافعية	٤٣٠
الفصل السابع: المكفرات المناقضة للإيمان بتوحيد الأسماء والصفات	٤٥٤ - ٤٨٩
المبحث الأول: تعريف الشرك في الأسماء والصفات	٤٥٥
المبحث الثاني: أنواع الشرك في الأسماء والصفات	٤٥٦
المبحث الثالث: نماذج من الشرك في الأسماء والصفات	٤٦٢
الفصل الثامن: المكفرات المناقضة للإيمان بتوحيد الألوهية	٤٩٠ - ٥٥٠
المبحث الأول: تعريف الشرك الأكبر في الألوهية	٤٩١
المبحث الثاني: أنواع الشرك الأكبر في الألوهية	٤٩٣
المبحث الثالث: نماذج من الشرك الأكبر في الألوهية	٤٩٧
الفصل التاسع: المكفرات المناقضة للإيمان بالملائكة والنبوات والكتب	٥٥١ - ٦١٢
المبحث الأول: المكفرات المناقضة للإيمان بالملائكة	٥٥٢
المبحث الثاني: المكفرات المناقضة للإيمان بالنبوات	٥٦٠
المبحث الثالث: المكفرات المناقضة للإيمان بالكتب	٦٠٢
الفصل العاشر: المكفرات المناقضة للإيمان باليوم الآخر والقدر	٦١٣ - ٦٤٣
المبحث الأول: المكفرات المناقضة للإيمان باليوم الآخر	٦١٤
المبحث الثاني: المكفرات المناقضة للإيمان بالقدر	٦٣٥
الفصل الحادي عشر:	
أثر الإرجاء والتعطيل والتصوف على بعض الشافعية في تقرير المكفرات	٦٤٤ - ٧٣١

٦٤٥	المبحث الأول: أثر الإرجاء
٦٥٤	المبحث الثاني: أثر التعطيل
٦٩٦	المبحث الثالث: أثر التصوف
٧٣٢	الخاتمة
٧٤٠	الفهارس العامة
٧٤١	فهرس الآيات القرآنية
٧٦٠	فهرس الأحاديث النبوية
٧٦٣	فهرس الآثار
٧٦٤	فهرس الأعلام
٧٧٧	فهرس الفرق
٧٧٨	فهرس المصطلحات والكلمات الغريبة
٧٧٩	فهرس الأشعار
٧٨٠	ثبت المصادر والمراجع
٨٠٥	فهرس الموضوعات